المصطلح النحوي

نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري

عوض حمد القوزي

كلية الآداب ــ جامعة الرياض

الناشر : عمادة شؤون المكتبات ــ جامعة الرياض

ص ب : ٢٤٥٤ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة مقدمة من المؤلف بعنوان :

المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري

للحصول على درجة الماجستير في الآداب من جامعة الرياض . وقد منحت الدرجة من قبل مجلس الجامعة في ٢٢/١١/١٣٩٩هـ (١٣/١٠/١٩٧٩م) .

الطبعة الأولى ١٤٠١هـ (١٩٨١م) .

طبع في

شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة)

العمارية - الرياض

شكر وتقدير

أما وقد حان لي أن أقدم هذا البحث فيسرني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من طوق عنقي بالمساعدة والعون على النهوض بهذا البحث ليصل إلى ما وصل إليه ، وهم كثيرون .

أما من كان الشكر أقل ما يمكن أن يقال له ، فأستاذي الجليل الدكتور حسن شاذلي فرهود الذي ما إن تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث حتى تلقاني بالحدب والرعاية ، وفتح لي خزانة كتبه ، وأمدني بكنوزها من مطبوع ومخطوط في غير مَنٍّ ، وأتاح لي فرصة لقائه في الكلية وفي منزله ، ولم يبخل عليّ بغزير علمه وصادق توجيهه ونصحه ، وأشهد أني قد أثقلت عليه طيلة الصحبة مع المصطلح النحوي ، ولعمري لما أحسست منه تذمراً ، ولا تضجراً ولا تبرماً على كثرة الإلحاح والاسترشاد ، فكان يلقاني في تواضع العلماء ورعاية الآباء فجزاه الله عني وعن العلم الذي حمل أمانته خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ الذي رشحني للإعادة حينما كان رئيساً لقسم اللغة العربية ، والأستاذ الدكتور منصور إبراهيم الحازمي الذي منحني ثقته فزكاني للإعادة حينما كان عميداً للكلية ، ولقد رعيا هذا البحث منذ أن كان فكرة حتى أصبح حقيقة .

وأقدم الشكر أيضاً لأساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية لما شملوني به من العناية وجميل الرعاية ، فما منهم من أحد إلا وقدم لي مشورة أو توجيهاً أو نصيحة .

وفي الختام أشكر المسؤولين في مكتبات جامعة الرياض لما أتاحوا لي من فرص الاطلاع على المخطوطات وما قدموا لي من عون في التصوير ، وما بذله المناولون من خدمات في المكتبة المركزية ومكتبة كلية الآداب ، كما أشكر كل من تعاون معي في مكتبات القاهرة وإستانبول وإنجلترا ، وكل من أعانني على قراءة مخطوط أو ترجمة كتاب أجنبي .

والله أسأل التوفيق والسداد للجميع .

المقدمة

ليس البحث في المصطلح النحوي ترفاً علمياً تدفع إليه قلة الموضوعات المهيأة للدراسة ، ولكنه ضرورة ملحة فلقد دونت مصطلحات العلوم الأخرى منذ أجيال وظل مصطلح النحو دون دراسة منهجية متخصصة ، وإيماناً مني بجدوى دراسته أقدمت عليه في غير تردد رغم صعوبة البحث فيه ، ووعورة الطريق إليه ، وكاد نصح بعض الناصحين أن يثنيني عن البحث فيه ، خاصة وهم من جلة الأساتذة البارزين المتخصصين ، ولكن التشجيع الذي لقيته من أساتذة قسم اللغة العربية بهذه الكلية شد أزري وجعلني أثق بأن الله سيأخذ بيدي لكشف الظلمة عن جهود أسلافنا في إرساء قواعد النحو العربي ، فالقاعدة النحوية التي يستظهرها طفل صغير اليوم لا نستطيع أن نتصور مقدار الجهود التي بذلها أولئك الأسلاف والخصومات التي قامت بينهم فيها حتى استقرت على الشكل الذي وصل إلينا أقول لا نستطيع تصور مثل ذلك حتى نلم بشيء من تاريخ هذا النحو.

لقد وصل إلينا النحو علماً مستقراً واضحاً ومحدداً ، ولكن يجدر بنا أن نعلم كيف نشأ وكيف تطور ، ثم من هم أولئك الصفوة المختارة الذين عكفوا عليه وليداً وحملوه إلى الأجيال ، إلا أن معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحاته ، فهل قامت هذه المصطلحات النحوية دفعة واحدة وفي زمن واحد ؟ وهل قام بها فرد أو مجموعة أفراد في وقت واحد ؟ وهل ولدت هذه المصطلحات النحوية بالصورة التي نعرفها اليوم ؟ ذلك ما سيجيب عليه هذا البحث.

وعند بدء معالجة هذا البحث أصطدمت بعدة صعوبات تمثلت فيا يلي :

١ ــ أن أولى الطبقات النحوية لم يصل إلينا شيء من تراثها فكان الاعتماد على ما نقله الرواة عنهم لا على آثارهم والاعتماد على تلك الروايات قد لا يقودنا إلى نتائج عملية نظراً لما يخضع له الرواة من انتماءات مذهبية فقد ينسبون إلى بعض رجال تلك الطبقات ما هم منه براء.

أما الكتب التي قيل إنهم ألفوها ، فنحن نسمع بأسمائها ولم نرها ولو وصلت إلينا تلك المؤلفات لكان الحكم على طفولة النحو وبدء نشأته أمراً مقطوعاً به ، ومسلماً بحقيقة بداياته.

٢ ــ أن أول الآثار النحوية التي وصلت إلينا هو كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ ، وهي فترة متأخرة عن بدء الدراسة النحوية والتأليف في النحو ويدل بشكله هذا على أنه لم يكن أول مؤلف يكتب في النحو ، كما أن صاحبه ليس أول نحوي في العربية .

وهذا الأثر الضخم نقل إلينا عدداً كبيراً من المصطلحات النحوية بأشكال وأنماط مختلفة ، متباينة في الطول والقصر ، وطريقة التعبير ، فكان تناولها بالدراسة شاقاً ، وترويض الفكر عليها صعباً .

٣ ــ لم يكن سهلاً الحكم بنسبة هذا المصطلح أو ذاك إلى نحوي بعينه ، فكتب التراث تتساهل في نسبة المصطلحات إلى أربابها ، ويؤثر بعضها التعميم بدل التخصيص ، فتراهم ينسبون هذا المصطلح إلى البصريين عامة ، وهو في حقيقته للخليل أو سيبويه أو يقولون إنه كوفي وما هو إلا للكسائي أو الفراء ، فكانت مسألة تحقيق ولاء المصطلحات إلى أشخاص معينين من أكبر الصعوبات التي واجهها البحث .

لكن بعد أن عقدت العزم على دراسة هذا الموضوع تجاهلت كل صعوبة اعترضتني ، لإيماني سلفاً بأن الطريق إلى بحث كهذا سيكون محفوفاً بالمصاعب ، ولن يكون مفروشاً بالزهور . وكان عزائي أنه ما تناول باحث هذا الجانب من الدرس النحوي إلا واصطدم بهذه الصعوبات .

وإزاء ذلك كله التزمت بالمنهج العلمي في تتبع الروايات الكثيرة وعرضتها على محك النقد ، وألزمت نفسي عدم الانسياق وراء كل بارقة أو التمسك بأوهى حجة والبناء عليها لبلوغ أحكام معينة ، فحاولت جهدي أن أقف على المصادر النحوية الأولى ، فأستنطق النصوص نفسها لاستخرج منها ما يهدف إليه هذا البحث ، مستعيناً بالدراسات الحديثة التي عالجت زوايا جانبية منه ، ثم شرعت أبحث عما إذا كان أحد من الباحثين قد سبقني فبحث فيه بحثاً خاصاً ، أو أن يكون أحد تعرض له تعرضاً غير مباشر في إحدى جوانب الدراسات النحوية المتعددة ، فوجدت أشتاتاً هنا وهناك مما كان الاستطراد يقود إليها ، دون أن تكون هي نفسها قد ألحت على الباحث أو أن تكون هدفاً في ذاتها .

ثم وقفت على بحث قدمه السيد سعيد أبو العزم إبراهيم إلى كلية دار العلوم بالقاهرة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م لنيل درجة الماجستير بعنوان « المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها » ، فقلت في نفسي ، لقد ظفر هذا الرجل بما كنت أبحث عنه وأمضيت الليالي والأيام في طلبه ، وخيل إليّ أنه استوفى أبوابه وأن دراستي لن تكون إلا ترديداً لما قال أو صدىً لما وصل إليه ، وكدت أنثني عنه لأبحث في غيره مما لم يسبقني إليه باحث ، فقرأت هذا البحث في تؤدة وحاولت أن أقنع نفسي بالعدول عن البحث في موضوعه ، لكني بعد أن قرأت البحث وجدته على النحو الآتي :

يقع البحث في خمس عشرة ومائتي صفحة موزعة على ثلاثة فصول :

الأول : جعله الباحث خاصاً بالمصطلح النحوي منذ البدء حتى نهاية عهد سيبويه .

الثاني : خصصه بالمصطلح بين مدرستي البصرة والكوفة .

الثالث : جعله للمصطلح النحوي من القرن الرابع إلى العصر الحاضر .

عندئذ أدركت أنه مر في استعجال بكثير من جوانب هذا الموضوع وتبين لي أن جانباً كبيراً منه بحاجة إلى وقفة متأنية ، ونظرة فاحصة دقيقة تكون أكثر منهجية وشمولا .

فالفترة التي أرخ السيد سعيد أبو العزم للمصطلح فيها طويلة جداً ، وتتبع المصطلحات النحوية خلال أربعة عشر قرناً ليس بالأمر اليسير ، وبدا لي أن دراسته كانت مبتسرة ، وقفت عند اللمحة ، واكتفت بالإشارة ، فازددت حماساً لمواصلة البحث في هذا الموضوع مؤملاً استيفاء الجوانب التي تبين لي أنها ما زالت تنتظر من يوفيها حقها من البحث والدراسة ، ومع ذلك فقد أفادني وقوفي على بحثه بأن دفعني إلى مضاعفة الجهد للكشف عن مصطلحات جديدة ، ومعالجة القضايا التي ربما لم يكن قد ألزم نفسه بمعالجتها .

وحتى تخرج هذه الدراسة بنتائج محددة وقفت بها عند أواخر القرن الثالث الهجري وذلك للأسباب التالية :

أولا : الفترة الزمنية الممتدة من عهد أبي الأسود حتى قبيل نهاية القرن الثالث الهجري تمثل النحو في أهم مراحل نشأته ، فقد شهدت طفولته ، وشبابه وعصر ازدهاره والخصومة فيه .

ثانياً : شهدت السنوات الأخيرة من القرن الثالث الهجري نهاية مدرستي البصرة والكوفة النحويتين ، وذلك بوفاة المبرد إمام البصريين ٢٨٥هـ وثعلب شيخ الكوفيين ٢٩١هـ ، وبوفاتهما انتقلت الرياسة في النحو إلى بغداد حيث قامت مدرسة نحوية جديدة ، لا ترى حرجاً في الأخذ عن البصريين والكوفيين على السواء فوُصف علماؤها بأنهم مزجوا بين المذهبين السابقين ، مما جعل الدراسة النحوية فيها تتخذ طابعاً جديداً فشكلت بذلك انتقالا في الفكر وتغيراً في طبيعة الدرس النحوي .

ثالثاً : تجاوز هذه الفترة يدعو بالضرورة إلى دراسة المصطلح النحوي بين المدارس الجديدة التي قامت في كل من مصر والشام والأندلس وهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة فضلاً عن الوصول بالدراسة إلى العصر الحديث . وما أظن دراسة المصطلح بعد القرن الثالث الهجري ستضيف شيئاً رئيسياً في المصطلح النحوي .

فلكي لا تتفرق بي السبل رأيت الوقوف عند نهاية المدرستين الأوليين اللتين تشكل النحو العربي فيهما قبل أن يصل إلى غيرهما ، مؤملاً أن تتاح لي فرصة متابعة البحث فيا بعدهما .

وقد تفتقت هذه الدراسة عن ثلاثة فصول :

الفصل الأول

وقد تحدثت فيه عن أصل اللغة وحدّها عند العلماء وأنها ليست وحدها الوسيلة للتفاهم بين الناس ، ثم عرضت لانقسامها إلى ما لا يحصى من اللغات ، كما عرضت للفرق بين كلمتي (لغة ، ونحو) وعدم ورودهما في القرآن الكريم والشعر العربي القديم ، ووقفت على آراء العلماء في الفرق بين (اللغة والنحو والإعراب) .

ثم بينت أن العرب الأوائل ونحاتهم لم يكونوا يعرفون النحو بمصطلحه هذا ولكنهم عرفوه بمصطلحات أخرى هي : (العربية ، والكلام ، واللحن ، والإعراب ، والمجاز) فناقشتها بالتفصيل وأوردت الأدلة والبراهين على كل اصطلاح ، ثم بينت كيف انتقل هذا المصطلح إلى المعنى الفني ورجحت أن يكون أول ما عرف اصطلاح النحو بمعناه العلمي على يد عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧هـ ، ونقضت بالأدلة ما كان قد ذهب إليه بعض الباحثين من أن هذا الاصطلاح لم يعرف إلا عند الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥هـ .

ثم بينت مفهوم عبارة « المصطلح النحوي » وعرضت في ذلك لما يمكن أن أسميه هنا بطفولة المصطلح النحوي ، وبينت حد المصطلح النحوي وكيف يقوم ، وعلاقته بالمعنى اللغوي للألفاظ ، وتميز كل فئة من العلوم بمصطلحاتها الخاصة ، وأن اصطلاحاً (كالخبر) مثلاً له دلالة خاصة عند النحوي تختلف عنها عند البلاغي ، كما أن له معنى غير ذلك عند رجال الحديث ، وألمحت إلى الفرق بين المصطلح والحدّ ، وما يميز كلاً منهما عن الآخر .

وبعد أن استقام لي الأمر في معرفة مفهوم المصطلح النحوي ومتى انتقل لفظ (النحو) ليعبر عن العلم الذي عرف به ، رأيت أن أبدأ في تتبع نشأة الاصطلاحاتِ النحوية مبتدئاً بأبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩هـ فناقشت هذه الجزئية من جوانب ثلاثة :

الأول : أول من رسم النحو ، ومتى كان ذلك ؟

الثاني : الأسباب التي دعت إلى وضع النحو .

الثالث : أوليات الأبواب والاصطلاحات النحوية .

وقد تبين لي أن أحداً من الرواة الذين نقلوا إلينا أوليات هذا العلم لم ينكر نسبة الأصول الأولى إلى أبي الأسود ، وأن الروايات التي تنسب أوليات النحو إلى غيره لم تنكر جهوده .

ثم ناقشت الأسباب التي أدت إلى قيام هذا العلم ودفعت إلى التفكير فيه فكان للحن الذي ظهر على ألسنة الناشئة العربية بمخالطتها للأعاجم ، دور لا يقل عن دور اللحن الذي سمع من الأعاجم أنفسهم ، الأمر الذي جعل سراة العرب وولاتهم يفكرون في طريقة للخلاص من شر هذا الخطر الذي لم يكن ليقف عند حد التعبير بل تناول القرآن الكريم ، مما أثار غيرة المسلمين وحميتهم فهبُّوا يفكرون في طريقة يدرأون بها شر الوقوع في اللحن ، إضافة إلى ذلك كان لرقي الفكر والاحتكاك الحضاري دور في قيام مثل هذا العلم .

ثم وقفت مع بعض المستشرقين الذين أنكروا جهود أبي الأسود وتلاميذه في ميدان النحو أمثال بروكلمان الذي قال : « وما يروى عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي المزعومين فهو أمر غير أكيد مثل علاقة أبي الأسود نفسه بهذه الدراسات » وركندورف الذي قال عن أبي الأسود : « وليس حقاً ما يقال إنه واضع أصول النحو العربي » وناقشت آراءهم في غير انحياز إلا للحقيقة فرددت دعاواهم وأبطلت ما ذهبوا إليه .

ومن خلال معالجة هذا الجانب وجدت أن أول ما يمكن أن يفعله أبو الأسود لعلاج ظاهرة اللحن هو أن يبدأ بإعراب القرآن ولكنه ما كان ليعرف معنى الإعراب ولا معنى حركات الإعراب ، فظهرت تلك الحقيقة في اصطلاحاته التي سمى بها الحركات أو على الأصح وصف بها الحركات ولم يسمها .

أما الأبواب التي نسبت إليه فبينت مقدار جهوده فيها ، وأنها لا تتعدى الأمثلة والاستعمالات الشائعة دون التقعيد والتحديد والتجريد ، وأن تلك الأبواب التي نسبت إليه لم يكن يقصد إليها قصداً ، وإنما دفعه إلى ذلك حادث معين أو سبب من الأسباب المتصلة بجوهر اللغة ، وأنه وإن صنع شيئاً لم يدر بخلده أنه يصنع نحواً .

وخلال البحث في اصطلاحات أبي الأسود ملت إلى رفض التقسيمات التي روي أن علياً ألقاها إلى أبي الأسود وذلك بعد نقد هذه الروايات نقداً داخلياً بموازنتها بما جاء عن العلماء بعده بزمن فتبين لي أنها قصة مصنوعة وأن صانعها عاش بعد زمان سيبويه .

وانتقلت للحديث عن المصطلح عند تلاميذ أبي الأسود وتتبعت ما روي عنهم من المصطلحات النحوية في كتب التراجم والقراءات ووجدت أنهم تقدموا بالنحو خطوة لا بأس بها عما كان عليه عند أبي الأسود ، وأن اصطلاحات جديدة ظهرت على أيديهم بمعناها الفني وقد وصلت إلينا ولا نزال نستخدمها حتى اليوم كمصطلح التنوين والمصطلحات الخاصة بأسماء الحركات .

أما ما أضافوه من نقط إلى نقط أبي الأسود فإنهم لا ليعالجوا هذه المرة ظاهرة اللحن كما فعل أبو الأسود ، ولكنهم ليعالجوا به ظاهرة التصحيف التي يقع فيها الكثير فلا يميزون بين الحروف المتشابهة في الرسم .

ثم بينت أن نقط الإعراب ونقط الإعجام لم يكن ليقوم بهما أحد ما لم تكن الدولة تشرف على ذلك وترعاه لاتصال العمل بكتاب الله عز وجل ، وهو أمر يجد فيه الفضلاء حرجاً كبيراً ، فأبو بكر رضي الله عنه تحرج عند جمع القرآن وعثمان رضي الله عنه تحرج كذلك عند جمع الناس على المصحف الإمام ، والمسلمون بعد ذلك لا بد أن يأخذوا سبيل الإصلاح والتيسير لقراءته بشيء من الحذر والحيطة والدقة .

ونفيت أن يقوم أبو الأسود أو أحد من تلاميذه بشيء من الأعمال مما يتصل بالقرآن الكريم دون أن يأخذ موافقة المسلمين وإجماعهم عليه ، ودون أن ترعاه الحكومة وتوجهه .

ثم عرضت لما روي عن تراث هذه الفترة ووجهت الروايات التي قالت بوجود كتب في النحو عند تلاميذ أبي الأسود الدؤلي.

أما الفترة التي أعقبت تلاميذ أبو الأسود وامتدت إلى ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ، والتي سميتها مرحلة التهيئة لظهور المصطلحات النحوية، فالمصطلح فيها شبيه بالسنبلة في كمها قبل أن ينشق عنها.

هذه المرحلة التي تبدأ بابن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧ هـ، وتنتهي بأبي عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ، عرفت النحو بمعناه الاصطلاحي، كما عرفت القياس، وقد أخذه علماؤها من رجال الفقة والأصوليين، والنحو في هذه المرحلة شديد الارتباط بالقرآن الكريم كما كان عليه الحال في المرحلتين السابقتين، لذلك فإن تتبع آراء علماء هذه الفترة كان في كتب التفسير والقراءات لا في كتب النحو واللغة، فوجدتهم يقرأون بقراءات قد تخالف بعض ما عليه الجمهور ولا يعدمون القياس والدليل على صحتها ولكنهم لم يوضحوا ولم يعللوا لتلك الاتجاهات بل تركوها كالمادة الخام تخضع للغربلة والتوجيه فهيأوا لتلاميذهم فرصة الظفر بها وتسميتها بالمسميات العلمية.

ولم أقف كثيراً عند كتبهم التي سمعنا عنها ولم نرها، مكتفياً باللمحة والإشارة إليها بإيجاز.

الفصل الثاني

فقد خصصته للحديث عن مصطلحات الكتاب، صدرته بمقدمة لقيمة هذا الكتاب باعتباره أول أثر نحوي ضخم يصل إلينا، وتعرضت بالمناقشة المتأنية لأسلوبه وتبويبه ومصطلحاته وأوضحت الأسباب التي من أجلها تبدو بعض عباراته غامضة وتتبعت روايات سيبويه عن أستاذه الخليل ففصلت مصطلحات الخليل عن مصطلحات سيبويه وبينت جهد كل منهما في صناعة هذا الفن وتكشفت هذه الدراسة للكتاب عن حقيقة هامة وهي أن النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه كانوا عالة على كتابه، فوقفوا عند مصطلحاته وحدوده، وما كان لهم الفضل على النحو إلا بمقدار ما بذلوا من تفسير للكتاب وشرح له واختصار لمادته وإعادة لترتيبه ومحاولة فصل العلوم المختلفة التي حواها بين دفتيه ليستقل كل منها عن الآخر، وكأنما كان ذلك صدى أكيداً لما ذهب إليه المازني حين نظر في كتاب سيبويه فقال: «من أراد أن يصنع كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحيي»، فكأني بهم قد استحوا من أنفسهم فلم يتقدموا كثيراً وظلوا عالة على الكتاب، بل حراساً أمناء عليه يقفون بالتقريع لكل من نقده أو تعرض له.

وتكشفت دراسة مصطلحات الكتاب عن وضعها في قوالبها الخاصة فاتضح لي أن سيبويه كان يضع مصطلحاته في ثلاثة أطر:

الأول: أن يصف المصطلح وصفاً ويشرحه بالأمثلة دون أن يسميه.

الثاني: قد يسمي المصطلح عرضاً ولكنه ربما رأى أن هذا الاصطلاح لا يكفي لنقل فكرة هذا

الباب فيلجأ إلى دعمه بالوصف والتمثيل ، أو أن يعبر عن الفكرة الواحدة بأكثر من مصطلح .

أما الثالث : فكان أن عبر عن بعض المصطلحات النحوية بالتعبير الناضج المستقر الذي لا نزال نستخدمه حتى اليوم .

الفصل الثالث

خصصته للحديث عن المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين ، عرضت فيه لاتخاذ الطائفتين كتاب سيبويه دستوراً في النحو وضربت صفحاً عن أسباب قيام المدرستين مبيناً أن قيامهما قد أصبح من الحقائق التي لا تحتمل الجدل .

ثم وقفت عند بدء الخلاف البصري الكوفي وألمحت إلى الكتب الأولى التي ألفت فيه إذ ارتقت بها المصادر إلى عهد ابن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ الذي يعد أول من روي عنه أنه ألف في الخلاف بين الفريقين .

ثم بينت أن لهذه الخلافات أثراً حسناً على تقدم هذا العلم ونضجه والإسراع به إلى الاستقرار .

وعند دراسة المصطلح بينهما رجعت إلى تراث الطائفتين لأستخرج مصطلحاتهم منه فوجدت أن المبرد ينصب نفسه حارساً أميناً على مصطلحات البصريين فلا يكاد يخرج عن مصطلحات سيبويه إلا قليلاً كما أن خروج الكوفيين لم يكن كله لمجرد المخالفة للبصريين ولكنه كان بسبب المنهج الذي التزموا به وهو بالطبع يختلف عن مناهج البصريين ، وهذا لا ينفي تعصبهم ضد البصريين ومحاولة علمائهم الاستقلال بنحو كوفي له خصائصه ومميزاته ومصطلحاته ، فتفتقت الدراسة عن ثلاثة جوانب :

الأول : ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة في مقابل المصطلح البصري .

الثاني : رفض الكوفيين لبعض مصطلحات البصريين وإقامة مصطلحات جديدة مكانها .

والثالث : أنْ رفض البصريون بعض ما جاء به الكوفيين من المصطلحات وخلال ذلك وقفت مع بعض الباحثين المحدثين فناقشت نسبة بعض المصطلحات إلى الكوفيين ؛ أثبتُّ من كتاب سيبويه أنها ليست للكوفيين وأن فضلهم لا يتعدى استعمالها وإشاعتها بين الناس فهم متبعون لسيبويه لا مبتدعون .

كما أبطلت ما ذهب إليه آخرون من نسبة مصطلح « الخالفة » إلى الفراء مثبتاً أنه مصطلح متأخر كثيراً وسقت الرواية التي رواها أبو حيان عن أستاذه الذي روى اختراع هذا المصطلح كقسم رابع من أقسام الكلام ، واقتضى الأمر أن أرد بعض الآراء وأوجه الأخرى تبعاً للمنهج العلمي لا الهوى ، مع الاحترام لكل ما وصل إلى أيدينا من تراث قديم وحديث .

ولقد بينت خلال ذلك النقلات التطورية التي شهدها المصطلح النحوي ، واختلاف الدراسة النحوية من مرحلة إلى أخرى ، فالنحو عند أبي الأسود وتلاميذه يمثل النواة لهذا العلم ويرتبط ارتباطاً

وثيقاً حتى عهد أبي عمرو بن العلاء بالقرآن الكريم والحفاظ عليه ولم تستقل الدراسة النحوية عنه إلا على يد الخليل وسيبويه .

وقد يتطلب الأمر أن أسير قليلاً في تتبع المصطلح الـواحد عنـد المتـأخرين لأقف على حقيقـة التطور الفكري في الدرس النحوي بعد دخول الفلسفة إلى الفكر العربي الإسلامي وتأثر النحاة بها .

وبعد ، فهذا ما استطعت الوصول إليه في دراسة المصطلح النحوي لهذه الفترة الموغلة في القـدم فإن كنت قد وفيته حقه ، وأنصفت علماءنا الأجلاء فذلك ما أهدف إليه وأجهدت نفسي من أجله ، وإن يكن غير ذلك فعزائي أني لم أدّخر وسعاً ولا طاقة في سبيله وحسبي أني نشـدت الـكمال ولـكن الكمال لذي العزة والجلال ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

المحتويات

صفحة

الفصل الأول

المصطلح النحوي قبل الكتاب

- تمهيد
- اصطلاحات النحو العربي
- مفهوم المصطلح النحوي
- نحو أبي الأسود الدؤلي واصطلاحاته
- المصطلحات النحوية عند تلاميذ أبي الأسود
- التهيئة لظهور المصطلحات النحوية
- الأبواب والاصطلاحات النحوية في مرحلة التهيئة

تمهيد

الكلام على المصطلح النحوي ــ كيف نشأ وكيف تطور ــ يدعو بالضرورة إلى الكلام عن النحو نفسه ــ كيف نشأ ، وكيف تطور ــ وإذا كانت هناك أسباب دعت إليه في وقت من الأوقات فيجدر بالبحث أن يتناولها .

والحديث عن النحو كعلم نشأ في أحضان اللغة يجعلنا نقف ــ ولو قليلاً ــ على منشأ اللغة نفسها وتطورها ، ثم انقسامها إلى لغات شتى ومنها اللغة العربية .

اللغة

حدّها ابن جني بأنها « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[1] .

وما دامت أصواتاً فلكل عالم من المخلوقات الحية لغته ، فالطير له لغته الخاصة ، قال ابن السكيت[2] لغوى الطير : أصواتها ، وقال الراعي :[3]

قَوارِبُ الْمَاءِ لَغْوَاهَا مُبَيَّنَةٌ ... فِيْ لُجَّةِ اللَّيْلِ لَمَّا رَاعَهَا الْفَزَعُ

وقال تعالى في قصة سليمان مع الطير ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ : مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِيْنَ ، لأعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيْداً أَوْ لأذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِيْنٍ ، فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيْدٍ فَقَالَ : أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ ، وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِيْنٍ ، إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيْمٌ ، وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ ، ألا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِيْ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[4] .

---

١ ــ الخصائص ، ١/ ٣٣

٢ ــ تهذيب اللغة ، ٨/ ١٩٨

٣ ــ ديوانه/ ٩٢

٤ ــ النمل/ ١٩ ــ ٢٦

وقص الله أيضاً ما جاء على لسان النملة ، وهي تنذر بقية النمل مغبة التعرض لما قد يحدث من سليمان وجنوده من أذى فقال تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ، فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾[٥]. وقد حدها الشريف الجرجاني بأنها « ما يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم »[٦] وفي هذا الحد شيء من التعميم الذي يدخل غير اللفظ في معنى اللغة ، ففي قوله (ما) إطلاق لكل ما يمكن التعبير به للدلالة على المعاني من لفظ ، وإشارة ، أو عقد ، أو خط ، أو حال دالة[٧] ، وعلى هذا فإن قول ابن جني هو الراجح لتخصيصه بالأصوات التي هي « آلة الألفاظ »[٨] فهي على هذا قديمة بقدم اللسان موجودة منذ خلق الإنسان ، وهذا الإيغال في القدم يجعل طفولتها مجهولة ويثير الجدل بين العلماء فيما إذا كانت اللغة وحياً أو إلهاماً من الله ، أو أنها اصطلاح وتواطؤ من الخلق ، فذهب قوم إلى الأخذ بالرأي الأول ، يقدمهم ابن فارس[٩] مستدلا بما أثر عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قول الله تعالى ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾[١٠] ، وذهب آخرون وفي مقدمتهم ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي في بعض كلامه إلى القول بالتواضع والاصطلاح[١١] ، وكل له حجته في ذلك وتأويله .

وأما تطور اللغة وانقسامها إلى ما لا يكاد يحصى من اللغات ، فأمر يطول الحديث عنه ، « فمن المستحيل إحصاء جميع اللغات واللهجات واللغيّات المحلية التي يستعملها النوع الإنساني فضلا عن الإحاطة بذلك من بدء الخليقة »[١٢] إلا أنه يمكن القول : بأن التناسل البشري والانتشار السكاني في الأرض ، وما أحاط بذلك من ظروف طبيعية واجتماعية وثقافية ، كل ذلك كان من بين الأسباب المؤدية إلى تنوع وتفرع اللغات ، « ومن ذلك ما أشارت إليه التوراة ـ أقدم كتاب تاريخي ـ مما يعرف بحكاية تبلبل الألسنة » سفر التكوين ـ الإصحاح الحادي عشر « وذكر تفرق الأمم التي تشعبت

---

٥ ـ النمل / ١٨ ـ ١٩

٦ ـ كتاب التعريفات / ٢٠٢ ، وانظر : ليتمان : أنو : بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي ، مجلة كلية الآداب بالقاهرة ، مج ١٠ ج١ سنة ١٩٤٨ م ، ص٣

٧ ـ البيان والتبيين ، ١ / ٧٦ ؛ شرح مختصر الإقناع / ق٥

٨ ـ البيان والتبيين ، ١ / ٧٩

٩ ـ الصاحبي / ٣١

١٠ ـ البقرة / ٣١

١١ ـ الخصائص ، ١ / ٤٠ ، وانظر المزهر ، ١ / ٧ ، « اللغة والدخيل » ، مجلة المجمع العلمي العربي ، مج ١ ، سنة ١٩٢١م ج٥ / ١٢٩

١٢ ـ اللسان والإنسان / ١٤٦

من نسل نوح عليه السلام بعد الطوفان فكانت لغة كل فئة تنفصل عن أمها ، ثم تنمو وتتغير بالاستعمال فتصير أماً لفروع أخرى » وهلم جرا[١٣] .

واللغة العربية واحدة من تلك اللغات التي انفصلت عن اللغة السامية الأم ، وأخذت طريقها الطبيعي ـ شأن باقي اللغات الأخرى ـ نحو التطور والنمو ، والاستقلال بشخصية متميزة[١٤] ، ويشاء الله أن تكون خالدة فينزل بها أشرف كتبه على أشرف خلقه عليه الصلاة والسلام ، قال تعالى ﴿ وإنهُ لَتنْزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمِينُ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ المُنْذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍ مُبِيْنٍ ﴾[١٥] .

وهنا يبرز أمامنا سؤال هام هو « ما هي العلاقة بين اللغة والنحو » ؟ ولكي نجيب على هذا السؤال ينبغي أن نعلم أن (اللغة) تعني اسم الجنس للكلام المنطوق أو المكتوب ، وأن (النحو) يعني العلم الذي يقيد ذلك الكلام بقوانين وأحكام خاصة ، وكلاهما يعتمد على الآخر ، فليس ثمة لغة بلا نحو ، ويستحيل أن يقوم نحو بلا لغة .

وبين كلمتي (لغة) و (نحو) فرق في الاشتقاق وفي الأصل ، فأما اشتقاق لفظ (لغة) فمن (لغا) إذا تكلم[١٦] ، وأما أصل لفظ (نحو) فمن (نحا) نحوه ، ينحوه إذا قصده ، فالنحو القصد والطريق[١٧] وسيأتي تفصيل ذلك قريباً إن شاء الله .

ومن حيث الأصل ، فيرى كثير من الباحثين المحدثين أن كلمة (نحو) عربية وأن كلمة (لغة) يونانية ، دخلت إلى العربية عن كلمة (لوغوس Logos) وتعني (اللسان)[١٨] ، وأن معناها الأصلي (كلمة) و (كلام) .

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ومأثور الشعر لنقف على استعمال هاتين الكلمتين فيهما ، فإنا لن نجد لهما ذكراً ، خاصة إذا توخينا المعاني الاصطلاحية لهما ، والسبب عندي بسيط ، وذلك أن العرب كانت توظف كلمة (اللسان) بدلا من كلمة اللغة ، ففي القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُوْلٍ إلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[١٩] وقوله سبحانه : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُوْنَ إِلَيْهِ اعْجَمِيٌّ ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِيْنٌ ﴾[٢٠] ، وقال تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾[٢١] .

قال الحُطيئة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي ‍ ‍ ‍ وَدِدْتُ بأنَّهُ فِي جَوْفِ عِكْمِ

[لسان العرب : مادة لسن]

---

١٣ ـ تاريخ آداب العرب ، ١/ ٦٦ ‍ ‍ ‍ ١٤ ـ الإحكام في أصول الأحكام ، ١/ ٣٠

١٥ ـ الشعراء ، ١٩٢ ـ ١٩٥ ‍ ‍ ‍ ١٦ ـ تهذيب اللغة ، ٨/ ١٩٨

١٧ ـ المصدر السابق ، ٥/ ٢٥٢ ؛ الخصائص ، ١/ ٣٤

١٨ ـ اللسان والإنسان/ ١٣٢ ؛ أئمة النحاة في التاريخ/ ٦

١٩ ـ إبراهيم/ ٤ ‍ ‍ ‍ ٢٠ ـ النحل/ ١٠٣ ‍ ‍ ‍ ٢١ ـ الروم/ ٢٢

وقال الشاعر :

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيْها إِلَيْنَا وحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيْنَا

[الجامع لأحكام القرآن ١٧٩/١٠ ، تلخيص البيان ١٩٦]

وأما عدم ورود كلمة (نحو) في القرآن الكريم فلأن هذه الكلمة لم تنتقل إلى معناها الاصطلاحي إلا بعد قيام (النحو) نفسه كعلم وهو تاريخ متأخر جداً عن نزول الوحي ، وبالرغم من أننا نجد ألفاظ (اللغو ، واللاغية) في القرآن الكريم إلا أن القول بعربية أصلها ليس داخلاً في ذلك ، ففي القرآن الكريم كثير من الألفاظ أصلها غير عربي[٢٢] ، قال تعالى ﴿ لا يُؤاخِذُكمْ اللّهُ باللّغْوِ فِي أَيْمانِكُم ﴾[٢٣] ، وقال تعالى ﴿ وَالَّذِيْنَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُوْن ﴾[٢٤] ، فاللغو في الأولى يعني « انتفاء القصد الصريح أو النية الصادقة عند الإيمان »[٢٥] ، والثانية بمعنى القول الذي لا جدوى فيه ، ومثلها قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾[٢٦] ، وقوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ﴾[٢٧] ، إلى غير ذلك من الآيات .

فإذا كانت هذه الكلمة يونانية فمتى دخلت إلى اللغة العربية لتتخذ مكانها بين المعرَّب ؟ ويرجح أستاذنا الدكتور حسن ظاظا ، احتمال أن تكون « جرت على الألسنة بين بعض قبائل العرب قبل الإسلام ، ولكنها لم تكن إذ ذاك في أسماعهم من النبل والطنين بحيث تستحق أن تستعمل في الشعر أو الخطب أو غيرها من فنون القول الاحتفالي الذي كان العرب يدققون في انتقاء الألفاظ له »[٢٨] .

ويلخص الزجاجي الفروق بين (النحو واللغة والإعراب) فيقول : النحو : اسم لهذا الجنس من العلم . . .

والإعراب : أصله البيان ، يقال : أعرب رجل عن حاجته إذا أبان عنها . . . ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً أي بياناً . . . ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً لأ ن الغرض طلب علم واحد . أما اللغة وهي العربية التي فضّل الله عز وجل بها العرب وأنطقهم بها فهي لغتهم كما أن لكل قوم لغة يتكلمون بها . . . والإعراب « الحركات المبيّنة عن معاني اللغة »[٢٩] .

وفي المنصف يقول ابن جني « التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة »[٣٠] .

---

٢٢ ــ المعرب ، ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر المزهر ، النوع التاسع عشر/ ١ ــ ٢٦٨ فما بعدها .
٢٣ ــ البقرة/ ٢٢٥
٢٤ ــ المؤمنون/ ٣
٢٥ ــ معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ١/ ٥٧٩
٢٦ ــ القصص/ ٥٥
٢٧ ــ فصلت/ ٢٦
٢٨ ــ اللسان والإنسان/ ١٣٢
٢٩ ــ الإيضاح في علل النحو/ ٩١ ، وانظر الخصائص ، ١/ ٣٥
٣٠ ــ المنصف ، ١/ ٤

اصطلاحات النحو العربي

لما كانت مصطلحات النحو هي جوهر الموضوع وغرضه فالأجدر أن نبدأ بمعرفة ماهية النحو وحقيقته، ثم نبين ماذا يقصد بالمصطلح النحوي وكذا النشأة والتطور حتى يقوم العمل على تصور شامل لما يهدف إليه البحث.

فأما النحو، ففي اللغة يعني القصد والطريق، تقول: نحاه ينحوه، وانتحاء قال الأزهري: قال الليث: النحو القصد نحو الشيء، نحوت نحو فلان إذا قصدت قصده، قال: وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية وقال للناس: انحوا نحوه فسمي نحواً[٣١]. وقد جمع الإمام الداودي معاني النحو في اللغة فقال[٣٢]:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلا
قَصْدٌ، وَمِثْلٌ، وَمِقْدَارٌ، وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ، وَبَعْضٌ، وَحَرْفٌ، فَاحْفَظِ المَثَلا

وفي الاصطلاح: إنما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكبير، والإضافة، والنسب، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم[٣٣].

وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه[٣٤]. قال ابن السكيت: «نحا نحوه ينحوه إذا قصده ونحا الشيء، ينحاه ينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي نحوياً لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب»[٣٥].

وقال الأزهري: «ثبت عن أهل يونان فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحواً، فيقولون: كان فلان من النحويين، ولذلك سمي يوحنا الإسكندراني يحيى النحوي للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونان»[٣٦].

هذا العلم بالألفاظ لم يتصالح عليه العرب الأوائل ولا نحاتهم بهذا الاصطلاح ولم يدر اصطلاح النحو بينهم في مناقشاتهم ومحاوراتهم، ولكنهم يعبرون عنه باصطلاحات أخرى، هذه الاصطلاحات هي:

---

٣١ ــ **تهذيب اللغة**، ٥/ ٢٥٢

٣٢ ــ **حاشية الخضري**، ١/ ١٠

٣٣ ــ **لسان العرب**، ٢٠/ ١٨١ مادة (نحا)؛ **الخصائص**، ١/ ٣٤

٣٤ ــ **كشاف اصطلاحات الفنون**، ١/ ٢٣؛ **اللباب في علل البناء والإعراب**، ق/ ٣

٣٥ ــ **تهذيب اللغة**، ٥/ ٢٥٢؛ وانظر **بحث المطالب**/ ١١٦؛ **المستوفي في النحو**، ق٥

٣٦ ــ **تهذيب اللغة**، ٥/ ٢٥٢ ــ ٢٥٣، وانظر: قدقي على حاشية العصامي في النحو، ٩

أولا : العربية

فعن أبي مسلم الخولاني (ت ٦٢هـ) قال : قال عمر بن الخطاب : « تعلموا العربية ، فإنها تشبب العقل ، وتزيد في المروءة »[٣٧] ، وقال ابن سلّام (ت ٢٣٢هـ) : « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي »[٣٨] . وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : « أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية . . . »[٣٩] ، وعن عاصم (ت ١٢٨هـ) قال : جاء أبو الأسود الديلي إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربية فأبى . . . »[٤٠] ، وعنه أيضاً قال : « أول من وضع العربية أبو الأسود الديلي »[٤١] .

وفي قول ابن سلّام السابق ورد ذكر (العربية) لمعنيين :

الأول : وهو قوله « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة » فأعتقد أنه عنى معرفة البصرة للسان العربي الذي أنزل به القرآن ، وسبقها الأمصار في ذلك فالبصرة تقع على مشارف البادية العربية « تشرف على السهوب والوادي الخصيب وتقرب من المشارف والمرعى »[٤٢] ، مصرت في السنة الرابعة عشرة من الهجرة عقب يوم القادسية على يد عتبة بن غزوان في خلافة عمر رضي الله عنه[٤٣] واستقرت بها القبائل العربية المحتفظة بالسليقة العربية السليمة تنشرها بين الأعاجم كما تنشر الدين الإسلامي فالقدمة هنا تعني قدمة الفتح الإسلامي ، والاستيطان العربي ، مصداق ذلك ما قال يونس ابن حبيب : « أول من تكلم العربية ونسي لسان أبيه إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما »[٤٤] ، فالعربية هنا لا تعني غير اللسان .

الثاني : وهو قوله : « وكان أول من أسس العربية . . . » فتأسيس العربية هنا يَعني علمها ، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد باسم (النحو) .

ومن إطلاق لفظ (العربية) وهم يريدون اصطلاح (النحو) قول أبي النضر « كان عبد الرحمن ابن هرمز أول من وضع العربية »[٤٥] ، فالعربية الواردة في هذه الأقوال تعني العلم ، وفي قول ابن سلّام السابق تعني الاثنين معاً (اللسان والعلم) . قال الربعي : وشيخنا أثير الدين أبو حيان كان

---

٣٧ ـ **طبقات النحويين واللغويين**/ ١٣ ؛ وانظر: **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٣١

٣٨ ـ **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ١٢، وانظر: **الشعر والشعراء**، ٢/ ٧٣٣

٣٩ ـ **أخبار النحويين البصريين**/ ١٥

٤٠ ـ المصدر السابق/ ١٧

٤١ ـ المصدر السابق.

٤٢ ـ Basra, in EI, Specially Bound Edition - England 1, P. 1085-86

٤٣ ـ انظر كتاب **البلدان**/ ٣٢٣، و**معجم البلدان**، ١/ ٤٣٤ مادة « بصر »

٤٤ ـ **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ١٢

٤٥ ـ **أخبار النحويين البصريين**/ ٢٢

يرى أن علم العربية وعلم النحو مترادفان ورأيته يستدل على ذلك بقول سيبويه في الكتاب « هذا علم ما الكلم من العربية »[٤٦] .

ثانياً : الكلام

وهو ثاني الاصطلاحات المبكرة لهذا العلم ، قال أبو الأسود عندما سمع اللحن في كلام بعض الموالي : « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا أخوة فلو علّمناهم الكلام »[٤٧] فهو لا يقصد تعليمهم المعاني ، وإنما يقصد أن يُعَلَّموا طرق العرب في التعبير ، وإن شئت قلت : يتعلموا أسلوب العربية ونحوها ، وما أظن تقسيم الكلام إلى ما استقر عليه عرف النحاة إلا من قبيل هذا الاصطلاح .

ثالثاً : اللّحن

وهذا المصطلح نجده في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يحث على تعلم النافع من العلوم إذ يقول : « تعلموا الفرائض والسنّة واللحن كما تتعلمون القرآن »[٤٨] ، قال أبو بكر الأنباري : وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقيل له : ما اللحن ؟ فقال : النحو[٤٩] . وقال ابن الأثير في النهاية : « يريد تعلموا لغة العرب بإعرابها »[٥٠] ، كما روي « إن القرآن نزل بلحن قريش » أي بلغتهم ، وحديث عمر أيضاً « أُبَيٌّ أقرؤنا ، وإنا لنرغب عن كثير من لحنه » أي لغته ، ومنه حديث أبي ميسرة في قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾[٥١] ، قال : « الْعَرِمِ : المسنّاة بلحن اليمن أي بلغتهم »[٥٢] ، وعن حذيفة بن اليمان مرفوعاً قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين »[٥٣] . ولحون العرب هنا تعني طرائقها في الكلام من إمالة وإشمام ونحو ذلك مما تعرف به لهجاتهم من خصائص تيسيراً للمتعلمين : قال أبو شامة : « القرآن العربي فيه جميع لغات العرب لأنه أنزل عليهم كافة ،

---

٤٦ ــ الدر المنظوم في بيان حصر العلوم/ ق٦

٤٧ ــ أخبار النحويين البصريين/ ١٨

٤٨ ــ طبقات النحويين واللغويين/ ١٣ ، وإيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ١٥

٤٩ ــ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ١٥ ــ ١٦ ؛ الأضداد للأنباري/ ٢٤٠

٥٠ ــ النهاية في غريب الحديث ، ١/ ٥٦

٥١ ــ سبأ/ ١٦

٥٢ ــ انظر النهاية ، ٤/ ٥٧ ، والإتقان ، ١/ ١٣٤ ؛ واللسان ، ١٧/ ٢٦٥ ، ديوان الأدب ، ١/ ٢٤٩

المُسَنَّاة : ضفيرة تبنى للسيل لترد الماء ، سميت مُسَنَّاة لأن فيها مفاتيح للماء بقدر ما يحتاج إليه مما لا يغلب ، مأخوذ من قولك : أسنَيت الأمر إذا فتحت وجهه [تهذيب اللغة : ١٣/٧٨ ، مادة سنا] .

٥٣ ــ النشر ، ٢/ ٣٠ ؛ الإتقان ، ١/ ١٠٧

وأبيح لهم أن يقرؤوه على لغاتهم المختلفة ، فاختلفت القراءات فيه لذلك »[٥٤] ، قال ابن منظور : (لحْن) بسكون الحاء ، تأتي بمعنى الفطنة، واستعملها الشعراء بهذا المعنى ، قال لبيد يصف كاتباً مرناً على الكتابة[٥٥] :

مُتَعَوِّدٌ لَحِنٌ يُعِيدُ بِكَفِّهِ قَلَماً عَلَى عُسُبٍ ذَبُلْنَ وَبَانِ

وقال الطرماح[٥٦] :

وَأَدَّتْ إِليَّ القولَ عَنْهُم زَوْلَةٌ تُلاحِنُ أَوْ تَرْنُو لِقَوْلِ المُلاحِنِ

وقال القتال الكلابي[٥٧] : وأنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي :

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُم لِكَيْما تَفْهَمُوا وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ

فاللحن إذن بمعنى الفطنة والفصاحة والذكاء ، وعليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنَ الآخرِ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيْهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ »[٥٨] ، وعن طريق اللحن تكشف الستور وتعرف الأشخاص وقد ورد هذا اللفظ مضافاً إلى القول ، إذ العلاقة بينهما متينة ، فليس ثمة انفصال بين الكلام والنحو ، خاصة في لغة كالعربية التي يعد الإعراب من أهم خصائصها قال تعالى ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ في لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾[٥٩] ، قال أبو بكر الأنباري في معنى هذه الآية : « أي في مذهبه ووجهه »[٦٠] ، أو في معنى القول[٦١] ، قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله : « عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم » أي فاطنهم[٦٢] .

واللحن بمعنى اللغة ، ذكره الأصمعي وأبو زيد ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « تعلموا الفرائض والسنّة واللحن كما تعلمون القرآن »[٦٣] ، وقال الشاعر :[٦٤]

وَهَاتِفَيْنِ بِشَجْوٍ بَعْدَ مَا سَجَعَتْ وُرْقُ الحَمَامِ بِتَرْجِيْعٍ وَإِرْنَانِ
بَاتَا عَلَى غُصْنِ بَانٍ في ذُرَى فَنَنٍ يُرَدِّدَانِ لُحُوناً ذَاتَ أَلْوَانِ

أي : يرددان لغات ، فاللحن هنا يعني اللغة .

---

٥٤ ـ أبرز المعاني/ ٤٨٧
٥٥ ـ ديوانه ، ١/ ٦١ ، **اللسان** ، ١٧/ ٢٦٤ ؛ **الأضداد للأنباري**/ ٢٤٠
٥٦ ـ ديوانه/ ٤٨٢ ، **اللسان** ، ١٧/ ٢٦٣
٥٧ ـ الملاحن/ ٧٠ ، **اللسان** ، ١٧/ ٢٦٦ ؛ **والأمالي للقالي** ، ١/ ٦ ، **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ١٨
٥٨ ـ **فتح الباري** ، ٥/ ١٨٣ ، **مسند الإمام أحمد** ، ٦/ ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣٣٢
٥٩ ـ **محمد**/ ٣٠
٦٠ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ١٨
٦١ ـ **أمالي القالي** ، ١/ ٦
٦٢ ـ **تهذيب اللغة** ، ٥/ ٦٢ ؛ **الأضداد للأنباري**/ ٢٤٠ ؛ **أمالي القالي** ، ١/ ٧
٦٣ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ١٩
٦٤ ـ ينسب هذان البيتان لابن مخرمة السعدي ، وقيل لبريد بن النعمان ، انظر **الأضداد للأنباري**/ ٢٤١

وقبل أن نبرح هذا الاصطلاح إلى غيره من الاصطلاحات التي جاءت بمعنى « النحو » عند أوائل النحاة ، ينبغي أن تعلم الفرق بين دلالات هذا اللفظ ونوطئ لذلك بما أخبر الأصمعي عن عيسى بن عمر أن معاوية قال للناس يوماً : كيف ابن زياد فيكم ؟ قالوا : ظريف على أنه يلحن ، قال : فذاك أظرف له ، ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفقه والفطنة ، وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو الخطأ[٦٥] .

إذن فلفظ اللحن قديم ، وله معان مختلفة يعرفها العرب من قديم ، وعدّه ابن الأثير من الأضداد[٦٦] ، وقال محمد بن القاسم الأنباري : « واللحن حرف من الأضداد يقال للخطأ لحن ، وللصواب لحن »[٦٧] . ولكن التصرف في بناء اللفظ يحدد القصد ، ويوضح المعنى ، أما المدلول الأصلي للفظ : (لَحَن) بفتح الحاء : هو مال إلى[٦٨] ، قال أبو زيد : « لحن الرجل يلحن لحنا إذا تكلم بلغته ، قال : ولحنت له لحناً ، ألحن له ، إذا قلت له قولا يفهمه عنك ويخفىٰ على غيره ، وهذا مذهب أبي بكر بن دريد في تفسير قول الشاعر[٦٩] :

مَنْطِقٌ صائِبٌ وَتَلْحَنُ أَحْيَانًا وَخَيْرُ الحَدِيثِ مَا كانَ لَحْنَاً

قال : يريد تعوص في حديثها فتزيله عن جهته لئلا يفهمه الحاضرون ، فخير الحديث ما فهمه صاحبك الذي تحب إفهامه وحده وخفي على غيره[٧٠] ، قال يوهان فك : « اللحن الذي يطلقه علماء اللغة والنحو اصطلاحاً على الخطأ في اللغة إنما اكتسب هذا المدلول نتيجة لاتفاق عرفي على تغيير معناه الأصلي في وقت متأخر »[٧١] ولست مع فك في هذا الرأي ، فالعرب عرفت المعنيين معاً وفي وقت متقدم ، ففي النص الذي رواه الأصمعي لا يرى الناس في زياد عيباً غير اللحن ، ويقصدون الخطأ ، ومعاوية يعده ظرفاً وفطنة ، فالاصطلاحان سارا جنباً إلى جنب ، لا يفرق بينهما إلا التصرف في بنية الكلمة بتسكين الحاء أو فتحه ، وقد لا يكون لذلك أثر كما رأينا عند ابن الأثير من قبل ، وكلا الاصطلاحين فرع عن أصل اللحن وهو التورية عن الشيء الذي تريده بقول آخر ، وقد تفرع عن هذا الأصل مدلولات أخرى ، فكان اللحن بمعنى الغناء وحسن الصوت ، من ذلك قولهم

---

٦٥ ــ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ١٧ ، ١٨ ؛ **أمالي القالي** ، ١/ ٤ ــ ٧

٦٦ ــ **النهاية** ، ٤/ ٥٦ ، وانظر: ذيل كتاب **الأضداد للصاغاني**/ ٢٤٤

٦٧ ــ **الأضداد**/ ٢٣٨

٦٨ ــ **تهذيب اللغة** ، ٥/ ٦٠ ؛ **الأضداد للأنباري**/ ٢٣٩

٦٩ ــ **أمالي القالي** ، ١/ ٧ ، ٨ ، ونسب في اللسان إلى مالك بن أسماء ، ١٧/ ٢٦ مادة « لحن » ، وانظر **البيان والتبيين** ، ١/ ١٤٧

٧٠ ــ انظر **الملاحن**/ ٧٢ ، ٧٣ و**تهذيب اللغة** ، ٥/ ٦١

٧١ ــ **العربية**/ ٢٣٦

« ألحن من الجرادتين » أي أحسن صوتا وغناء ، أو قولهم : « ألحن من قينتي يزيد »[٧٢] ، يقول ذو الرمة[٧٣] :

مِنَ الطَّنَابِيْرِ يَـزْهَى صَوْتَهُ ثَمِلٌ ... في لَحْنِهِ عَنْ لُغَاتِ الْعُرْبِ تَعْجِيْمُ

وكان أيضاً بمعنى التنغيم والترتيل في القرآن فعن أُبَيٍّ بن كعب قال : « تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه »[٧٤] .

وقد استعملت كلمة (اللحن) مجازاً في هديل الحمام وغنائه ، فقد قال جهم بن خلف ـ أحد شعراء القرن الثاني الهجري[٧٥] :

تَغَنَّتْ عَلَيْهِ بِلَحْنٍ لَهَا ... يُهَيِّجُ لِلصَّبِّ مَا قَدْ مَضَى

وفي قصيدة نسبت لجحدر قال في حمامتين[٧٦] :

تَجَاوَبَتَا بِلَحْنٍ أَعْجَمِيٍّ ... عَلَى غُصْنَيْنِ مِنْ غَرَبٍ وَبَانِ

كما استعملت كلمة (اللحن) بمعنى الرمز والإشارة ، ففي خبر عن غزوة الخندق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سعد بن معاذ ، وسعد بن عبادة ، ومعهما عبد الله بن رواحة ، وخوات بن جبير ، ليتبينوا ما إذا كان بنو قريظة قد نكثوا عهدهم مع الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقال لهم : « انْطَلِقُوا حَتَّى تَنْظُرُوا أَحَقٌّ مَا بَلَغَنَا عَنْ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ أَمْ لا ، فَإِنْ كانَ حَقاً فَالْحَنُوا لِي لَحْناً أَعْرِفُهُ ، ولا تَفُتُّوا فِيْ أَعْضَادِ النَّاسِ ، وَإِنْ كانُوا عَلَى الْوَفَاءِ فِيْمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَاجْهَرُوا بِهِ لِلنَّاسِ » ثم أقبل سعد وسعد ومن معهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه ثم قالوا « عَضَل والقارة ، أي كغدر عضل والقارة »[٧٧] ، فعلم النبي أن قريظة نكثت عهدها[٧٨] .

أما اللحن بمعنى الخطأ فهو أظهر اصطلاح لهذا اللفظ ، وهو اصطلاح مبكر ، لا كما زعم يوهان فك بتأخره ، فأبو الأسود الدؤلي يقول : « إني لأجد للحن غمراً كغمر اللحم »[٧٩] ، ومن قبل ذلك يقول صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبِ ، وَلَدَتْنِي قُرَيْشٌ وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بِنْ بَكْرٍ ، فَأَنَّىٰ يَأْتِيْنِي اللَّحْنُ ؟ ! »[٨٠] ، ونحن نعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يخاطب الناس إلا بما

---

٧٢ ـ الجرادتان كانتا قينتين لمعاوية بن بكر العمليقي ، واسمهما : يعاد ، وثماد ، وقينتا يزيد : حبابة وسلامة ، انظر **مجمع الأمثال للميداني** ، ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٦

٧٣ ـ ديوانه ، ١/ ٤١٨

٧٤ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ٢٤

٧٥ ـ **الحيوان** ، ٣/ ٦١

٧٦ ـ **أمالي القالي** ، ١/ ٢٨٢ ، **وخزانة الأدب** ، ٤/ ٧٧ ، والغَرَبُ شجر معروف ، **تهذيب اللغة** ٨/ ٣

٧٧ ـ **السيرة النبوية** ، ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨

٧٨ ـ انظر **أيام العرب في الإسلام**/ ٦١

٧٩ ـ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٢٢ ؛ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ٣٢

٨٠ ـ **المزهر** ، ٢/ ١٣٩٧

يفهمونه ، ولولا أنهم يعرفون أن اللحن يأتي بمعنى الخطأ في الإعراب ، لعدل عنه إلى غيره .

وعن أبان بن عثمان بن عفان (ت ١١٥هـ) أنه قال : « اللحن في الرجل السري كالتغيير في الثوب الجديد » ، وقال ابن شبرمة (ت ١٤٤هـ) : « إن الرجل ليلحن وعليه الخز الأدكن فكأن عليه أخلاقاً ، ويعرب وعليه أخلاق فكأن عليه الخز الأدكن »[٨١] فاللحن إذن معيب مشين حتى لقد عده مسلمة بن عبد الملك أقبح من الجدري[٨٢] وأصبح سراة القوم وفصحاؤهم يتهيبون الوقوع فيه ، فعبد الملك بن مروان يرد على من سأله عن أسباب إسراع الشيب إليه بقوله : « شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن »[٨٣] والحجاج بن يوسف وهو من هو في الفصاحة ، يتهيب الوقوع في اللحن فيستأنس بملاحظات العلماء ، يقول ابن سلام : أخبرني يونس بن حبيب ، قال الحجاج لابن يعمر : أتسمعني ألحن ؟ قال : الأمير أفصح الناس ، — قال يونس : وكذلك كان ، ولم يكن صاحب شعر — قال : تسمعني ألحن ؟ قال : حرفاً ، قال : أين ؟ قال في القرآن . قال : ذلك أشنع له ، فما هو ؟ قال : تقول : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[٨٤] قرأها بالرفع كأنه لما طال عليه الكلام نسي ما ابتدأ به ، والوجه أن يقرأ « أحبَّ إليكم » بالنصب على خبر كان وفعلها . قال « وأخبرني يونس قال : لا جرم ، لا تسمع لي لحناً أبداً ، قال يونس : فألحقه بخراسان وعليها يزيد بن المهلب »[٨٥] ، وعن نافع : أن ابن عمر كان يضرب ولده على اللحن في كتاب الله عز وجل[٨٦] ، كيف لا يربأون بأنفسهم عنه وهو هجنة على الشريف[٨٧] وأقبح من التفتيق في الثوب ؟[٨٨] .

وليس الحديث عن اللحن حصراً لما ورد عنه ولكنه برهان على تعارف العرب عليه كاصطلاح بمعنى الخطأ في الكلام في وقت مبكر جداً ، ارتقت به المصادر إلى عهد الرسول عليه السلام ، أما قول يوهان فك : « ولا يزال ينقصنا بعد كل دليل يبين متى تم نقل لفظ اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام ، وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم

---

٨١ — طبقات النحويين واللغويين / ١٣ ، وانظر الصاحبي / ٣١
٨٢ — عيون الأخبار ، ٢ / ١٥٨
٨٣ — المصدر السابق ، ٢ / ١٥٨
٨٤ — التوبة / ٢٤
٨٥ — طبقات فحول الشعراء ، ١ / ١٣
٨٦ — إيضاح الوقف والابتداء ، ١ / ٢٤
٨٧ — البيان والتبيين ، ٢ / ٢١٦
٨٨ — العقد الفريد ، ٢ / ٢٧٥

إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون »[٨٩] ، أما قوله هذا فقد بناه على الظن ، ونقول له : « إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِيْ مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً »[٩٠] .

هذا وقد توسع معنى اللحن حتى أصبح يدل على أكثر من معنى تضمنتها المعاجم العربية ، وقد جمع ابن بري هذه المعاني في قوله : « للحن ستة معان ، الخطأ في الإعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى »[٩١] .

رابعاً : الإعراب

وهو أحد الاصطلاحات التي كانت شائعة في القرن الأول للهجرة ، فقد ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استعمل كلمة (الإعراب) بمعنى النحو عندما قال : « ولْيُعَلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب »[٩٢] أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة ، قال مالك بن أنس : « الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها »[٩٣] وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه »[٩٤] .

من هذه الروايات يتضح لنا ما وهمه السيوطي في كون عمر استعمل « الإعراب » بمعنى النحو ، والذي يبدو أن عمر رضي الله عنه كان يقصد ــ والله أعلم ــ أن يجتهد أبو الأسود في تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة كي يعرب كل عن حاجته ، لا أن يعلمهم ما اصطلح عليه أخيراً من معنى للإعراب وأنه تغيير أواخر الكلم .

وليس إعراب القرآن عند عمر ما نعرفه اليوم ، ولكنه أهم من ذلك فيما يتعلق بمخارج حروفه وتحقيق إعرابه حال القراءة ، فقد نزله الله تبارك وتعالى بأفصح لغات العرب وأعربها وأبينها فقال تعالى ﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴾[٩٥] ثم إن التمسك بالإعراب حتى في الكلام العادي خير من الرجوع إلى اللهجات الأخرى ، فما بالك بمن يقرأ القرآن أو بعض حروفه على لهجة أخرى غير القرشية ؟ فقد روي أن عمر رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ هذا الحرف « لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِيْنٍ »[٩٦] فقال له عمر : من أقرأك هذا ؟ قال : ابن مسعود ، فقال عمر : « لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ » ثم كتب

---

٨٩ ــ **العربية**/ ٢٤٥

٩٠ ــ **يونس**/ ٣٦

٩١ ــ **لسان العرب** ، ١٧/ ٢٦٥ ، وانظر اللحن في اللغة ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة بغداد ، العدد التاسع عشر ، سنة ١٩٧٦م/ ٤١٧ ــ ٤٢٢

٩٢ ــ **التحفة البهية**/ ٤٩

٩٣ ــ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٢٣

٩٤ ــ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ٣٥

٩٥ ــ **الزخرف**/ ٣

٩٦ ــ **يوسف**/ ٣٥

إلى ابن مسعود : « سلام عليك ، أما بعد ، فإن الله أنزل القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً ، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش ، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل »[٩٧] فالإعراب في هذه المرحلة أو هذه الفترة لا يعني النحو بقدر ما يعني اتباع طريقة الفصاحة العربية ، أو بمعنى آخر طريقة العرب في الإبانة ، والإعراب عن حاجاتها .

يقول الشيخ أبو المحاسن[٩٨] « الإعراب له ثلاث معان » :

أحدها : بمعنى الإبانة ، مأخوذ من قولهم « أعرب الرجل عن حجته أي بيَّنها ، ومنه قوله عليه السلام « الثيب معرب عنها لسانها »[٩٩] .

والثاني : بمعنى التغيير ، مأخوذ من قولهم : عربت معدة الفصيل إذا تغيرت ، ولأنه تغيير يلحق أواخر الكلم لا يقال : عَرِبَتْ معدة الفصيل معناه الفساد ، فكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه ، لأنا نقول : ليس كذلك ، لكن معنى أعربت الكلام أي أزلت عربه أي فساده ، فكان كقولك : أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته .

والثالث : بمعنى التحبيب ، يقال : امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها ، لأن المعرب للكلام كان يتحبب بإعرابه إلى السامع ، ومنه قوله تعالى ﴿ عُرُباً أتْراباً ﴾[١٠٠] أي متحببات إلى أزواجهن[١٠١] ، زاد أبو حيان : الانتقال : قال : عربت الدابة في مرعاها جالت ، وأعربها صاحبها[١٠٢] .

إذن فالإعراب حتى هذه المرحلة لم يتعد المعنى اللغوي له .

خامساً : المجاز

وهو من الاصطلاحات الأولى التي جاءت بمعنى (النحو) ، ويقصد به أيضاً طريق العرب في التعبير ، وهو اصطلاح فيه شيء من الشمول لعلم العربية فهو لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعراباً وبناءً ، بل يتناول طرائق القول ، ويبين ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، ونظام الجمل بعضها مع بعض حتى تؤدي المعاني من المتكلم إلى السامع ، روى الأزهري[١٠٣] عن أبي عبيدة عن

---

٩٧ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ١٣ ؛ **المحتسب** ، ١/ ٣٤٣

٩٨ ـ جمل الإعراب في شرح ملحة الإعراب/ ق١٤ ، وانظر **المصباح** للمطرزي/ ٤٣ ، ونقل السيوطي قول ابن فلاح في المغني بوجود خمسة أوجه لنقل لفظ الإعراب من اللغة إلى اصطلاح النحويين . انظر **الأشباه والنظائر** ، ١/ ٧٦ ، كما فصل الزجاجي القول في الفرق بين « النحو واللغة والإعراب والغريب » ، انظر **الإيضاح**/ ٩١ ـ ٩٢ .

٩٩ ـ **الخصائص** ، ١/ ٣٦ ، **الإيضاح** للزجاجي/ ٩١ ، **سنن ابن ماجه** ، ١/ ٥٧٧ ، وانظر **الاشتقاق**/ ٥٢٤ .

١٠٠ ـ **الواقعة**/ ٣٧

١٠١ ـ **الإمتاع والمؤانسة** ، ٢/ ١٩٧

١٠٢ ـ **ارتشاف الضرب** ، ١/ ق١٤٩

١٠٣ ـ **تهذيب اللغة** ، ١١/ ١٤٨ ، وانظر **الصاحبي**/ ١٩٧ ، **والمزهر** ، ١/ ٣٥٥ .

الأصمعي : جزت الموضع سرت فيه ، ومنه قول امرئ القيس[١٠٤] :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى   بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

قال أبو زيد : « ومعنى أجزنا : قطعنا وسرنا فيه »[١٠٥] وقال الأصمعي : « أجزنا : قطعنا ، يقال : أجزت الوادي ، إذا قطعته وخلفته وجزته وسرت فيه »[١٠٦] .

وهذا الشمول لا يستغرب في الوقت الذي كان النحو ما يزال يعني (العربية) بمعناها العام من إعراب وصرف وأصوات وبلاغة وغير ذلك ، وهذا الاصطلاح لغوي صِرْف ، لا يقصد به المعنى الاصطلاحي المعروف في علم البلاغة ، ولا ضد الحقيقة عند البلاغيين ، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى[١٠٧] : « وما كانت كلمة (مجاز) إلى ذلك العهد (عهد أبي عبيدة ت ٢٠٨هـ) قد خصصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة ، وما كان استعمال أبي عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة (النحو) في عبارة غيره من علماء العربية ، فإنهم سموا بحثهم النحو أي سبيل العرب في القول واقتصروا منه على ما يمس آخر الكلمة » وهو ما يسميه الفارابي بعلم قوانين الأطراف[١٠٨] ، « وسمي بحثه المجاز أي طريق التعبير» ولكن مجاز أبي عبيدة ليس كتاب بلاغة ، فالبلاغة كعلم لم تنفصل عن النحو وعلوم العربية حتى ذلك الوقت وما استقرت كعلم له حدوده وأهدافه وحقائقه إلا بعده بأجيال ، ولكنه محاولة لفهم العربية بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي سلكه سيبويه في الكتاب ، ولذلك « وقع بعض الباحثين في أيامنا على اسمه فظنوه كتاباً في البلاغة »[١٠٩] .

سارت هذه الاصطلاحات (العربية ، الكلام ، اللحن ، الإعراب ، المجاز) جنباً إلى جنب عند نحاة القرن الأول ، وأوائل القرن الثاني للهجرة ، فأبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم ، ويحي بن يعمر العدواني ، وميمون الأقرن ، وعنبسة الفيل وعبد الرحمن بن هرمز ، لم يؤثر عنهم استعمال اصطلاح (النحو) ، وهو أمر طبعي ، لأن علم النحو نشأ نشأة فطرية ، شأنه في ذلك شأن سائر العلوم ، فكانت ظواهره الأولى ترصد من قبل العلماء وتخضع لملاحظاتهم ، وفي هذا يقول ابن السراج في الأصول : « النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب »[١١٠] فقام النحو فناً قبل أن يكون علماً . وأخذت تلك الظواهر اللغوية تبرز شيئاً فشيئاً ، متدرجة في سيرها نحو

---

١٠٤ ــ ديوانه/ ١٤٩

١٠٥ ــ جمهرة أشعار العرب، ١/ ١٤٣

١٠٦ ــ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ١/ ٥٤

١٠٧ ــ إحياء النحو/ ١٢ ، ودراسات في النحو/ ١٣ ؛ وانظر: مقدمة مجاز القرآن حيث ذكر كثيراً من أنواع المجاز التي يقصد إليها .

١٠٨ ــ إحصاء العلوم/ ٤٩

١٠٩ ــ إحياء النحو/ ١٢ ، وانظر أثر النحاة في البحث البلاغي/ ٢٣ ، ٤٣ ــ ٤٤ ، في أصول النحو للأفغاني/ ٩٣ ، وانظر تلخيص البيان في مجاز القرآن/ ٥ .

١١٠ ــ الاقتراح/ ٣١

الاستقلال بنظريات وقوانين تضع لهذا العلم حدوده واصطلاحاته المجردة وأول ما يلقانا مصطلح (النحو) عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) «أول من بعج النحو»[١١١]، ومد القياس والعلل[١١٢]، فعندما سأله يونس بن حبيب: هل يقول أحد الصويق؟ بمعنى السويق، قال له: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[١١٣]، وهنا نجد ابن أبي إسحاق أيضاً يقرن النحو بالقياس، وليس في هذا شك، فإن «الطرق الخاصة للأداء في اللغة العربية قد التزمت باطراد في تركيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية المجردة وضعاً علمياً، وتدرس دراسة مستقلة لتعرف وتحتذى»[١١٤]، فهم يقيسون النظائر على النظائر، ويسلكونها تحت قانون معين أو قاعدة خاصة، فبعض قواعد النحو معلوم بالضرورة، وبعضها مكتسب... ولله در الكسائي إذ يقول في النحو[١١٥]:

إنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ
وإذا مَا أَتْقَنَ النَّحْوَ الْفَتَى ... مَرَّ فِي الْمَنْطِقِ مَرّاً فَاتَّسَعْ[١١٦]

ونحن نعلم أن علماء العربية الأوائل كانوا يجمعون إلى علمهم بالنحو العلم بفنون أخرى كالحديث والفقه والقراءات، واكتسابهم لهذه العلوم جعلهم يتأثرون بطرائق أهلها، فاحتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم وطرق تحمل اللغة، فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كانت لأولئك نصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما كان لأولئك، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم أصولا للنحو تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع[١١٧]، فالقياس إذن دعامة كبرى لا يستقيم النحو بدونها يقول ابن الأنباري: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»[١١٨]، ومادته لغة العرب وكلامها، وعلماء النحو يجهدون أنفسهم في انتقاء النماذج التي يقيسون عليها حتى إن شعار أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) كان قوله: «لئن أخطئ في خمسين

---

١١١ ـ طبقات النحويين واللغويين/ ٣٣
١١٢ ـ طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٤
١١٣ ـ طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٤، طبقات النحويين واللغويين/ ٣٢
١١٤ ـ اللغة والنحو/ ٧٨
١١٥ ـ إنباه الرواة، ٢/ ٢٦٧، تاريخ بغداد، ١١/ ٤١٢
١١٦ ـ مفتاح السعادة، ١/١٤٥، اللغة والنحو/٢٢، ٤٠، إعراب القرآن للزجاج، ١/٩، الورقة/٢٥.
١١٧ ـ في أصول النحو للأفغاني/ ١٠٤ ـ ١٠٥
١١٨ ـ لمع الأدلة/ ٩٥

مسألة مما بابه الرواية أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية »[١١٩] وتـابعه على هـذا المنهج كثيرون ، فأبو البركات الأنباري يقول : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً »[١٢٠] ، كما اهتم ابن جني بالقياس إلا أنه عول على الاستعمال فهـو يقـول : « واعـلم أنـك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع مـا كـنت عليه إلى ما هم عليه »[١٢١] فالقياس إذن نظير الاجتهاد عنـد الأصـوليين ينقض إذا قـام الـدليل بخلافه[١٢٢] .

ويصنف النحويون القبائل أصنافاً بحسب فصاحتها وسلامة لغتها ، ويعيب بعضهم بعضاً إن تجرأ فأخذ من حضري أو من غير المشهود لهم بسلامة اللغة ، يقول اليزيدي في الكسائي وأصحابه[١٢٣] :

كُنَّا نَقِيْسُ النَّحْــوَ فِيْمَا مَضَى عَلَى لِسَــانِ الْعَــرَبِ الأَوَلِ
فَجَاءنَـا قَــوْمٌ يَقِيْسُونَـهُ عَلَى لُغَـىٰ أَشْيَاخِ قُــطْرُبُلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَــلُ فِي نَقْضِ مَــا بِـهِ يُصَـابُ الْحَـقُّ لا يَأْتَلِ
إنَّ الْكِســائِيَّ وَأَشْيَاعَــهُ يَـرْقَوْنَ فِي النَّحْـوِ إِلَى أَسْــفَلِ

وابن أبي إسحاق حين يقيم اطراد النحو على القياس يكون قد رسم حـدوداً واضـحة لمسـار النحو ، « لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » ـ كما يقول ابـن الأنبـاري[١٢٤] ، وابن أبي إسحاق « كان أشد تجريداً للقياس »[١٢٥] ، ولا يستغرب أن ينبثق هذا المصطلح الجديد عـن رجل مثله ، ـ فإنه « هو والنحو سواء ، أو هو والبحر سواء ، أي هو الغـاية » ـ كما قـال يـونس ابن حبيب[١٢٦] ، ومع ذلك لا أجزم بالقول بأنه هو أول من أطلق هـذا الاصـطلاح على هـذا العـلم (النحو) ـ وإن كنت أميل إليه وأرجحه ـ ، فابن أبي إسحاق كما يصفه أبـو الـطيب اللغـوي بقوله : « كان يقال : عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرع النحو وقاسه »[١٢٧] ، وبذلك يظهر خطأ ما ذهب إليه الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني في قوله : « وأول من شاهدنا في آثاره النحـوية أنـا

١١٩ ـ نزهة الألباء / ٣١٧ ، معجم الأدباء : ٧ / ٢٥٤
١٢٠ ـ لمع الأدلة / ٩٩ ، الاقتراح / ٩٥
١٢١ ـ الخصائص : ١ / ١٢٥
١٢٢ ـ انظر الاقتراح / ٢٠٩
١٢٣ ـ تهذيب اللغة : ١ / ١٧ ، أخبار النحويين البصريين / ٤٤ ـ ٤٥
١٢٤ ـ لمع الأدلة / ٩٥ ، الاقتراح / ٩٥
١٢٥ ـ طبقات فحول الشعراء ، ١ / ١٤
١٢٦ ـ المصدر السابق ، ١ / ١٥ ، طبقات النحويين واللغويين / ٣١ ، أخبار النحويين / ٢٦
١٢٧ ـ مراتب النحويين / ٣١

استخدم اصطلاح النحو هو : الخليل بن أحمد الفراهيدي وذلك في قوله مادحاً أستاذه عيسى ابن عمر :

بَطَلَ النَّحْوُ جَمِيْعاً كُلُّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيْسَى بنُ عُمَر

وكذلك قوله : « وواضح أن اصطلاح (النحو) حل محل (العربية) وثبت على ذلك عند الخليل وتلاميذه »[١٢٨] .

والخليل بن أحمد لا ينكر فضله في استنباط ما لم يسبق إليه من علم العروض وعلل النحو[١٢٩] وأن له دوراً أساسياً لا يعدله دور آخر في إرساء أصول علم النحو واستخراج قواعده[١٣٠] ، ولكن اصطلاح (النحو) ورد ذكره على لسان ابن أبي إسحاق قبل أن يعرفه الخليل بزمن[١٣١] فهو الذي قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك :

مُسْتَقْبِلِيْنَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيْفِ الْقُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيْرِ

قال ابن أبي إسحاق : أسأت إنما هي (ريرٌ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع[١٣٢] ، فانظر إلى قوله هنا « وكذلك قياس النحو في هذا الموضع » وقوله ليونس بن حبيب « عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » ففيهما دليل واضح على ظهور هذا المصطلح ووضوحه عند ابن أبي إسحاق وطبقته ، ثم في قول الخليل ــ إن كان قاله ــ « ذهب النحو جميعاً » نلمح دليلاً آخر على أن النحو شيء معروف قبل كتابي عيسى بن عمر ، وأن وجوده متميز ، وقد بطل كله بما أحدث عيسى بن عمر[١٣٣] . أما ما زعمه الأستاذ طه الراوي من توصل أبي الأسود « إلى استخراج طائفة من المسائل واستنباط بعض القواعد أسماها النحو»[١٣٤] فلا أقل من أن يوصف بالحماس الزائد لعدم قيام الدليل .

وهكذا انتقل اصطلاح النحو من المعنى اللغوي وهو القصد والطريق إلى المعنى الاصطلاحي كعلم قائم بذاته له قواعده وضوابطه وأقيسته الخاصة وهذا الانتقال لم يتم فجأة ، بل ظلت الطبقتان الأولى والثانية لا تعرفه ، يقول الشيخ محمد الطنطاوي : « التسمية بالنحو بعد عصره (بعد عصر أبي الأسود) إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية »[١٣٥] ، أما ورود هذا اللفظ في عباراتهم فهو لا يتعدى المعنى

---

١٢٨ ــ أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/ ١٩ ، ٢٤
١٢٩ ــ طبقات النحويين واللغويين/ ٤٧ ، إنباه الرواة، ١/ ٣٤٢
١٣٠ ــ نحو الخليل بن أحمد، المقدمة/ د
١٣١ ــ انظر طبقات النحويين واللغويين/ ٣١ ، ٤٧
١٣٢ ــ المصدر السابق/ ٣٢ ، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٧
١٣٣ ــ من أئمة الشيعة ، أبو علي الفارسي/ ٤٥٣ ، وانظر مدرسة الكوفة/ ٤٦
١٣٤ ــ انظر مجلة المجمع العلمي العربي ، مج ١٤ ، ج٩ ، ١٠/ ١٣٦
١٣٥ ــ نشأة النحو/ ٢٤

اللغوي ــ القصد ، الناحية ــ أو بمعنى التمثيل في الكلام كقولنا لمن نضرب له الأمثلـة : (نحـو كذا وكذا) أو نحو قول الشاعر (كذا) وما أشبه ذلك ، وربما يكون هذا المصطلح قد انتقل إلى العلم مـن هذه الطريق وذلك بعد أن ألفته الألسنة والأسماع فاستطاع ابن أبي إسـحاق رجـل الـطبقة الثـالثة البصرية وعبقريها أن ينقله هذه النقلة ليعبر به بوضوح عن علم العربية ، على حـين أصـبح الإعـراب جزءاً داخلاً فيه لا مرادفاً له كما كان من قبل .

وهنا يستوقفنا رأي آخر نجده عند أستاذنا الدكتور حسن عـون في كتـابه : (اللغـة والنحـو) يقول : « إن كلمة (نحو) لا يمكن أن يقصد منها في عهد الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية ذلك المعنى الاصطلاحي الذي نفهمه الآن »[١٣٦] ، واستدل على هذا الرأي بعدم وجـود كتـاب في العـربية حتى بعد سيبويه يسمى صراحة كتاب النحو ، وأن كتابي عيسى بن عمر اللذين لم يصـلا إلينـا كانـا يسميان (المكمل والجامع) ، وحتى ما ألفه سيبويه نفسه في هذا الميـدان لم يـكن يسـمى بغـير الكتاب[١٣٧] ، والقول عندي : إن كان الدكتور حسن عون يقصد علم النحو نفسـه فـذاك مـا أعتقـد صوابه ، إذ النحو لم يستقر خلال تلك الحقبة وأنه كان وليداً صغيراً ، وأن العالم المتبحر فيه حينذاك لا يعد علمه شيئاً إذا ما قورن بعلم من جاء بعده بقليل ، فابن سلام يقول[١٣٨] : « سمعت أبي يسـأل يونس (ابن حبيب) عن أبن أبي إسحاق وعلمه ، قال : هو والنحو سواء ، أي هو الغاية ، قـال : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال « لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يـومئذ لضـحك به » ، وما ذلك إلا لكون العلوم تتطور ، وكان تطور علم النحو حينئذ عجيباً .

أما إن كان يقصد (النحو) كمصطلح لهذا العلم فأعتقد أن ابن أبي إسحاق في أقـواله المتقـدمة ليونس والفرزدق ، وبأقوال غيره عنه كقول يونس « هو والنحو سـواء » ، دليـل واضـح على ظهـور (النحو) بمعناه الاصطلاحي الذي نفهمه الآن ، مع بقاء الفارق بين النحو اليـوم ، والنحـو في تلك الحقبة الموغلة في القدم حين كان شيئاً أعم وأشمل من النـظر في حـركات الإعـراب والبنـاء ، كان يقصد قواعد ربط الكلام وتأليف الجمل كالتقديم والتأخير والحذف والذكر في الجملة العربية ، أو قل كان يقصد العربية كلها كما هو الحال عند أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه (مجـاز القـرآن) ، أمـا اليوم فقد انفصل عن العلوم التي نشأت معه أو نشأت في ظله ، كالأصـوات والقـراءآت والتجـويد والصرف وغيرها مما نجد عليه الشواهد في كتاب سيبويه والكتب التي ألفت بعده بقليل[١٣٩] .

---

١٣٦ ــ **اللغة والنحو/ ٢١٤**

١٣٧ ــ المرجع السابق/ ٢١٦

١٣٨ ــ **طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٥**

١٣٩ ــ انظر : (أول كتاب في نحو العربية) ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة الإسكندرية مج ١١ ، سنة ١٩٥٧/ ٣٩ ، **في النحو العربي/ ٢٥ ، وضحى الإسلام، ٢/ ٧٧ ، أثر النحاة في البحث البلاغي/ ٢٣ ، دراسات في اللغة والنحو/ ٤٤ .**

وأما ما استدل به عن الكتب المؤلفة في النحو، فليس شرطاً أن يسمى الكتاب على اسم الفن الذي يبحث فيه حتى في عصرنا الحاضر، وقد علّل بعض الباحثين أسباب تسمية كتابي عيسى بن عمر بالإكمال أو (المكمل)، والجامع بما يوحيه اسم كل منهما[١٤٠]، وأما عدم إطلاق اسم على كتاب سيبويه فالرد عليه من بحثه (أول كتاب في نحو العربية) حيث يقول: «وترك سيبويه هذه الأبحاث في شكل مسودات دون أن يعنون لها، أو يضع لهذا الكتاب اسماً يشير إليها أو يدل عليها»[١٤١]، ثم أليس من بين الاحتمالات في هذه الحالة أن يسمي سيبويه كتابه (كتاب النحو) أو يسميه (قرآن النحو) كما فعل تلاميذه من بعده؟! يقول الدكتور المخزومي: «لقد ظهر القياس عند عيسى بن عمر الثقفي وعبدالله بن أبي إسحاق وهما في رأينا من الطبقة الأولى التي عرفت النحو بمعناه الاصطلاحي ولهما أقوال تدل على أنهما كانا معنيين بالقياس، وأن فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو وأصلا من أصوله قد داعبت أذهانهما»[١٤٢].

مفهوم المصطلح النحوي

لقد كان شأن كلمة (المصطلح) شأن كلمة (النحو) نفسها في الانتقال من المعنى اللغوي، إلى المعنى العلمي المجرد، وهما كغيرهما من الألفاظ والتعبيرات التي اتخذت مدلولها العلمي بعد أن غبرت طويلاً تعرف بمعناها اللغوي (فالإعراب) مثلاً كان يدل على معانٍ كثيرة، وأصبح يعني اختلاف أواخر الكلم، وكذلك (النحو) الذي أصبح أيضاً يعني العلم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناء أواخر[١٤٣] فإن لهذا اللفظ مدلولا غير هذا المدلول وقد نقل أبو حيان أقوال العلماء في حدود النحو، فذكر قول أبي سعيد الفرخان صاحب المستوفى، ونقل عن البسيط والمباحث والمغرب والبديع بعد أن وطأ لها بقوله: «إن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولا من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل»[١٤٤]، وكذلك «(الفقه) كان بمعنى الفهم ثم صار (الفقه) علم الدين خاصة، وكذلك (الطب) وهو الحذق، يقال منه رجل طب وطبيب إذا كان حاذقاً، ثم لزم الطبيب من عني بعلم الفلاسفة المؤدي إلى حفظ الصحة»[١٤٥]، و (الشرف) أصله الارتفاع والنظر إلى الناس والأشياء من فوق ثم تجرد المعنى أكثر فأكثر حتى أصبح الشرف هو «مجموع صفات بعضها بالنسب وبعضها بالحسب تجعل الإنسان معنوياً

١٤٠ ـ سيبويه إمام النحاة/ ٣٣، من أئمة الشيعة أبو علي الفارسي/ ٤٥٢

١٤١ ـ أول كتاب في نحو العربية/ ٣٧

١٤٢ ـ مدرسة الكوفة/ ٤٦، وانظر نشأة النحو/ ٢٤

١٤٣ ـ الحدود النحوية للفاكهي/ ق١٠٩، وانظر زبدة التعريفات/ ق٢٤

١٤٤ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ١/ ق٤

١٤٥ ـ الإيضاح في علل النحو/ ٩٠

في منزلة أرفع من غيره »[١٤٦] ، وقل مثل ذلك عن كثير من الألفاظ الدينية كالصلاة وهي الدعاء ، والزكاة بمعنى الطهارة ، والحج بمعنى القصد ، والصوم بمعنى الإمساك وكلمة (الشرع) « أصلها تعني الاتجاه نحو الشِّرعة ـ بكسر الشين ـ وهو مورد الماء ، والطريق المؤدية إليها تسمى المَشْرَع ، فالشرع إذن كان في بدايته الاتجاه نحو مورد الماء وهو النهج الأمين الذي يسير فيه الناس فلا يعودون خائبين ولا يتعرضون للهلاك وهو عادة درب واضح مأنوس مطروق ، فنقل اللفظ للدلالة على القانون الذي ينظم حياة الناس ، فرادى وجماعات فلا يضلون ، وهكذا تم انتقال دلالة هذه اللفظة إلى معنى حضاري يختلف عن المعنى الأول »[١٤٧] وكما انتقلت كلمات (النحو والفقه والطب والشرع) انتقل غيرها من الألفاظ ـ ما ذكرنا وما لم نذكر ـ انتقلت من معانيها اللغوية إلى معان اصطلاحية جديدة ، حتى أصبحت دلالاتها الجديدة علماً عليها بل لقد أصبح المعنى الاصطلاحي هوالذي يتبادر إلى الذهن قبل المعنى اللغوي عند سماع اللفظ ، فلو سمعت كلمة (الحرف) فسيتبادر إلى ذهنك معناه الاصطلاحي قبل معانيه اللغوية ، يقول ابن جني : « حرف الشيء إنما هو حده وناحيته . . . سميت حروف المعجم حروفاً لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به ، ومن هذا سمَّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر ، فصارت كالحروف والحدود له »[١٤٨] وهذا يؤكد لنا بوضوح أن العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للألفاظ كبيرة جداً ، وقد يكون انفصالهما في الدلالة مستحيلاً .

إذن فلكلمة (المصطلح) دلالتان :

الأولى : الدلالة اللغوية وهي مأخوذة من أصل المادة (صلح) ، قال الأزهري الصلح : تصالح القوم بينهم ، والصلاح نقيض الفساد ، والإصلاح نقيض الإفساد ، وتصالح القوم ، واصّالحوا بمعنى واحد[١٤٩] .

والثانية : الدلالة العلمية (الاصطلاحية) وتعني : إتفاق جماعة على أمر مخصوص[١٥٠] وهذا الإتفاق والتواطؤ أو التصالح إن تم بين جماعة المحدثين تفتق عن مصطلح في الحديث ، وإن قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه ، وإن كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً ، وقل مثل ذلك في سائر العلوم .

فكلمة (الاصطلاح) إذن تعني (الإتفاق) ، وهذا الإتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية

---

١٤٦ ـ اللسان والإنسان/ ٩٢

١٤٧ ـ كلام العرب/ ٤٤

١٤٨ ـ سر صناعة الإعراب، ١/ ١٥ ـ ١٧ ، وانظر هداية النحو/ ق٨

١٤٩ ـ تهذيب اللغة، ٤/ ٢٤٣ ، لسان العرب، ٢/ ٤٦٢ ، مادة (صلح) .

١٥٠ ـ معجم متن اللغة، ٣/ ٤٧٨ ؛ تعريفات عزيزية/ ق٣٣

معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية ، هو ما يعبر عنه بـالمصطلح النحوي[١٥١] ، يقـول الأمـير مصطفى الشهابي :

والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مـدلولاتها اللغـوية أو الأصـلية فـالسيارة في اللغة : القافلة ، والقوم يسيرون ، وهي في اصطلاح الفلكيين : اسم لأحد الكواكب السـيارة الـتي تسير حول الشمس ، وفي الاصطلاح الحديث هي : الأوتوموبيل .

والمصطلحات لا توضع ارتجالا ، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي[١٥٢] .

قال في شرح المصباح : « الاصطلاحات التي بمعنى المصطلحات ها هنا[١٥٣] عبارة عـن الألفـاظ المتعددة ، كالكلمة وأنواعها ، من الأسم والفعل والحرف والكلام بـأنواعه أي أنـواع الـكلام مـن الجمل الأربع الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية[١٥٤] .

فالاصطلاح لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة ، وقد تتعـدد الاصـطلاحات للـدلالة على ظاهرة واحدة[١٥٥] ، فالحشو والصلة والإضافة والزيادة كلها اصـطلاحات تـطلق على مـا عـرف بحروف المعاني .

وبالنظر إلى ما اتفق عليه النحاة فإن الباحث لا يجده عند غيرهم بـالمعاني الاصـطلاحية نفسـها التي يتداولها النحاة بينهم ، يقول الأصمعي : « قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذاً لرجل سوء ، قلت : أفتجر فلسطين ؟ قال : إني إذاً لقوي »[١٥٦] ، فالأصمعي يسأل عـن أشـياء اصـطلاحية بعيدة جداً عن تفكير الأعرابي الذي لا يعرف للهمز معنى إلا العيب والشتم ، ولا يعرف للجر معنى إلا السحب ، أما ذوو الشأن فهم متفقون على أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعـولية والجـر علم الإضافة وكل ذلك من اصطلاحات النحاة[١٥٧] ، وقد سمع بعض فصحاء العرب ينشـد : (نحـن بني علقمة الأخيارا) ، فقيل له لم نصبت بني ؟ فقـال : ما نصبته ، وذلك أنه لم يعرف من النصـب إلا إسناد الشيء[١٥٨] .

وقد يصل اختلاف المفهوم في مصطلح اللفظ حد التندر ، فإذا كان النحوي يعرف معـنى معيناً لاصطلاح الهمز ، فالبدوي من الأعراب يعرف للهمز معنى آخر هو الضغط بشدة ، لذا فعندما قيل

١٥١ ـ انظر المصطلحات النحوية/ ق المقدمة
١٥٢ ـ المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث/ ٦
١٥٣ ـ إشارة إلى قول المطرزي: الباب الأول: في الاصطلاحات النحوية
١٥٤ ـ شرح المصباح في النحو/ ق٨٧
١٥٥ ـ تاريخ النحو العربي/ ٦٩
١٥٦ ـ عيون الأخبار، ٢/ ١٥٧، العقد الفريد، ٤/ ٥٧
١٥٧ ـ انظر الإيضاح في علل النحو/ ٦٩
١٥٨ ـ الصاحبي/ ٣٥

لأحدهم : « أتهمز الرمح ؟ » قال : نعم ، قيل له : فقلها مهموزة ، فقالها مهموزة ــ بالضغط على الحروف ــ قيل له أتهمز الترس ؟ قال : « نعم ، فلم يدع سيفاً ولا ترساً إلا همزه ، فقال له أخوه وهو يهزأ به : دعوا أخي فإنه يهمز السلاح أجمع »[١٥٩] .

وقد نجد المصطلح الواحد عند أكثر من فئة من العلماء ، ولكنا نجده بمعان مختلفة أيضاً ، فاصطلاح (الخبر) مثلاً نجده عند النحاة يعبر عن معنى يختلف عنه عند المحدِّثين كما يختلف عما يدل عليه عند البلاغيين ، والعامل عند النحوي ــ مثلا ــ غيره عند الفقيه والفيلسوف ، وكذلك الكلام والتمييز والحال والإعراب والبناء وغير ذلك من الكلم التي اصطلح عليها أهل كل علم في علمهم[١٦٠] .

وقد يسأل سائل : إذا كان المصطلح ناتجاً عن إجماع جمهرة المشتغلين به ، فلماذا نجد اختلاف النحاة في كثير من المصطلحات ؟ ، وجواباً على ذلك أقول : إن اختلاف النحاة في المصطلحات أمر أملته المناهج العلمية التي يتبعها طوائف هؤلاء العلماء ، ونظراً لكثرة المتحمسين من كل فرقة لرؤسائها ، وكبير ثقتهم في مناهجهم كونت كل طائفة ما يشبه الإجماع على هذا المصطلح أو ذاك ، والاصطلاح لا يصح أن يتغير برأي فرد ولا جماعة ، وإنما يتغير بإجماع أو ما يشبه الإجماع ، يتم بين المشتغلين به ، المنتفعين بمزاياه كالإجماع الذي ساد جمهرتهم حين اختاروه أول الأمر ليكون اصطلاحاً[١٦١] .

ولا أشترط للمصطلح النحوي ما اشترطه الأستاذ سعيد أبو العزم إبراهيم من شروط[١٦٢] لأن المفهوم العام منه يغني عن ذلك ، فلسنا في حاجة لأن نطلب أن يكون المصطلح النحوي (قصيراً) فالمصطلحات النحوية كلها قصيرة ، بل إن كل مصطلح نحوي ليعبر عنه بكلمة واحدة أو كلمتين فقط ، فاصطلاحات (الفعل ، والاسم والحرف والفاعل والمبتدأ ، والخبر ، والاشتغال ، والتنازع) وغيرها كثير ذات لفظ واحد يحمل معنى كبيراً يندرج تحته ، واصطلاحات (نائب الفاعل ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمفعول به ، والمفعول المطلق) وغيرها مصطلحات استوعبتها كلمتان فقط ، ولن تجد مصطلحاً في النحو ــ خاصة بعد استقرار مصطلحاته ــ يزيد على ذلك .

أما ما نلاحظه عند سيبويه من طول عنوانات الأبواب فذلك يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها ، وسنقف على ذلك بالتفصيل بعد قليل إن شاء الله .

---

١٥٩ ــ **البيان والتبيين**، ٢/ ٢٢٢

١٦٠ ــ انظر: نظرة في النحو، **مجلة المجمع العلمي العربي**، مج ١٤ ، ص٢٦٧

١٦١ ــ **اللغة والنحو بين القديم والحديث**/ ٢٩٤

١٦٢ ــ انظر: **المصطلحات النحوية**/ ق٥

ومثل ذلك نقول عن اشتراط (الدلالة) للمصطلح ، فالنحاة حاولوا أن يشتقوا اصطلاحاتهم مما تدل عليه لغوياً ، حتى استقامت لهم قواعدهم واطردت ، وأصبحوا يدلون بلفظ واحد على ما كانوا يعبرون عنه بجملة أو أكثر، وإذا اشترطنا الدلالة فمن تحصيل حاصل .

وليس اشتراط (عدم تعدد مفاهيم المصطلح) ، (وألا يكون ثقيلاً على النطق) بأحسن حالا من الشرطين السابقين إذ إنّ اصطلاحات النحو ليست كاصطلاحات غيره من العلوم ، وأظن أن معنى المصطلح قد التبس لديه مع (حد المصطلح) فالحد هو الذي ينبغي أن يكون قصيراً ، دالا محدداً ، غير ثقيل على النطق ، أو كما قال الفاكهي :

« إن الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين لا مطلقاً اسمان لمسمى واحد وهو ما يميز الشيء ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد الحدود فلا يخرج عنه شيء منها مانعاً من دخول غيرها فيه »[١٦٣] .

أما انتساب (المصطلح) هنا إلى (النحو) وقولنا (المصطلح النحوي) فيعني تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث ، كما تخصص لفظ (النحو) من قبل بالبحث في قواعد العربية ، وأصبح يعني العلم بأصولها وإعرابها ، وإن كنا لا نعلم حتى الآن على وجه اليقين من الذي أطلق هذا الاصطلاح لأول مرة على هذا العلم ، فكتب التراجم تتسامح في نسبة التسمية بالنحو إلى أبي الأسود الدؤلي ، والملاحظ بعد الاستقراء أن التسمية طارئة ، يقول الشيخ الطنطاوي في سبب التسمية بالنحو : « اسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم لمقتضى الملابسات في نظرهم ، وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام علي ما وضعه فأقره بقوله :

« ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت » فآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية ، والمناسبة بين المعنيين ــ اللغوي والاصطلاحي ــ جلية »[١٦٤] .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى[١٦٥] أن النحاة رأوا أن المتكلم يجري في كلامه على قواعد ونظم يصدر عنها ولا يتجاوز سننها وإن لم يفطن لها ، وأخذوا يحاولون كشف هذه النظم وتدوينها وسموها علل النحو، ثم غلب الإيجاز فسميت (النحو) .

---

١٦٣ ــ شرح الحدود النحوية/ ق٦

١٦٤ ــ نشأة النحو/ ٢٤ ، وانظر: نزهة الألباء/ ٥

١٦٥ ــ في أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية ، سنة ١٩٥٥ ، جـ٨/ ١٤١

نحو أبي الأسود الدؤلي واصطلاحاته

اختلاف الرواة في أولية النحو أشهر من أن يذكر(١٦٦) ، وبعد استقراء لوجوه الاختلاف رأيت أن أناقش هذا الموضوع من جوانب ثلاثة :

الأول : أول من رسم النحو ، ومتى كان ذلك ؟

الثاني : الأسباب التي دعت إلى وضع النحو .

الثالث : أوليات الأبواب والاصطلاحات النحوية .

أولا : أول من رسم النحو

يقول ابن سلام : « أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي »(١٦٧) ، وقال ابن قتيبة عن أبي الأسود إنه « أول من وضع العربية »(١٦٨) ، ونجد أبا الطيب اللغوي يسمي العربية بالاصطلاح الذي استقر في الأذهان بعد أبي الأسود ، فيقول : « أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي »(١٦٩) ، أما أبو سعيد السيرافي ، فيذكر اختلاف الناس « في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي »(١٧٠) ، ويفصل القول في هذه العبارة متعرضاً بالسند لكل رواية قائلاً : قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية(١٧١) ، وما رواه محبوب البكري عن خالد الحذاء (ت ١٤١ هـ) أن نصر بن عاصم أول من وضع العربية(١٧٢) ثم رواية ابن لهيعة (ت ١٧٣ هـ) عن أبي النضر قال : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية(١٧٣) .

ومع نقل ابن النديم هذه الروايات عن السيرافي إلا أنه يضيف بأنه رأى ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود الدؤلي في أربع ورقات ضَمَّت كلاماً في الفاعل والمفعول من أبي الأسود الدؤلي بخط يحي بن يعمر ، لكن اختفاء تلك الأوراق مع القمطر الذي رآها فيه حرمنا شيئاً كثيراً(١٧٤) ، وهذا

---

١٦٦ ــ انظر : التيار القياسي في المدرسة البصرية ، **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة ، مج ٢٤ ج٢ ، سنة ١٩٦٢م/ ١ فما بعدها .

١٦٧ ــ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٢ ، **طبقات النحويين واللغويين**/ ٢١

١٦٨ ــ **المعارف**/ ٤٣٤ .

١٦٩ ــ **مراتب النحويين**/ ٢٤

١٧٠ ــ **أخبار النحويين البصريين**/ ١٣

١٧١ ــ **أخبار النحويين البصريين**/ ١٥ ، **الفهرست**/ ٣٩

١٧٢ ــ المصدران السابقان/ ٢٠ ، ٣٩ على الترتيب

١٧٣ ــ المصدران السابقان/ ٢٢ ، ٣٩ على الترتيب

١٧٤ ــ **الفهرست**/ ٤٠ ــ ٤١

يتفق مع ما أكده ابن قتيبة من أن أبا الأسود أول من عمل في النحو كتاباً(١٧٥).

أما القفطي فيروي «أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ ويؤكد بأنه رأى بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي ويقص الحوار الذي دار بين علي وأبي الأسود في بدء صناعة هذا العلم، كما ذكر أمر الصحيفة التي كتبها علي وألقاها إلى أبي الأسود(١٧٦) وتبدو متابعته الشديدة فيما روي لما جاء عند أبي البركات في نزهة الألباء عن أول من وضع علم العربية، فهو يرى أن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدَّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخذه عنه أبو الأسود(١٧٧) ويتابعهما السيوطي بقوله: «أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي، وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»(١٧٨)، وقال ابن خلكان عن أبي الأسود: إنه «أول من وضع النحو، قيل: إن علياً رضي الله عنه وضع له: الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف، ثم رفعه إليه، وقال له: تمم على هذا(١٧٩)، وعلى هذا فأمامنا ثلاث فئات من الآراء في أولية صنع النحو:

الأولى: تسنده إلى علي بن أبي طالب متمثلة في السيرافي والزبيدي وابن الأنباري والقفطي وياقوت وابن خلكان.

الثانية: تسنده إلى أبي الأسود دون غيره ممثلة في ابن سلام وابن قتيبة.

الثالثة: وتسند هذه الأولية إلى أبي الأسود تارة، وإلى نصر بن عاصم تارة وإلى عبد الرحمن بن هرمز تارة أخرى، وهذه الآراء نجدها عند السيرافي وتابعه عليها ابن النديم، وأضاف أبو الطيب اللغوي إلى هؤلاء: «إن أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحي بن يعمر»(١٨٠).

كما أن هناك روايات أخرى تضطرب أيضا فيمن أمر أبا الأسود بوضع النحو فمن قائل: إنه عمر بن الخطاب(١٨١).

---

١٧٥ ـ **الشعر والشعراء**، ٢/ ٧٣٣

١٧٦ ـ انظر: **إنباه الرواة**، ١/ ٤ ـ ٥

١٧٧ ـ **نزهة الألباء**/ ٤؛ **معجم الأدباء**، ١٤/ ٤٩ ـ ٥٠

١٧٨ ـ **المزهر**، ١/ ٣٩٧؛ **بحث المطالب**/ ١١٥

١٧٩ ـ **وفيات الأعيان**، ٢/ ٥٣٥؛ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٢١؛ **نزهة الألباء**/ ٨؛ **إنباه الرواة**، ١/ ٤

١٨٠ ـ **مراتب النحويين**/ ٣٢؛ **الفهرست**/ ٣٩

١٨١ ـ **إيضاح الوقف والابتداء**، ١/ ٣٩؛ **تفسير القرطبي**، ١/ ٢٤؛ **البحر المحيط**، ٥/ ٦، **الكشاف**، ٢/ ١٣٩.

ومن قائل : إنه علي بن أبي طالب بعد أن مهّد لأبي الأسود بتأسيس قواعد هذا العلم وحدّ حدوده[١٨٢] .

ومن قائل : إنه زياد[١٨٣] .

ومن قائل : إنها بادرة فكر فيها أبو الأسود ، وعرضها على زياد فرفضها ومنعه من تنفيذها ، ثم لما سمع ما ساءه من اللحن طلب حضور أبي الأسود وقال له : « ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم »[١٨٤] .

وقيل إن هذا الموقف كان لأبي الأسود مع عبيد الله بن زياد[١٨٥] ، هذا مجمل ما جاء من روايات عن أول من وضع النحو ، وبمناقشتها يتضح أن أحداً من هؤلاء الرواة لم ينف نسبة النحو إلى أبي الأسود حتى من نسبها إلى غيره لم ينسب ذلك إليه بانفراد .

أما من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر فزعمه باطل لا يقوم عليه دليل[١٨٦] ، وأعمال أبي الأسود الباهرة تقيم الدليل ضد من قال بغير ذلك[١٨٧] ، وأما ما أثر عن علي في ذلك فالصنعة فيه ظاهرة ، ولا يؤيده منطق علمي فالتقسيات المأثورة عنه صيغت بعد عصر أبي الأسود بكثير ، ولا أعتقد أن جهوده تتجاوز دفع أبي الأسود إلى عمل شيء تستقيم به الألسنة ، لا أن يفرع ويبوب الأبواب لعلم لم يولد بعد[١٨٨] .

وسواء كان صنيع أبي الأسود نابعاً من نفسه للأسباب التي سنناقشها بعد قليل أم كان بأمر عمر ابن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أو زياد أو ابنه ، فإنه لا يقدح في كون أبي الأسود أول من وضع اللبنات الأولى في صرح علم العربية ، ولا يستبعد أن يكون كل منهم قد أوحى إليه أن يعمل شيئاً يقيم به ألسنة المتعلمين ممن لم تكن العربية له لساناً ، ومن أجل هذا فلن أعرض لاختلاف وجهات نظر الباحثين المحدثين حول هذه الجزئية ، لأنهم جميعا يذهبون إلى الظن ، ولا يستطيع أحد منهم القطع فيها برأي حاسم ، وذلك لأن « تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه البتة » كما يقول الرافعي[١٨٩] أو كما يقول بروكلمان :

---

١٨٢ ـ نزهة الألباء/ ٤

١٨٣ ـ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ٤٠ ، أخبار النحويين البصريين/ ١٦

١٨٤ ـ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ٤٣

١٨٥ ـ أخبار النحويين البصريين/ ١٧ ، التحفة البهية/ ٥٢

١٨٦ ـ انظر: نزهة الألباء/ ١٠

١٨٧ ـ ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٨٦ ؛ نشأة النحو/ ١٨

١٨٨ ـ انظر: ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٨٥

١٨٩ ـ تاريخ آداب العرب ، ١/ ٣٢٤

« إن أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائمًا محوطة بالغموض والظلام ، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها »[١٩٠] .

وقد استرعى انتباهي ما جاء به الدكتور محمد أحمد سحلول في رسالته المقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر بعنوان « النحو قبل الكتاب » حيث قال : « والرواية التي تقول : إن عمر بن الخطاب هو الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو كما سجلها ابن الأنباري ذات خطأ تاريخي تحتاج إلى تصحيح[١٩١] » ولكنه صمت عن تصحيح هذا الخطأ ولم يكشف النقاب عنه ، مع أنه عرض لتواتر هذه الرواية عند الزمخشري[١٩٢] وعند العقاد[١٩٣] ، وقد حاولت تبين وجه لهذا الخطأ المزعوم فلم أفلح .

وعلى هذا فسيظل أمر من وجه العرب إلى الاشتغال بالبحوث اللغوية أمراً غامضاً ، إلا أن هذا الغموض لا يعني أن ينفي أحد أن النواة الأولى للنحو العربي غرسها أبو الأسود الدؤلي ، وليس حقاً ما جاء على ألسنة بعض المستشرقين من نفي جهوده أو جهود تلاميذه ، وما كنت أظن أن التعصب يبلغ بالعلماء إلى حد كهذا ، فبروكلمان يقول : « وما يروى عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي المزعومين فهو أمر غير أكيد مثل علاقة أبي الأسود نفسه بهذه الدراسات »[١٩٤] كما أن (ركندورف Reckendorf) اعتبر القصص الوارد عنه ملفقاً وباطلاً ، فقال « وليس حقاً ما يقال : إنه واضع أصول النحو العربي ، أما القصص التي تُروى عنه فليست مما يعلي من قدره ، ولكن يؤخذ من أشعاره أن بعض هذه القصص على الأقل قد أحكم تلفيقه »[١٩٥] .

أما (يوهان فك) فإنه ينسب هذا العلم إلى غير العرب ، وإنه ظهر بين المسلمين الجدد الذين اتخذوا العربية لساناً لهم ، فبعد أن عرض للروايات العربية التي تقرن أوائل النحو العربي بأبي الأسود قال : « وعلى الرغم من أن هذه الروايات المتفرقة المتضاربة غير تاريخية بالمعنى الصحيح ، فإنها تحتوي على إدراك عميق لأن اتخاذ المسلمين الجدد لغة العرب لساناً لهم كان هو الدافع الأول للملاحظات النحوية ، وإلى أي حد كانت صعوبات التصريف الإعرابي هي الموجهة لقواعد النحو الناشئة »[١٩٦] ، ويرى (فون كريمر) نفس الرأي ، وأضاف : إن النحو العربي من وضع الآراميين والفرس[١٩٧] ، ولا أجد رداً على هذا الإدّعاء بأكثر مما قال (دي بور) عن النحو بأنه « أثر رائع من

---

١٩٠ ـ تاريخ الأدب العربي ، ٢/ ١٢٣
١٩١ ـ النحو قبل الكتاب/ ق١١ ، نزهة الألباء/ ٨
١٩٢ ـ الكشاف ، ٢/ ١٣٩
١٩٣ ـ عبقرية عمر/ ٢٤٦
١٩٤ ـ انظر: تاريخ الأدب العربي ، ٢/ ١٢٨
١٩٥ ـ Abu AL-Aswad, *in EI*, (French), Paris 1913, I, 80 and
Abu AL-Aswad, *in EI*, New edition, I, 106-7
١٩٦ ـ العربية/ ١٠
١٩٧ ـ الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية/ ٩٠

آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق ، ويحق للعرب أن يفخروا به »[١٩٨] ، فهو نحو الفطرة واليوناني نحو الفطنة[١٩٩] .

ولو بحثنا الأسباب المباشرة في وضع النحو لوجدناها تتلخص في أمرين :

أحدهما : تسرب اللحن إلى لسان العرب الذين اختلطوا بالأعاجم وسلكوا سبلاً جديدة في حياتهم الاجتماعية غير ما كانوا يألفون .

والثاني : ويتمثل في رغبة الأعاجم في تعلم العربية وتفهمها بعد انضوائهم إلى الدولة الإسلامية العربية ليستغلوا مواهبهم في تأسيس الحضارة الإسلامية وينالوا حظهم من الحياة في المجتمع العربي الجديد[٢٠٠] .

والذي ينبغي أن نؤكده هنا أن بداية الصناعة النحوية كانت مبكرة وقد ظهرت باكورتها في النصف الأول من القرن الهجري الأول ، واختلاف وجهات النظر فيما روي عنها يؤكد صحتها[٢٠١] ، أما ما زعمه ابن فارس من أن العرب العاربة كانوا يعرفون النحو والعروض بمصطلحاتهما ، وذلك بتوقيف من قبلهم ، حتى ينتهي الأمر إلى الموقف الأول وهو الله عز وجل ، وأن عِلْمَي النحو والعروض كانا قديمين ، ثم أتت عليهما الأيام وقلّا في أيدي الناس ، حتى جدد النحو أبو الأسود وجدد العروض الخليل بن أحمد[٢٠٢] فلا أكثر من يوصف باللغو والزعم القبيح .

ثانياً : أوليات الاصطلاحات النحوية وأسباب نشأتها

أما وقد أصبح من المقطوع به أن أوليات النحو كانت على يد أبي الأسود الدؤلي فإن ذلك يدفع إلى معرفة نحو أبي الأسود واصطلاحاته ، وهو بالطبع نحو يمثل الطفولة المبكرة لهذا العلم ، خال من التعليل والتعقيد ، لا يخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام ، ولا نطمع أن نرى فيه شيئاً من التقعيد والتجريد ، إذ إنه كان ساذجاً بسيطاً .

ويبدو لي أن أول خطوة خطاها أبو الأسود في هذا السبيل هي (نقط المصحف) أو نقط الإعراب ، جاء في الإصابة رواية عن أبي العباس المبرد قوله : « أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود »[٢٠٣] ، وروى القلقشندي أن أبا الأسود قال : أرى أن أبتدئ بإعراب

---

١٩٨ ـ **تاريخ الفلسفة في الإسلام**/ ٥٧ ، وانظر: **مقدمة ابن خلدون**/ ٥٤٥

١٩٩ ـ **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**/ ٣٨٨ ، وانظر: **حضارة العرب**/ ٤٣٤ ، ٤٤١ ؛ **حضارة الإسلام في دار السلام**/ ٢١٥ .

٢٠٠ ـ انظر: **اللغة والنحو**/ ٢٠٩

٢٠١ ـ انظر: في أصول النحو، **مجلة مجمع اللغة العربية**، جـ٨، سنة ١٩٥٥/ ١٣٦

٢٠٢ ـ **الصاحبي**/ ٣٨ ، **تاريخ آداب العرب**، ١/ ٢٣٦ ، ٢٤١

٢٠٣ ـ **الإصابة**، ٢/ ٢٤٢

القرآن[٢٠٤] ، ونَقْطُ الإعراب هذا لا ينسب إلى غيره وقد قام به أبو الأسود زمن ولاية زياد (ت ٥٣ هـ) على البصرة ، وهو غير نقط الإعجام الذي قام به نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر زمن ولاية الحجاج على العراق (٧٤ـ ٩٥ هـ).

روي أن زياداً بعث إلى أبي الأسود وقال له : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ ﴿ إنَّ اللَّـهَ بَـرِيءٌ مِـنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُـولِهِ ﴾[٢٠٥] بالخفض ، فقال : «ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول ، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتي بآخر ، فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه فإن ضممت فمي ، فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين»[٢٠٦] .

عَمَلُ أبي الأسود هذا معقول وسببه معقول أيضاً ، فهو لا يستطيع أن يقوم بعمل كهذا من عند نفسه ، ولن يقدم عليه غيره ما لم يكن للحاكم يد في رعايته ، فهو خطير جداً ، لأنه يتعلق بكتاب الله العزيز ، وكل الجهود التي بذلت لخدمة القرآن الكريم قبله كانت ترعاها الحكومات ، فجمعه في المصاحف ، وجمع الناس على مصحف واحد ، ما مارسهما فرد من عامة المسلمين ، بل قام عليهما الخلفاء أنفسهم بعد مداولات ومشاورات ، وكان الحرج يلف القائمين عليهما ، وكاد يثنيهما عن ذلك[٢٠٧] .

وكما كان لكل من هذين العملين الجليلين أسباب فقد يكون انتشار اللحن في قراءة القرآن ، قد أقلق أبا الأسود وغيره ، وربما فكر كثير من المسلمين في طريقة تقوِّم ألسنة الأعاجم كيلا يلحنوا فيه ، وربما تكون هناك محاولات فردية لتقويم ألسنتهم ولكنها لم تتخذ صفة الشيوع بين المسلمين ، فالأعمال الفردية في أمر خطير كهذا لن يقدم عليها فرد إلا إذا وجد من يشد أزره من حاكم أو نحوه ، أما وقد نبعت الفكرة من زياد وقد أصبح كثير الضجر من لحن أبنائه[٢٠٨] ، فليس من حق أبي الأسود أن يعصي أمر والي البصرة في مهمة كهذه ، بل لقد حانت الفرصة لأمثاله لصنع شيءٍ ما يقيم به ما فسد من ألسنتهم ، ويستفيد منه إخوانهم الأعاجم تحت سمع الحكومة وبصرها .

---

٢٠٤ ـ انظر: صبح الأعشى ، ٣/ ١٦٠
٢٠٥ ـ التوبة/ ٣
٢٠٦ ـ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ٤٠ ـ ٤١ ؛ أخبار النحويين البصريين/ ١٦ ، ـ الفهرست/ ٤٠ ، مراتب النحويين/ ٢٩ ؛ نزهة الألباء/ ٩ ، إنباه الرواة ، ١/ ٥
٢٠٧ ـ انظر: الفهرست/ ٢٤ ، ٢٥ ، ومقدمتان في علوم القرآن/ ٢٣ ؛ البرهان في علوم القرآن ، ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٦
٢٠٨ ـ إنباه الرواة ، ١/ ١٦

أما الروايات التي تقرن عمل أبي الأسود هذا بما سمعه هو من لحن القارئ في آية التوبة ، وتجعله يقوم بنقط المصحف من تلقاء نفسه ، فلا أرى إلا أنه من قبيل تواتر الخبر فقط ، ولا يقدح في صحة ما نسب إلى أبي الأسود ، وأعتقد أن نقط الإعراب كان أول عمل يمكن أن يقوم به أبو الأسود في ميدان علم العربية[٢٠٩] .

إذن « فالخطوة الأولى في وضع النحو ينبغي أن تكون بمثابة رد الفعل المباشر لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن على الخصوص ، فلا بدَّ إذن أن يكون الغرض منها هو إبعاد هذا الخطر عن نصوص القرآن ، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط عملية تحفظ عليه نصوصه ، وتسهل على من لم يكن متمكناً من العربية قراءته »[٢١٠] ، فإن قلنا بذلك فما أول المصطلحات النحوية عنده ؟

لقد كان أول اصطلاحات أبي الأسود في ميدان العربية نابعاً من إعرابه للقرآن الكريم لإلحاح الحاجة اللغوية على ذلك فجاءت اصطلاحاته على النحو الآتي :

علامات الإعراب

الفتح : كان يقول (إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه) .

الضم : كان يقول لكاتبه ، (إن ضممت فمي فانقط نقطة فوقه على أعلاه) .

الكسر : كان يقول لكاتبه : (وإن كسرت فاجعل نقطة تحت الحرف) .

الغنة : ويعني بها التنوين ، يقول : (فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين) .

هكذا يصف أبو الأسود الظاهرة وصفاً لغوياً ولم يعبر عنها بالاصطلاح لأنه لا يستطيع ذلك فهذه « خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء ، وممكن أن تأتي من أبي الأسود ، وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو ، فعمل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له »[٢١١] ، وهو بعمله هذا لم يأت بما لم تستطعه الأوائل ، ولم يصنع معجزة ، فعمله هنا لم يتعد إنعام النظر في اللغة بطبع العربي وذوقه ، فيعبر عن ظواهر الإعراب بهذا التعبير الغض ، ولا أظنه ادعى أو يدعي أنه صنع نحواً ، أو وضع ما نسميه اليوم بعلامات الإعراب ، فهو لم يكن ليعرف اصطلاحات (الفتح والضم والكسر والتنوين) ولا يعرف (الرفع والنصب والجر والوقف والسكون) ، ولأنه لا يعرف أسماء الحركات ، فإنه لجأ إلى وصفها حسياً ، ولم يسم العمل الذي قام به ، ولكنه على أي حال فتح الباب نحو بناء نحوي متكامل ، وترك هذا العمل ليتوسع فيه تلاميذه ، وليسحبوا عليه الاصطلاح العلمي المجرد ، فعبروا عن الفتح والضم والكسر والغنة بأسمائها دون

---

٢٠٩ ـ إنباه الرواة ، ١/ ٥

٢١٠ ـ اللغة والنحو/ ٢١١

٢١١ ـ ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٨٦

أوصافها ، وسموا عملهم هذا (علم العربية) ولكي ينسبوا الفضل لأهله فقد وجدوا أن أبا الأسود كان أسبقهم إلى وضع أسس هذا العلم ، فقالوا : إن أبا الأسود أول من أسس العربية[٢١٢] ، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : « عمل أبي الأسود الذي لا يُرتاب فيه هو نقط المصحف لا إعرابه ، وذلك بنقط آخر الكلمة نقطة فوق الحرف للفتحة ونقطة تحته للكسرة وللضمة نقطة بين يدي الحرف »[٢١٣] ، ويرى أنه قد أخذ هذا الضبط لكلمات المصحف عن الإمام علي رضي الله عنه وأن هذا النقط لا يزال له أثر في بعض المصاحف الباقية[٢١٤] ، كما يرى بعض الباحثين تأثر النحو العربي في مراحله الأولى بمنطق أرسطو[٢١٥] ،ولذلك فهم يرون أن أبا الأسود قد تأثر باليونانية ولكن الخصومة بين المحدثين في ذلك لا تزال قائمة[٢١٦] .

ويؤكد أستاذنا الدكتور حسن عون أن « ما عثر عليه من آثار مادية قديمة تصور لنا ما ذكره الرواة خاصاً بمجهود أبي الأسود في العربية ، ومن هذه الآثار مصحف مخطوط قد عثر عليه في مسجد عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط ، ويعتبر هذا الأثر أقدم مصحف مخطوط في العالم ، ولا يزال بحالته التي وجد عليها في المكتبة الخديوية في القاهرة وهذا المصحف قد جمع في نسخة العملين اللّذين قام بهما أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم الليثي فالشكل الذي وضعه أبو الأسود قد رسم بمداد أحمر وبنفس الطريقة التي نسبها الرواة إلى أبي الأسود ، أما نقط الإعجام فقد رسم بمداد أسود وبنفس الطريقة التي عرفت كذلك عن نصر بن عاصم »[٢١٧] ، ويؤكد الأستاذ محمد أسعد طلس وجود بعض المصاحف التي نقطت على طريقة أبي الأسود في المكتبة المصرية ، وأن في مكتبة آل طلس قطعة من مصحف صغير كتب بالكوفي ونقط بنقط أبي الأسود يعود إلى المائة الثانية أو الثالثة للهجرة[٢١٨] .

بقي عمل أبي الأسود هذا دون تغيير ، وحينما وضع نصر بن عاصم نقط الإعجام في عهد الحجاج بن يوسف ، برزت مشكلة التمييز بين النقطين « نقط الإعراب ونقط الإعجام »[٢١٩] ، حتى اهتدى الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى وضع الإشارات أو قل وضع الحركات بدل النقط ، لأنه كان

---

٢١٢ ــ أول من وضع النحو، **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة، مج ١٠ ، ج٢ ، سنة ١٩٤٨م/ ٧٢/ ٧٣

٢١٣ ــ في أصول النحو، **مجلة مجمع اللغة العربية**، ج٨، سنة ١٩٥٥م/ ١٣٩

٢١٤ ــ انظر: أول من وضع النحو: **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة، مج ١٠ ، ج٢ ، سنة ١٩٤٨م/ ٧٢

٢١٥ ــ **علم اللغة**/ ٣٦

٢١٦ ــ انظر: **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة، مج ١٣ ، ج١ ، سنة ١٩٥١م/ ١٣٣ ، مج ٢٤ ج٢ ، سنة ١٩٦٢م/ ١٢

٢١٧ ــ **اللغة والنحو**/ ٢٣٦

٢١٨ ــ انظر: **مجلة المجمع العربي** بدمشق، مج ١٤/ ٢٧٥

٢١٩ ــ انظر: حول نشأة الخط العربي وتطوره، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد الثالث والعشرون، سنة ١٩٧٨م/ ٦٥٩ ــ ٦٦١

يرى أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو[٢٢٠]، يقول ابن جني : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف اللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة »[٢٢١]، ويبدو أن النحاة القدامى حذوا في هذه الاصطلاحات حذو أصحاب المنطق، يقول الخوارزمي : « الرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة، وكذلك الضم وأخواته المذكورة والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة، والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة، وإن شئت قلت :

الواو الممدودة اللينة ضمة مشبعة.

والياء الممدودة اللينة كسرة مشبعة.

والألف الممدودة فتحة مشبعة.[٢٢٢]

ويعرض القلقشندي آراء النحاة في الحركات الثلاث وعلاقتها بحروف العلة فيقول : « ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث : الألف من الفتحة والواو من الضمة، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف، بدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل عليه.

وذهب آخرون إلى أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر، وصححه بعض النحاة[٢٢٣].

وفي قول الخوارزمي إشارة إلى ما روي عن الخليل في وجوه الإعراب وما يتبعها مما بسط فيه الخليل القول[٢٢٤]، ولكن أوائل النحو العربي كانت بعيدة عن تأثير المنطق اليوناني، وما كانت تخضع إلا لما أثر عن العرب من القول.

وإذا تتبعنا الروايات العربية التي تسند إلى أبي الأسود وضع اللبنات الأولى في بناء النحو العربي وجدناها تضطرب اضطراباً يدعو أحياناً إلى التفكير في رفضها ولكن ينبغي ألا نتزعج من ذلك، فأبو الأسود لم يضع في النحو أبواباً ولا قواعد علمية بالشكل الذي يستكثره المنكرون لأولية النحو، ولم يفرع ما نعرفه من تفريعات، وكان بإمكان غيره أن يصنع مثله، بل إن من قال ببداية النحو

---

٢٢٠ ـ **الكتاب**، ٢/ ٣١٥، وانظر: رأي السيرافي على الهامش

٢٢١ ـ **سر صناعة الإعراب**/ ١٩

٢٢٢ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣١، وانظر: **من تاريخ النحو**/ ٣٦

٢٢٣ ـ **صبح الأعشى**، ٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤

٢٢٤ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣٠

عند غير أبي الأسود لم يكن مخطئاً ، فكلهم بذلوا جهوداً في التصحيح ، ووجهوا من سمعوه يلحن إلى نطق العرب الصحيح ، ثم لما اطردت الظواهر اللغوية حظيت بملاحظة العلماء فجمعوا النظير إلى نظيره ، والشبيه إلى شبيهه وسموها أبواباً ، ومن هذه الأبواب المنسوبة لأبي الأسود :

أولا : باب التعجب

قال أبو حرب بن أبي الأسود : « أول باب رسم أبي من النحو باب التعجب »[٢٢٥] وروى السيرافي قصة أبي الأسود مع هذا الباب فقال: « إن ابنته قالت له يوما : يا أبت ما أحسن السماء ، قال : أي بنية نجومها ، قالت : إني لم أرد أي شيء منها أحسن ، إنما تعجبت من حسنها ، قال : إذن فتقولي : ما أحسنَ السماءَ ، فحينئذ وضع كتاباً »[٢٢٦] ، وقيل قالت له : (ما أشدّ الحرّ) فأجابها بنفس الطريقة الأولى ولكن هل فرع لها أبو الأسود صيغ التعجب وشروطه وإعرابه ؟! كلا ، فهو لا يعرف ذلك ، وما يتجاوز علمه في التعجب حد النطق الصحيح بأساليبه ، وفي الوقت نفسه كانت ابنته تعي ما يقول ، فهي تعرف معنى الاستفهام كما تعرف التعجب ، وتدرك الفرق بينهما ، ولكن معرفتها كمعرفة أبيها لا تتجاوز المعنى اللغوي للفظ ، ويجدر بأبي الأسود والحالة هذه أن يصنع أمثلة يوضح بها كيفية استعمال (ما) في التعجب وفي الاستفهام ، وإن دعت الحاجة إلى أمثلة في الشرط والصلة والنفي ، أو بعبارة أخرى كان عليه بيان استعمال (ما) في الإنشاء والخبر ، فابنته تقول له : « إنما أخبرتك ولم أسألك »[٢٢٧] ، فيجدر به أن يضعها لتكون مناراً لمن لا يقيم العربية ممن اتخذها له لساناً أو تأثرت سليقته بمخالطة الأعاجم ، ولا يُنْتظر منه المزيد من التفصيل في أحوالها إن عاملة أو غير عاملة ، وما إذا كانت زائدة في الكلام أو غير زائدة[٢٢٨] ، فما اللبنات الأولى في النحو العربي إلا إشارات ساذجة بسيطة نحو الطريق .

ثانياً : باب الفاعل والمفعول

والسبب الذي جاء به الرواة في وضع هذا الباب بعيد عنه ، بل ليس له علاقة بالإعراب ، فكَوْنُ الأعاجم تخلط في النطق بين بعض الحروف الخارجة عن أبجدية لغاتهم ، والتي اختص بها اللسان العربي فإنه أمر لا يقلق العربي بقدر ما يقلقه اللحن في الإعراب أو التصحيف ، ولا أدري كيف ربط الرواة بين قول سعد الفارسي : « فرسي ضالع » يريد (ظالع) وبين صناعة باب الفاعل

---

٢٢٥ ــ إنباه الرواة ، ١/ ١٦

٢٢٦ ــ أخبار النحويين البصريين/ ١٩

٢٢٧ ــ الأغاني ، ١١/ ١٠١

٢٢٨ ــ الجنى الداني/ ٣٢٥ ، مغني اللبيب ، ١/ ٢٩٦ ، الأزهية/ ٧١ ــ ٩٩ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني/ ٣١٠

وباب المفعول[٢٢٩] ، فالمسألة صوتية لا إعرابية ، والذي يبدو أن تسمية هذا الباب كانت متأخرة عن زمان أبي الأسود ، وإنما نسبت إليه لأنه أول من فكر في وضع علامات الرفع والنصب « فلما سمى العلماء بعض ضروب الرفع فاعلاً ، وبعض ضروب النصب مفعولا قالوا : إن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول ، وإن كان أبو الأسود نفسه لم يعرف فاعلاً ولا مفعولا ، بل ربما لم يعرف أيضاً رفعاً ولا نصباً »[٢٣٠] ، وهذا يجعلنا نأخذ بحذر الروايات القائلة بأن النحو نشأ علاجاً لظاهرة اللحن فقط ، أو بعبارة أخرى أن يكون اللحن وحده هو السبب الأساسي في نشأة الدراسة النحوية ، ولو كان النحو إنما نشأ علاجاً لظاهرة اللحن لبين أبو الأسود لسعد هذا وجه الصواب كما فعل عندما سمع اللحن من ابنته ، أو كان يسعه ما وسع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما مر بقوم يرمون فقال : ما أسوأ رميكم ، قالوا : نحن متعلمين ، قال : لفظكم أسوأ من رميكم ، فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين ، يضحى بالضبي ؟ قال : وما عليك لو قلت : ظبي ؟[٢٣١] ولو كان ذلك كذلك لفعل أبو الأسود هنا مثلما فعل يحي بن يعمر حينما جاءه خصمان فقال أحدهما : « إن هذا باعني عبداً أباقاً ، فقال ابن يعمر ألا قلت : أبوقاً ؟ »[٢٣٢] .

على أن اللحن معروف حتى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ روي أنه قال لأصحابه حينما لحن رجل بحضرته : « أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ »[٢٣٣] .

ومع إيماني بأنه من بين الأسباب التي قادت إلى الصناعة النحوية إلا أنه « لو كان مجرد اللّحن في اللغة مدعاة لوضع النحو لوجدنا على الأقل محاولات فردية أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، ومن ثم فإن تصور أن بعض الأحداث الجزئية الفردية التي وقعت لأبي الأسود أو لغيره من معاصريه كانت وحدها وراء وضع هذا العلم تصور مسرف في السذاجة وفي الخطأ معاً ، لأنه لا يربط نشأة العلم بالظروف الموضوعية التي حتمت التفكير فيه ، ويجرد نشأة العلم من هذه الظروف ليحيلها إلى حماس فردي وغيرة شخصية »[٢٣٤] .

---

٢٢٩ ـ طبقات النحويين واللغويين/ ٢٢ ، أخبار النحويين البصريين/ ١٨ ، الفهرست/ ٤٠ ، التحفة البهية/ ٥٢

٢٣٠ ـ ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٨٧

٢٣١ ـ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ٥٠

٢٣٢ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٦ ، طبقات النحويين واللغويين/ ٢٩ ، نزهة الألباء/ ١٧

٢٣٣ ـ مراتب النحويين/ ٢٣ ؛ الخصائص ، ٢/ ٨ ؛ معجم الأدباء ، ١/ ٨٢ ، وانظر: ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٥٢

٢٣٤ ـ تاريخ النحو العربي/ ٤٢ ، وانظر: مجلة معهد المدرسين العالي ببغداد، العدد الثاني، سنة ١٩٦٥م/٩٩ .

ثالثاً : باب المضاف[٢٣٥]

رابعاً : باب حروف الرفع والنصب والجر والجزم[٢٣٥]

أما هذان البابان فلم تتحدث المصادر عن جهد أبي الأسود فيهما ، غير القول بأنهما من رسمه ، وقد مرَّ بنا أن أبا الأسود لم يستطع أن يسمي نقطه للمصحف بالأسماء التي يعرفها به خلفاؤه فلجأ إلى الوصف فقط ، فكيف وقد استطاع هنا أن يبوب أبواباً للنصب وأخرى للجزم والرفع والجر؟!

إن هذه الأبواب من صنع تابعيه ، والوضع فيها واضح ، فأبو الأسود يقول للكاتب : إذا فتحت فمي ، وإذا ضممت فمي ، وإذا كسرت ، فلو سلمنا جدلا بأنه كان يعرف (الفتح والضم والكسر) فهل نستطيع أن نسلم بمعرفته للرفع والجر والجزم والنصب ؟ إن التفريق بين هذه الحركات متأخر عن زمان أبي الأسود ، فالخليل بن أحمد نفسه كان يطلق اصطلاح (الضم) على ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو (يفعلُ) واصطلاح (النصب) على ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو (زيداً) ، واصطلاح (الفتح) على ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو باء (ضربَ) ، كما كان يطلق اصطلاح (الكسر) على ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام (الجملِ) ، وأما اصطلاح (الجر) فكان يطلقه على ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو (لم يذهبِ الرجل)[٢٣٦] ، وهذه الحركات لم تسلم للخليل ، فقد جعل البصريون (الضم والكسر والفتح والسكون) علامات للبناء ، كما خصوا الإعراب بعلامات أخرى هي (الرفع والجر والنصب والجزم)[٢٣٧] .

إن الصناعة في رواية هذين البابين عن أبي الأسود واضحة ، وإن صانعها ــ بلا شك ــ ألم بما رسمه سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم[٢٣٨] ، ثم ما المقصود بحروف الرفع التي نسبت إلى أبي الأسود إذا سلمنا بمعرفته لنواصب الأفعال ونواسخ الابتداء وحروف الجر والجزم ؟ هل يقول قائل : إنه عنى بحروف الرفع ما عناه خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ)[٢٣٩] في المقدمة المنسوبة إليه ، والتي أفرد لها باباً عنون له بقوله « باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها » وهي : إنما ، وكأنما ، وهل ، وبل ، وهو ، وأين ، وحيث ، ومتى ، وحتى ، وإنْ ، ولكنْ الخفيفتان ، ولو ، وحبذا ، ونعم ، وبئس ، وكم ، وبكم ، ولمن ، وذاك ، وذلك ، وأولئك ، ونحن »[٢٤٠] إذا كان هذا الخليط الذي جمع الحروف

---

٢٣٥ ــ طبقات فحول الشعراء ، ١/ ١٢ ؛ طبقات النحويين واللغويين/ ٢١ ، إنباه الرواة ، ١/ ١٦

٢٣٦ ــ مفاتيح العلوم/ ٣٠

٢٣٧ ــ المصدر السابق/ ٢٩ ؛ الكتاب ؛ ١/ ٣

٢٣٨ ــ الكتاب ، ١/ ٢

٢٣٩ ــ بغية الوعاة/ ٢٤٢

٢٤٠ ــ مقدمة في النحو/ ٣٦

إلى الأسماء إلى الأفعال وأعملها جميعا في نظام واحد قد وقع في زمان خلف الأحمر فماذا نتوقع أن يكون الحال عليه عند أبي الأسود؟! إنه أكثر سذاجة بلا شك .

ولو نظرنا إلى الحروف التي تنصب عند خلف لوجدنا أنه يعبر عنها بالأفعال المتعدية لمفعول ومفعولين ولم يذكر نواسخ الابتداء ولا نواصب الفعل المضارع[٢٤١] . أما ما يندرج تحت هذه الأبواب ، مما نسب إلى أبي الأسود ، وضعه لباب (إنَّ) وأخواتها ، وعدم تنبهه لـ (لكنَّ) وإرشاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه له بضمها إليها[٢٤٢] فرواية ينقضها النقد الداخلي ، حتى إن نفيها عن عصر أبي الأسود لتطمئن إليه النفس ، ففضلاً عن عدم تعرض القدامى لهذه الرواية ، فإن تصديقها يحملنا على التصديق بأن علم النحو ولد كاملاً متطوراً يناقش القضايا الجزئية والصغيرة مناقشة تفصيلية ، وهذا خرق للعادة ولنظام التطور والنشأة ، فمرحلة القدرة على مناقشة مثل هذه الأمور لا بد أن تسبقها مراحل تمهد لبلوغ النضج ، وهي سنة تتعدى العلوم إلى المخلوقات ، فالْعَدْوُ مثلاً يسبقه المشي ، والمشي مسبوق بمرحلة الحَبْو ، والصغير لا يستطيع الحبو من أول لحظة يولد فيها ، فكيف نصدق مثل هذه الرواية وإن تعددت مصادرها إذا كانت لا تتمشى مع منطق العقل؟! ، لا يمكن أن نقول إن ذكاء أبي الأسود مكنه من استكناه المستقبل ليستخدم اصطلاحات نحوية وضعت بكل تأكيد بعد عهده ، وهذه الاصطلاحات هي (الرفع والنصب والجر والجزم) ، أما الذي أعتقده في أمر هذه الأبواب أنها « لم تكن نحواً بالمعنى الذي عرفه به خلفاء أبي الأسود وإنما هي ملاحظات منثورة حول الرفع والنصب والجر والجزم »[٢٤٣] وأن نسبتها إليه كنسبة تأسيس العربية ، وأنها تعود إلى أولية التفكير فيها والقدمة إلى مناقشة مسائل متعلقة بهذه الأبواب دون أن يعلم أبو الأسود أنه صنع في النحو أبواباً للنصب أو الرفع ونحوهما وليس له أن يدعي ذلك .

خامساً : وهناك أكثر من باب في النحو

روي أن أبا الأسود لفقها من الإمام علي رضي الله عنه ، وقد رويت بطرق مختلفة ، فمن قائل : إنه أملّها عليه بعد أن أشترى صحفاً بدرهم[٢٤٤] ، ومن قائل : إن علياً وضعها وقال لأبي الأسود ، تمم على هذا[٢٤٥] ، ومن قائل : إن علياً ألقى إلى أبي الأسود صحيفة فيها :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف » فالاسم : ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال :

---

٢٤١ ــ مقدمة في النحو/ ٤١

٢٤٢ ــ نزهة الألباء/ ٥ ؛ إنباه الرواة ، ١/ ٤ ؛ الأغاني ، ١٢/ ٢٩٨ ؛ معجم الأدباء ، ١٤/ ٤٩

٢٤٣ ــ الخلاف النحوي/ ١٣

٢٤٤ ــ الأغاني ، ١٢/ ٢٩٨

٢٤٥ ــ وفيات الأعيان ، ٢/ ٥٣٥

تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر »[٢٤٦] ، قال ابن الأنباري : « أراد بذلك الاسم المبهم »[٢٤٧] .

ولو قارنا هذه التقسيمات بما جاء عند سيبويه في نفس الموضوع لوجدناها تتفوق على ما عند سيبويه من حيث الدقة والتحديد والإيضاح[٢٤٨] ، فسيبويه كثيراً ما يوضح مقصده بالأمثلة المضروبة ، فالاسم عنده غير معرّف مكتفياً بأنه كرجل وفرس وحائط بينما عرفه النص المنسوب للإمام علي بتعريف يكاد يكون جامعاً مانعاً ، كما أن سيبويه يرى أن الفعل يؤخذ من المصدر ، وعندئذ يقصر تعريفه عن شمول بعض الأفعال نحو (ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس) ، ثم أخيراً لم يقدم سيبويه تعريفاً للحرف في حين أن النص المنسوب للإمام علي لم يبخل بذلك .

وإذا دققنا النظر في النص وجدنا أن هناك تشابهاً بين التقسيم المنسوب لعلي والتقسيم الإفلاطوني ، بل تطابقاً بينهما ، فافلاطون قسم الموجودات إلى ذوات ، وأحداث وعلاقات ، وقسم الألفاظ في اللغة الإغريقية أقساماً ثلاثة على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، أسماء : وهي تدل على الذوات ، وأفعال : وهي تدل على الأحداث ، وعلاقات : وهي تدل على العلاقة بين الذوات والأحداث ، وهذا النمط من التعريف غير معروف ولا موجود عند سيبويه فقد توفي قبل أن تعرف الأفكار اليونانية والقوانين الأرسطية[٢٤٩] وفي هذه الحال فإني أرجح أن يكون واضع هذه الرواية بمصطلحاتها وأفكارها الدقيقة جاء بعد سيبويه .

سادساً : باب الإمالة

ومن الاصطلاحات المنسوبة إلى الإمام علي اصطلاح (الإمالة) ، وأنه رسمه لأبي الأسود لما بلغه عن قصة الأسدية عندما دخلت على معاوية وقالت له : « إن أبوي مات وترك مالا ، بإمالة (مال) فاستقبح منها معاوية ذلك »[٢٥٠] فهل لحنت الأسدية عندما أمالت الألف من كلمة (مال) ؟! ، إن الإمالة معروفة عند العرب ، وبها تعرف بعض القبائل كقيس وأسد وتميم[٢٥١] .

والإمالة إحدى لهجات بعض قبائل العرب ، فكما أن الهذلي يقرأ القرآن وتظهر خصائص لهجته فيه فيقرأ (عتى حين) ويقرأ الأسدي بالإمالة أو بكسر حرف المضارعة من مثل (تعلمون) ونحوه ،

---

٢٤٦ ــ **نزهة الألباء/ ٤ ــ ٥ ؛ إنباه الرواة ، ١/ ٤ ؛ معجم الأدباء ، ١٤/ ٤٩**
٢٤٧ ــ **نزهة الألباء/ ٥**
٢٤٨ ــ انظر: **الكتاب ، ١/ ٢**
٢٤٩ ــ **تاريخ النحو العربي/ ٧٦ ــ ٧٩** (بتصرف) ، وانظر: **محاضرات ليتمان في ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٢ ــ ٢٩٣**
٢٥٠ ــ **الاقتراح/ ٢٠٣ ؛ مفتاح السعادة ، ١/ ١٤٨**
٢٥١ ــ انظر: **الكتاب ، ٢/ ٢٦٣**

والتميمي يهمز ، والقرشي لا يهمز ، والآخر يقرأ (وإذا قيل ، وقيل) بإشمام الضم الكسر ، وهذا ما لا يطوع به كل لسان[٢٥٢] إذا كان هذا يقع في القرآن الكريم ولا يستبشعه أو يستقبحه أحد ، فكيف يكون الإنكار على الأسدية في كلام عادي ؟!

إن التشيع للإمام علي رضي الله عنه قد لعب دوراً كبيراً في مثل نسبة هذا الباب أو الباب السابق إليه ، في حين أن مثل ذلك لا يزيد في قدره رضي الله عنه كما أن نفيهما عنه لا ينقصه شيئاً .

سابعاً : الجر بلولا

هذا الموضوع لم يسمه أبو الأسود ، واكتفى بأن قال : « من العرب من يقول لولاي لكان كذا وكذا »[٢٥٣] ، ولا أعتقد أن يضرب هذا المثال دون أن يكون قد وُجِّه إليه سؤال ، أو يكون قد سمع لحناً ، ولربما أثير جدل حول هذه المشكلة عند قراءة مثل قوله تعالى ﴿ لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ ﴾[٢٥٤] وما إذا كان يجوز أن يجيء الضمير بعد « لولا » متصلاً مجروراً ، فاستشهد بما أثر عن العرب من القول ، وهي خطوة أولية في مجال الجدل النحوي خالية من التعقيد والتعليل[٢٥٥] ، ولو سرنا مع هذا الباب قليلاً ، وتتبعنا تطور البحث فيه لوجدناه ينعقد له باب خاص عند سيبويه بعنوان : (هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم) وذلك لولاي ولولاك ، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ ﴾ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر « يزيد بن الحكم » :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْت كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي[٢٥٦]

إذن فالضمير هنا « مخفوض عند سيبويه ، وهو رأي الخليل أيضاً ، لأن لفظه لفظ الضمير المخفوض » ، وقال الأخفش : إنه ضمير خفض استعير للرفع كما استعير ضمير الرفع للخفض في قولهم « ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وأبو العباس المبرد يأبى استعمال المتصل بعد لولا ، ويقول على ما جاء به القرآن »[٢٥٧] .

---

٢٥٢ ـ النشر في القراءات العشر ، ١/ ٢٢ ؛ المزهر ، ١/ ١٢١ ، ٢٢٢ ، وانظر: الخصائص ، ٢/ ١٠ ـ ١٢
٢٥٣ ـ العقد الفريد ، ٢/ ٢٧٩
٢٥٤ ـ سبأ/ ٣١
٢٥٥ ـ انظر: مدرسة البصرة النحوية/ ٦٥
٢٥٦ ـ الكتاب ، ١/ ٣٨٨
٢٥٧ ـ الأمالي الشجرية ، ٢/ ٢١٢ ، وانظر: المنصف ، ١/ ٧٢ ؛ مغني اللبيب ، ١/ ٢٧٤ ؛ المقاصد النحوية بهامش الخزانة ، ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤

ثامناً :

وقد عد الأستاذ علي النجدي ناصف المساجلة اليسيرة بين أبي الأسود وبني قشير مثلاً من نحو أبي الأسود[٢٥٨] ، ونقل هذا الرأي عنه الدكتور محمد سحلول في رسالته[٢٥٩] .

ولو تدبرنا هذه المساجلة فلن نتبين فيها أي إشارة نحوية ، فما هي إلا من قبيل الخلاف المذهبي ، فأبو الأسود من شيعة علي[٢٦٠] ، وبنو قشير عثمانية[٢٦١] ، وكان نازلا فيهم فآذوه فهجاهم وامتدح علياً وآل البيت ، يقول :

يَقُوْلُ الأَرْذَلُوْنَ بَنُو قُشَيْرٍ ... طِوَالَ الدَّهْرِ لا تَنْسَى عَلِيَّا
فَقُلْتُ لَهُمْ وَكَيْفَ يَكُوْنُ تَرْكِي ... مِنَ الأَعْمَالِ مَا يُجْدِي عَلَيَّا
أُحِبُّ مُحَمَّداً حُباً شَدِيْداً ... وَعَبَّاساً وَحَمْزَةَ وَالْوَصِيَّا

. . . إلى أن قال :

بَنُوْ عَمِّ النَّبِيِّ وَأَقْرَبُوْهُ ... أَحَبُّ النَّاسِ كُلِّهِمُ إِلَيَّا
فإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رَشَداً أُصِبْهُ ... وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غَيَّاً

فقالوا له : شككت ، فرد عليهم قولهم[٢٦٢] .

وليس القصد من نفي نسبة بعض هذه المصطلحات عن عصر علي أو أبي الأسود نفي التفكير فيها أو مناقشة مسائل مشابهة ، فالنحو لم يولد كاملاً عندهما ، وإنما كان بمثابة التفكير في صناعة أبواب استدعتها مناسبات خاصة ، وألحت عليها ظروف معينة ولن يدفعنا الحماس إلى تصديق كل ما تطالعنا به روايات المتقدمين من تفصيلات في قواعد النحو واصطلاحاته كالتقسيمات المنسوبة للإمام علي رضي الله عنه .

ولو تساءلنا : لماذا لم يرو سيبويه عن أبي الأسود ما أثر من أصول نحوية لرأينا «أن عمل أبي الأسود في النحو لم يبلغ البتة مبلغ الرأي المتميز أو الضابط المستوعب ، لذلك لم يرو له سيبويه ، وهو حقيق ألا يفعل ، فلم يكن نحو أبي الأسود بسبيل منه ، ولم يكن لسيبويه حاجة إليه ، شب عنه الكتاب ، وغني عنه بنحو الآخرين ممن ليسوا منه ببعيد»[٢٦٣] .

---

٢٥٨ ـ **سيبويه إمام النحاة/ ١٣٤**

٢٥٩ ـ **النحو قبل الكتاب/ ق٤٣**

٢٦٠ ـ **طبقات النحويين البصريين/ ١٥ ؛ الفهرست/ ٤٠ ؛ طبقات النحويين واللغويين/ ٢١**

٢٦١ ـ **الأغاني ، ١١/ ١١٢ ؛ الكامل في اللغة والأدب ، ٢/ ١٥٢**

٢٦٢ ـ **أخبار النحويين البصريين/ ١١ ، نور القبس/ ٩ ؛ إنباه الرواة ، ١/ ١٧** ، وانظر : «أول من وضع النحو» **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة/ مج ١٣ ، جا ، سنة ١٩٥١م/ ١٣٥ ، وانظر : الأبيات في ديوانه/ ١٧٦ ـ ١٧٩

٢٦٣ ـ **سيبويه إمام النحاة/ ١٣٥**

ويعلل الدكتور سحلول ذلك بقوله : « لم نجد رأيا نحوياً منسوباً لأبي الأسـود في كتـاب سـيبويـه لبعد الزمن بينه وبين سيبويه ، ولعدم فشو الكتابة فشواً يسـمح بتسـجيل آراء السـابقين مـن علماء النحو حتى يمكن الرجوع إليها »[٢٦٤] ، وفي اعتقادي أن هذا تعليل ينقصه الـدليل الـذي رواه ابـن النديم بقوله : « ورأيت ما يدل على النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته وهي أربعة أوراق أحسـبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحي بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي ، وتحته هذا خط النضر بن شميـل »[٢٦٥] ، وأظن أن سيبويه لو وقف على ما في هذه الأوراق فلن يروي منها شيئاً لأنها لا تمثل النحو الذي عرفه سيبويه أو الطبقات التي يروي عنها وإنما تمثل « خطرات وأشتات لا ينتظمها العلم »[٢٦٦] ، ومـا قـول يونس بن حبيب عن عبد الله بن أبي إسحاق ونحوه عنا ببعيد[٢٦٧] ، قال الـرياشي : حـدثني الأخفش قال « كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه علي وهو يرى أني أعلم به منه ، وكان أعـلم مـني ، وأنا اليوم أعلم منه »[٢٦٨] ، فنحو أبي الأسود هو في الواقع تثبيت للنطق العـربي حـين قـراءة القـرآن وترتيل الآيات ، فهو إذن عبارة عن وضع الجذور للنحو العربي[٢٦٩] ، في حين ترك لتلاميذه تفريع مـا كان أصله ، يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري : « إن أبا الأسود هو أول من وضع النحو العـربي ، غير أنه وضع اللبنة الأولى فقط ــ وحسـبه ذلك ــ فقـد كان المؤسس الأول ، ومـا ذلك بـالشيء اليسير »[٢٧٠] ، ثم لو جعلنا الكتابة مقياساً لنقل العلوم وخاصة عند العرب ، فأين نضع الركام الهائل من أشعار الجاهليين وخطبهم ، بله الإسلاميين ؟!

المصطلحات النحوية عند تلاميذ أبي الأسود

روي أن جماعة أخذوا علم العربية عن أبي الأسود ، وحملوا الراية بعده ليسلموها إلى الجيل الذي يليهم ، وكان منهم من حفظت لنا المصادر اسمه كيحي بن يعمر وعنبسة بن معـدان ــ وهـو عنبسة الفيل ــ وميمون الأقرن ، وقال بعض العلماء : إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسـود[٢٧١] ، ومـن طُوي اسمه في غياهب النسيان أكثر ممن ذكر ، وإذا رجعنا إلى هذه المصـادر لنعـرف جهـود هـؤلاء

---

٢٦٤ ــ النحو قبل الكتاب/ ق ٢٦
٢٦٥ ــ الفهرست/ ٤١
٢٦٦ ــ نحو الخليل بن أحمد/ المقدمة
٢٦٧ ــ انظر: طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٥
٢٦٨ ــ مراتب النحويين/ ١١٢
٢٦٩ ــ انظر ديوان أبي الأسود/ ٧٠
٢٧٠ ــ انظر: مجلة كلية الآداب بالقاهرة مج ٢٤ ، ج٢ ، سنة ١٩٦٢م/ ٧
٢٧١ ــ انظر: طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٣ ؛ طبقات النحويين البصريين/ ٢٢ ؛ الفهرست/ ٤١

النحاة في مجال العربية نجدها تضطرب في ذلك، ولكنه أقل من اضطرابها الذي شاهدناه في نحو أبي الأسود، وهي أمور طبعية في كل شيء، وظاهرة صحية في حياة علم جديد هو علم النحو.

فالزبيدي يقرن اسمي نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز إلى اسم أبي الأسود ويشركهم جميعاً في وضع أبواب النحو، وأنهم «أصّلوا أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدّ من القياس وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل»[٢٧٢]، ولكنه عندما صنف النحاة في طبقاتهم جعل أبا الأسود وعبد الرحمن بن هرمز في الطبقة الأولى، وضم نصر بن عاصم إلى يحي بن يعمر وعنبسة الفيل وميمون الأقرن وسلكهم جميعاً في الطبقة الثانية.

ويؤكد القفطي أن نصر بن عاصم البصري أخذ عن أبي الأسود[٢٧٣]، وتضيف بعض الروايات إلى هؤلاء عطاء بن أبي الأسود، وأنه أخذ هذا العلم عن أبيه، ثم «بعج العربية هو ويحي بن يعمر العدواني بعد أبي الأسود»[٢٧٤].

ولا تكاد المصادر تسعفنا بحقيقة ما أضاف هؤلاء التلاميذ إلى ما كان أصله وغرسه أبو الأسود، بل إن الاضطراب يبلغ بالرواة إلى أن يقدموا هذا تارة ويؤخروه أخرى، مما جعل السيرافي يضيق بهم وينتقدهم بعد أن أورد روايتين لهم فيقول: «في هذه الحكاية ميمون قبل عنبسة، وفي الحكاية التي قبلها عنبسة قبل ميمون»[٢٧٥].

ونحن لا نملك إلا حقيقة واحدة واضحة وهي أنهم جميعاً اشتركوا في إرساء ما كان أصّله أبو الأسود، واستطاعوا أن يطوروا بعض الاصطلاحات بل نقلوا بعضها من المعنى اللغوي الذي شاهدناه عند أبي الأسود إلى المعنى العلمي فمن ذلك:

١ ـ الرفع

٢ ـ النصب، أو الوضع

وهما أول الاصطلاحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة وردا عند يحي بن يعمر لما بين للحجاج مواطن لحنه في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ

---

٢٧٢ ـ طبقات النحويين واللغويين/ ١١، ١٢

٢٧٣ ـ إنباه الرواة، ١/ ٦

٢٧٤ ـ مراتب النحويين واللغويين/ ٣٠؛ إنباه الرواة، ١/ ٢١؛ الأغاني، ١١/ ١٠٢

٢٧٥ ـ طبقات النحويين البصريين/ ٢٥، وانظر: نزهة الألباء/ ١١، ١٣

وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِيْ سَبِيْلِهِ فَتَرَبَّصُوْا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّـهُ لا يَهْـدِي الْقَـوْمَ الْفَـاسِقِيْنَ ﴾[٢٧٦] ، قائلاً : « فترفع (أحب) وهو منصوب »[٢٧٧] ، أو قال له : « فتقرؤها (أَحَبُّ) بالرفع ، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان »[٢٧٨] وفي رواية القفطي يقول يحي بن يعمر للحجاج : « أما إذ سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع ، وتضع ما يرفع »[٢٧٩] وقد وجدت هذا المصطلح عند سيبويه[٢٨٠] .

واصطلاح (الرفع) هو ما عبر عنه أبو الأسود بقوله لكاتبه : « إذا رأيتني ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف »[٢٨١] ، ومثل ذلك اصطلاح (النصب) الذي وصفه أبو الأسود لكاتبه أيضاً بقوله : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه »[٢٨٢] ، ولكن اصطلاح « الوضع » الذي جاء هنا بمعنى « النصب » وهو اصطلاح ساذج لا يبتعد كثيراً عن اصطلاحات أبي الأسود ، وهو أقرب إلى ما أشار إليه القلقشندي من وصف الحركات الإعرابية بمشاكلتها للحركات الطبيعية[٢٨٣] ، ومع هذا فلا ضير في ذلك ، لأن هذا العلم لا يزال في بداية الطريق متجهاً نحو النضج ، وتذوق الحرف في هذه المرحلة وربطه بالظواهر الأخرى أمر طبعي اقتضته ظروف العلم والتأليف فيه وفي الأشياء كلها لا بد أن تكون البدايات متواضعة ، لا تصل إلى الكمال والنضج إلا بعد جهود تبذل وصعوبات تقهر .

أما رواية الزبيدي « والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان » فأعتقد أن يحي بن يعمر لم تبلغ معارفه إذ ذاك حد معرفة الأفعال الناقصة وعملها ، ولا أظنه يقدر على تعليل النصب هنا ، ويكفيه أن نقل هذا الاصطلاح من مرحلة حسية خالصة إلى مرحلة التجريد والاستخدام الفني للمصطلح النحوي ، لأن هذا سابق لمرحلة التعليل ولكن الراوي لم يبخل بتعليل (النصب) الذي رواه عن ابن يعمر فقال « النصب على خبر كان » ولا أظن أيضاً أن الأفعال الناقصة وضعت موضع البحث والمناقشة في هذه المرحلة أو أنه تحدد الاسم والخبر لها بهذه الصورة الناضجة ، وقد يكون ابن أبي إسحاق المتوفى (سنة ١١٧ هـ) قد سبقه إلى هذين الاصطلاحين إذا كانت وفاة يحيى بن يعمر عام (١٢٩ هـ) كما أشارت معظم المصادر ، أما إن كانت وفاته سنة (٨٣ هـ) كما جاء في بعض المصادر

---

٢٧٦ ــ التوبة/ ٢٤
٢٧٧ ــ طبقات النحويين البصريين/ ٢٣ ؛ البيان والتبيين ، ١/ ٣٧٧
٢٧٨ ــ طبقات النحويين واللغويين/ ٢٤
٢٧٩ ــ إنباه الرواة ، ٤/ ٢٠ ؛ وفيات الأعيان ، ٢/ ٢٢٧
٢٨٠ ــ الكتاب ، ٢/ ٢٥٠
٢٨١ ــ طبقات النحويين البصريين/ ١٦
٢٨٢ ــ المصدر السابق/ ١٦
٢٨٣ ــ صبح الأعشى ، ٣/ ١٥٩

الأخرى[٢٨٤] ، فهو بلا شك أسبق إلى ذلك ، وهو على كل حال أستاذ ابن أبي إسحاق في القراءة[٢٨٥] .

٣ ـ التنوين

حينما رسمه أبو الأسود على المصحف ورمز له بنقطتين على الحرف سماه (غنة) إذ وقفت جهوده عند هذا الحد ، ليكمل المسيرة طلابه ، فاهتدى نصر بن عاصم لذلك فقد « روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال : سألت نصر بن عاصم ، وهو أول من وضع العربية ـ كيف تقرأ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ فلم ينون ، فأخبرته أن عروة[٢٨٦] ينون ، فقال : بئسما قال ، وهو للبئس أهل »[٢٨٧] ، وروى ابن خالويه « أَحَدُ اللَّهُ » بغير تنوين عن نصر بن عاصم وأبي عمرو ثم قال : « ورويت عن عمر رضي الله عنه ، وعَدَّ ابن الشجري قراءة أبي عمرو في بعض طرقه « أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ » مما حذف تنوينه لالتقاء الساكنين »[٢٨٨] .

هنا يستخدم نصر بن عاصم اصطلاح (التنوين) بدل اصطلاح (الغُنَّة) ليستقر هذا المصطلح حتى يومنا هذا ، ولا يضيف المتأخرون إليه إلا وضع حدوده فقط ، فهو « نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل »[٢٨٩] ، أو هو « نون ساكنة تلحق الاسم لفظاً لا خطاً »[٢٩٠] ، أو هو « نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله ، تفصله عما بعده ، تثبت لفظاً وتسقط خطاً لغير توكيد »[٢٩١] ، وجعله سيبويه علامة للأمكن والأخف[٢٩٢] والتنوين عند النحويين الكوفيين علامة الإجراء[٢٩٣] فهم يقولون للاسم المصروف مُجْرَى ، ووجه التسمية ظاهر ، فسيبويه يسمي الحركات بالمجاري[٢٩٤] .

ويعبر عن التنوين بنون الإعراب ، قال الطبري : « وأما قوله (وَلَيَكُوْناً)[٢٩٥] فإن الوقف عليه بالألف ، لأنها النون الخفيفة ، وهي شبيهة نون الإعراب في الأسماء في قول القائل : (رأيت رجلاً

---

٢٨٤ ـ نور القبس المختصر من المقتبس/ ٢٢
٢٨٥ ـ المعارف/ ٥٣٢
٢٨٦ ـ هو عروة بن الزبير (ت٩٣هـ) ، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ، ١/ ٥١١ ؛ الكتاب ، ١/ ٢٧٥
٢٨٧ ـ طبقات النحويين البصريين/ ٢١ ؛ طبقات النحويين واللغويين/ ٢٧ ؛ البحر المحيط ، ٨/ ٥٢٨
٢٨٨ ـ الأمالي الشجرية ، ١/ ٣٨٢ ؛ إيضاح الوقف والابتداء ، ١/ ٤٥٦ ؛ إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ٢٩٧
٢٨٩ ـ التعريفات/ ٧١
٢٩٠ ـ انظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي/ ق١٢٤ ، ١٢٥
٢٩١ ـ الحدود في علم النحو/ ق٣
٢٩٢ ـ الكتاب ، ١/ ٧
٢٩٣ ـ انظر: تهذيب اللغة ، ١٥/ ٥٦٢ ؛ معاني القرآن ، ١/ ٤٢٨ ، ٤٢٩
٢٩٤ ـ الكتاب ، ١/ ٢ ؛ فتح الباري ، ٨/ ٤٨٤ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ، ١/ ٣٨٢
٢٩٥ ـ يوسف/ ٣٢

عندك) ، فإذا وقف على الرجل قيل : (رأيت رجلا) فصارت النون ألفاً »[٢٩٦] وقد عبر سيبويه عن التنوين بالنون[٢٩٧] .

وأطلق الفراء اصطلاح (النون) بدل (التنوين) يقول : « وقد سمعت كثيراً من الفصحاء يقرؤون ﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد﴾ فيحذفون (النون) من (أحد) .

وقال عبيد الله بن قيس الرقيات :[٢٩٨]

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الفِـرَاشِ وَلَـمَّا تشْـمَلِ الشَّـامَ غَـارَةٌ شَـعْوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّـيْخَ عَـنْ بَنِيْـهِ وَتبْدِي عَـنْ خِـدَامِ العَقِيْلَـةُ العَـذْرَاءُ

أراد (خِدَامٍ) فحذف النون الساكن إذ استقبلتها »[٢٩٩] .

وفيما ذكر الفاكهي من حد لهذا الاصطلاح تحقيق أكيد ، فما التنوين إلا النون التي تنطق في الوصل وتحذف في الخط ، ولو سماها نصر بن عاصم (نوناً لاحقة) لم يخطئ ، ولكن خوف اللبس بينها وبين (النون ــ الحرف) سماها تنويناً ، وهو بدوره وضع لها الاصطلاح العلمي ، وترك للتالين له تحديدها ووضع تعريف خاص بها ، وفي هذا الاصطلاح تتمثل سنة التطور الحقيقية ، فأبو الأسود يضع النقطتين علامة لما سماه (الغنة) ، ويليه نصر بن عاصم لينقل الاصطلاح إلى الاستخدام الفني ويسميه (التنوين) ، ويفصل العلماء بعد ذلك القول فيه فيعبرون عنه (بالنون الساكنة) استناداً إلى الحس ، ويبقون على (التنوين) كاصطلاح مستقر لا يحتاج إلا أن يُعَرَّفَ وَيُحَدَّ ، فلما جاء الخليل بلغ فيه الغاية[٣٠٠] ، ولكن دون الاستقرار الكلي .

٤ ــ نقط الإعجام

تقول الدكتورة زاكية محمد رشدي : « يعتبر يوسف الأهوازي أستاذ مدرسة نصيبين المتوفى سنة ٥٨٠ م أقدم مؤلف عرف في النحو ، وإليه ينسب ابتداع النقط التعريفية التي تفرق بين الكلمات المتشابهة خطاً والمختلفة معنى »[٣٠١] ؛ فإذا كان ابتداع النقط قديماً فلعلماء العربية جهود لا يحق للباحث تجاهلها .

---

٢٩٦ ــ **تفسير الطبري** ، ١٦/ ٨٦ ، **معاني القرآن** ، ٣/ ٣٠٠

٢٩٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٨

٢٩٨ ــ ديوانه/ ٩٥

٢٩٩ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٤٣٢ ؛ **إصلاح المنطق**/ ٢١١ ؛ **إيضاح الوقف والابتداء** ، ١/ ٤٥٦ ــ ٤٥٧

٣٠٠ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٨ ، ٣١١ ؛ ٢/ ٥٧

٣٠١ ــ **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة ، مج ٢٣ ، جـ١ ، سنة ١٩٦١م/ ٢١٦ ، **المعاجم العربية**/ ١٧

وهذا العمل مما يتصل بالقرآن الكريم للوقاية من الوقوع في التصحيف، وخاصة بين الحروف المتشابهة (كالتاء والثاء والباء) والحروف (الجيم والحاء والخاء) و(الدال والذال) و(السين والشين) وغير ذلك من حروف الهجاء المتشابهة يصفه الزنجاني بأنه «تمييز الحروف المتشابهة بوضع نقاط لمنع اللبس، فالهمزة في الإعجام للسلب أي إزالة العجمة، كما في قولك: شكوت إليه فأشكاني أي أزال شكواي»[٣٠٢] فنقط أبي الأسود كان قد حل مشكلة الإعراب، ووقى من اللحن في القرآن، وكما سبق أن قررنا أنه لا يمكن أن يجرؤ أحد على القيام بأي تصرف في القرآن الكريم ما لم ينل موافقة المسلمين وإجماع فضلائهم، ولا بد أن يكون للوالي الإشراف على كل خطوة في سبيل تيسيره للقراءة، مع حمايته من كل هوى، وما فكر المسلمون في الإعجام حتى استشرى خطر التصحيف، وكان شأنهم في علاجه كشأن السابقين في علاج اللحن، وقضية جمع الناس على المصحف الإمام، ومن قبل ذلك قضية جمع القرآن كله في مصحف واحد، فقد تشكلت اللجان لبحث مشكلة التصحيف، وشرعت في رسم خطة للتخلص منه، يقول أحمد العسكري: «وقد روي في نقط المصاحف أن الناس غبروا يقرؤون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيفاً وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثر التصحيف، وانتشر بالعراق، ففزع الحجاج بن يوسف إلى كُتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المتشابهة علامات، فيقال: إن نصر بن عاصم قام بذلك، فوضع النقط أفراداً وأزواجاً، وخالف بين أماكنها، فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطاً»[٣٠٣].

وتضطرب الروايات أيضاً في نسبة هذا العمل، فمن قائل: «أول من نقط المصاحف نصر بن عاصم الليثي»[٣٠٤]، ومن قائل: «أول من نقط المصحف يحي بن يعمر»[٣٠٥] ومن قائل: «وأما شكل المصحف ونقطه، فروي أن عبد الملك بن مروان أمر به وعمله فتجرد لذلك الحجاج بواسط، وجد فيه، وزاد تحزيبه، وأمر وهو والي العراق، الحسن ويحي بن يعمر بذلك، وألف إثر ذلك كتاباً في القراءات»[٣٠٦] وتذكر الروايات أن ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحي بن يعمر[٣٠٧] كما تذكر أيضاً أن نصر بن عاصم أول من نقط المصاحف، وكان يقال له «نصر الحروف»[٣٠٨].

وليس اختلاف الروايات مما يزعجنا، فهؤلاء جميعاً قد خدموا القرآن الكريم، وهم بذلك خدموا العربية، وتحملوا الأعباء جميعاً، فمن قال: إن نصر بن عاصم قام بالإعجام لم يكن مخطئاً،

---

٣٠٢ ـ **تاريخ القرآن**/ ٦٧، وانظر أيضاً: **تاريخ القرآن** للدكتور شاهين عبد الصبور/ ٦٨؛ **تاريخ الأدب أو حياة اللغة**/ ٧٠

٣٠٣ ـ **ما يقع فيه التصحيف والتحريف**/ ١٣؛ وانظر **وفيات الأعيان**، ١/ ١٢٥

٣٠٤ ـ **المحكم في نقط المصاحف**/ ٧؛ **نور القبس**/ ٢٣

٣٠٥ ـ **المحكم في نقط المصاحف**/ ٥

٣٠٦ ـ **مقدمتان في علوم القرآن**/ ٢٧٦

٣٠٧ ـ **البرهان في علوم القرآن**، ١/ ٢٥٠

٣٠٨ ـ **مقدمتان في علوم القرآن**/ ٢٧٦؛ **البرهان في علوم القرآن**، ١/ ٢٥١

ومن قال : يحي هو الذي قام به لم يخرج عن الصواب « لأن كلا منهما اشترك في هذا العمـل الخـطير الذي لا ينهض به فرد ، بل يحتاج إلى جهود أفراد »[٣٠٩] .

ولولا أنهما من التقوى بحيث لا يتهمان في دينهما ما قبل منهما هذا الإصلاح وهو « أن توضع النقط أفراداً وأزواجاً لتمييز الأحرف المتشابهة بالأسلوب الموجود الآن »[٣١٠] فمن يقرأ قوله تعـالى ﴿ وانْظُرْ إلى العِظَام كَيْفَ نُنْشِزُها ﴾[٣١١] كان لا يعلم هل القراءة الصحيحة قـراءة « نُنشزها » بـالراء المعجمـة أو « ننشزها » بالراء المهملة ، ومثل ذلك لو أراد قراءة قـوله تعـالى ﴿ فَـالْيَوْمَ نُنَجِّيْكَ بِبَـدَنِكَ لِتَكُـونَ لِـمنَ خَلْفَكَ آيَة ﴾[٣١٢] كان لا يدري أيقرأ « خلفك » بالفاء أم القاف ، وأمثال ذلك كثير ممـا لسنـا بصدد استقصائه ، وبعد إقرار هذا العمل الجليل أُمِنَ الوقوع في التصـحيف في القـرآن الـكريم كما أُمِنَ اللحن فيه قبل ذلك[٣١٣] .

ولو تساءلنا عن صلة الإعجام بالنحو ، لرأينا أن كل الجهود التي بذلت في نقـط المصـحف إنمـا هي لإحاطة « لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه »[٣١٤] ، ولما كان النحـو مـا يـزال في طـور النشأة ، فإن عملاً كهذا يعد جزءاً منه لاتحـاد تلك الأعمال في الهـدف وإن اختلفـت وسـائلها ، وهدفها جميعاً حفظ اللسان من الخطأ في القرآن وما الغرض من النحو إلا « الاحتراز عـن الخـطأ في التآليف »[٣١٥] ، والاستعانة على فهم كتاب الله وكلام رسوله عليه السلام ، وعصمة اللسـان والآذان عن الخطأ في الفكر والسماع[٣١٦] .

والذي ينبغي أن نؤكده هنا أن علماء هذه الطبقة لم يعرفوا اصطلاح « النحو » بالمعنى الفني الذي عرف فيما بعد ، وما علموا أنهم يصنعون أسسه ويرسون دعائمه وإن يكن « الإعجام » في نظرنا اليـوم بعيداً عن علم النحو بعد استقرار الكتابة واستقرار النحو كعلم له حدوده ومصطلحاته ووظائفه ، فقـد كان حينذاك جزءاً لا يتجزأ من علم العربية .

وقبل أن نبرح هذه المرحلة من مراحل تطور النحو فينبغي معـرفة نشـاط علمائهـا في التـأليف النحوي ، فقد روي « أن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل والمفعول زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً ، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه »[٣١٧] ، قال السيرافي : فيمـكن

---

٣٠٩ ــ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ ٣٨
٣١٠ ــ انظر: تاريخ القرآن للزنجاني/ ٦٨
٣١١ ــ البقرة/ ٢٥٩
٣١٢ ــ يونس/ ٩٢
٣١٣ ــ تاريخ القرآن للزنجاني/ ٦٨
٣١٤ ــ المدارس النحوية/ ١٧
٣١٥ ــ كشاف اصطلاحات الفنون ، ١/ ٢٤ ، انظر: سيبويه إمام النحاة/ ٢٧
٣١٦ ــ زبدة التعريفات/ ٢٤
٣١٧ ــ طبقات النحويين البصريين/ ٢٢ ، وانظر: التحفة البهية/ ٥١ ــ ٥٢

أن يكون الرجل الذي من بني ليث يحيى بن يعمر إذ كان عداده في بني ليث »[٣١٨] ، ولكن أبا الطيب فيما يروي السيوطي يقول : « ولا يذكر أهل البصرة يحيى بن يعمر في النحويين وكان أعلم الناس وأفصحهم لأنه استبد بالنحو غيره ـ ممن ذكرنا ـ فكانوا هم الذين أخذ الناس عنهم ، وانفرد يحيى ابن يعمر بالقراءة »[٣١٩] ، ورواية ابن عطية تذكر أنه ألف كتاباً في القراءات[٣٢٠] .

وهو إن ألف في القراءات فذلك لا ينفي أن يتكلم في اللغة والنحو ، وعدم ذكر البصريين له في النحويين لا أظنه إلا من قبيل أن القراءة غلبت عليه ، وغريب أن ينفي باحث في العصر الحديث أن له شيئاً من الآراء النحوية[٣٢١] ، وهو الذي نقل اصطلاحي « الرفع والنصب » إلى المعنى الاصطلاحي الفني .

والذي اعتقده في أمر الأبواب التي أشار إليها السيرافي وتابعه القفطي في ذلك ، هو أن تلك الأبواب تبحث في الغريب واللغة أكثر مما هي في النحو ، وقد سبقت الإشارة إلى تشابك العلوم في نشأتها ، وعدم استقلال بعضها عن الآخر وأن طريقهم في النحو دراسة تقول النحو نثاراً مفرقاً ، وتأتي به مزاجاً مختلطاً ، لا تستخلصه ولا تفلسفه ، ولا يرجى أن يكون النحو لذلك العهد على خلاف ما ذكرنا فقد كان لا يزال ناشئاً ينمو ، وغضّاً يقوى[٣٢٢] ، وكان اعتمادهم على الحفظ في الصدور أكثر من التقييد بالكتابة ، ومع ذلك فقد وفقوا إلى استنباط الكثير من الأحكام والأصول وعملوا على نشرها بين الناس ، وقد كان النحوي فقيهاً لغوياً محدثاً قارئاً أو بعبارة أخرى موسوعة تمشي على الأرض ، لأن النحو حينذاك مزيج من هذه العلوم كلها وخير مثال لذلك هو كتاب سيبويه الذي جمع علوم العربية بين دفتيه .

وابن يعمر كان « أحد قراء البصرة ، وولي القضاء بمرو ، وكان عالماً بالقرآن والنحو ولغات العرب »[٣٢٣] ، أقول : إن يكن ابن يعمر ألف كتاباً غير كتاب القراءات فإنه يغلب على الظن أن تكون مباحثه في اللغة والغريب لما أثر عنه .

من ذلك أنه تخاصم إليه رجلان في غلام فقال أحدهما : باعني غلاماً أبّاقاً ، فقال له يحيى بن يعمر : ألا قلت : أبوقاً ؟[٣٢٤] وقد أنشد أبو زيد ، لغامان بن كعب :

ألا قَالَتْ بَهَانِ وَلَمْ تَأَبَّقْ نَعِمْتَ وَلا يَلِيطُ بِكَ النَّعِيمُ

---

٣١٨ ـ إنباه الرواة ، ٤/ ١٩ ، طبقات النحويين البصريين/ ٢٢

٣١٩ ـ المزهر ، ٢/ ٤٠٠ ، انظر : مراتب النحويين واللغويين/ ٥٠

٣٢٠ ـ مقدمتان في علوم القرآن/ ٢٧٦

٣٢١ ـ الخلاف النحوي/ ١٤

٣٢٢ ـ سيبويه إمام النحاة/ ٢٧ ؛ أبنية الصرف/ ٢٧ ، ٦٥ ؛ تاريخ النحو العربي/ ٨٨ ـ ٨٩

٣٢٣ ـ إنباه الرواة ، ٤/ ١٩ ؛ الفهرست/ ٤١

٣٢٤ ـ نزهة الألباء/ ١٧ ؛ طبقات النحويين واللغويين/ ٢٩

ثم قال: «تأبق: تباعد، أخذه من إباق العبد أي لم يفر»[٣٢٥].

ومن استعماله للغريب: أنه قال لرجل خاصمته امرأته فأنكر دعواها: أإنْ سَألَتْك ثَمَنَ شَكْرِهَا وَشَبْرِك أنْشَأْتَ تطلُّها وتَضْهَلُهَا[٣٢٦].

وعندما نفاه الحجاج إلى خراسان، قيل: إن يزيد بن المهلب كتب من خراسان إلى الحجاج: إنا لقينا العدو ففعلنا وفعلنا، واضطررناهم إلى عرعرة الجبل ونحن بحضيضه فقال الحجاج: ما لابن المهلب ولهذا الكلام؟! قيل له: إن ابن يعمر هناك، فقال: ذاك إذن[٣٢٧].

وحكى ابن دريد أن يحي بن يعمر اشترى جارية خرسانية ضخمة، ودخل عليه أصحابه فسألوه عنها فقال: نعم المطخة[٣٢٨].

فإن جمع ابن يعمر مثل ذلك إلى ما سبق أن كتبه أبو الأسود في التعليقة فهذه إشارات تدل عليه، ومن يدري فلربما كان كتابه هذا ضِمْنَ محتويات القمطر الذي رآه ابن النديم في مكتبة ابن بعرة وفيه نحو «ثلاثمائة رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصري وورق صيني وورق تهامي، وجلود أدم وورق خراساني فيها تعليقات عن العرب وقصائد مفردات من أشعارهم وشيء من النحو...»[٣٢٩]، فإن كان من بينها فهو إذن مفقود.

أما الرافعي فيرى «أن أول كتاب في النحو على التحقيق هو الذي وضعه نصر بن عاصم»[٣٣٠]، وقد ذكر هذا الكتاب ياقوت[٣٣١] وتابعه السيوطي[٣٣٢] وعندما وصف الدكتور عبد الفتاح شلبي المراحل التي مرت بها حركة التأليف في النحو العربي جعل ورقات أبي الأسود التي ذكرها ابن النديم تمثل النشاط البدائي في التأليف النحوي واعتبرها الأستاذ محمد أسعد طلس مسألة غير صحيحة زعمها ابن النديم لأنه من البعيد جداً أن يضع أبو الأسود في ذلك العهد البعيد ألفاظ

---

٣٢٥ ـ **النوادر في اللغة/ ١٦**، قال أبو زيد: يقال: فلان ما يليط به النعيم ولا يليق به، معناه واحد؛ **تهذيب اللغة ١٤/ ٢٥** (مادة: لاط).

٣٢٦ ـ **نزهة الألباء/ ١٧**؛ **إنباه الرواة، ٤/ ٢١**، **مراتب النحويين/ ٥٠**؛ **تهذيب اللغة، ١١/ ٣٥٧، ١٠/ ١٥**؛ الشَكْر: الفرج، والشَبْر: النكاح؛ **ديوان الأدب** ز ١/ ١٠٨، ١٠٩.

٣٢٧ ـ **طبقات النحويين البصريين/ ٢٣**؛ **طبقات النحويين واللغويين/ ٢٨**؛ **البيان والتبيين/ ٣٧٧**

٣٢٨ ـ **طبقات النحويين واللغويين/ ٢٩**، **إنباه الرواة، ٤/ ٢١**، الطُّخْيَة: مارق وانفرد، **تهذيب اللغة ٧** مادة (طخا).

٣٢٩ ـ **الفهرست/ ٤٠**، **والصكاك والصكوك: جمع صك، وهو الذي يكتب للعهدة، معرّب أصله: چك: انظر تهذيب اللغة ٩/ ٤٢٨** مادة (صَك). فلجان: الفَلْجُ الصنف من الناس، يقال: الناس فلجان أي صنفان من داخل وخارج، **اللسان ٣/ ١٢** مادة (فلج)

٣٣٠ ـ **تاريخ آداب العرب، ١/ ٢٨٣**

٣٣١ ـ **معجم الأدباء، ١٩/ ٢٢٤**

٣٣٢ ـ **بغية الوعاة/ ٤٠٣**

(فاعل، ومفعول، وتعجب... الخ[٣٣٣]، يتبعها المرحلة الثانية ممثلة في كتاب نصر بن عاصم الذي ينقصه الاستقصاء في الاستقراء[٣٣٤]، ونحن نعجب كما عجب من قبل أستاذنا الدكتور حسن عون[٣٣٥]، ونتساءل: كيف سقط ذكر هذا الكتاب من كتب التراجم وقوائم الكتب حتى أن ابن النديم لم يشر إلى شيء من ذلك، وهو من هو في جمعه وتحقيقه لكل ما أثر عن السابقين من المؤلفات؟ وما أظن أحداً قبل ياقوت أورد ذكر هذا الكتاب فعجيب أن نرى من يؤكد حقيقة وضعه وليس ثمة دليل.

التهيئة لظهور المصطلحات النحوية

في هذه المرحلة لا يطمع الباحث أن يجد اصطلاحات نحوية ناضجة ومستقرة فعلم النحو فيها لا يزال ينمو، ويسير حثيثاً متجهاً نحو التميز والاستقرار، وكنا مطمئنين «ندخل لأول مرة في دائرة التاريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه»[٣٣٦] والنحو هنا ومنذ أن حمل رايته عبد الله بن أبي إسحاق تقدم خطوات فساحاً «فلم يعد مجرد ملاحظات عابرة، بل أخذت جذوره تنفذ في حياة اللغة العربية،... لذا، فالحضرمي يمثل انعطافاً كبيراً في الدرس اللغوي، لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة من جمع لها وفهم لغريبها، وإحاطة بلهجاتها، أمّا هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها ويلمح اطراد أصولها»[٣٣٧]، لذلك فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى أن هذا النحو الذي بأيدينا نشأ مع القرن الثاني، وأن أول من تكلم في مسائله عبد الله بن أبي إسحاق[٣٣٨].

وقد سبق البيان عن ظهور اصطلاح (النحو) بالمعنى الفني على يديه[٣٣٩] ونضيف هنا أن اصطلاح (القياس) واتباعه في النحو ليس إلا من اختراعاته استعاره ابن الحضرمي من الفقهاء ليطبقه على اللغة فكان له ما أراد، وإلا لما قيل عنه إنه «أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل»[٣٤٠]، ولا غرو فهو صاحب ذكاء وحسن نظر حتى لقد كان كالبحر في معرفة النحو، بل إن البحث عن العلة لم يعرف إلا معه، فقد اتجه إلى اللغة نفسها يدرس أصولها، ويتفحص ما اطرد،

---

٣٣٣ ـ وضع علم النحو: **مجلة المجمع العربي** بدمشق، مج ١٤، جـ٧، ٨، سنة ١٩٣٦م
٣٣٤ ـ من أئمة الشيعة أبو علي الفارسي/ ٤٥٢
٣٣٥ ـ **اللغة والنحو**/ ٢٣٥
٣٣٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**، ٢/ ١٢٨
٣٣٧ ـ **الخلاف النحوي**/ ١٥
٣٣٨ ـ في أصول النحو، **مجلة مجمع اللغة العربية**، جـ٨/ ١٤٠، سنة ١٩٥٥م
٣٣٩ ـ انظر: **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ١٥
٣٤٠ ـ **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ١٤، ١٥ و**طبقات النحويين البصريين**/ ٢٦، و**طبقات النحويين واللغويين**/ ٣١

ويقيس ما ليس بمعلوم على ما كان معلوماً ، فكان «أشد تجريداً للقياس»[٣٤١] ، فلا يهمه أن يقول للفرزدق (أسأت) إذا خرج على أقيسة النحو التي يعرفها ، ولا يأبه لهجائه مهما بلغ من الشدة والإقذاع في سبيل سلامة القواعد التي يتبعها ويسميها «قياس النحو»[٣٤٢] .

وكان ابن أبـي إسحاق يلقن مذهبه لمريديه وطلابه وينصح به ، فيقول ليونس بن حبيب وقد جاءه مستفهماً عن شيء من لغات العرب : «وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[٣٤٣] ، وأثر بهذا الاتجاه في تلميذه عيسى بن عمر الثقفي ، حتى اتهما معاً بالطعن على العرب وتلحين شعرائها[٣٤٤] فابن أبـي إسحاق يقول للفرزدق : (أسأت) وعيسى بن عمر يقول : «أساء النابغة في قوله حيث يقول[٣٤٥] :

فَبِـتُّ كأنِّي سَـاوَرَتْنِيْ ضَئِيْلَـةٌ مِـنَ الـرُّقْشِ فِيْ أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَـاقِعُ

يقول : موضعها (ناقعاً)»[٣٤٦] .

ويسلكهما الدكتور أحمد مكي الأنصاري فيما سماه (بالتيار القياسي) في المدرسة البصرية ، والذي لا يهتم أصحابه بالآثار المسموعة عن العرب قدر اهتمامهم بالقياس في المرتبة الأولى[٣٤٧] في حين سلك أبا عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب فيما سماه أيضاً (بالتيار المنهجي) الذي جعل أهم خصائصه الاعتماد على الأثر مع القياس عليه كلما توافرت له الكثرة المعتمدة[٣٤٨] وهذا تفسير لما سبق أن لحظه ابن سلام من فرق بين الاتجاهين إذ يقول : «إن أبا عمرو كان أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبـي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم»[٣٤٩] وكان يونس بن حبيب يجيز رواية الفرزدق فيما خطأه فيه عبد الله بن أبـي إسحاق ، لاتفاق ذلك مع قواعد النحو والبغدادي يرى أن الخفض في (رير) جيد ، وتقديره «عَلَى زَوَاحِفَ رِيْرٍ مُـخُّهَا تُـزْجَى»[٣٥٠] .

---

٣٤١ ـ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٤ ، و**طبقات النحويين البصريين**/ ٢٥ و**تهذيب اللغة** ، ١/ ٨

٣٤٢ ـ **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ١٧؛ **طبقات النحويين البصريين**/ ٢٧؛ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٣٢

٣٤٣ ـ انظر هذا القول في المصادر السابقة ص ١٥ ، . . . ، ٣٢ على الترتيب

٣٤٤ ـ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٦ ؛ **طبقات النحويين البصريين**/ ٢٨

٣٤٥ ـ ديوانه/ ٥١ ؛ **الكتاب** ، ١/ ٢٦٢ ؛ **الأشموني** ، ٣/ ٦٠

٣٤٦ ـ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٦ ؛ **إنباه الرواة** ، ٢/ ٣٧٥

٣٤٧ ـ الحضرمي النحوي ، **مجلة جامعة القاهرة** بالخرطوم ، العدد الرابع ، سنة ١٩٧٣م/ ٢٩٢

٣٤٨ ـ انظر: التيار القياسي في المدرسة البصرية ، **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة ، مج ٢٤ ج٢ ، سنة ١٩٦٢م ، ص ١٦، ٤٤

٣٤٩ ـ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٦

٣٥٠ ـ **خزانة الأدب** ، ١/ ١١٥ـ ١١٦

وقد وقع الاصطدام في الرأي أيضاً بين ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء حين أنشد الفرزدق[٣٥١] :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلا مُسْحِتاً أوْ مُجْلَّفُ

فقال ابن أبي إسحاق : على أي شيء ترفع « أو مجلف ؟ » فقال : على ما يسوءك وينوءك قال أبو عمرو : فقلت للفرزدق : أصبت ، وهو جائز على المعنى أي لم يبق سواه[٣٥٢] ولولا اختلاف المنهج لما حصل مثل هذه المواقف .

هؤلاء العلماء (أعني عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبا عمرو بن العلاء) لهم نشاط كبير وجهد ملموس في ميدان النحو ، وهم الذين مهدوا لظهور كثير من الاصطلاحات النحوية بمعناها العلمي والفني بما أثر عنهم من استخدامات لغوية معيّنة في الشعر والقراءة ، كان للتالين من تلاميذهم فضل تسميتها باصطلاح قد لا نزال نستخدمه حتى اليوم ، وكأنما كان المصطلح النحوي في هذه الفترة التي تنيف على نصف قرن من الزمان ، كأنما كان في طور الحضانة تغطيه سحابة خفيفة من الغموض ما لبثت أن تقشعت عند تلاميذهم الأدنين كالخليل وسيبويه ويونس بن حبيب وهو شبيه بسنبلة في كمها ينتظر أن يتفتق عنها في القريب .

على أنه ينبغي أن نعلم أن هذه المرحلة من حياة المصطلح النحوي كانت شديدة الارتباط بالقرآن الكريم أيضاً ، فهي كسابقتها المتمثلة في أبي الأسود وتلاميذه كانت تعطي لكتاب الله العزيز اهتماماً خاصاً ، فنلاحظ اهتمام رجالها بالقراءات ، حتى أن عيسى بن عمر ليعد من مشاهير القراء ، وأن أبا عمرو بن العلاء ليعتبر أحد القراء السبعة المشهورين[٣٥٣] .

وكان بعضهم يتفوق على البعض الآخر في جانب من العلوم ، فعبد الله كان يقدم على أبي عمرو في النحو ، وأبو عمرو يقدم عليه في اللغة[٣٥٤] ، واشتهر عنهم جميعاً قراءآت معيّنة ، وآراء خاصة في المأثور من كلام العرب شعره ونثره ، هذه الآراء هي بلا شك تمثل نحوهم الصحيح ، أو بعبارة أخرى فإن ما عبروا عنه بطرائق معيّنة جعلت تلاميذهم يتنبهون إلى مقاصدهم فيضعون لها مسميات معينة تندرج تحتها آراؤهم المختلفة ، على النحو التالي :

---

٣٥١ ــ ديوانه/ ٥٥٦

٣٥٢ ــ نزهة الألباء/ ٢٠ ، خزانة الأدب ، ٢/ ٣٤٧ ، والإنصاف ١/ ١٨٨ المسألة ٢٣ ، وانظر شرح شواهد الإيضاح/ ق٣٩

٣٥٣ ــ التيسير في القراءات السبع/ ٥ ؛ تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٢٩ ، وانظر الإمالة في القراءات واللهجات/ ٢٧٧ ؛ الدراسة اللغوية في مصر/ ٢٣ ، ٢٠٧

٣٥٤ ــ مراتب النحويين/ ٣٣

العطف على المحل

روى ابن سلام: كان أبو عمرو وعيسى يقرآن «يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ»[٣٥٥] بالنصب ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول: على (النداء) كقولك: يا زيد والحارث، لما لم يمكنه: يا زيد يا الحارث، وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعاً، ولكنها على (إضمار) وسخرنا الطير، كقوله على إثر هذا ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾[٣٥٦] «أي سخرنا الريح»[٣٥٧].

في هذه الرواية يطالعنا اصطلاح «**النداء**» وكذا اصطلاح «**الإضمار**» وقد استعملا استعمالا فنياً لا غبار عليه، ومعهما نلمح التهيئة لمصطلح جديد كاد المتنازعان يقعان عليه، وكان عيسى بن عمر أقرب إلى الوصول إليه وهو ما عرف فيما بعد باصطلاح (العطف على المحل) فقوله: (والطير) في الآية، معطوف على محل المنادى، وهو رأي خلف الأحمر أيضاً[٣٥٨]، وكأنما نظر عيسى إلى الأصل إذ لا يمكن أن يجمع بين (يا) النداء، و (ال) «من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا» كما قال الخليل[٣٥٩]، مع أن الكسائي كان يرى نصب (والطير) عطفاً على قوله: «فضلاً» السابقة[٣٦٠]، أما الفراء فكان يرى جواز القراءتين يقول: «والطير» منصوبة على جهتين:

إحداهما: أن تنصبها بالفعل بقوله ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ وسخرنا له الطير فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماءً، تريد وسقيته ماءً، فيجوز ذلك.

والوجه الثاني: بالنداء... ويجوز رفعه على «أوبي أنت والطير»[٣٦١].

فعيسى بن عمر هنا خطا خطوة واسعة في النحو العربي بمنهجه القياسي «فحركة البناء على المنادى لا تسقط ولا يستغنى عنها، وليس أمام النحوي إلا أن ينظر في حقيقتها ويعمل الرأي فيها حتى يهتدي إلى أنَّ (يا) تحل محل فعل بمعنى (أنادي) أو (أدعو) ولهذا يكون ما بعدها مفعولا به في الأصل، بني على الضم لفظاً ولكن محله النصب، ولهذا جاء تابعه منصوباً بحسب محله لا بحسب لفظه»[٣٦٢].

---

٣٥٥ ـ سبأ/ ١١
٣٥٦ ـ سبأ/ ١٢
٣٥٧ ـ **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ٢٠ ـ ٢١؛ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٤١
٣٥٨ ـ **مقدمة في النحو**/ ٧٦ ـ ٧٧
٣٥٩ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٠٥؛ **شرح الكافية** ١/ ١٤١؛ **أمالي ابن الشجري**، ١/ ٣٠٧
٣٦٠ ـ **البحر المحيط**، ٧/ ٢٦٣
٣٦١ ـ **معاني القرآن**، ٢/ ٣٥٥
٣٦٢ ـ **الخلاف النحوي**/ ١٩ ـ ٢٠، وانظر **شرح الكافية**، ١/ ١٣١ ـ ١٣٢

ومما يتصل بالنداء ما يراه أبو عمرو بن العلاء في (وصف المنادى المضاف) كقول العرب: (يا أخانا زيداً أقبل)، قال الخليل: عطفوه على المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب، وقال قوم: (يا أخانا زيد)، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله وهو قول أهل المدينة، قال: «هذا بمنزلة قولنا (يا زيد) كما أن قولك (يا زيد أخانا) بمنزلة (يا أخانا)، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى»[٣٦٣].

فالنصب على المحل كان في تقدير عيسى بن عمر واضحاً، ولذلك ضرب عليه المثال «يا زيد والحارث» بينما لم يكن في حسبان أبي عمرو الذي عَوَّل على اللفظ فقط، ولذلك قال «لو كانت على النداء لكانت رفعاً».

وكان أبو عمرو يرى عدم حذف الياء في الوقف والوصل في حال النداء، يقول «يا غلامي أقبل» وعلى ذلك قراءته ﴿يا عبادي فاتقون﴾[٣٦٤] مع أن حذفها في المنادى أكثر في الكلام[٣٦٥].

الحـــال

روى ابن سلام أن عيسى بن عمر كان يقرأ ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم﴾[٣٦٦] فقال له أبو عمرو بن العلاء: هؤلاء بنيّ هم ماذا؟ فقال: عشرين رجلًا، فأنكرها أبو عمرو[٣٦٧] وهذا موقف تصطدم فيه مناهج الرجلين، وقرأ بنصب (أطهر) كثير ولما قرأ محمد بن مروان السدي بالنصب قال سيبويه: «هو لحن، وقال أبو عمرو بن العلاء: احتبى فيه ابن مروان في لحنه»[٣٦٨]، والنصب عند الزبيدي مخالف لما قاله النحويون أجمعون[٣٦٩].

إذن فما برهان القائلين بالنصب؟ وما هي أدلة المانعين؟!.

لم يكن هناك وجه لنصب (أطهر) إلا على الحال، وعليه ضرب عيسى بن عمر مثاله عندما حاجّه أبو عمرو، على أن الضمير (هنّ) للفصل[٣٧٠] والعماد، ولكن مذهب الخليل وسيبويه «أن يكون العماد فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو (كان زيد هو أخاك) لتدل على أن الأخ ليس بنعت»[٣٧١]، وبعبارة أخرى «فالفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي

---

٣٦٣ ـ الكتاب، ١/ ٣٠٤
٣٦٤ ـ الزمر/ ١٦
٣٦٥ ـ الكتاب، ١/ ٣١٧، ٣٦٠
٣٦٦ ـ هود/ ٧٨
٣٦٧ ـ طبقات فحول الشعراء، ١/ ٢٠، وانظر طبقات النحويين واللغويين/ ٤١
٣٦٨ ـ البحر المحيط، ٥/ ٢٤٧
٣٦٩ ـ طبقات النحويين واللغويين/ ٤١
٣٧٠ ـ انظر: تفسير القرطبي ٩/ ٧٦، والبحر المحيط، ٥/ ٢٤٧
٣٧١ ـ المصدران السابقان، وانظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل، جـ١ ق/ ١٨١ ب

الحال ، وقد أجاز ذلك بعضهم »[٣٧٢] ، فقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذي الحال نحو « جاءني زيد هو ضاحكاً »[٣٧٣] ، ويرى العكبري أن قراءة النصب على الحال شاذة[٣٧٤] . ولنا أن نتساءل : هل كشف عيسى ابن عمر القناع عن سبب النصب ، أو هل صرح باصطلاح الحال الذي عرف عند المؤولين لوجه النصب في القراءة ؟! .

نستطيع القول مطمئنين إنه لم يكن يعرف اصطلاح الحال ، ولو عرفه لردّ على أبي عمرو عندما أنكر عليه ذلك .

أما موقف أبي عمرو من ضمير الفصل فإنه يرى أن يكون الضمير مبتدأ وما بعده خبراً ، فقد كان يقول : (إن كان لهو العاقلُ)[٣٧٥] ، وعليه قول قيس بن ذريح[٣٧٦] :

تُبَكِّيْ عَلَى لُبْنَى وَأنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلا أنْتَ أقْدَرُ

ويرى سيبويه أن (هو) أو إحدى أخواتها ، لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة[٣٧٧] .

وبالنصب على الحال قرأ عيسى بن عمر قول الله عز وجل ﴿ خافضة رافعة ﴾[٣٧٨] وتابعه اليزيدي وغيره ، والجمهور على الرفع بتقدير (هي) ، وقد استهوى النصب الكسائي ـ وهو أحد القراء السبعة ـ[٣٧٩] ولكن عداوته لليزيدي الذي سبقه إليه صدته عنه ليتابع الجمهور على الرفع[٣٨٠] ، ورغم أن ابن خالويه اعتبر النصب شاذاً كان يقول : « له وجه حسن بالنصب »[٣٨١] .

بقي أن نعرف صاحب الحال على هذا الوجه ، فهو إما ضمير مستكن في قوله (كاذبة) قبلها[٣٨٢] وإما على إضمار فعل ، والمعنى ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كاذِبَةٌ ﴾ ، وقعت ﴿ خَافِضَةً رَافِعَةً ﴾ ، فيكون ذو الحال ضميراً مستكناً في الفعل المستأنف[٣٨٣] .

---

٣٧٢ ـ البحر المحيط، ٥/ ٢٤٧
٣٧٣ ـ رصف المباني/ ١٣٠ ؛ الهمع ١/ ٦٧
٣٧٤ ـ إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ٤٣
٣٧٥ ـ الكتاب ، ١/ ٣٩٦
٣٧٦ ـ المصدر السابق : ١/ ٣٩٥ ، المقتضب ، ٤/ ١٠٥
٣٧٧ ـ الكتاب ، ١/ ٣٩٦
٣٧٨ ـ الواقعة/ ٣
٣٧٩ ـ نزهة الألباء/ ٦٧
٣٨٠ ـ الكشاف ، ٤/ ٤٥٦ ؛ تفسير القرطبي ، ١٧/ ١٩٦ ؛ البحر المحيط، ٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤
٣٨١ ـ مختصر شواذ القرآن/ ١٥٠
٣٨٢ ـ إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ٢٥٣
٣٨٣ ـ معاني القرآن ، ٣/ ١٢١ ؛ تفسير القرطبي ، ١٧/ ١٩٦

إضمار الفعل

ظهر مصطلح الإضمار عند أبي عمرو بن العلاء، وجعله علماء هذه الفترة تارة يتصل بالفعل وأخرى بالحرف، فمن مواضع إضمار الفعل:

الإغراء والتحذير

في قراءة عيسى بن عمر ﴿ بَرَاءَةً مِنَ اللَّهِ ﴾[٣٨٤] بالنصب، قال ابن عطية أي (الزموا) وفيه معنى الإغراء، وقال الزمخشري: (اسمعوا براءةً)[٣٨٥] وذكر القرطبي نحواً من ذلك، وقال: «هي مصدر على فَعَالة كالشَّنَاءة والدَّنَاءة»[٣٨٦] واعتبرها ابن خالويه من الشواذ، وذكر أيضاً (مِنِ اللَّهِ) بكسر النون حكاه أبو عمرو عن أهل نجران، (ورسولَه) بفتح اللام عن عيسى بن عمر وابن عباس[٣٨٧]. ومما قرئ نصباً على التحذير قوله تعالى ﴿ الْقَارِعَةَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ فالجمهور على الرفع وعيسى بن عمر يقرأهما بالنصب على تقدير (احذروا) أو إضمار (اذكروا)[٣٨٨].

كما قرأ نصباً بإضمار فعلٍ ابن أبي عبلة، وزيد بن علي وعيسى بن عمر قول الله عز وجل ﴿ تَنْزِيلَ الْكِتَابِ ﴾[٣٨٩] بإضمار (اقرأ، والزم)[٣٩٠]، وأجاز الكسائي والفراء (تنزيلَ) بالنصب على أنه مفعول به، قال الكسائي: «أي اتبعوا واقرأوا تنزيل الكتاب» وقال الفراء بصواب النصب على الإغراء مثل قوله ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ أي الزموا[٣٩١].

وروى سيبويه أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت:[٣٩٢]

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

كأنه قال: إياك ثم أضمر بعد (إياك) فعلاً آخر، فقال: اتق المراء.

وجعل الشنتمري نصب (المِراءَ) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف ضرورة[٣٩٣] أما ابن أبي

---

٣٨٤ ــ التوبة/ ١

٣٨٥ ــ الكشاف، ٢/ ١٣٧؛ البحر المحيط، ٥/ ٤

٣٨٦ ــ تفسير القرطبي، ٨/ ٦٣؛ فتح القدير، ٢/ ٣١٧

٣٨٧ ــ مختصر شواذ القرآن/ ٥١

٣٨٨ ــ البحر المحيط، ٨/ ٥٠٦؛ فتح القدير، ٥/ ٤٧٣؛ روح المعاني، ٣٠/ ٢٢٠

٣٨٩ ــ الزمر/ ١

٣٩٠ ــ روح المعاني، ٢٣/ ٢١١

٣٩١ ــ معاني القرآن، ٢/ ٤١٤؛ تفسير القرطبي ١٥/ ٢٣٢

٣٩٢ ــ هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي، انظر: الخزانة، ١/ ٤٦٥؛ الخصائص، ٣/ ١٠٢؛ شرح الأشموني، ٣/ ٨٠

٣٩٣ ــ انظر الكتاب، ١/ ١٤١

إسحاق فينصبه بالفعل الذي نصب (إياك) ، بينما يقدر سيبويه فعلاً مضمراً ، قال المازني : « لما كرر (إياك) مرتين كان أحدهما عوضاً من الواو »[٣٩٤]

ولكن هل عرف ابن أبي إسحاق أو عيسى بن عمر اصطلاح « الإغراء » أو هل عرفا اصطلاح « التحذير » ؟ اعتقد أنه لم يؤثر عنهما ذلك ، خاصة إذا نظرنا إلى المعنى الفني للاصطلاح ، أما الذي لا ينبغي تجاهله هو استعمالهما هذين الأسلوبين وتقدير وقوعهما في الأساليب الشعرية ، وفي توجيه بعض القراءآت ، فكان لاطراد ذلك فضل توجيه أنظار التالين إلى الظواهر اللغوية المتشابهة لوضع اصطلاح فني يجمعها ، وسار المعنى اللغوي لهذا الاصطلاح جنباً إلى جنب مع المعنى الفني .

فسيبويه كان يطلق اصطلاح التحذير ويسميه نهياً كما يسميه أمراً . يقول : « وأما النهي فإنه التحذير »[٣٩٥] .

ويقول : « هذا باب ما جرى منه الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تُحَذِّر : إياك كأنك قلت : إياك نَحِّ ، وإياك باعد وإياك اتق وما أشبه ذا »[٣٩٦] هذا التصور من سيبويه محمول على المعنى الذي تؤديه هذه الألفاظ لا على الاصطلاح كما أن خلف الأحمر كان يرى أن الإغراء مضارع للتحذير[٣٩٧] في التزام إضمار الناصب عند العطف أو التكرار .

النصب على المدح أو الذم

يبدو أن وضع ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر في قَرَنٍ واحد ، وجعلهما يمثلان المنهج أو التيار القياسي لم يكن لمجرد طعنهما على العرب وتخطئة شعرائها ، بل لاتفاقهما أيضاً في المنهج العام الذي كانا يتبعانه حتى في القراءة ، من ذلك أنهما كانا يقرآن قول الله عز وجل ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمَ الْغُيُوبِ ﴾[٣٩٨] بنصب (عَلاَّمَ) وتركا للمتأولين اكتشاف وجه لهذا النصب ، فقال الزمخشري : (صفة) لربي ، وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية : (بدل) وقيل : كان النصب على المدح[٣٩٩] أما عند سيبويه فالنصب على إتباعه اسم (إنّ)[٤٠٠] ، وأجاز الفراء النصب ، ولكنه يرى أن الرفع هو الوجه ، لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في (إنّ) يقولون : إنّ أخاك قائمٌ الظريفُ[٤٠١] . والنصب عند أبي البقاء العكبري من وجهين : الأول : صفة لاسم (إنّ) . والثاني :

---

٣٩٤ ـ انظر الخزانة ، ١/ ٤٦٥
٣٩٥ ـ **الكتاب** ، ١/ ١٢٨
٣٩٦ ـ **الكتاب** ، ١/ ١٣٨
٣٩٧ ـ **مقدمة في النحو**/ ٥٩
٣٩٨ ـ **سبأ**/ ٤٨
٣٩٩ ـ **الكشاف** ، ٣/ ٢٦٤ ؛ **روح المعاني** ، ٢٢/ ١٤٤
٤٠٠ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢٨٦
٤٠١ ـ **معاني القرآن** ، ٢/ ٣٦٤

على إضمار (أعني)[٤٠٢]، فلو كان ابن أبي إسحاق أو عيسى بن عمر بلغ من علمهما معرفة اصطلاح ما لوجه النصب في هذه الآية لأراحا من كثرة التأويلات.

ومما روي في هذا المكان ما جاء عند سيبويه أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً:

قُبِّحَ مَنْ يَزْنِي بِعَوْفٍ مِنْ ذَوَاتِ الْخُمُرِ
الآكِلَ الأَسْلاءِ لا يَحْفُلُ ضَوْءَ الْقَمَرِ[٤٠٣]

ترى على أي شيء نصب أبو عمرو (الآكلَ)؟ إنه على الذم، ولكنه لم يصرح بالسبب، فمرحلته لا تسمح بهذا، وهي سنة التطور في كل شيء.

ومثل ذلك ما رواه سيبويه أيضاً عن عيسى بن عمر أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً:

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عَيْلانَ حَرْبَهَا عَلَى مُسْتَقِلٍّ لِلنَّوائِبِ وَالْحَرْبِ
أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ غِضَاباً سَمَا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ

فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذاك، واذكر المقيمين ولكنه فِعْلٌ لا يستعمل إظهاره[٤٠٤].

ومما نصب على إضمار الفعل ما جاء على ألسنة القراء في قراءة قوله عز وجل ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[٤٠٥]، بنصب (حمالة)، قال سيبويه: «لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره»[٤٠٦]، وإن كان بعض النحاة يرى للنصب وجهاً آخر[٤٠٧]، هو الحال، مع ترجيح وجه النصب على الذم.

إضمار الحرف

وعلى الإضمار جاء الاستعمال عند علماء هذه الطبقة في الأساليب العربية وفي توجيه بعض القراءات، من ذلك ما رواه ابن سلام عن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ونزوعهما إلى النصب عند قراءة قوله عز وجل ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٤٠٨]، في حين كان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون (نردُّ، ونكذبُ، ونكونُ) قال ابن سلام:

---

٤٠٢ ـ إملاء ما من به الرحمن، ٢/ ١٩٨

٤٠٣ ـ الكتاب، ١/ ٢٥٣، ومثله قول الفرزدق في المكان نفسه.

٤٠٤ ـ الكتاب، ١/ ٢٥٠، لم أجد هذين البيتين في ديوان ذي الرمة.

٤٠٥ ـ المسد/ ٤

٤٠٦ ـ الكتاب، ١/ ٢٥٢، ٢٨٨، وانظر مفاتيح العلوم/ ٤٦

٤٠٧ ـ إملاء ما من به الرحمن، ٢/ ٢٩٦، روح المعاني، ٣٠/ ٢٦٣

٤٠٨ ـ الأنعام/ ٢٧

« قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع ، قلت : فالذين قرأوا بـالنصب ؟ قـال : سمعـوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه »[٤٠٩] .

ووجه النصب عند الزمخشري على إضمار (أنْ) على جواب التمني ، ومعناه إن رُدِدْنا لم نـكذب ، ونكن من المؤمنين[٤١٠] ، على أن القراءة بنصب (نكذب ، ونكون) سبعية مشـهورة ، بهـا قـرأ حمـزة وحفص لوقوع الفعلين جواباً للتمني ، على معنى أنهم تمنوا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ، قال القرطبي : « النصب في (نكذب) و (نكون) بـإضمار (أنْ) كما ينصب في جـواب الاسـتفهام والأمر والنهي والعرض ، لأنه جميعه غير واجب ولا واقع بعد ، فينصب الجواب مع الواو كأنه عطف على مصدر الأول كأنهم قالوا : يا ليتنا يكون لنا رد ، وانتفاء من الكذب وكون من المؤمنين[٤١١] .

ولم يكن ابن أبي إسحاق وعيسى لينزعا إلى النصب هنا لولا أن هناك سنداً قوياً لديهما من حيث التواتر في القراءة أولا ، ومن حيث القياس النحوي ثانياً ، وأما اختيار سيبويه الـرفع فعلى القـطع في (ولا نكذب) وخروجه من التمني ، أو على « العطف على (نردّ) ، جعله كله مما يتمناه الـكفار يـوم القيامة »[٤١٢] .

أما قراءة الرفع في هذه الآية عند يونس وأبي عمرو ، فهي تتمشى مع مذهبهما في عـدم النصـب في الواجب والذي جوزه سيبويه اضطراراً في الشعر ، قال : « ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب »[٤١٣] ، وقد روى سيبويه أن أبا عمرو كان يقول : (لاتـأتنا فنشـتِمُك) ، وأنـه سمـع يونس يقول : (ما أتيني فأحدثُك) فسأله عن ذلك فقال : أريد أن أقول (مـا أتيـني فـأنا أحدثُـك وأكرمُ) فيما استقبل ، وهذا مثل (ائتني فأحثُك) إذا أراد (ائتني فأنا صاحب هذا)[٤١٤] .

على أن البصريين يرون نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جـواب الأمـر والنهـي والنـفي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار ، ويرى الجرمي أنه ينصب بالفاء ، لأنها خـرجت مـن بـاب العطف[٤١٥] وسنفصل القول في هذا الفعل عند حديثنا عن مصطلح (الخلاف) إن شاء الله .

---

٤٠٩ ــ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٩ ــ ٢٠ ، وانظر **الكتاب** ، ١/ ٤٢٦

٤١٠ ــ **الكشاف** ٢/ ٩ ، وانظر : **من قضايا اللغة والنحو**/ ١٤

٤١١ ــ **تفسير القرطبي** ، ٦/ ٤٠٨ ــ ٤٠٩ ، وذكر القرطبي قراءة أخرى لأبي وابن مسعود هي : « يا ليتنا نرد فلا نكذب » بالفاء والنصب ، والفاء ينصب بها في الجواب ، كما ينصب بالواو عند الزجاج ، وأكثر البصريين لا يجيزون الجواب إلا بالفاء ، انظر **تفسير القرطبي** ٦/ ٤٠٩

٤١٢ ــ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، ٣/ ٥١٧

٤١٣ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٢٣

٤١٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٢٤ ، وانظر تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب **سيبويه** ق ٧٥/ ب

٤١٥ ــ انظر : **الإنصاف** ، ٢/ ٥٥٧ ؛ **المسألة**/ ٧٦ ؛ **شرح المفصل** ، ٧/ ٢٧ ، وشرح **الأشموني** ، ٣/ ٣٠١

نصب الاسم المعطوف على مجرور بإضمار فعل يناسب المعنى(*)

ومما يلحق بالنصب على الإضمار ما أثر عن علماء هذه الفترة من بعض الاستعمالات لوجوه القراءة، والذي يوحي بأنهم تنبهوا إلى فكرة العمل حملاً على المعنى كتنبّههم لعمل الألفاظ، فعندما يقرأ عيسى بن عمر قوله عز وجل ﴿ يَطُوْفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِيْنٍ، لا يُصَدَّعُوْنَ عَنْهَا وَلا يُنْزِفُوْنَ، وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُوْنَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُوْنَ، **وَحُوْراً عِيْناً**(٤١٦) ﴾ بنصب (وحوراً عيناً)(٤١٧) فهو لا يكتفي بمتابعة أبَي بن كعب في قراءة النصب فحسب، ولكنه يعتمد منهجه القياسي أيضاً، فالحور العين لا يطاف بهن وإنما يطاف بالخمر كما يقول الفراء(٤١٨) فهو إما أن يعطف فيوقع الجر على مذهب الكسائي وحمزة وغيرهما(٤١٩) وإما أن يرفع (الحور العين) على معنى (وعندهم حور عين)(٤٢٠) وهي قراءة نافع وابن كثير وعاصم وأبو عمرو(٤٢١)، وإما أن ينصب على معنى (ويزوجون حوراً عيناً، ويعطون حوراً عيناً)(٤٢٢) وقد اعتبرها ابن خالويه من الشواذ(٤٢٣).

ولما كان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب ووجد له وجهاً من القياس(٤٢٤) فعل ذلك، وأعطى للنحاة مادة حية لتأويل وجه النصب، فقال الفراء(٤٢٥) «في قراءة أُبَي بن كعب» وَحُوْراً عِيْناً، أراد الفعل الذي نجده في مثل هذا من الكلام كقول الشاعر:

جِئْنِيْ بِمِثْلِ بَنِيْ بَدْرٍ لِقَومِهِمُ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُوْرِ بِنْ سَيَّارِ(٤٢٦)

فالشاعر هنا أوقع اللازم موقع المتعدي بمعناه، والتقدير في البيت: هات مثل أسرة منظور حملاً على معنى (جئني) التي هي بمنزلة (ائتني أو هات)، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت في معرض الكلام على الحمل على المعنى بعد أن بيّن ذلك بقوله: «ولو قلت: (مررت بعمرو وزيداً) لكان عربياً،

---

* ــ هذا العنوان مأخوذ عن السيرافي، انظر: شرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٤ بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني.

٤١٦ ــ **الواقعة، ١٧ ــ ٢٢**

٤١٧ ــ **المحتسب، ٢/ ٣٠٩؛ البحر المحيط، ٨/ ٢٠٦؛ تفسير القرطبي، ١/ ٢٦٤**

٤١٨ ــ **معاني القرآن، ٣/ ١٢٤**

٤١٩ ــ **إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٩٢٢**

٤٢٠ ــ **القرطبي، ١٧/ ٢٠٥**

٤٢١ ــ **إيضاح الوقف والابتداء، ٢/ ٩٢١، وتفسير القرطبي، ١٧/ ٢٠٤، وإملاء ما من به الرحمن، ٢/ ٢٥٤**

٤٢٢ ــ المصادر السابقة.

٤٢٣ ــ **مختصر شواذ القرآن/ ١٥١**

٤٢٤ ــ **طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٩، إنباه الرواة، ٢/ ٣٧٥**

٤٢٥ ــ **معاني القرآن، ٣/ ١٢٤**

٤٢٦ ــ **ديوان جرير/ ١٠٢٨؛ شرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٦؛ ومعاني القرآن، ٣/ ١٢٤**

فكيف هذا ؟ لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه : أتيت ونحوها ، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى »[٤٢٧] ، فإذا كان الأمر كذلك فقد حق لنا أن نتصور أن عيسى بن عمر حمل النصب على فعل لا ينقض معنى (يطوف) اللازم ، وتأوله النحاة فقالوا : على معنى (يزوجون ، أو يعطون ، أو يجازون) .

وقياس النصب عنده في قوله تعالى ﴿ يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً ﴾[٤٢٨] إضمار فعل قبل (ولؤلؤاً) ، قال السجستاني : « من نصب اللؤلؤ فالموقف الكافي (من ذهب) لأن المعنى (ويحلون لؤلؤاً) »[٤٢٩] ، والنصب عند أبي البقاء يحتمل وجهين : الأول : بالعطف على موضع (من أساور) ، والثاني : النصب بفعل محذوف تقديره : ويعطون لؤلؤاً[٤٣٠] واختار الفراء النصب[٤٣١] .

أما عيسى بن عمر فلم يذكر سبب أو أسباب النصب ، فترك لغيره التأويل والتسمية والاصطلاح ، مكتفياً بالاستعمال والتنبيه إليه على ضوء القياس في اللغة . والنحو ما هو إلا قياس .

النصب على الظرفية

هذا الاصطلاح متأخر كثيراً عن هذه الفترة ، ولكن أبا عمرو بن العلاء استخدمه أيضاً دون تسمية ، وذلك فيما روى سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) قال : قال عمرو بن كلثوم :[٤٣٢]

صَدَدْتِ الْكأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرو   وَكانَ الْكأسُ مَجْرَاهَا الْيمِيْنَا

أي ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو ، وهو رأيه[٤٣٣] (فاليمين) هنا ظرف متصرف[٤٣٤] منصوب على الظرفية ، وقد صرح سيبويه بذلك[٤٣٥] ، وتابعه أبو جعفر النحاس فقال : « وتنصب اليمين على أنها ظرف »[٤٣٦] .

---

٤٢٧ ــ الكتاب ، ١/ ٤٨

٤٢٨ ــ الحج/ ٢٣

٤٢٩ ــ إيضاح الوقف والابتداء ، ٢/ ٧٨٣

٤٣٠ ــ إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ١٤٢

٤٣١ ــ معاني القرآن ، ٢/ ٢٢٠ ؛ الكشاف ، ٣/ ١٥٠ ــ ١٥١ ؛ القرطبي ، ١٢/ ٢٩ ؛ فتح القدير ، ٣/ ٤٤٤

٤٣٢ ــ الكتاب ١/ ١١٣ ؛ جمهرة أشعار العرب/ ٣٣٧ وشرح القصائد التسع المشهورات/ ٦١٨

٤٣٣ ــ الكتاب ، ١/ ١٠٢

٤٣٤ ــ همع الهوامع ١/ ٢٠١ ، شرح شواهد الإيضاح/ ق٢٢

٤٣٥ ــ الكتاب ، ١/ ١١٣ ، وانظر شذور الذهب/ ٢٣٢

٤٣٦ ــ شرح القصائد التسع المشهورات/ ٦١٨ ، ولم يذكر الأنباري هذا البيت ضمن أبيات القصيدة في شرح القصائد السبع الطوال ، كما لم يتعرض له السيرافي ضمن أبيات سيبويه .

ويروي سيبويه موافقة يونس وأبي عمرو للقياس في انصراف الأحيان (ظروف الزمان) وعدم انصرافها بأنك « إذا قلت : (لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام) ثم قلت : غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون »[٤٣٧] .

أما اصطلاح (الظرف) فلم يستقر حتى بين البصريين والكوفيين ، فهو تارة (المحل) ، وأخرى (المفعول فيه) ، ومرة (المُسْتَقَر) وأخرى (الصفة) وغير ذلك مما سنعرض له عند الحديث على المصطلح بينهما إن شاء الله .

الاشتغال

ما كان لأحد من علماء هذه الفترة (ما قبل سنة ١٥٤هـ) أن يقول به كاصطلاح علمي أصبح عند المتأخرين يقوم على ثلاثة أركان هي : مشغول عنه ، ومشغول ، ومشغول به[٤٣٨] ، إلا أن حِسَّهم اللغوي الذي ظهر من خلال قراءاتهم جعلنا نقدر جهودهم في تقريب المسافة نحو اكتشاف كثير من المصطلحات النحوية ، فعندما يقرأ عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر قول الله عز وجل ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا ﴾[٤٣٩] بالنصب[٤٤٠] أو يقرآن بالنصب[٤٤١] أيضاً قوله سبحانه ﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[٤٤٢] عندما يقرآن بالنصب ، فإن ذلك يلفت أنظار الآخرين إلى البناء على الفعل المشغول بالضمير فالوجه في القياس قوي ، حتى أن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة الرفع التي أبت العامة إلا القراءة بها[٤٤٣] والرفع عند سيبويه على أنهما مبتدآن .

قال ابن مضاء : « جعلهما (أي سيبويه) مبتدأين ، ولم يجعل فعلي الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين تقديرهما : في الفرائض ، أو فيما فرض عليكم الزانية والزاني »[٤٤٤] لأجل الأمر ، لأن (زيداً فاضربه) أحسن من (زيد فاضربه) وقد تبعه من تبعه[٤٤٥] ومنهم ابن الحاجب إذ يقول : « ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[٤٤٦] إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب ، والنصب مع الطلب

---

٤٣٧ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٤٨

٤٣٨ ـ انظر : **شرح الكافية** ، ١/ ١٧٨ ؛ **أوضح المسالك** ، ٢/ ٤ ؛ **شرح ابن عقيل** ، ١/ ٥١٦

٤٣٩ ـ **النور**/ ٢

٤٤٠ ـ **البحر المحيط**، ٦/ ٤٢٧

٤٤١ ـ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٣٣ ؛ **البحر المحيط**، ٣/ ٤٧٦

٤٤٢ ـ **المائدة**/ ٣٨

٤٤٣ ـ **الكتاب** ، ١/ ٧٢

٤٤٤ ـ **كتاب الرد على النحاة**/ ١٢٠

٤٤٥ ـ انظر **روح المعاني** ، ٦/ ١١٨

٤٤٦ ـ **المدثر**/ ٣

مختار »[٤٤٧] ولكنا نرى عيسى بن عمر يختار النصب في غير الطلب ، فهو يقرأ قوله عز وجل ﴿ سُوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾[٤٤٨] بالنصب ، وقرأ بذلك من قرأ[٤٤٩] ويرى الفراء للنصب وجهاً كالنصب في قولك : « مجرداً ضربتُه »[٤٥٠] فالنصب عنده على الحال لا على الاشتغال ، وحكاه عنه صاحب البحر « قال الفراء : سورةً : حال من الهاءِ والألفِ ، والحال من المكنى يجوز أن يتقدم عليه »[٤٥١] .

والذي ينبغي التنبيه عليه هو أن عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر لم يكونا ليعرفا اصطلاح « الاشتغال » ولم تظهر عندهما فكرة شَرْطِهِ ، ولن نتصور أن أحداً ممن سبقهما من علماء العربية عرفه كاصطلاح فني لإحدى جزئيات النحو العربي ، ولكن الفضل الذي يمكن أن ينسب إليهما هو فضل تمييزه والتنبيه عليه[٤٥٢] ليكون أيضاً لمن جاء بعدهما فضل تسميته ووضع حدوده ـ كما هو الشأن في جميع ما أثر عنهما من مسائل النحو ـ .

كانت تلك نماذج من نحو هؤلاء الأئمة ، كلها يقف عند اللمحة إلى الاصطلاح دون التصريح به ، وعلى ضوء ذلك فإني أزعم أنهم أتوا على استعمال أغلب الاصطلاحات النحوية إن لم يكونوا ألـمُّوا بها جميعاً ، فلفتوا الأنظار نحوها ، بل ربما تكون أبواب النحو أول ما وضعت على أيديهم[٤٥٣] فابن أبي إسحاق كان يقال : « إنه أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاب مما أملاه »[٤٥٤] كما كان أشد تجريداً للقياس[٤٥٥] ، وهو أول من بعج النحو[٤٥٦] .

وأبو عمرو بن العلاء كان مقدماً في اللغة[٤٥٧] حتى إن الفرزدق الذي تعرض لابن أبي إسحاق

---

٤٤٧ ـ **شرح الكافية** ، ١/ ١٧٨

٤٤٨ ـ **النور**/ ١

٤٤٩ ـ **البحر المحيط**، ٦/ ٤٢٧ ، يقول الألوسي : « قرأ عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي البصري . . . (سورةً) بالنصب على أنها مفعول فعل محذوف أي (اتْلُ) . . . وجوز الزمخشري أن تكون نصباً على الإغراء أي دونك سورة ، ورد أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء لضعفها في العمل لما أن عملها بالحمل على الفعل ، وجوز غير واحد كون ذلك من باب الاشتغال » ؛ **روح المعاني** ، ١٨/ ٦٧

٤٥٠ ـ **معاني القرآن** ، ٢/ ٢٤٤

٤٥١ ـ **البحر المحيط**، ٦/ ٤٢٧

٤٥٢ ـ **عيسى بن عمر**/ ٢٣٢

٤٥٣ ـ انظر **الاقتراح**/ ٢٠٧

٤٥٤ ـ **مراتب النحويين**/ ٣١

٤٥٥ ـ **طبقات النحويين البصريين**/ ٢٥

٤٥٦ ـ **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٤ ، **طبقات النحويين واللغويين**/ ٣١

٤٥٧ ـ **مراتب النحويين**/ ٣٣ ؛ **طبقات النحويين البصريين**/ ٢٥ وانظر أيضاً : **طبقات فحول الشعراء** ، ١/ ١٤ ؛ **المعارف**/ ٥٣١

بلاذع هجائه ــ ثقة منه بنفسه ما يقول وما يروي ــ لا يشك في بلاغته ويعدُّه مرجعاً وحجة فيقول :[٤٥٨]

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

وأبو عمرو قارئ ثقة[٤٥٩] توشك أن تكون قراءته إسناداً[٤٦٠] ، قال عنه يونس بن حبيب : « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد ، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك »[٤٦١] .

ثم عيسى بن عمر الثقفي وهو في طبقة أبي عمرو بن العلاء[٤٦٢] ، ومن مقدمي نحويي البصرة[٤٦٣] ، يقول عنه الأصمعي : « كان عيسى لا يدع الإعراب لشيء »[٤٦٤] وكان ثقة[٤٦٥] عرف بالفصاحة واشتهر بالقراءة والنحو[٤٦٦] .

هؤلاء الثلاثة الأعلام أرسوا الدعائم المتينة للنحو العربي ، ومهدوا السبيل لتابعيهم كالخليل وسيبويه لوضع النقاط على الحروف ، وصياغة ما كان يدور بينهم من مناقشات ومناظرات في اصطلاحات لا يزال معظمها حياً حتى يومنا هذا ، وترجمة تلك الأفكار ضمن أبواب النحو واللغة ، لوضعها في إطارها الصحيح ، فابن أبي إسحاق يناظر أبا عمرو بن العلاء ويغلبه في الهمز[٤٦٧] وعيسى ابن عمر يناظر أبا عمرو أيضاً في مسألة في الاستثناء غير الواجب ، ويحتكمان فيها إلى الأعراب[٤٦٨] ، وتقوم المناظرة في شيء من اللغة بين عيسى والكسائي[٤٦٩] وغير ذلك كثير مما لسنا بصدد الكلام عليه ، لقد خلق هؤلاء العلماء جواً علمياً رائعاً تمخض عن علم ما لبث أن استقر على أيدي تلاميذهم ، وأخذت حدوده واصطلاحاته في الظهور تدريجياً .

ولو حاولنا استقصاء كل ما أثر عنهم في هذا الميدان لطال بنا المقام ، ولما استطعنا ذلك في بحث كهذا يهتم بالتأريخ للمصطلح فقط ، لا الخوض في مسائل القراءة واللغة والغريب مما أثر عن هؤلاء

---

٤٥٨ ــ **مراتب النحويين/ ٣٤ ؛ البيان والتبيين ١/ ٣٢١** ، ديوانه : ١/ ٣٨٢ ؛ **والمعارف/ ٥٤٠**
٤٥٩ ــ **طبقات النحويين البصريين/ ٢٨ ، معجم الأدباء ، ١١/ ١٦٠**
٤٦٠ ــ **مراتب النحويين/ ٣٥**
٤٦١ ــ **طبقات فحول الشعراء ، ١/ ١٦ ؛ تهذيب اللغة ، ١/ ٩ ؛ معجم الأدباء ، ١١/ ١٦٠**
٤٦٢ ــ **طبقات النحويين البصريين/ ٣١**
٤٦٣ ــ المصدر السابق/ ٣١
٤٦٤ ــ **طبقات النحويين واللغويين/ ٤١**
٤٦٥ ــ المصدر السابق/ ٤١
٤٦٦ ــ **طبقات النحويين البصريين/ ٣٢** ؛ وانظر **المعارف/ ٥٣١ ، ٥٤٠**
٤٦٧ ــ **طبقات النحويين البصريين/ ٢٦**
٤٦٨ ــ **طبقات النحويين واللغويين/ ٤٣**
٤٦٩ ــ المصدر السابق/ ٤٣ ؛ **إنباه الرواة ، ٢/ ٣٧٧ ؛ معجم الأدباء ، ١٦/ ١٥٠**

العلماء ، أقول : لو حاولنا الاستقصاء لأقصانا عن غرضنا ، ولما استطعنا إلى ذلك سبيلاً مما تضمنته كتب التفسير والقراءآت واللغة ، ويكفي أن نقف معهم فيما رواه سيبويه في الكتاب ، وقد أصبح يمثل جملة من الآراء التي قامت عليها مادته[٤٧٠] ، والتي من خلالها يستدل على نشأة النحو قبل كتاب سيبويه بكثير ، وأن نحاة كثيرين قد سبقوه ، وعن طريق نقولاته عنهم يسجل صراحة اعترافه بوجود نحويين قبله ، ويعترف ضمناً أن لهم اصطلاحات قد استقروا عليها من قبله[٤٧١] .

والحديث عن المصطلح النحوي في هذه الفترة لا يشمل جهود يونس بن حبيب فهو مع معاصرته لعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء لم يكن في مقام المنافسة معهما في زمانهما على الأقل ، فلقد كان من كتاب أبي عمرو بن العلاء[٤٧٢] ، وعنه أخذ القراءة ، وروى عنه كثيراً من الآراء في النحو واللغة[٤٧٣] ، واقتداء بكتاب الطبقات في تأخيره[٤٧٤] لم أر بداً من حصر الحديث في جهود هؤلاء الثلاثة الذين يمثلون الطبقتين الثالثة والرابعة في طبقات نحاة البصرة[٤٧٥] .

أقول : إن في النماذج السابقة ما يلقي الضوء على نحو هذه الطائفة ، أو على الأصح على المصطلح النحوي عندهم ، ولكي لا يظن بهم الوقوف عند حد علاج هذه المسائل فقط ، فإني ألمح بسرعة إلى الأبواب والاصطلاحات النحوية التي مهدوا لظهورها ولفتوا أنظار تلاميذهم إلى اكتشافها ووضع حدودها واصطلاحاتها وذلك من مرويات سيبويه الذي حفظ لنا في موسوعته النحوية آراءهم من غير أن ينقصهم حقوقهم حتى إن يونس بن حبيب لما قيل له : « إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل ، طلب النظر إلى هذا الكتاب ، بعد ذلك قال : « يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني »[٤٧٦] .

---

٤٧٠ ــ انظر ، **سيبويه إمام النحاة**/ ٩٨ ؛ أول من وضع النحو ، **مجلة كلية الآداب** بالقاهرة مج ١٠ ، جـ٢ ، سنة ١٩٤٨م/ ٧١ ــ ٧٢ ؛ **فهارس كتاب سيبويه**/ ٨٨٣ ــ ٨٩٢

٤٧١ ــ انظر : **الكتاب** ، ٢/ ٣١٥ ؛ **سيبويه والقراءات**/ ١٩٠

٤٧٢ ــ **طبقات النحويين البصريين**/ ٣٣

٤٧٣ ــ المصدر السابق/ ٢٨

٤٧٤ ــ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٥١

٤٧٥ ــ المصدر السابق/ ٣١ ، ٣٥

٤٧٦ ــ **طبقات النحويين البصريين**/ ٤٨ ؛ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٥٢

الأبواب والاصطلاحات النحوية في مرحلة التهيئة

الاستثناء

روى سيبويه بيت الفرزدق بالرفع[٤٧٧]

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ   دَارُ الْخَلِيفَةِ إلا دَارُ مَرْوَانَا

ثم قال : « جعلوا (غير) صفة بمنزلة (مثل) ، ومن جعله استثناء لم يكن له بدّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق » قال الشنتمري : الشاهد فيه إجراء (غير) على الدار نعتاً لها فلذلك رفع ما بعد (إلا)[٤٧٨] .

وعلى الاستثناء جاءت قراءة عيسى بن عمر بنصب (غير) من قوله تعالى ﴿ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[٤٧٩] والنصب في (غير) إذا كانت بمعنى (إلا) لغة أسد وقضاعة ، يقولون : ما جاءني غيرَك ، وما أتاني أحد غيرَك[٤٨٠] وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « الوجه (ما أتاني القومُ إلا عبدُ اللَّهِ) على إبدال المستثنى من المستثنى منه »[٤٨١] .

والجدل الذي قام بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر في إهمال (ليس) مع (إلا) أو إعمالها في مثل قولهم ، (ليس الطبيب إلا المسك) وموقف القبائل من ذلك[٤٨٢] .

كل هذا ولم يصرح أحد من هؤلاء باصطلاح الاستثناء ، ولكن إعمال التفكير في هذه الظواهر وأمثالها قاد إلى الاصطلاح فيما بعد .

البدل

روى سيبويه أن عيسى بن عمر كان يقول : « ادْخُلُوا الأولُ فالأولُ » « رفعاً » لأن معناه (ليدخل) فحمله على المعنى[٤٨٣] قال المبرد : « لا أراه إلا جائزاً على المعنى لأن قولك (ادخل) إنما هو (لتدخل) في المعنى »[٤٨٤] ، فيكون (الأول) مرفوعاً لأنه بدل من الضمير ، في حين يرى سيبويه أن يكون منصوباً على الحال ، ووافقه المبرد ، لأنه يرى أن البدل لا يكون من المخاطب[٤٨٥] .

---

٤٧٧ ـ ولم أجده في ديوانه .
٤٧٨ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٧٣
٤٧٩ ـ **الأعراف**/ ٥٩
٤٨٠ ـ انظر **معاني القرآن** ، ١/ ٣٨٢ ؛ وانظر **الكتاب** ، ١/ ٣٦٣
٤٨١ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٦٠
٤٨٢ ـ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٤٣ ـ ٤٤ ؛ **همع الهوامع** ، ١/ ١١٥
٤٨٣ ـ **الكتاب** ، ١/ ١٩٩
٤٨٤ ـ **المقتضب** ، ٣/ ٢٧٢
٤٨٥ ـ المصدر السابق : ٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٢

وعلى البدل ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء لبعض بني أسد :

إنْ يَبْخَلُـــوا أوْ يَجْبُنُــوا   أوْ يَغْـــدِرُوْا لا يَحْفَلُـــوا
يَغْـــدُوا عَلَيْــك مُـــرَجَّلِيْنَ   كأنَّهُمْ لَـــمْ يَفْعَلُـــوا

فقوله : (يغدوا) بدل من (يحفلوا) ، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحفلوا[٤٨٦] .

المصدر

لما آثر عيسى بن عمر وبعض القراء النصب في قوله تعالى ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكمْ أنْفُسُكمْ أمْراً فَصَبْراً جَمِيْلاً ﴾[٤٨٧] لم يكن يرى غير وقوع النصب على المصدرية أي فلأصبرن صبراً جميلاً ، قال الشاعر[٤٨٨] :

يَشْـــكو إلَيَّ جَمَلِيْ طُـــوْلَ السُّرَى   صَـــبْراً جَمِيْــلاً فَكِلانَا مُبْتَلَى

أي فاصبر صبراً جميلاً ، وأنشده سيبويه (صبر جميل) بالرفع ، ولكنه كان يرى أن النصب أكثر وأجود لأنه أمر[٤٨٩] ، ويرى المبرد أن الرفع في الآية أولى من النصب لأن المعنى (قال رب عندي صبر جميل) وعند الكسائي النصب على المصدر[٤٩٠] ويرى ابن خالويه شذوذ النصب[٤٩١] ، ومهما يكن فإن لقراءة عيسى هذه وجهاً من القياس ومال إلى ذلك كثير من علماء العربية ، فكان له فضل التنبيه إلى هذا المصطلح بهذه القراءة ونحوها مما قرأه نصباً على المصدر مثل قوله عز وجل ﴿ سَلاماً قَوْلا مِنْ رَبٍّ رَحِيْمٍ ﴾[٤٩٢] ورآه ابن جني على الحال[٤٩٣] وقوله عز وجل ﴿ طُوْبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾[٤٩٤] بنصب (حُسْنَ) على أن (طوبى) مصدر كما قالوا (سقيا) وأنها في موضع نصب ، و (حسن مآب) معطوف عليها[٤٩٥] ومنه نصب (أيَّما) على المصدر في قول رؤبة : (فِيْهَا ازْدِهَافٌ أيَّما ازْدِهَاف) حمل المصدر على المعنى[٤٩٦] .

---

٤٨٦ ـ الكتاب ، ١/ ٤٤٦ ؛ الخزانة ، ٣/ ٦٦٠
٤٨٧ ـ يوسف/ ١٨
٤٨٨ ـ اعراب ثلاثين سورة/ ١٩ ؛ وانظر تفسير القرطبي ، ٩/ ١٥١ ـ ١٥٢
٤٨٩ ـ الكتاب ، ١/ ١٦٢
٤٩٠ ـ تفسير القرطبي ، ٩/ ١٥٢
٤٩١ ـ مختصر شواذ القرآن/ ٦٣
٤٩٢ ـ ياسين/ ٥٨ ؛ انظر: البحر المحيط ، ٧/ ٢٤٣ ؛ إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ٢٠٤
٤٩٣ ـ المحتسب ، ٢/ ٢١٥
٤٩٤ ـ الرعد/ ٢٩
٤٩٥ ـ الكشاف ، ٢/ ٢٨٧ ؛ البحر المحيط ، ٥/ ٣٨٩ وانظر مختصر شواذ القرآن/ ٦٧
٤٩٦ ـ ديوان رؤبة/ ١٠٠ ، وانظر الكتاب ، ١/ ١٨٢ ؛ خزانة الأدب ، ١/ ٢٤٤

اسم الفاعل يعمل عمل فعله

وعن عيسى بن عمر روى سيبويه بيت أبي الأسود الدؤلي[٤٩٧] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللَّهَ إلا قَلِيلا

بحذف التنوين من (ذاكر) ونصب لفظ الجلالة معمولا لاسم الفاعل، وكان سيبويه يرى أنَّ حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهو هنا ضرورة[٤٩٨] .

وعنه أيضاً روى سيبويه قول الشاعر:[٤٩٩]

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

بنصب (عبد رب) بالعطف على موضع (دينار) لا لفظه، وهنا أجرى اسم الفاعل أيضاً مجرى فعله[٥٠٠] ، كما وضع اسم الفاعل موضع المصدر، فلذلك نصب (خارجاً) من قول الفرزدق[٥٠١]

أَلَمْ تَرَنِيْ عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِيْ لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً وَلا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلَامِ

نصب (خارجاً) على الحال، حملاً على نفي شيء هو فيه، أي لا شاتماً ولا خارجاً[٥٠٢] كما أن المصدر يقع في موضع اسم الفاعل، يقال: ماء غور: أي غائر، كما قال الله تعالى ﴿ إنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[٥٠٣] .

الفرق بين ما ينتصب حالا أو وصفاً

استقر النحاة على أن يكون الحال وصفاً نكرة، ويونس يرى جواز تعريف الحال[٥٠٤] وهو رأي أبي عمرو بن العلاء[٥٠٥] ، ويرى سيبويه «أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة . . . وأن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للنكرة كما جاز حالا للمعرفة، ولا يجوز

---

٤٩٧ ـ ديوانه بتحقيق آل ياسين/ ١٢٣

٤٩٨ ـ الكتاب، ١/ ٨٥؛ خزانة الأدب، ٤/ ٥٥٤، وأمالي ابن الشجري، ١/ ٣٨٣

٤٩٩ ـ الكتاب، ١/ ٨٧؛ العيني، ٣/ ٥٦٣ ـ ٥٦٦

٥٠٠ ـ انظر: المقتضب، ٤/ ١٥١؛ خزانة الأدب، ٣/ ٤٧٦

٥٠١ ـ ديوانه ٢/ ٧٦٩

٥٠٢ ـ انظر الكتاب، ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤؛ المقتضب، ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠؛ الكامل، ١/ ٧٠ ـ ٧١؛ خزانة الأدب، ١/ ١٠٨؛ ٢/ ٢٧٠

٥٠٣ ـ الملك/ ٣٠

٥٠٤ ـ شرح ابن عقيل، ١/ ٦٣١

٥٠٥ ـ الكتاب، ١/ ٢٧٣

للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة فيلتبس بالنكرة »[٥٠٦] فاستقبح تعريف الحال لـذلك ، ولهـذا يقول ابن مالك :

وَالْحَالُ إنْ عُـرِّفَ لَفْـظاً فَـاعْتَقِدْ   تَـنْكِيرَهُ مَعْـنىً كَوَحْـدَكَ اجْتَهِـدْ

ما ينصرف وما لا ينصرف

كان ابن أبي إسحاق وأبو عمرو لا يجيزان صرف المؤنث المسمى (بعمـرو أو زيـد) وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو[٥٠٧] ، كما كان أبو عمرو يصرف كل اسم لرجل سمي بـالأفعال (كضرب ، وضارب) ووافقه الخليل في ذلك[٥٠٨] في حين لم يكن عيسى بن عمر يصرف ذلك[٥٠٩] .

وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ) في قـوله تعـالى ﴿ وَجِئْتُـكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[٥١٠] ويجعلـه اسماً للقبيلة[٥١١] .

وفرق أبو عمرو بين ما لا ينصرف إذا كان مزيداً بألف ونون (كغضبان) وما جاء على هيئته مما لم يكن مزيداً (كسرحان) وأوجب له الصرف لأن آخره لا يشبه آخر (غضبان) إذا صغرته[٥١٢] .

(والعدل) أحد الأسباب التي إذا أضيفت إلى العلمية أو الوصف في اسم ما امتنع صرفـه[٥١٣] ، والأعداد (مثنى ، وثلاث ، ورباع) معدولة عن (اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة) ممنـوعة من الصرف عند أبي عمرو الذي جعلها صفات في قوله تعـالى ﴿ أُولِيْ أَجْنِحَـةٍ مَثْـنَىٰ وَثُـلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[٥١٤] كأنك قلت : أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة ابن جؤية الهذلي[٥١٥] :

وَعَـاوَدنِي دِيْـنِيْ فَبِـتُّ كَأَنَّمَا   خِـلالُ ضُلُوْعِ الصَّـدْرِ شِرْعٌ مُـمَدَّدُ

ثم قال :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِـوَادٍ أَنِيْسُـهُ   ذِئَـابٌ تَـبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَـوْحَدُ

---

٥٠٦ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢٧٣
٥٠٧ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٢٣ ، ٤٢
٥٠٨ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٧ ، ١١
٥٠٩ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٧
٥١٠ ـ **النمل** / ٢٢
٥١١ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٢٨
٥١٢ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١١ ، يصغر غضبان على (غضيبان) ، أما (سرحان) فتصغيره (سريحين) .
٥١٣ ـ انظر **موانع الصرف في شرح الكافية** ، ١/ ٣٥ وما بعدها
٥١٤ ـ **فاطر** / ١
٥١٥ ـ **ديوان الهذليين** / ١١٦٦ ؛ وانظر **الكتاب** ، ٢/ ١٥ ؛ **المقتضب** ، ٣/ ٣٨١

فلم يصرف (مثنى وموحد) لأنهما صفتان للذئاب معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد[٥١٦].

ولكن الذي ينبغي معرفته أن أبا عمرو لم يصرح باصطلاح (العدل) ولا اصطلاح (الصرف)، وما أظنه هو وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق من قبلهما قد عرفوا هذين الاصطلاحين بمعناهما الفني وإن كانوا يعرفون ذلك استعمالا، وهذا ما يؤكد أن النحو كان معروفاً، ولكن المبتدع هو الاصطلاحات ولا مشاحة فيها[٥١٧].

النسب

النسب إلى فَعْلة

كان أبو عمرو يقول في النسب إلى (حَيَّة، لَيَّة) حَيِّيٌ، ولَيِّيٌ[٥١٨].

النسب إلى فعِل وفعُل

كلاهما شيء واحد عند عيسى بن عمر فالنسب إلى (سَمُر): سَمُرِيٌ، و(نَمِر): نَمُرِيٌ، و(الدُّئِل) بمنزلة (النَّمِر) يقول في النسب إليها (دُؤَلِيٌ)[٥١٩].

النسب إلى ما كان آخره ياء قبلها سكون

كان أبو عمرو يقول في (ظَبْيَة: ظَبْيِيٌ) وهو القياس، وكان يونس يقول في (ظبية: ظَبوِيٌ) وفي (دُمْيَة: دَمَوِيٌ) وفي (فِتْية: فِتَوِيٌ)[٥٢٠].

النسب إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

جاء عن أبي عمرو النسب من غير حذف الزوائد، فكان يقول في (ابن: ابني) وفي (اسم: اسْمِيٌ) و(اثْنِيٌ في اثنين واثنتين)[٥٢١].

التحقير

تحقير ما آخره ألف ونون زائدتان

كان أبو عمرو يرى أن (سِرْحَان) يصغر على (سُرَيْحِيْن) وأنه مما ينصرف[٥٢٢].

---

٥١٦ ــ انظر **شرح الكافية**، ١/ ٤١؛ **شرح المفصل** ١/ ٦٢؛ **شواهد العيني**، ٤/ ٣٥٠ ــ ٣٥٢

٥١٧ ــ انظر **مفتاح السعادة**، ١/ ١٤٥

٥١٨ ــ **الكتاب**، ٢/ ٧٣

٥١٩ ــ **الكتاب**، ٢/ ٧٣، وانظر **طبقات النحويين البصريين**/ ١٤

٥٢٠ ــ المصدر السابق، ٢/ ٧٤

٥٢١ ــ المصدر السابق، ٢/ ٨١

٥٢٢ ــ المصدر السابق، ٢/ ١٠٨، ١٠٩، وانظر أيضاً: **الكتاب**، ٢/ ١١ **الخصائص** ١/ ٣٥٤

تحقير الثلاثي المزيد بحرفين

تصغر (حُبَارَى) على (حُبَيِّرَة) بحذف الألف الأولى، وجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتأنيث هذا رأي أبي عمرو بن العلاء، وعند سيبويه تصغر على (حُبَيْرَى أو حُبَيِّر)[٥٢٣].

تحقير ما حذف منه

الأصل في (مَيْت) أن تقول (مَيِّت) ولكنهم حذفوا عينه عند التصغير، فقالوا: مُيَيْت، وأبو عمرو كان يقول في (مُرٍ: مُرَيْءٍ) مثل (مُرَيْع)، و(يُرَيْ: يُرَيْءٍ) يهمز ويجر، وعلى ذلك فينبغي أن يقول في (مَيِّت: مُيَيِّت) وفي (نَاسٍ: أُنَيِّس)، والعرب تقول: نُوَيِّس[٥٢٤].

تحقير الثلاثي من بنات الياء والواو

كان عيسى بن عمر يقول في تصغير (أَحْوَى: أُحَيٍّ) ويصرف وهو خطأ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: أُحَيٌّ، وأما يونس فيصغر على (أُحَيِّ) وهو الصواب عند سيبويه[٥٢٥].

تأنيث الفعل للفاعل

قرأ أبو عمرو بن العلاء قوله عز وجل ﴿ خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ ﴾[٥٢٦] بحذف تاء التأنيث قياساً على حذفها من الفعل في مثل قوله تعالى ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه ﴾[٥٢٧] وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي[٥٢٨]:

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا أَنْ يَزَا لُ مُضْطَمِراً طُرَّتَاهُ طَلِيحَا

قال الشنتمري: حذف الهاء من (مضطمرة) لأن الطرة في معنى الجانب فتأنيثها غير حقيقي لذلك حسن حذف الهاء[٥٢٩].

(لا) النافية للجنس

كان أبو عمرو يرى جواز قولك: (لا غلامين ولا جاريتين لك) إذا جعلت (لك) خبراً لهما[٥٣٠].

---

٥٢٣ ـ **الكتاب**، ٢/ ١١٥

٥٢٤ ـ **الكتاب**، ٢/ ١٢٥؛ **الخصائص**، ٣/ ٣٠٠

٥٢٥ ـ **الكتاب**، ٢/ ١٣٢

٥٢٦ ـ **القمر**/ ٧، والقراءة المشهورة «خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ» وفي قراءة عبدالله «خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ» انظر: **معاني القرآن**، ٣/ ١٠٥، و**تفسير الطبري**، ١١/ ٩٠

٥٢٧ ـ **البقرة**/ ٢٧٥

٥٢٨ ـ **ديوان الهذليين**، ١/ ٢٠٣، وفيه (يَرِيعُ) مكان (بَعيدُ)، ومعناه يرجعون ولا يرجع، والطُّرة = الكشح، أي هو ضامر الكشح ليس بالضخم، وطليحاً = أي معيباً.

٥٢٩ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٣٨؛ **المقتضب**، ٢/ ١٤٧؛ **الخصائص**، ٢/ ٤١٣

٥٣٠ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٤٨، وانظر هذا الموضوع في **شرح الكافية**، ١/ ١١١؛ **شرح ابن عقيل**، ١/ ٣٩٣

رُبَّ : تفيد التقليل ، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه ويونس وأبي زيد وجملة الكوفيين[٥٣١] ، ويرى ابن الحاجب أن « التقليل أصلها ثم تستعمل في التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة »[٥٣٢] ، أما ابن هشام فيرى أنها ليست للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل تَرِدُ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً »[٥٣٣] وذكر المرادي سبعة أقوال في (رُبَّ)[٥٣٤] ، وقد فرق سيبويه بين (كَمْ) الخبرية و (رُبَّ) على مذهب أبي عمرو بن العلاء[٥٣٥] .

إذَنْ : ويرى عيسى بن عمر أنها تأتي في الجواب على نحو قول بعض العرب (إذن أفعل ذاك) ، قال سيبويه : « فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليروي إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة (هَلْ ، وبَلْ) »[٥٣٦] .

ولهؤلاء العلماء آراء مبثوثة في الكتاب في مواضيع مختلفة ، كرأي أبي عمرو في الألقاب[٥٣٧] وتنوين الثلاثي ساكن الوسط كهِنْد[٥٣٨] وحذف إحدى الهمزتين عند التقائهما وتحقيق الآخرة[٥٣٩] نحو ﴿ جَا أشْرَاطُهَا ﴾[٥٤٠] ، ﴿ يَا زَكَرِيًّا إنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾[٥٤١] .

وآراء عيسى بن عمر في :

كسر همزة (إنْ)[٥٤٢] ، وفي حذف الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف نحو (ارْم ، واغْزُ ، واخْش)[٥٤٣] ، وفي تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها سكون بطرح الهمزة وإلقاء حركتها على السكون قبلها[٥٤٤] نحو قوله تعالى ﴿ ألا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِيْ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ ﴾[٥٤٥] وما رآه

---

٥٣١ ــ **همع الهوامع** ، ٢/ ٢٥
٥٣٢ ــ **الكافية** ، ٢/ ٣٣٠
٥٣٣ ــ **مغني اللبيب** ، ١/ ١٣٤
٥٣٤ ــ **الجنى الداني في حروف المعاني**/ ٤١٧ ــ ٤١٨ وانظر : **ابن درستويه**/ ١٣٢
٥٣٥ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٣
٥٣٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤١٢
٥٣٧ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٤٩
٥٣٨ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٨
٥٣٩ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٦٧
٥٤٠ ــ **محمد**/ ١٨
٥٤١ ــ **مريم**/ ٧
٥٤٢ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٧١
٥٤٣ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٧٨
٥٤٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٧٨
٥٤٥ ــ **النمل**/ ٢٥

أبو عمرو في مجيء (مِنْ) قبل الظرف، وهي بمنزلتها من الاسم كقولك: (داري من خلف دارك فرسخان)[٥٤٦].

وهناك آراء في الإدغام عن ابن أبي إسحاق[٥٤٧] وأبي عمرو بن العلاء[٥٤٨] وأكثر آراء أبي عمرو متعلق بحروف من القراءات[٥٤٩].

هذا والواجب يقتضي التنبيه إلى أن القول بأن (ألف التثنية حرف إعراب) ليس لأبي عمرو بن العلاء ولا لابن أبي إسحاق كما وهم الدكتور شوقي ضيف[٥٥٠] وتابعه على ذلك الدكتور محمد سحلول[٥٥١] وإنما هو قول أبي عمر الجرمي[٥٥٢].

ويبدو أن نسبة المناظرة أو المحاورة إلى ابن أبي إسحاق مع الفرزدق في بيت ذي الرّمة:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللّٰـهُ كُوْنَا فَكَانَتَا فَعُوْلانِ بِالألْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

يبدو لي أن نسبة الحادثة[٥٥٣] لابن أبي إسحاق غير صحيحة وذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: الكراهية بين ابن أبي إسحاق والفرزدق شديدة وأظنها أكبر من أن يفكر الفرزدق في ارتياد مجلس ابن أبي إسحاق، وهو يعلم طعنه على الشعراء.

الثاني: لم يكن الفرزدق طالب نحو ولا أستاذ نحو حتى يمتحنه ابن أبي إسحاق في هذا البيت.

الثالث: ما نسب إلى ابن أبي إسحاق من قول: (ما كان عليك لو قلت فَعُوْلَيْنِ) يوحي بأن الكلام مع ذي الرّمة لا مع الفرزدق.

والذي أميل إليه وأرجّحه أن السائل هو إسحاق بن سويد، وأن ذا الرّمة هو المسؤول كما ذكر الإمام أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي[٥٥٤] وجاء ذلك عن الشريف المرتضى[٥٥٥]، وفيما روى الأصبهاني دليل لما ذهبت إليه وإن كان قد جعل عنبسة النحوي هو السائل[٥٥٦].

---

٥٤٦ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٠٨

٥٤٧ ـ المصدر السابق، ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠

٥٤٨ ـ المصدر السابق، ٢/ ١٦٧

٥٤٩ ـ المصدر السابق، ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٥٨، ٤١٧

٥٥٠ ـ **المدارس النحوية**/ ٢٨

٥٥١ ـ **النحو قبل الكتاب**/ ق ١٨٠

٥٥٢ ـ **الخصائص**، ٣/ ٧٣ وانظر **الإنصاف**، ١/ ٣٣؛ **المسألة**/ ٣ و**المقدمة المحسبة**/ ١٢٨؛ **كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**/ ق ١٠٢؛ **المسألة**/ ٢٢

٥٥٣ ـ **الخصائص**، ٣/ ٣٠٢ وتابعه السيوطي، انظر **الاقتراح**/ ١٣٩؛ **رسالة الغفران**/ ٤٠١؛ **خزانة الأدب** ٤/ ٢٨٥؛ **مجالس العلماء**/ ٨٥

٥٥٤ ـ **ديوان ذي الرمة**/ ٥٧٨

٥٥٥ ـ **أمالي المرتضى** ١/ ٢٠

٥٥٦ ـ انظر **الأغاني**، ١٦/ ١١٧، و**سرح العيون**/ ٢٩٣

ذلكم هو النحو عند هؤلاء العلماء ، أو هو حال النحو ومصطلحاته قبل الخليل بن أحمد ، لا أتشاءم فأقول : إنه غائم وغير محدد القسمات ، ولا أتفاءل كثيراً وأبالغ بوضوحه كما فعل بعض الباحثين[٥٥٧] ، ولكني أقرر ما سبق أن ألمحت إليه : إن هذه المرحلة تعد مرحلة التوطئة والتمهيد لظهور اصطلاحات النحو بالمعنى الفني لكل مصطلح ، فمسائل النحو هنا « تتناول من الدارسين على أنها جزئيات مستقل بعضها عن بعض ، دون أن يلتفتوا إلى الرباط الذي يربط هذه المسائل وينظمها في نسق معين »[٥٥٨] ، فهي بحق محاولات لم تكتمل ، أو خطرات جزئية لم تنتظم مسائل النحو كما انتظمتها أعمال الخليل فيما بعد .

ويرى بعض الباحثين المحدثين[٥٥٩] أن النحو حتى نهاية (١٥٤هـ) وهي سنة وفاة أبي عمرو بن العلاء ــ آخر رجال هذه الطبقة ــ لا يزال في طور التكوين والنشوء ولكن فكرة التعليل والقياس قد أختمرت بينهم ، فأخذ ميدان العلم في الاتساع حتى أنس الناس به ، فتداولوه في كتبهم التي تساير روح ذلك العصر من حيث الخلط بين علوم العربية من نحو إلى لغة إلى سواهما .

إن فقدان التراث الذي نسب إلى بعض علماء هذه الفترة أفقدنا القدرة على الجزم بما كان عليه النحو عندهم ، فما ندري عن محتويات كتب عيسى بن عمر ولا ما في كتب أبي عمرو بن العلاء التي قيل إنه أحرقها ، فرجعنا لذلك فيما روي عنهم وهو لا شك نزر قليل ، فنحن « نعرف أسماء كتب ، ولا نعرف حقيقة ما حوته هذه الكتب »[٥٦٠] . أو قل عن هؤلاء إنهم « جماعة نعرفهم بأخبارهم لا بأعمالهم »[٥٦١]

فقد روي أن أبا عمرو بن العلاء قال : « لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش وما لو كتب لما استطاع أن يحمله »[٥٦٢] .

لقد تحدث القدماء والمحدثون عن كتب هذين العلمين فخيّل إليَّ أنه لا زيادة لمستزيد[٥٦٣] وأن فيما قدمنا من أمثلة قد ألقى الضوء على نحوهم الصحيح ، ومنه نجد الدليل الصادق على تطور هذا العلم بسرعة مذهلة ، فهو هنا غير ما كان عند أبي الأسود وتلاميذه ، وهو في المرحلة التالية غيره هنا ،

---

٥٥٧ ــ انظر **المصطلحات النحوية**/ ق ٤٠

٥٥٨ ــ **نحو الخليل بن أحمد**/ ق ٨٦

٥٥٩ ــ انظر **نشأة النحو**/ ٢٦ ــ ٣٠ ، وتابعه ــ بل نقل عنه ولم يشر إليه ــ الأستاذ عبد العاطي محمد مصطفى في رسالته (ما خالف فيه المبرد سيبويه من المسائل النحوية) المودعة في كلية اللغة العربية بالأزهر برقم/ ٨٣٥٢ ، ص ١٣

٥٦٠ ــ تجربتي مع كتاب سيبويه/ ٣٥ من **مجلة كلية اللغة العربية** ، العدد الرابع ، ١٣٩٤هـ

٥٦١ ــ **كلام العرب**/ ١٦١

٥٦٢ ــ **وفيات الأعيان** ، ٣/ ٤٦٦

٥٦٣ ــ انظر **الفهرست**/ ٤٢ ؛ **طبقات النحويين البصريين** ٣١ ــ ٣٢ ؛ **طبقات النحويين واللغويين**/ ٤٢ ؛ **نزهة الألباء**/ ٢٢ ــ ٢٣ ؛ **بغية الوعاة**/ ٣٦٧ ، ٣٧٠ ؛ **إنباه الرواة**، ٢/ ٣٧٥

وهذا يونس بن حبيب الذي صحب النحو في زمن ابن أبي إسحاق يتحدث عن علم ابن أبي إسحاق فيقول إنه الغاية ، وعندما سئل عن مقارنته بالتالين قال : « لو كان في الناس اليـوم مـن لا يعـلم إلا علمه يومئذ لضحك به »[٥٦٤] .

وبضياع تراث هؤلاء العلماء وسابقيهم إلا شذرات هنا وهناك أصبح من الصـعوبة بمـكان تتبـع التطور الذي شهده المصطلح النحوي عبر ما يقرب من قرن من الزمان حتى لقد عدّ بعض البـاحثين هذا التتبع ضرباً من المستحيل مع كونه ضرورة منهجية يقتضيها البحث[٥٦٥] ، وتتبـع ميـلاد المصـطلح النحوي ونسبته إلى قائله لا يقل صعوبة عن معرفة النقلات التطورية التي شهدها .

٥٦٤ ـ طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٥

٥٦٥ ـ انظر: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٣٦

الفصل الثاني

المصطلح النحوي في كتاب سيبويه

- المصطلح النحوي عند الخليل
- المصطلح النحوي عند سيبويه
- طريقة سيبويه في عرض المصطلحات النحوية
- مصطلحات الكتاب بين البقاء والفناء

الحديث عن مصطلحات الكتاب يعني ما حفظ لنا من المصطلحات النحوية عن الخليل وسيبويه، وإن يكن الكتاب قد اشتمل على مرويات عن غير الخليل، فإن المتتبع لكثير من هذه الآراء لا يجدها تفصح عن مرادها ولم يكن لها دور سوى التمهيد لانبثاق فلق المصطلح على يدي الخليل في حين ثمره سيبويه في كتابه الذي اعتبر مصادفة سعيدة لإنقاذ مصطلحات الخليل[1]، والناظر في هذا الكتاب يجده ضم معظم علوم العربية من نحو، وصرف وأصوات لغوية وبلاغة وغيرها، فالقول باعتباره كتاب نحو فقط لا أظنه إلا من قبيل التغليب، يقول الأستاذ الدكتور حسن عون: «إننا نظلم الكتاب حينما نعتبره كتاباً في النحو، كما إننا نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في عصرنا هذا . . . كتاب سيبويه يمثل النحو في شبابه الزاهر، ويرويه لنا في صوره الخصبة الأولى، فهو يضم إلى جانب النحو كل ما له صلة باللغة، ففيه أبحاث في الأصوات، وفي طبيعتها، وفيه أبحاث في الصرف، وفي الاشتقاق، وفيه أبحاث في المعاني والبيان والبديع، وفيه أبحاث في الأدب وفي النقد الأدبي، وفيه أبحاث في الرواية والسند، وفيه أبحاث في القراءة وفي التجويد، وفيه أبحاث في فقه اللغة، وفيه أبحاث في موسيقى اللغة وفي العروض، وفيه أبحاث في لهجات العرب وما يترتب على اختلافها من مذاهب وآراء[2].

وربما كان هذا المزيج الهائل من الآراء في العلوم المختلفة هو الذي جعل المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول: «هل ركبت البحر؟ تعظيماً لما فيه واستصعاباً لألفاظه ومعانيه»[3]، ففي البحر عجائب مخلوقات الله، وفيه كنوز ضخمة، كما أن في الكتاب عجائب الفكر الإنساني وكنوز المعرفة المختلفة في عصر الخليل وسيبويه، حتى إن الناظر فيه ليندهش وهو يفاجأ بين الحين

---

١ ـ **العربية/ ١١**

٢ ـ أول كتاب في نحو العربية، **مجلة كلية الآداب** بالإسكندرية، مج ١١، سنة ١٩٥٧م، ص ٣٩، وانظر أيضاً: **التطور النحوي لبرجشتراسر/ ٥**

٣ ـ **الفهرست/ ٥١؛ أخبار النحويين البصريين/ ٥٠؛ نزهة الألباء/ ٦٣**

والحين بتكشف جوانب جديدة لم يحسب لها حساباً ، وقد كان المازني يقول : « ما أخلو في كل زمن من أعجوبة في كتاب سيبويه »[4] ، أما من نظر فيه في حال استعجال من أمره فسيرتد حسيراً دون أن يحيط بشيء منه ، لأنه «كتاب صعب المرتقى ، لا يسلس قياده لكل من ينظر فيه نظرة الطائر »[5] ، فهو إلى جانب احتوائه فنوناً كثيرة قد ألف في زمان كان أهله يألفون مثل ألفاظه ، فكان سهلاً لهم ، لكن ما لبثت تلك الألفاظ أن احتاجت إلى الإيضاح ـ كما يقول ابن كيسان[6] .

والكتاب يعتبر أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية في شتى نواحيها[7] استنفد جهداً عظيماً تفتق عن عمل « لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده »[8] ، فهو قمة في الشمول لجوانب علم النحو ، والإحاطة بأجزاء هذا الفن ، وصفه ياقوت بأنه « لم يشذ عنه من أصول فنه شيء »[9] ، وشبه أحد الباحثين المحدثين مكان سيبويه من نحو العربية بمكان (پانيني *Panini*[10]) في نحو الهندية القديمة (السنسكريتية) ومكان (دي سوسير *De Saussure*[11]) في النحو المعاصر ، لأن كلاً من الثلاثة رائد في زمانه ، فلقد سمي (پانيني) هوميروس النحو قياساً على إمام الشعر اليوناني (هوميروس) ، كما وصفت كتابات (سوسير) بأنها نبع يرد إليه كل من كتب في النحو المعاصر ممن جاء بعده ، وسيبويه يجمع هذين الوصفين ، فهو رائد في ميدان لم يطرق من قبل بمثل هذا الشمول

---

٤ ـ **خزانة الأدب** ، ١/ ١٧٩

٥ ـ **تجربتي مع كتاب سيبويه/ ٣٩ ، مجلة كلية اللغة العربية** بالرياض ، العدد الرابع/ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

٦ ـ **خزانة الأدب** ، ١/ ١٧٩

٧ ـ انظر: **أول كتاب في نحو العربية/ ٥٠**

٨ ـ **أخبار النحويين البصريين/ ٤٨ ؛ نزهة الألباء/ ٦١**

٩ ـ **معجم الأدباء** ، ١٦/ ١١٧

١٠ ـ **پانيني**: يعتبر إمام النحاة الهنود القدامى ، وجد النحو الهندي على يديه الصياغة المتكاملة في شكل كتاب يحوي أربعة آلاف قاعدة نحوية . ويعد هذا الكتاب المرجع الوحيد في نحو الهندية القديمة ، وطريقته فذة لم يسبق إليها وهي تقوم على أساسين:
الأساس الأول: الشمول بالوصف لجميع الأصوات .
الأساس الثاني: الإيجاز ، وقد أثر عنه قول: « إن النحاة يفرحون بالإيجاز ولو كان هذا إيجاز مقطع واحد من كلمة واحدة فرحهم بالمولود الذكر يرزقونه » (انظر: **أئمة النحاة في التاريخ/ ٩٠ ـ ٩٤**) ، **البحث اللغوي عند العرب/ ٤٢**

١١ ـ **دي سوسير**: لغوي سويسري ولد سنة ١٨٥٧م ، وتنقل بين سويسرا وفرنسا ودرّس في جامعات البلدين ، كانت دراسته للأصوات جديدة لم يسبق إليها ، وازدهرت طريقته في جنيف وبراغ حيث ينصرف الاهتمام إلى النظم والدلالة القائمة من تركيب الألفاظ على شكل معين في الجملة ، له كتاب: *Cours Linguistique Generale* توفي سنة ١٩١٣م ، انظر: *Le Larousse Classique Dictionaire Encyclopedique*, P. 1087, Col. A. وانظر: **أئمة النحاة في التاريخ/ ٢٣ ـ ٢٧ ؛ ومحاضرات في علم اللغة العام لطلاب الدراسات العليا بجامعة الرياض** للدكتور حسن ظاظا للعام الدراسي ٩٨/ ١٣٩٩هـ (لم تطبع)

وهذه الدقة ، وكتابة في النحو لا يزال مورداً يرده الظمأى والحيارى ممن شغفوا بالعربية وسحر نحوها وصرفها وأصواتها[١٢] .

ولست هنا في مقام الثناء على (الكتاب) ، فعند ابن جني[١٣] والقرطبي[١٤] وأبي حيان[١٥] وياقوت[١٦] وأبي البركات[١٧] والقفطي[١٨] عند هؤلاء وغيرهم من الثناء والإطراء عليه ما لا أظن معه زيادة لمستزيد ولا يعيبه ما وصفه كرنكوف F. Krenkov بالإطناب الكثير والحجج المملة المجدة[١٩] .

والحديث عن مصطلحات الكتاب يعني الحديث عن النحو الفعلي والحقيقي الذي بين أيدينا اليوم[٢٠] واضعين في الاعتبار مجهودات أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه في إرساء اللبنات الأولى والتي سُلّمت فجة إلى ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فمدوا القياس وتقدموا بالدرس النحوي واللغوي خطوات كبيرة فشهد على أيديهم نمواً عظيماً بذكر مسائله وبعض أبوابه وفروعه حتى أصبح فيهم من غلبت شهرة النحو عليه ، وآخر كان الإقراء واللغة مما اشتهر به ، وارتفع بناء صرح النحو مشرفاً على الانتهاء ، مقترباً من الاستقرار عندما وصل إلى يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥)[٢١] الذي نهج مسالك جديدة في علم العربية بما أوتي من ذكاء خارق[٢٢] فعد بذلك المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وافانا به سيبويه في كتابه[٢٣] ، فكان أقدم مصنف جمع مسائل النحو العربي كافة ، وما كان للمتأخرين من فضل سوى تحديد مقاصده ، وتبيين حدوده فإنهم لم يكادوا يضيفون إليه شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة[٢٤] وهو كتاب لا يحتاج من فهمه إلى غيره كما عبر بذلك المبرد[٢٥] ، بل إن المازني لما قرأه واطلع على كنوزه أيقن أنه أحاط بالنحو إحاطة السوار بالمعصم فقال : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب

١٢ ــ انظر: **أئمة النحاة في التاريخ/ ٥٧ ؛ في أصول اللغة والنحو/ ٩٣**

١٣ ــ **الخصائص، ١/ ٣٨٠ ، ٣/ ١٨٦ ، ٣١٢**

١٤ ــ **تفسير القرطبي ، ١/ ٢١ ، ٢٢**

١٥ ــ **البحر المحيط، ١/ ٣**

١٦ ــ **معجم الأدباء ، ١٦/ ١١٧**

١٧ ــ **نزهة الألباء/ ٦٢**

١٨ ــ **إنباه الرواة ، ٣/ ١٤١**

١٩ ــ **Sibawaihi, *in EI (French)*, Paris, 1934, IV, 412 - 14**

٢٠ ــ انظر: **ضحى الإسلام ، ٢/ ٢٩٠**

٢١ ــ **مراتب النحويين/ ٥٤ ؛ طبقات النحويين البصريين/ ٣٨ ؛ تهذيب اللغة ، ١/ ١٠**

٢٢ ــ **مراتب النحويين/ ٥٥**

٢٣ ــ انظر: **مقدمة ابن خلدون/ ٥٤٤ ؛ تاريخ الأدب العربي ، ٢/ ١٣١**

٢٤ ــ انظر: **ضحى الإسلام، ٢/ ١٩١ ، تطور الدرس النحوي/ ٥٣**

٢٥ ــ **خزانة الأدب ، ١/ ١٧٩**

سيبويه فليستحي »[٢٦] ، وقد استحى النحاة من أنفسهم واستخذوا ، فاستكانوا إلى ما خلفه سيبويه دون تطوير ، إلا أن يكون تفسيراً وشرحاً لمبهمه ، أو اختصاراً لبعض مسائله ، أو وضع حدودٍ لمصطلحاته أو ترتيباً لأبوابه وقواعده ، أو صياغة لمصطلحات سكت عند التمثيل لها ، قانعين به إماماً في النحو بالرغم من تطور ألفاظ اللغة وتراكيبها ، ولكن « عظمة كتاب سيبويه والهالة التي أحيط بها والشهرة التي كان يتمتع بها صاحبُه في حياته وبعد مماته هي المسؤولة أولا وأخيراً عن استكانة هؤلاء العلماء وقناعتهم بما خلفه لهم إمام النحو ، وتقصيرهم في عملية النقد والتهذيب والتطوير والإصلاح»[٢٧] ، ولقد أصبح محسوداً كل من فهمه واحتواه ، فقد أثر أن أبا علي الفارسي كان متقد الغيظ على أبي سعيد السيرافي ، حسداً له ، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده ، واعتبره معاصروه فضلاً من الله يؤتيه من يشاء»[٢٨] ، ولقد بلغت بهم الثقة في الكتاب والطواعية له حمايته من كل نقد يوجه إليه ، والتصدي بقوة لكل من سوّلت له نفسه المساس به أو انتقاص قدره فعندما حاول المبرد تعقب سيبويه في (مسائل الغلط)[٢٩] تصدى له أحمد ابن ولاد (ت٣٣٢هـ) منتصراً لسيبويه فألف كتاب « الانتصار » الذي وصفه القفطي بأنه من أحسن الكتب[٣٠] مقدماً له بقوله : « هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونبينها ونرد الشبه التي لحقت فيها ، ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس ، وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ، فإنه رد عليه برأي نفسه ورأي من دون سيبويه »[٣١] ولعل أبا العباس أحس بالحرج فيما سبق منه من تعقب لسيبويه فاعتذر قائلاً : « هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة ، فأما الآن فلا »[٣٢] .

ولما ألف الزبيدي كتاب « الاستدراك على سيبويه » لم ينس فضله ومكانته فقدم بين يدي كتابه معتذراً قوله : « ولعل عاقلاً يتوهم أنّا ادعينا مداناة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها ولما دللنا عليه من تناقض بعض قوله ، أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه فيخالنا إفكاً ، ويظن بنا عجزاً ، وأنَّى لنا بما توهمه؟! وإنما تكلمنا على أصوله وعارضنا بعض قوله ببعضه ورددنا عليه من علمه ، والإحاطة على البشر ممتنعة ، والعصمة عنهم مرتفعة »[٣٣] .

---

٢٦ ـ **طبقات النحويين البصريين/ ٥٠ ؛ الفهرست/ ٥٢ ؛ نزهة الألباء/ ٦٣**
٢٧ ـ **تطور الدرس النحوي/ ٥٨**
٢٨ ـ انظر: **الإمتاع والمؤانسة ، ١/ ١٣٠ ، ٢٢٢ ؛ كشف الظنون ، ٢/ ١٤٢٧**
٢٩ ـ **الخصائص ، ١/ ٢٠٦ ؛ الفهرست/ ٥٩**
٣٠ ـ **إنباه الرواة ، ١/ ٩٩**
٣١ ـ كتاب **الانتصار**/ المقدمة ، وانظر : ما خالف فيه المبرد سيبويه من المسائل النحوية بحث مخطوط بكلية اللغة العربية بالأزهر برقم ٨٣٥٢ ؛ **من قضايا اللغة والنحو/ ٢٣٦**
٣٢ ـ **الخصائص ، ١/ ٢٠٦ ، ٣/ ٢٨٧**
٣٣ ـ الاستدراك على سيبويه/ ٢

ولئن اعتذر المبرد عن (مسائل الغلط) واعتبر ما صدر عنه نزوة من نزوات الشباب فإن الأخفش وهو تلميذ سيبويه ورفيقه في التلمذة على الخليل[٣٤] قد خالفه في مسائل كثيرة، ولم يتراجع عن ذلك ولم يعتذر كما فعل المبرد والزبيدي من بعد ولعل صلته بسيبويه وحمله الكتاب من بعده يشرحه ويبينه[٣٥]، ولعل تطور الفكر النحوي الذي ساير تطور الفكر بصفة عامة، لعل ذلك كله جعله ينبه إلى عوار الكتاب ويقول بكل ثقة: «كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم به منه وكان أعلم مني وأنا اليوم أعلم منه»[٣٦] ولعل ذلك كله حال دون التصدي لآراء الأخفش التي خالف فيها سيبويه[٣٧] ثم لم يكن اختلاف الرأي بين الأخفش وسيبويه إلا من نوع الخلاف الذي كان يحصل بين سيبويه وأستاذه الخليل، فكثيراً ما يرد أقواله إلى الزعم[٣٨] من غير تردد، وهذا من صراحة العلماء والإخلاص للعلم، وهو دليل على حرية التفكير عندهم، وقد ظهرت شخصية سيبويه مستقلة قوية في كتابه، إذ لم يقف عند حد الرواية فقط، بل ابتدع بعض القواعد معتمداً على سماعه هو من الأعراب فتراه يقول: «سمعت أعرابياً»[٣٩] أو يقول: «سمعت عربياً موثوقاً بعربيته يقول»[٤٠] أو قوله: «سمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت...»[٤١] أو يقول: «ولم نسمع عربياً يقوله»[٤٢] بل لا يخاف أن يقول: «فهذا كلام قبيح ضعيف»[٤٣] أو «قليل خبيث»[٤٤] أو أن يقول: «فهذا كلام خبيث موضوع في غير موضعه»[٤٥]، كما تجلت شخصيته في «ابتداع بعض القواعد وفي ترتيب الكتاب، حاوياً عناصر الفن كلها، وتبويبه وحسن التعليل للقواعد، وجودة الترجيح عند الاختلاف»[٤٦].

وشخصية سيبويه في الكتاب لا تقل عن شخصية الخليل، فلم يكن إمعة منقاداً للأهواء بل يعرض للآراء ويناقشها ويقيس الفروع على الأصول ليخرج من ذلك بما يستحق عليه الثناء.

---

٣٤ ــ **إنباه الرواة**، ٢/ ٤١

٣٥ ــ **مراتب النحويين**/ ١١١

٣٦ ــ **المعارف**/ ٥٤٦؛ **مراتب النحويين**/ ١١٢

٣٧ ــ **منهج الأخفش الأوسط**/ ٨٥، وفي مكتبة «لا له لي» رسالة في بيان ما خالف فيه الأخفش سيبويه برقم ٣٤٠٧، نظرة في النحو/ ٣١٩

٣٨ ــ انظر: **الكتاب**، ١/ ١٩٧، ٢٧٨، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٠٢؛ ٢/ ١٣٤، ١٢

٣٩ ــ المصدر السابق، ١/ ٤٠٣

٤٠ ــ المصدر السابق، ١/ ٤٥١

٤١ ــ المصدر السابق، ١/ ٤٧٢

٤٢ ــ المصدر السابق، ١/ ٣١٣

٤٣ ــ المصدر السابق، ١/ ٢٧٧

٤٤ ــ المصدر السابق، ١/ ١٩٤

٤٥ ــ المصدر السابق، ١/ ٢٧٣

٤٦ ــ **نشأة النحو**/ ٦٩، **وتطور الدرس النحوي**/ ٤٨

والنحو في الكتاب يمثل أول خطوة صحيحة في دراسة النحو باعتباره علماً يقوم على قواعد وأصول معينة ، مستضيئاً بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو مثلما كان الحال عليه عند السابقين كما لم يقف عند حد الكلمة ليعرف إعرابها وبناءها فحسب كما آل إليه درس النحو عند كثير من المتأخرين ، وإنما يتناول النحو في الكتاب بِنْيَة الكلمة واشتقاقها وحركتها مفردة ومركبة ، دون إغفال الدلالة المعنوية لها في جميع أحوالها على ضوء القياس على لغة العرب الموثوق بهم ، فكان « إعلاناً بخروج النحو من أسلوبه الفطري القديم الذي جرت عليه الطبقات الأولى إلى أسلوبه النظري الجديد »[٤٧] ، هذا الانتقال جعل النظر في الكتاب واستكناه مسائله لا يسهل إلا لمن أوتي القدرة على الاستنباط ليكون له فضل على من سواه ــ كما عبر بذلك الأخفش ووافقه عليه أبو جعفر النحاس[٤٨] .

ولا بأس من الاستئناس بآراء الباحثين المحدثين والتعرف على وجهات نظرهم في مقدار صعوبة الكتاب ــ ألفاظه وعباراته ــ ثم معرفة أسبابها إن كان ثمة أسباب فالأستاذ علي النجدي ناصف يرى أن « عبارة الكتاب تتفاوت وضوحاً وغموضاً ، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفوراً وإشراقاً تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات ، يحار فيها الفهم ويرتد عنها القارئ عجزاً وكلالا ، وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى »[٤٩] ويضرب مثالا على النوع الأول بقول سيبويه : « هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتق منه »[٥٠] ، وعلى النوع الثاني بقوله أيضاً : « وأما قول عدي بن زيد :[٥١]

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُورُ أَنْتَ فانْظُرْ لأيِّ ذَاك تَصِيْرُ

فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنصوب في الذي ينصب على أنه على شيء هذا تفسيره »[٥٢] ويرى أن « مفردات الكتاب لا غموض فيها ولا غرابة وإنما الغموض في تأليفها وصياغة العبارة منها وفي الإشارة العابرة يشيرها إلى وسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة ، ولم يكن بالناس يومئذ حاجة إلى تحليلها وتفصيل القول فيها ، فوكلهم إلى علمهم بها ، وغني عن ذكرها بالإشارة إليها »[٥٣] ، ولكنه قبل ذلك بقليل يصف عبارة الكتاب بالانصباب والاسترسال كلماتها ، متلاحمة

---

٤٧ ــ النحو قبل الكتاب/ ق ٩١ ، وانظر: الخليل بن أحمد/ ٩١
٤٨ ــ انظر: خزانة الأدب ، ١/ ١٧٩
٤٩ ــ سيبويه إمام النحاة/ ١٥٥
٥٠ ــ الكتاب ، ١/ ١٧٦
٥١ ــ ديوانه/ ٨٤
٥٢ ــ الكتاب ، ١/ ٧٠ ــ ٧١
٥٣ ــ سيبويه إمام النحاة/ ١٥٦

مستوية لا قلق فيها ولا نتوء ، وفقراتها متواصلة ، يجذب بعضها بعضاً ، وتأخذ فيها الهوادي بالتوالي ، فإذا هي تمر بين يديك في أكثر الأمر تباعاً متداركة ، لا تكاد تنقطع أو تنقسم حتى يتم مسائل الباب كله ، أو مرحلة من مراحله ، ـ إلى أن قال : « فإذا أنت انقدت له ومضيت فيها معه فهيهات أن تدعه أو تمتنع عن متابعته دون الغاية إلا أن ترد نفسك رداً وتأخذها منه انتزاعاً »[٥٤] ، في حين يقرر الدكتور عبد الرحمن السيد أن سيبويه لم يكن يعنى بجمال العبارة وحسن سبكها قدر عنايته بأدائها لمعناها ودلالتها على الغرض[٥٥] ، فتركنا الأستاذ ناصف في حيرة أمام قوليه وأيهما نصدق أو بأيهما نأخذ ، وقبل بسط القول فيما بدا لي من تناقض عنده أرى الاستئناس بآراء الآخرين من الباحثين المحدثين ، فالأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة يصف الكتاب بأنه صعب المرتقى[٥٦] ، وأنه استشكل مسائل فيه وتعذر عليه فهمها والتوفيق بين نصوصها ودفع ما بينها من تعارض ، أما الأستاذ عبد السلام هارون فإنه لا يرتاب في أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض ، ويواجه القارئ للكتاب في عصورنا هذه بتغيير في مصطلحاته الجزئية ، وكثير من عباراته النحوية وأسلوبه يباين طابع الأساليب في الكتب المتأخرة ، كما أن عنواناته لأبواب النحو ومسائله تحتاج إلى كثير من التفهم والنظر[٥٧] ، ويرجع بروكلمان ما فيه من غموض وإبهام في التعبير إلى ما عرف عند سيبويه من العي في لغة الخطاب[٥٨] لكن الدكتور أحمد أحمد بدوي يرى أن الغموض الواقع في بعض فصول الكتاب لا يحول دون الفهم ، وأنه في الأغلب واضح وأسلوبه يرمي إلى التفهيم لا التأثير[٥٩] .

وعندي أن مرد هذا الغموض في الكتاب لسببين :

الأول : الإيجاز الذي حاول به سيبويه أن يجمع أكبر قدر من المعرفة بأقصر عبارة ، ليسهل على المتعلمين ، ولا أعتقد أنه وضعه للعلماء كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[٦٠] ، يقول المعري : « وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلقة فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب ، لأنه يكون متسوّراً على ما بعد من الألفاظ ، وعلى ذلك جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع »[٦١] .

والثاني : العامل الزمني ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار ، فعمر الكتاب ينيف على اثني عشر قرناً ، واللغة لا تبقى دون تطور ، وألفاظها شبيهة بالكائن الحي في التطور والفناء ، فينبغي لمن أراد الحكم عليه من حيث الغموض أو الوضوح ألا يغفل ما قد اعترى العربية من تغير وتطور عبر هذه

---

٥٤ ـ سيبويه إمام النحاة/ ١٥٤
٥٥ ـ انظر: مدرسة البصرة النحوية/ ٥٤٥ ، ٥٥١
٥٦ ـ تجربتي مع سيبويه/ ٣٩ ، ٤٥
٥٧ ـ مقدمة الكتاب ، ١/ ٣٠ ـ ٣١
٥٨ ـ تاريخ الأدب العربي ، ٢/ ١٣٥
٥٩ ـ سيبويه حياته وكتابه/ ٣٤ ، وانظر أيضاً : أبنية الصرف في كتاب سيبويه/ ٦٥
٦٠ ـ انظر : سيبويه حياته وكتابه/ ٣٤ ؛ أثر النحاة في البحث البلاغي/ ٦٨
٦١ ـ رسالة الملائكة/ ٢٢٨

السنين ، لا أن ينظر إليه في ذلك العصر بمقاييس عصرنا الحاضر ، ولو أن الكتاب اختص بفن واحد من فنون العربية لتوقعنا أن يتسق أسلوبه ويسهل فهمه ، فحري بالباحث النظر إلى عبارته بمقاييس النظر في عبارات ذلك الفن ، ولكن احتواءه لمجموعة من العلوم جعل التباين في معالجة القضايا المختلفة أمراً بارزاً وحتمياً ولم يظهر تأثير العامل الزمني هذا في عبارته وأسلوبه فحسب ، بل ظهر أيضاً في اصطلاحاته ، فمنها ما قدر له البقاء والانتشار حتى وصلت إلينا ومنها ما مات بعد ميلاده بقليل[٦٢] ، أما مصطلحاته التي ثبتت على مر العصور فسنقف عليها مفصلة بعد قليل إن شاء الله ، وأما المصطلحات التي لم يقدر لها البقاء فمنها ما أدرك سيبويه نفسه قرب نهايته فعبر عنه بمصطلح آخر ، فقد كان يسمي الصلة حشواً ، وعقد أكثر الكلام عليها بهذا الاصطلاح ولكنه أدرك عدم قدرته على الاستمرار ، فعبر عنه بقوله : « فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (مَا ، ومَنْ) إذا كان الذي بعدهما حشواً وهو الصلة إلا معرفة ، وتقول : (هذا من أعرف منطلق) فتجعل (أعرف) صفة ، وتقول : (هذا من أعرف منطلقاً) تجعل (أعرف) صلة[٦٣] » .

ومنها ما لم يعمر طويلاً بعده كاصطلاح التحقير الذي أدار الحديث عليه في أغلب المواضع التي تحدث فيها عن التصغير ، حتى أن التحقير لم يعد أكثر من مجرد غرض من أغراض التصغير عند المتأخرين ، ومثله اصطلاح المسند والمسند إليه الذي جاء عنده ، فلم يعد النحو مكانه الطبيعي بعد أن انفصلت علوم البلاغة عنه ، فضلاً عما في اصطلاح سيبويه من قلب لما هو معروف لدينا اليوم من أمر الإسناد فهو يرى أن « الابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه »[٦٤] .

أما بعض اصطلاحاته فقد ماتت عند ولادتها ، من ذلك اصطلاح (الموضع) الذي يعني به اسم المكان[٦٥] ، ومثله فجاجة وقرباً من المعنى اللغوي وفناءً اصطلاح (الحين) الذي كان يطلقه على اسم الزمان[٦٦] .

ولا أعتقد أن أحداً بعده قال بإطلاق اصطلاح (المضارعة) على بعض الأسماء غير المتمكنة ، أو الأوصاف ، بل جعلوا المضارعة مختصة بأحد أقسام الفعل الزمانية والتي ضارعت أسماء الفاعلين ، وجاء في أوائلها الزوائد الأربع ، والذي أعتقده في أمر هذا الاصطلاح أن سيبويه نظر إلى اللفظ لا إلى الوضع والاصطلاح ، مبرهناً على أن قواعد العربية تعتمد على الاستعمال اللغوي عند العرب ، فقسم مضارعة الفعل للاسم على مرتبتين :

---

٦٢ ــ انظر: **أول كتاب في نحو العربية**/ ٥١

٦٣ ــ **الكتاب**، ١/ ٢٧٠ ، وانظر أيضاً: **الكفاية في علم العربية**/ ق ٢٣٢

٦٤ ــ **الكتاب**، ١/ ٢٧٨

٦٥ ــ المصدر السابق، ٢/ ٢٤٧

٦٦ ــ المصدر السابق، ٢/ ٢٤٧

الأولى : مضارعة تامة ، وخص بها ما نعرفه اليوم بالفعل المضارع ، ومن أجل ذلك أوجب له الإعراب .

والثانية : مضارعة ناقصة ، وعنى بها الفعل الماضي الذي قال عنه السيرافي : نقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة ، فلم يُسَكَّن كفعل الأمر ، ولم يعرب كالمضارع فبني على الحركة .

أما فعل الأمر فلم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه(٦٧) ، وعندما تحدث عن مجاري أواخر الكلم جعل الفتح والكسر والضم والوقف للأسماء المتمكنة المضارعة ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى(٦٨) .

وإذا أمعنا النظر في الكتاب ، وجدنا النحو فيه يخضع لأحكام العقل وما يفرضه من قوانين نظرية ، محاولا الاحتفاظ بتأثير الحس اللغوي وتذوق اللغة بأساليبها الفنية ، ولكن البحث النظري في هذا العلم قاد الخليل وتلميذه سيبويه إلى افتراض أشياء غير عملية ، ومحاولة إخضاعها لقوانين النحو وقياس اللغة ، من ذلك قول سيبويه : « سألت الخليل فقلت : من قال : هذه قباء يا هذا ، كيف ينبغي له إذا سمى به رجلاً ؟ فقال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام ولكنه مشتق كجُلَّاس »(٦٩) ، وقوله : « وسألته عن رجل يسمى (يرمي ، أو أرمي) فقال : أنوِّنه إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة »(٧٠) أو قوله : « وسألته عن قول العرب : ما أميلحه ؛ فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء »(٧١) وقوله : « إن سميت رجلاً بالضاد من (ضرب) قلت : (ضاء) ، وإن سميته بها من (ضِرَاب) قلت : (ضِيّ) وإن سميته بها من (ضُحَى) قلت : (ضُو) هذا قول الخليل »(٧٢) وغير ذلك كثير مما لم يرضه كثير من متأخري النحاة فنادوا بإلغائه(٧٣)

وإذا كان النحو الذي نعرفه اليوم من وضع الخليل أبواباً وأقساماً واصطلاحات(٧٤) فإنه لا ينكر أحد ما لسيبويه من جهود في حفظ هذا التراث وتتميمه ومحاولة بسطه ، ليكون كتابه تعليمياً في

---

٦٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣ ــ ٤ ، وانظر : **شرح مختصر الإقناع**/ ق ١٠

٦٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣

٦٩ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤

٧٠ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٥٨

٧١ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٣٥

٧٢ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٦٤ ، وانظر : **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ ٤

٧٣ ــ انظر : **الرد على النحاة**/ ١٦١

٧٤ ــ انظر : **الخليل بن أحمد**/ ١٠٥ ، وانظر : AL - Khalil Ibn Ahmad, *in EI (French)*, Paris, 1927, II, 940.

قواعد العربية وأساليبها التعبيرية[٧٥] ، فليست تخفى جهود كل منهما في الكتاب لما امتاز به سيبويه من الدقة والصدق في الرواية ، ومحاولة إسناد كل رأي إلى صاحبه[٧٦] ، الأمر الذي جعله محل تقدير من السابقين ، كيونس بن حبيب الذي قال عنه بعد أن نظر في الكتاب ورأى حكايته : « يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه عنه ، كما صدق فيما حكى عني »[٧٧] .

إن تتبع المصطلحات النحوية في الكتاب من الأمور الصعبة ، وقد أحس بذلك كثير من الباحثين[٧٨] ، ومع ذلك فليس أمامنا بد من المحاولة في التتبع والاستقصاء لمعرفة هذه المصطلحات في طريق مليء بالعقبات والمخاطر ، لأن ضياع التراث النحوي منذ عهد أبي الأسود إلى عهد الخليل وسيبويه جعل تتبع المصطلحات ونسبتها إلى مبتكريها ضرباً من المستحيل[٧٩] إذ لا يبعد أن يروي سيبويه اصطلاحاً عن الخليل يكون الخليل نفسه قد لقفه من أساتيذه ولم يكن هو السابق إلى اختراعه ، ولكن عدم وجود الدليل على ذلك ، ولما امتاز به الخليل من الذكاء الخارق والقدرة على الاختراع والاستنباط والتعليل[٨٠] ، لكل هذا فليس أمام البحث بد من نسبة المصطلحات المروية عن الخليل إليه حتى يقوم الدليل على غير ذلك ، بالرغم من وجود شيء من شعور الاطمئنان بأن النحو لم يتخذ اصطلاحاته العلمية إلا علي يديه ، وأنه أسسه على قواعد وأصول ثابتة واستحق أن يوصف بأنه « هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه »[٨١] .

والمتصفح للكتاب يجد أقوال الخليل وآراءه مبثوثة في جميع الأبواب ، فهو مرجع سيبويه الهام ، ولذلك فهو في أغلب الأحيان مسؤول[٨٢] فيجيب عن خبرة واسعة باللغة وفهم لأسرارها .

وإذا استعرضنا المصطلحات النحوية المنسوبة للخليل ، فإننا سنكون بإزاء ملاحظة جديرة بالاهتمام ، ألا وهي عدم استقرار المصطلح النحوي فيها ، وقد نبه على ذلك كثير من الباحثين[٨٣] ، بل إن بعضهم أشار إلى أنه لم يدر بخلد سيبويه وهو يصنع كتابه وربما لم يدر بخلد أحد من شيوخه حين قالوا هذه المصطلحات أن يجعلوا استعمالها على صورة واحدة أمراً مقضياً[٨٤] .

---

٧٥ ــ **المدارس النحوية/ ٣٤**

٧٦ ــ انظر مثلاً: **الكتاب** ، ١/ ١٢٣ ، ٢٣٠ ، ٤١٢

٧٧ ــ **طبقات النحويين واللغويين/ ٥٢**

٧٨ ــ انظر: **أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٣٧**

٧٩ ــ المرجع السابق/ ٤٣٦

٨٠ ــ انظر: **طبقات النحويين واللغويين/ ٤٧**

٨١ ــ **تاريخ الأدب العربي**، ٢/ ١٣١

٨٢ ــ انظر: **الكتاب**، ١/ ٢٤١ ، ٤١٣ ؛ ٢/ ٧٣ ؛ **سيبويه إمام النحاة/ ٨٩** ، وانظر أيضاً: **الدراسات اللغوية في كتاب سيبويه/ ق ٣٧**

٨٣ ــ انظر: **سيبويه إمام النحاة/ ١٦٦** ؛ **سيبويه حياته وكتابه/ ٣٠**

٨٤ ــ **سيبويه إمام النحاة/ ١٦٧**

وقبل الشروع في الحديث على مصطلحات الخليل أكرر القول بأن هذه النسبة قائمة على رواية سيبويه ، وحسبك به أمانة ودقة ، وليس لأحد إلا الرجوع إلى الصواب إذا قام الدليل على نسبتها أوبعضها إلى غيره .

المصطلح النحوي عند الخليل

الحركات

وسماها الخوارزمي وجوه الإعراب وما يتبعها[٨٥] واقتصر سيبويه على ذكر مجاري أواخر الكلم[٨٦] .

الرفع ، والنصب

قال سيبويه : « سألت الخليل عن (مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) فقال : الرفع على (هما صاحباي أنفسهما) والنصب على (أعنيهما)»[٨٧] ويحكي الخوارزمي عن الخليل[٨٨] :

الرفع : ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ ، ويفرق بينه وبين الضم لا من حيث الاختصاص بالبناء أو الإعراب كما فعل سيبويه بعده[٨٩] ولكنه يجعل الضم ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو (يفعلُ) ، كما يجعل من توابع الرفع : **التوجيه** : وهو ما وقع في صدر الكلم نحو عين (عُمر) وقاف (قُثم) **والحشو** : وهو ما وقع في الأوساط نحو جيم (رجُل) ، **والنجر** : وهو ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون ، مثل اللام من قولك (هذا الجبلُ) ، ثم **الإشمام** : وهو ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف (قيل) إذا أشم ضمة .

أما **النصب** : فقابل به الرفع تماماً ، وجعله لما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو (زيداً) .
كما جعل **الفتح** مقابلاً للضم ، مختصاً بالأفعال مثله .
وجعل **القعر** هنا قبيلا للتوجيه هناك .
أما **التفخيم** هنا فكالحشو هناك ، إلا أن التفخيم لما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو (سأل) .

وجعل **الإرسال** هنا مختصاً بالأفعال مقابل اختصاص النجر بالأسماء ، كما جعل **التيسير** هنا معبراً عن الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّوْنَا السَّبِيْلا ﴾[٩٠] .

---

٨٥ ــ **مفاتيح العلوم/** ٣٠
٨٦ ــ **الكتاب**، ١/ ٢ ، وانظر: **الحدود في علم النحو/** ق ٣
٨٧ ــ **الكتاب**، ١/ ٢٤٧ ، ٣٠٢
٨٨ ــ **مفاتيح العلوم/** ٣٠
٨٩ ــ **الكتاب**، ١/ ٢ ، ٣
٩٠ ــ **الأحزاب/** ٦٧

ولو تتبعنا هذه التفصيلات الدقيقة لاصطلاحي الرفع والنصب وما يتبعهما مما يعتري صدر الكلم أو أوساطه أو أعجازه ، لو تتبعنا ذلك في الكتاب ، فلن نرى سيبويه يروي عن الخليل إلا الرفع والضم وإلا النصب والفتح ، وربما يكون هذا تصرفاً من سيبويه مركزاً على حركات أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء ، موحداً بين الأسماء والأفعال في ألقاب الحركات اكتفاء بما تتضح به المعاني في الإعراب ، ليكون كتابه تعليمياً سهل المنال ، محاولا اختصاره ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

فعن الضم يقول : « وأما (منذ) فضمت لأنها للغاية ، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم »[٩١] .

ولو نظرنا إلى اصطلاح النصب عند سيبويه في العبارة السابقة فسنرى أنه وجهه إلى الحركة الناتجة عن تأثير العامل ، كما صرف اصطلاح (الضم) إلى « ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل »[٩٢] ، قال : « وسألت الخليل عن (مَعَكم ، ومَعَ) لأي شيء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً ، كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معه ، ومن معه صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . . . »[٩٣] والقياس الذي برع فيه الخليل يظهر في إيقاع هذه الحركات مواقعها على نحو قول سيبويه : « زعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم ـ أي في قول أهل الحجاز (مررت بهم ثلاثتهم)[٩٤] فكأنه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه إذا قال : وحده فإنما يريد (مررت به فقط ولم أجاوزه) ، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ، إن كان جراً فجراً وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً »[٩٥] ، وهذه إشارة لطيفة إلى اختصاص هذه الحركات الثلاث بالإعراب ، ثم إن توجيه الكلام على الأسماء جعل « الجر » وارداً هنا .

الخفض[٩٦]

وجعله الخليل رأساً في مجموعته ، ليقابل الرفع والنصب في الاختصاص بأعجاز الكلم منوناً نحو دال (زيد) ، وجعل توابعه : **الكسر** : نظيراً للفتح والضم وعاقب بين اصطلاحي الكسر والجر للحركة المجتلبة لآخر الفعل المجزوم عند التقاء الساكنين[٩٧] ، **والجر** : روى الخوارزمي[٩٨] أن الخليل

---

٩١ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٤٥ ، ١٥٩
٩٢ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣
٩٣ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٤٥
٩٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٢٤
٩٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ١٨٧
٩٦ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣٠
٩٧ ـ انظر الكتاب ، ٢/ ١٦٠ ، ٣٨٦
٩٨ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣٠

جعله لما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، فهي حركة التخلص من التقاء الساكنين ، ولم يسم حركة صدر الكلمة إذا كان مكسوراً كما فعل في حال الرفع والنصب .

وأخيراً الجزم

خصصه الخليل بأعجاز الأفعال نحو باء (اضربْ) وجعل توابعه : **التسكين** : لوسط الفعل ، **والتوقيف**: لما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم (نَعَمْ) .

ولما كان أول الكلمة لا يقع إلا متحركاً كما يقول ابن جني[٩٩] والحركة إما أن تكون توجيهاً (ضماً) أو قعراً (فتحاً) أو كسراً ، لذلك لم يخصص الخليل شيئاً من توابع الجزم لصدر الكلم .

ولو تتبعنا ما رواه عنه سيبويه مما يتعلق باصطلاحي (الخفض والجزم) لوجدناه يسند إليه اصطلاحات (الجر ، والجزم والوقف والسكون) فعن **الجر** يقول سيبويه : « ومن الصفة قولك : (ما يحسن بالرجل مثلِك أن يفعل كذا) ، (وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا) وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان الجماء الغفير منصوباً على نية إلغاء الألف واللام »[١٠٠] ، وقوله أيضاً : « وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد »[١٠١] .

الكسر

قال سيبويه : « سألته[١٠٢] عن هيهات اسم رجل ، وهيهاة فقال : . . . ومن قال : هيهات فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاة علماً لشيء فهما على حالها لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن »[١٠٣] كما روى سيبويه اصطلاحي الكسر والجزم عن الأخفش أيضاً[١٠٤] ، وكما عرفهما الأخفش فليس بعيداً أن يعرفهما معاصروه ، وربما تكون الطبقة السابقة تعرف هذين الاصطلاحين بالمعنى الفني أيضاً ، وهذا ما تجدر الإشارة إليه وسبق التنبيه عليه .

ويبين الخليل الفرق بين ما يعتري الأسماء من الكسر ، وما يتخلص به من الساكنين في الأفعال

---

٩٩ ــ **الخصائص** ، ٢/ ٣٢٨ ، ٣٣١ ، وانظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**/ ق ٧ ؛ **سر صناعة الإعراب**/ ١٦٠

١٠٠ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٢٤ ؛ **شرح ابن عقيل** ، ١/ ٦٣٠

١٠١ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٤٧ ، ١٨٧

١٠٢ ــ أي الخليل ، انظر: **نزهة الألباء**/ ٤٦

١٠٣ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٤٧ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ؛ **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ ٩٥

١٠٤ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٢٧٨

فيقول : « وإنما قالوا في الفعل ضربني ، ويضربني كراهية أن يدخله الكسر كما منع الجر ، فإذا قلت : قد تقول : اضرب الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين[١٠٥] ، ونقل ابن الشجري عن أبي علي الفارسي أن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، مقرراً أن كل حركة لم تحدث بسبب عامل تكون حركة بناء[١٠٦] ومثله عند الزمخشري[١٠٧] ، وجعل الأُبَّذي حركة الفرار من التقاء الساكنين حركة بناء أيضاً[١٠٨] .

لكن ما هو وجه التفريق الذي عناه الخليل بين الكسر يكون للأسماء والكسر يظهر على الأفعال عند استقبال الساكن ، والذي سماه جراً فيما رواه الخوارزمي في حين يقرر هنا أن الفعل منع الجر؟! ، لا شك أن هذا من الأدلة على عدم استقرار المصطلح النحوي عنده ، ولا ينتظر أن نراه ناضجاً حتى عند تلميذه سيبويه ، ولكنه على أي حال خطا خطوات واسعة نحو النضج والاستقرار على يديهما .

الجزم

قال سيبويه : « سألت الخليل عن (مِنْ عَلٍ) هلاّ جزمت اللام؟ فقال : لأنهم قالوا : من عل فجعلوه بمنزلة المتمكن . . . »[١٠٩] وعند حديثه عن حروف الجزاء قال : « زعم الخليل أنك إذا قلت : (إن تأتني آتك) فآتك انجزمت بإنْ تأتني ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : (ائتني آتك) »[١١٠] .

الوقف

قال سيبويه : « زعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغلامية من قبل أنه يجوز أن أقول : واغلامي فأبين الياء كما أبينها في غير النداء ، وهي في غير النداء مبينة فيها لغتان الفتح والوقف ، ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء في الوقف حين يبين الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الألف في الوقف »[١١١] وجاء اصطلاح الوقف أيضاً ضد الوصل كثيراً عند الخليل والأخفش[١١٢] .

---

١٠٥ ـ **الكتاب**، ٢/ ٣٨٦
١٠٦ ـ **الأمالي الشجرية**، ١/ ٤؛ **الجمل**/ ١٠
١٠٧ ـ انظر: **الأنموذج في النحو**/ ٨٩، وشرحه للأردبيلي/ ق ٢٦
١٠٨ ـ **الحدود في علم النحو**/ ق ٣
١٠٩ ـ **الكتاب**، ٢/ ٤٥
١١٠ ـ المصدر السابق، ١/ ٤٣٥، ٤٤٧
١١١ ـ المصدر السابق، ١/ ٣٢١
١١٢ ـ المصدر السابق، ٢/ ٢٨٧

ويرى المبرد جواز إثبات ياء المتكلم في الندبة ساكنة وأن الحركة التي تكتسبها بدخول الألف عليها إنما هي للتخلص من التقاء الساكنين ، وتحرك الياء بالفتح لخفته كالفتحة في ياء المنقوص ونحوه للنصب ، كما يرى جواز حذف الياء لالتقاء الساكنين[١١٣] وهاء السكت تزاد في الوقف بعد أحرف المد عند ابن مالك وابن هشام والأزهري ، وحذفها في الوصل إلا في الضرورة ، ويرى الفراء إثباتها في الوصل والوقف[١١٤] .

السكون

روى سيبويه هذا الاصطلاح عن الخليل فيما هو يتحدث على مضاعف الفعل نحو (ردد ، ويردد) ، وأن العرب لم يدغموه لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا ، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين[١١٥] ، وقال سيبويه : وسألناه عن (إلى ولَدَىٰ ، وعَلَى) فقلنا هذه الحروف ساكنة ولا نرى النون دخلت فيها (يقصد نون الوقاية ، والخليل لا يسميها بغير النون ، ويسميها بعض النحويين نون العماد)[١١٦] ، فقال : «من قبل أن الألف في (لدى) والياء في (على) اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منها لياء الإضافة . . . وأما قط ، وعن ، ولدن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو خذ ، وزن»[١١٧] ، فجعل السكون هنا علامة للبناء ، وهو مذهب سيبويه أيضاً[١١٨] .

ولو قارنا استخدام هذه الاصطلاحات عند الخليل وسيبويه بما كانت عليه عند أبي الأسود أو تلاميذه لوجدنا الوصف الحسي لحركات الشفتين ، والوقوف عند المعنى اللغوي فقط عند أبي الأسود ، على حين تميزت بعض هذه الاصطلاحات بمعناها الفني عند تلاميذه ، وخاصة يحي بن يعمر ولكن هذا التميز وذلك التقدم في فهم المصطلح لا وجه لمقارنته بما أصبح عليه الحال عند الخليل الذي جعل لكل حركة اصطلاحاً سواء كانت في أول الكلمة أم وسطها أم آخرها فضلاً عن تخصيص بعض هذه الحركات للبناء وبعضها الآخر للإعراب بتأثير عامل معين ، وفكرة العامل كانت بعيدة عن أبي الأسود وتلاميذه ، بل لا أعتقد أن أساتذة الخليل قد تبلورت لديهم ووضحت وضوحها عند الخليل .

---

١١٣ ـ انظر: **المقتضب**، ٤/ ٢٧ ؛ **شرح الكافية**، ١/ ١٤٨

١١٤ ـ انظر: **شرح التصريح على التوضيح**، ٢/ ١٨٣

١١٥ ـ **الكتاب**، ٢/ ١٦١

١١٦ ـ انظر: **المصباح في علم النحو**/ ١٥٣

١١٧ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٨٧

١١٨ ـ المصدر السابق، ١/ ٣

ولئن وقف أبو الأسود عند حركات الإعراب وضبط أواخر الكلم فذاك ما كان يقصد إليه من إصلاح وما يهدف إليه لاتقاء اللحن ، أما الخليل فقد فكر لا في أواخر الكلم بل شمل تفكيره الكلمة كلها ، مفردة ومركبة ، وبحث بنيتها ، لأن الخطأ أو اللحن لا يقف عند آخر الكلمة فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى بقية أركانها ، فقد يكون في الحركة أو تغيير الحرف بحرف آخر قريب منه في المخرج(١١٩) .

فمما وقع منه في أوائل الكلم ما سمعه أحد الأعراب من قراءة إمامه قول الله عز وجل ﴿ وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾(١٢٠) بفتح تاء تنكحوا ، فقال الأعرابي : « هذا قبل الإسلام قبيح فكيف بعده ؟ فقيل له : إنه لحن ، والقراءة (ولا تُنْكِحُوا) فقال قبحه الله لا تجعلوه بعدها إماماً فإنه يحل ما حرّم الله »(١٢١) .

ومما وقع في وسط الكلمة ما روي عن الوليد بن عبد الملك حين سأل أحد أشراف قريش : من خَتَنَك ؟ قال له : فلان اليهودي . فقال : ما تقول ؟ ويحك ! قال : لعلك إنما تسأل عن ختني يا أمير المؤمنين ، هو فلان بن فلان(١٢٢) .

بل إن بعض اللحن الواقع في وسط الكلمة قد يؤدي بالمسلم إلى الشرك ، فقد روي أن سابق الأعمى كان يقرأ ﴿ الخَالِقُ البَارِئُ المُصوَّرُ ﴾(١٢٣) فكان ابن جايان إذا لقيه قال : « يا سابق ، ما فعل الحرف الذي تشرك بالله فيه ؟ »(١٢٤) .

إذن فاهتمام أبي الأسود بحركات أواخر الكلم كان حلاً لعلاج ظاهرة أحسها هو حينذاك ، ولما أحس تلاميذه التصحيف فطنوا إلى الإعجام ، وبتقدم الفكر عظمت مسؤولية العلماء فكان على الخليل مواجهة مشكلات اللحن المختلفة بما يلائمها من حلول .

هنا يظهر التطور لهذه المصطلحات حتى بلغت هذه الدرجة من النضج على يدي الخليل وسيبويه وهي درجة لا يمكن أن توصف بالثبات والاستقرار رغم تقدمها ، وذلك لتأرجح بعض هذه المصطلحات عندهما ، فالضم مثلاً من علامات البناء ولكن سيبويه يستبدله أحياناً باصطلاح الرفع الذي هو من علامات الإعراب ، يقول : « واعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع كله ، وهو في موضع اسم منصوب »(١٢٥) ثم يروي الخليل قوله : « رفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ، ويا عمرو ، وتركوا التنوين

١١٩ ـ انظر : **البيان والتبيين** ، ٢/ ٢١٣ ؛ **عيون الأخبار** ، ٢/ ١٥٩

١٢٠ ـ **البقرة**/ ٢٢١

١٢١ ـ **عيون الأخبار** ، ٢/ ١٦٠ ؛ **البيان والتبيين** ، ٢/ ٢١٩

١٢٢ ـ **العقد الفريد** ، ٢/ ٢٧٦

١٢٣ ـ **الحشر**/ ٢٤

١٢٤ ـ **البيان والتبيين** ، ٢/ ٢١٩

١٢٥ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٠٣

في المفرد كما تركوه في قبل »[١٢٦] ويبدو أن إطلاق اصطلاح الرفع على حركة المنادى المفرد كان أكثر شيوعاً من اصطلاح الضم ، ففي المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر يقول في « باب النداء المفرد : وهو رفع » ويقول : « مرفوع لأنه نداء مفرد »[١٢٧] ولما سبق بيانه من أن كتاب سيبويه وضع ليكون كتاباً تعليمياً يمكن أن يضاف هذا الاستعمال لهذين الاصطلاحين وأن لجوء الخليل وسيبويه إلى اصطلاح الرفع هنا فيه تيسير على المتعلمين المبتدئين ، فهو أهون عليهم من قولنا : مبني على الضم في محل نصب ، فهذا تجريد وفيه مشقة على المبتدئين .

ولم يقف هذا التعاقب أو التأرجح في المصطلح عند الرفع والضم ، بل تعداهما إلى الفتح والنصب[١٢٨] .

ولم تستقر حركة آخر الكلمة إلا عند تلاميذهم ، وذلك بتطور الدراسة النحوية نفسها وإن كانت الخصومة قد استمرت فيها بين علماء البصرة وعلماء الكوفة . روى أبو حيان أن الكسائي قال في بعض كتبه : « أواخر الكلم على ثلاثة أحرف ، على الرفع والنصب والخفض ، وكذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني ، روي عنه أنه قال : الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم إعراب »[١٢٩] ، وهذه النظرة تمثل رأي شيخ الكوفة وإمام نحاتها وتابعه الكوفيون في عدم التفريق بين ما وضع للبناء وما وضع للإعراب من هذه الحركات[١٣٠] ، فالفراء مثلاً يطلق اصطلاح الجزم على ما يسميه البصريون السكون ، فعندما عرض لقول الله تعالى ﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾[١٣١] قال : « وقد جرى الكلام بالإدغام للتاء وهي مجزومة »[١٣٢] ، وعند إعراب قول الله عز وجل ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١٣٣] ، قال : عن الفعل (اعلم) : « جزمها ابن عباس على أنه أمر من عَلِمَ »[١٣٤] .

ولو تجاوزنا عصر الخليل وسيبويه قليلاً لنقف على ما وصلت إليه الدراسة النحوية من تطور لوجدناها قد اصطبغت في عصر أبي علي الفارسي وابن جني ومعاصريهما بصبغة منطقية فلسفية ، فابن جني مثلاً يرى أن الكسرة في المضاف إلى ياء المتكلم ليست كسرة إعراب مع أن كلامه على ذلك يفيد أن هذا المضاف معرب ، يقول : « قولك : مررت بغلامي ، الميم موضع جر الإعراب المستحقة

---

١٢٦ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٠٣

١٢٧ ــ **مقدمة في النحو**/ ٧٤

١٢٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٠٣ ؛ و**مقدمة في النحو** ، ٥٢ ، ٧٥

١٢٩ ــ **التذييل والتكميل** ، ١/ ق ٤٨

١٣٠ ــ انظر : **شرح الحدود النحوية للفاكهي** ، ق ١٢١ ــ ١٢٣ ، وانظر **شرح الكافية** ، ٢/ ٣

١٣١ ــ **البقرة**/ ٢٥٩

١٣٢ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ١٧٢

١٣٣ ــ **البقرة**/ ٢٥٩

١٣٤ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ١٧٣ ــ ١٧٤

بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر ، إنما هذه هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح نحو (هذا غلامي) (ورأيت غلامي) ، فثباتها في الرفع والنصب يؤذنك أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها »[١٣٥] ، كما فرق أيضاً بين الضمة تكون للبناء في موضع الرفع ، والفتحة تقع موقع النصب[١٣٦] ، ومع كل هذا فإن الأسس التي وضعها سيبويه لم تزل تحتذى ، فالجرجاني يقول عن البناء والإعراب : « الإعراب يكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع وإعراب الاسم المتمكن على الرفع والنصب والجر . . . وإعراب الفعل على الرفع والنصب والجزم »[١٣٧] ، ثم بين أن الرفع في البناء ضم ، والنصب فتح ، والجر كسر ، والجزم وقف[١٣٨] ، وهذا عينه هو قول سيبويه[١٣٩] واستمر الحال على ذلك حتى عند المتأخرين ، فابن مالك يقول :

فَارْفَعْ بِضَمّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحاً ، وَجُرّ كسْراً ، كذِكرِ اللّــهِ عَبْــدَهُ يَسُرّ
وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ . . .[١٤٠]

وما كان للمتأخرين من دور أكثر من تعليل وتفسير لهذه الظواهر ، فهذا السيوطي مثلاً ينقل عن بعض شراح الجمل قوله : « والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله فالرفع مشتق من رافع ، والنصب من ناصب ، والجر أو الخفض من جار أو خافض ، والجزم من جازم ، قال : فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب جعلت ألقابه الضم والفتح والوقف »[١٤١] .

التنوين

مصطلح ظهر قبل الخليل بكل تأكيد ، وقد سبق الحديث عنه[١٤٢] وقد أوشك أن يصبح واضحاً مستقراً عند الخليل وسيبويه ، ففيما سماه سيبويه (باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام) قال : « . . . وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب . . . وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين »[١٤٣] وسمى الخليل الاسم الذي يلحقه التنوين منوناً فقال : « والاسم المنون يفصل بينه وبين

١٣٥ ــ **الخصائص** ، ٣/ ٥٧
١٣٦ ــ المصدر السابق ، ٣/ ٥٧
١٣٧ ــ **الجمل** / ٦ ، يرى الجرجاني أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني بناء عارضاً ؛ **الجمل** / ١١
١٣٨ ــ **الجمل** / ١٠
١٣٩ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣
١٤٠ ــ انظر : **ألفية ابن مالك وشروحها**
١٤١ ــ **الأشباه والنظائر** ، ١/ ١٥٨ ــ ١٥٩
١٤٢ ــ انظر : ص ٤٥ من هذا البحث
١٤٣ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٨

الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضاربٌ بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضارب بك زيد »[١٤٤] .

وبالرغم من وضوح الصورة عن التنوين عند الخليل وسيبويه إلا أنه لم يستقر هذا المصطلح ، فبينما تقرأ لسيبويه ما يفيد التفريق بين النون والتنوين كقوله : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين »[١٤٥] ، ربما تتكون لديك فكرة استقرار هذا المصطلح عنده لما أظهر من دقة في التفريق بين (النون والتنوين) ولكنك تتراجع عندما تراه يعود ثانية ليلبس الأمر عليك بتسمية التنوين نوناً في قوله : « تقول : هذا ضاربُ عبد الله وزيداً يمر به ، إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت ، وإن القيت النون وأنت تريد معناها فهو بتلك المنزلة »[١٤٦] .

والأستاذ علي النجدي ناصف يعتبر هذا التصرف في المصطلح من قبيل تحرر سيبويه من التزام المصطلحات بلفظ واحد[١٤٧] ، ولكني لا أظن التحرر يبلغ به إلى هذا الحد من التردد ، فهو يسمي التنوين نوناً مع علمه بأن النون أقوى من التنوين ، وأن العرب لم يجروا عليها ما أجروا على التنوين[١٤٨] ، وما علل له بدقة من عدم جزم الأسماء إذ جعل لحاق التنوين بها سبباً قوياً فقال : « فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة »[١٤٩] .

إن هذا التعاقب بين النون والتنوين للدلالة على مصطلح واحد عند سيبويه دليل أكيد على أن هذا المصطلح ككثير من المصطلحات لم يتخذ شكله النهائي واستقراره الحقيقي ، وأسميه بالتردد وأنفي عنه صفة المشترك والمرادف[١٥٠] ، « وما ذلك التردد في استعمال أحد المصطلحين مكان الآخر إلا للعلاقة الكبيرة بين النون والتنوين فهو إن عبر عن التنوين بالنون فالدراسة الصوتية تؤيده ، فما التنوين إلا نونٌ ساكنة زائدة تلحق حركة آخر الكلمة »[١٥١] ، ولكن ذلك لم يطرد في الكتاب ، فكثيراً ما نراه يعبر عن كل منهما باصطلاحه الخاص ، روى ابن جني عن ابن سلام : « قال سيبويه : كان عيسى بن عمر يقرأ ﴿ عَلَى تَقْوىً مِنَ اللَّهِ ﴾[١٥٢] ، قلت على أي شيء ، نَوَّنَ ؟ قال : لا أدري ولا أعرفه ، قلت : فهل نون أحد غيره ؟ قال : لا »[١٥٣] .

١٤٤ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٥ ، ١/ ٨٤
١٤٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٣١١ ، ٣٤٥ ، **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ ٩٢
١٤٦ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٨ ، **تفسير الطبري** ؛ ١٦/ ٨٦ ــ ٨٧
١٤٧ ــ **سيبويه إمام النحاة**/ ١٦٨
١٤٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٤٩
١٤٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣
١٥٠ ــ انظر : **الفراء ومنهجه في النحو واللغة**/ ٤٣٩
١٥١ ــ **ارتشاف الضرب** ، ١/ ق ١١٣ ؛ **تفسير الطبري** ، ١٦/ ٨٦
١٥٢ ــ **التوبة**/ ١٠٩
١٥٣ ــ **المحتسب** ، ١/ ٣٠٤ ؛ **الكتاب** ، ١/ ٣٥٠ ؛ ٢/ ٥٧

هذا الأسلوب عند سيبويه فتح الباب أمام الفراء ليسمي التنوين نوناً أيضاً ، يقول : « سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ فيحذفون النون من أحد »[١٥٤] ولكنه يسميه تنويناً أيضاً[١٥٥] ، وهو إن حاكى سيبويه بفعله هذا إلا أنه كان يرمي إلى مخالفة المصطلحات البصرية عامة ، شأنه في ذلك شأن غيره من علماء الكوفة الذين كانوا يقصدون إلى المخالفة قصداً ، لتكون لهم في النحو مدرسة مستقلة بمصطلحاتها التي تغاير مصطلحات البصريين[١٥٦] ، ولو استقر سيبويه على اصطلاح التنوين ، فربما كان الفراء يفضل الاستقرار على تسميته بالنون ، لأنه كان يتعمد خلافه[١٥٧] فينسبه المتأخرون إليه أو إلى الكوفيين ، تماماً كما هو الحال في اصطلاح (الخفض) الذي هو من اختراعات الخليل[١٥٨] ، فقد استقر في الأذهان أنه مصطلح كوفي مقابل للجر عند البصريين[١٥٩] ، وبالرغم من أن ألقاب البناء والإعراب أوضاع بصرية سمّاها سيبويه « مجاري أواخر الكلم »[١٦٠] ، وجعلها ثمانية ، جاء الكوفيون فاكتفوا بجزء منها ليجعلوه مطلقاً على ألقاب البناء والإعراب[١٦١] .

ولما كان اصطلاح التنوين معروفاً عند تلاميذ أبي الأسود[١٦٢] فإن فضل الخليل ليس في الابتكار ، ولكن فضله كبير في تثبيت هذا المصطلح والتمييز بينه وبين الغنة ، ثم بينه وبين النون وتفصيل القول في حالات وروده حتى إنه ليصبح عنده عَلَماً على الأسماء فهذه أسماء منونة[١٦٣] ، وتلك أسماء غير منونة[١٦٤] ، وأخيراً يستقر كإحدى العلامات الدالة على الأسماء في حال التنكير وإن كان برجشتراسر يرى أنه ربما كان التنوين في الأصل علامة للتعريف لأن أصله هو (التمييم) ، وللتمييم آثار من معنى التعريف في الأكدية العتيقة[١٦٥] واحتمال إثبات هذا الرأي ضعيف جداً أمام ما بقي لنا من تراث في اللغة العربية .

ومما يتصل بحركات الحرف أصوات وضع الخليل اصطلاحاتها هي :

---

١٥٤ ـ **معاني القرآن** ، ١/ ٤٣٢

١٥٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٣ ، ٧٠

١٥٦ ـ انظر: **نشأة النحو**/ ١٢٢ ؛ **المدارس النحوية**/ ١٦٥

١٥٧ ـ انظر: **مراتب النحويين**/ ١٣٩ ، ١٤١

١٥٨ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣٠ ؛ **مراتب النحويين**/ ١٠٤

١٥٩ ـ انظر: **مراتب النحويين**/ ١٦٠ ـ ١٦١ ؛ **الأشباه والنظائر** ، ٢/ ٨٢ ؛ **ديوان الأدب** ، ١/ ٢٩

١٦٠ ـ **الكتاب**، ١/ ٢ ـ ٣

١٦١ ـ **شرح المفصل** ، ١/ ٧٢ ، **شرح الكافية** ؛ ٢/ ٢ ، ٣

١٦٢ ـ انظر : ص ٤٥ من هذا البحث

١٦٣ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٩٥ ، ٣١٠ ؛ ٢/ ٥٨

١٦٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٢٣ ، ٣٠٣ ؛ ٢/ ٥٨

١٦٥ ـ **التطور النحوي**/ ٧٧

الإمالة

وهو اصطلاح جعله الخليل لما وقع على الحروف التي قبل الياءآت المرسلة نحو عيسى وموسى وجعل ضده التفخيم[١٦٦] ، وكان الخليل يسمي الإمالة أيضاً الإجناح ، قال سيبويه : « زعم الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم يعني الإمالة . . . »[١٦٧] وقال : « ومما لا يميلون ألفه (حتّى ، وأمّا ، وإلا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى ، وعطشى ، وقال الخليل ، لو سميت رجلاً بها وامرأة جازت فيها الإمالة »[١٦٨] فكأنما الإمالة عند الخليل مرادفة للإجناح ، وكلاهما لمعناه من لفظه نصيب ، ولكن الذي استقرعند سيبويه ومن جاء بعده هو اصطلاح (الإمالة) بعد أن فصل سيبويه فيها كثيراً وبين إمالة الألف[١٦٩] كما بين ما يمنع من الإمالة من الألفات[١٧٠] وما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف[١٧١] بل إنه بين أحكام حروف المعجم في الإمالة[١٧٢] ولصلة الإمالة بالكسر عبر بعض النحويين عن الإمالة بالكسر ، كما سمّاها بعضهم بالإضجاع[١٧٣] .

الروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والوقف[١٧٤]

عقد سيبويه باباً للوقف في آخر الكلم المتحرك في الوصل والتي لا يلحقها زيادة في الوقف فقال : « فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه : بالإشمام ، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن ، وبأن تروم التحريك وبالتضعيف »[١٧٥] ، وفصل القول في ذلك بما رواه عن الخليل وأبي الخطاب ، وجعل لكل واحد من هذه الاصطلاحات علامة تميزه ، فللإشمام نقطة توضع فوق السكون أعلى الحرف ، وللروم خط بين يدي الحرف ، وللتضعيف الشين ، والخاء لمن أراد الوقف وأجرى الحرف مجرى الجزم والإسكان[١٧٦] ، وعبر الخليل عن الوقف بالسكوت[١٧٧] وجعل الوقف ضد الوصل[١٧٨] كما عبر عن اصطلاح التضعيف بالتثقيل في إلحاق واو أخرى لـ(لَوْ، وأوْ)

---

١٦٦ ــ **مفاتيح العلوم**/ ٣٠ ؛ انظر: **الخصائص**، ٢/ ١٤١
١٦٧ ــ **الكتاب**، ٢/ ٤١ ؛ **المقتضب**، ٣/ ٤٢
١٦٨ ــ **الكتاب**، ٢/ ٢٦٧
١٦٩ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٦٢
١٧٠ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٦٤ ــ ٢٦٦ ؛ **المقتضب**، ٣/ ٤٦
١٧١ ــ **الكتاب**، ٢/ ٢٧٠
١٧٢ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٦٧
١٧٣ ــ انظر: **أبرز المعاني**/ ٣٣
١٧٤ ــ انظر: **الخصائص**، ٢/ ١٤٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧
١٧٥ ــ **الكتاب**، ٢/ ٢٨٢ ؛ **شرح كتاب سيبويه للرماني**، ٥/ ق ١٢٧ ؛ **ارتشاف الضرب**، ١/ ق ١٤٢
١٧٦ ــ **الكتاب**، ٢/ ٢٨٢ ؛ انظر: **سر صناعة الإعراب**/ ٥٩ ــ ٦٨
١٧٧ ــ **الكتاب**، ٢/ ٤٧
١٧٨ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٥٧ ، ١٥٦

ساكنتي الآخر إذا سمي بهما ، وعلل التثقيل هنا بقـوله : « ليس في كلام العـرب اسـم آخـره (واو) قبلها حرف مفتوح ، قال الشاعر :[١٧٩]

لَيْـتَ شِـعْرِيْ وَأَيْـنَ مِنِّـيَ لَيْـتٌ   إنَّ لَيْتاً وَإنَّ لَـوّاً عَنَـاءُ

قال الشنتمري : الشاهد في تضعيف (لو) لما جعلها اسماً[١٨٠] وعلل السيرافي هذه الزيادة بقـوله : « لأنه لا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما واو أو ياء أو ألف ، فإذا سميت بشيء مما ثانيه حرف من هذه الحروف ، زدت على الحرف الثاني مثله »[١٨١] لأن هذه الحروف أصبحت معارف[١٨٢] ، والمبرد يقيس هذه الحروف بعد الزيادة على حروف التهجي في الوقف ، يقول : ألا ترى أنك تقـول : وَاوْ ، زَايْ ، صَادْ ، فتسكن أواخرها لأنك تريد الوقف . . . كما تقول في الوقف : هَذَا زَيْدْ ، وهذا عمرو » وقال : « فإن جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله »[١٨٣] وأوضـح المبرد أنه لا يسمي بحرفين أحدهما حرف لين لأن التنوين يذهبه فيبقى الاسم على حـرف واحـد[١٨٤] وفسر الخليل المقصود من التضعيف في الأفعال ، وإجماع العـرب على الإدغـام فيـه والعلـة في ذلك[١٨٥] كما علل وجود الميم في (فم) بأنها مبدلة من الواو في (فو) ليكون الاسم منهـا على مثـال تـكون الأسمـاء عليه ، واعتبر هذا البدل بمنزلة تثقيل (لو) ليشبه الأسماء[١٨٦] .

ونعود لمعرفة حقيقة هذه المصطلحات أو قل معرفة حدودها .

فالإشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير في الـوقف على المضـموم وهـو للعـين دون الأذن .

أما الروم : فهو الإشارة للحركة بصوت خفي ، وروم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً ، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف : أنت وأنـت ، فلـولا أن هنـاك صـوتاً لما وجدت فصلاً[١٨٧] .

وأما التضعيف : فمعناه عند الخليل أن يؤتى بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً لأنـه لا يلتقي

---

١٧٩ ــ هو أبو زبيد الطائي ، انظر : **شرح أبيات سيبويه** ، ٢/ ٢١١ ؛ **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** ، ١/ ق ١٠٦
١٨٠ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٣٢ ، ٢٢٩ ، وانظر شرحه للسيرافي : ١/ ق ١٠٦
١٨١ ــ **شرح أبيات سيبويه** ، ٢/ ٢١١
١٨٢ ــ **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ ٦٦ ؛ **المخصص** ، ١٧/ ٥٠
١٨٣ ــ **المقتضب** ، ١/ ٢٣٦ ، وانظر : **الكتاب** ، ٢/ ٣٤
١٨٤ ــ **المقتضب** ، ٤/ ٣٣ ، ٤٣ ، وانظر : **خزانة الأدب** ، ٣/ ٢٨٢
١٨٥ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٨
١٨٦ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٣٣ ؛ **ما ينصرف وما لا ينصرف**/ ٦٦ ؛ **الكشف عن وجوه القراءات** ، ١/ ١٢٢
١٨٧ ــ انظر : **الخصائص** ، ٢/ ٣٢٨ ؛ **تهذيب اللغة** ، ١١/ ٢٩١ ؛ **الإتقان** ، ١/ ٩١ ؛ **كشاف اصطلاحات الفنون** ، ٣/ ٨١

ساكنان ، كقولك (هذا خالد ، وهو يجعل)[١٨٨] ، ولا شك أن هذه المصطلحات أفادت القراء وكانت مادة لصناعة علم التجويد .

ثم الإدغام: وهو « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد »[١٨٩] عبر عنه الخليل بهذا الاصطلاح مبيناً مواضعه منبهاً إلى ما يمكن أن يلتبس فيه الإدغام[١٩٠] ، وعلل الإدغام المضعف بميل العرب إلى التخفيف وهربهم من التثقيل عند النطق[١٩١] .

وعندما درس سيبويه (الإدغام) لم يضع له تعريفاً وإن يكن قد عقد له باباً سمّاه (باب الإدغام)[١٩٢] مكتفياً بتعريف (التضعيف) وهو قوله « والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد »[١٩٣] ، ثم وصف ظاهرة الإدغام بقوله: « والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد »[١٩٤]

وعند المتأخرين خلاف في النطق بهذا الاصطلاح ، قال ابن يعيش:

الإدِّغامُ: بالتشديد من ألفاظ البصريين .

والإدْغامُ: بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين[١٩٥] ، وقد فصل ابن جني البحث فيه[١٩٦] وجعله ضد الإظهار[١٩٧] ، كما جعل الإخفاء وسطاً بينهما[١٩٨] .

أما الإمالة: فهي أن تنحى بالألف نحو الياء فيلزم مده ، لا أن تنحى بالفتحة قبلها نحو الكسر ، ومحل الإمالة غالباً الأسماء المتمكنة والأفعال[١٩٩]

---

١٨٨ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٢٨٢

١٨٩ ــ **شرح المفصل** ، ١٠/ ١٢١ ؛ **الخصائص** ، ٢/ ١٣٩ ؛ **الممتع في التصريف** ، ١/ ٢٩٥

١٩٠ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٦ ؛ **شرح الشافية** ، ٣/ ٢٣٣

١٩١ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٨ ؛ الفصول الخمسون/ ٢٦٩

١٩٢ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٤٠٤ ؛ **ارتشاف الضرب** ، ١/ ق ١٢٢ ــ ١٢٣

١٩٣ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٨

١٩٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٥٤

١٩٥ ــ **شرح المفصل** ، ١٠/ ١٢١ ، وانظر: **Idghām**, *in EI*, New Edition, III, 1013-14

١٩٦ ــ **الخصائص** ، ٢/ ١٣٩ فما بعدها

١٩٧ ــ **المنصف** ، ٢/ ١٨٨ ، ١٨٩

١٩٨ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٩١

١٩٩ ــ انظر: **ارتشاف الضرب** ، ١/ ق ٨٦ ؛ **الإمالة في القراءات واللهجات العربية**/ ٤١ ــ ٤٦

أقسام الكلام عند الخليل

تقسيم الكلمة إلى (اسم وفعل وحرف) كان مثار جدل بين العلماء منذ زمن ، فمنهم من يرى أنه مأخوذ عن الفلسفة اليونانية مباشرة ، أو منها عن طريق السريانيين[٢٠٠] ، ومنهم من قال : « إن كلمات (اسم وفعل وحرف) اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت »[٢٠١] .

وسواء كانت منقولة أم من اختراع العرب أنفسهم ، فإن البحث سيتناولها كمصطلحات نحوية عربية ، بعيداً عن الجدال الذي فرغ منه السابقون بعد أن أصبحت حقائق ثابتة في النحو العربي .

وتنسب بعض المصادر العربية هذا التقسيم ابتداءً إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأنه ألقاها إلى أبي الأسود[٢٠٢] ، بل تتجاوز إلى وضع تفصيلات وحدود لها لا أظن إلا أنها وضعت بعد قراءة كتاب سيبويه بزمن[٢٠٣] .

وأياً ما يكون الأمر فأقسام الكلمة عند الخليل هي نفسها التي ذكرها سيبويه في أول باب عقده في كتابه (اسم وفعل وحرف)[٢٠٤] ، وقد عبر عنها تعبيراً فنياً واضحاً بالمعنى الذي نعرفه اليوم ، وقد وظف كل قسم منها فيما يمكن له من استعمال في حدود الأساليب العربية .

ولكي يكون الدليل على ما أزعمه واضحاً ، فإن البحث سيتتبع المصطلح الواحد من هذه المصطلحات الثلاثة ، مستعرضاً كل ما يتبع هذا المصطلح أو يندرج تحته من مصطلحات .

أولا : الاسم

قال سيبويه : « قال الخليل : إذا جعلت (وَزْنَ) مصدراً نصبت ، وإن جعلته اسماً وصفت به ، وشبَّه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخَلْق المصدر ، وقد يكون الخلق المخلوق »[٢٠٥] ، ونقل عنه سيبويه قوله : « إن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً »[٢٠٦] ، وعبر عن المبتدأ بالاسم[٢٠٧] كما قسم الاسم إلى متمكن وغير متمكن ، فقد سأله سيبويه عن (مِنْ عَلٍ) هلا جزمت اللام ؟ فقال : « لأنهم قالوا : من علٍ ، فجعلوه بمنزلة

٢٠٠ ــ **ضحى الإسلام** ، ٢/ ٢٩٢ ــ ٢٩٣ ؛ **تاريخ آداب العربية** ، ١/ ٢٥١
٢٠١ ــ **محاضرات ليتمان ، عن ضحى الإسلام** ، ٢/ ٢٩٣
٢٠٢ ــ انظر : **الأغاني** ، ١٢/ ٣٠٢ ؛ **معجم الأدباء** ، ١٤/ ٤٩
٢٠٣ ــ انظر : **نزهة الألباء**/ ٤ ــ ٥ ؛ **إنباه الرواة** ، ١/ ٤
٢٠٤ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢
٢٠٥ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٧٥
٢٠٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٣
٢٠٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٥٦ ، ٢٧٤

المتمكن ، فأشبه عندهم من معال . . . وكما قالوا : يا حَكَمُ أقبل في النداء ، لأنها لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة »[٢٠٨] .

ويبدو أن إحاطة الخليل بأحوال الاسم ، وشمول أقواله فيه ، يبدو أن ذلك هو الذي جعل سيبويه من بعده لا يضع له حداً عندما تحدث عن أقسام الكلم ، فقد اكتفى بقوله : « والاسم رجل وفرس »[٢٠٩] وتعداه ليعرف الفعل والحرف ، قال السيرافي : « وأما الاسم فإن سيبويه لم يَحُدَّه بحد ينفصل به من غيره ، وينماز من الفعل والحرف وذكر منه مثالا اكتفى به من غيره فقال : الاسم رجل وفرس ، وإنما اختار هذا لأن أخف الأسماء الثلاثية ، وأخفها ما كان نكرة للجنس نحو رجل وفرس »[٢١٠] والزجاجي ينقل عن أصحاب سيبويه قولهم : « ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل »[٢١١] وفي الحقيقة لم يكن في حاجة إلى أن يزيد لما فرع الخليل واستنبط من أحوال الاسم معرفة ونكرة[٢١٢] ، ما ينصرف منه وما لا ينصرف[٢١٣] ، مفرداً[٢١٤] ، أو كما يسميه أحياناً بالواحد[٢١٥] أو كان مثنى ، أو ما يسميه بالاثنين كما كان يسميه هو ويونس[٢١٦] ، يقول سيبويه : « سألت الخليل عن (ما أحسن وجوههما) فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا »[٢١٧] .

ولم ينس أن يتحدث عن الجمع ، فيقسمه إلى ما يجمع بالواو والنون ، وما يجمع بالتاء[٢١٨] وذلك بحسب نوع المفرد إن كان مذكراً أو مؤنثاً[٢١٩] ، وهو ما عرف بعده بجمع المذكر والمؤنث السالمين وما عداهما من الجموع جعله من جموع التكسير[٢٢٠] .

ولـمّا تحدث عن تذكير الاسم وتأنيثه جعل تاء التأنيث إحدى علامات المؤنث وسماها (هاء) قال عنها في تحقير المؤنث : « إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر »[٢٢١] ، وقال أيضاً في قولهم

---

٢٠٨ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٤٥
٢٠٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢ ، وانظر : **الصاحبي**/ ٨٢
٢١٠ ــ **شرح كتاب سيبويه** ، ١/ ق ٨
٢١١ ــ **الإيضاح**/ ٤٩
٢١٢ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٠٢ ؛ ٢/ ٥
٢١٣ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٥
٢١٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٣
٢١٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٤٧ ، ٢/ ١٦ ؛ ٢/ ١٧٤
٢١٦ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٠١
٢١٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٤١ ، ١٧٤ ، ٢/ ٢٠١
٢١٨ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٩١
٢١٩ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٩١
٢٢٠ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٦ ، ١٠٣ ، ٢٠٣
٢٢١ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٣٦

(حُبَارَىٰ حُبَيِّرَة) : « لما كانت فيه علامة التأنيث ثابتة أرادوا ألا يفارقها ذلك في التحقير ، وصاروا كأنهم حقروا حبارة وأما الذين حذفوا الهاء فقالوا . . . »[٢٢٢]

وجعل الاسم أقساماً ، فمنه :

العَلَمُ الخاص : وهو لما لم يسم بمعنى في المسمى استحق به ذلك الاسم دون غيره كزيد وعمرو[٢٢٣] وسماه سيبويه العلامة اللازمة المختصة[٢٢٤]

والمبهم : وهو مفارق للعلم كما يقول السيرافي لما فيه من موجب للتقريب والتبعيد ، وجعله سيبويه متمثلاً في أسماء الإشارة[٢٢٥] ، والجرجاني جعله يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة[٢٢٦] ، كما جعل سيبويه ضمائر الغائب (هو) وأخواتها من المبهم[٢٢٧] .

ثم الصفة : وهو القسم الثالث من الأسماء ، وعبر عنها (بالحلية)[٢٢٨] وحديث الخليل عن الأسماء الموصولة برهان أكيد على عبقرية نادرة وإحاطة كبيرة بأحوال الاسم ، فعن اختصاص بعض هذه الأسماء بالعاقل أو غير العاقل قال : « إن شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان ، وجعلت (مَا) بمنزلة شيء »[٢٢٩] ، ولم يهمل صلة الموصول[٢٣٠] .

ولما كان من أحوال الاسم أن يكون مظهراً أو مضمراً قال : « ومن الأسماء ما يكون مظهراً ومنها ما يستبدل بالمضمر »[٢٣١] ، وتحدث عن المضمر المتصل[٢٣٢] والمنفصل[٢٣٣] سواء ما ذكر منها أو ما كان محذوفاً[٢٣٤] وأن الضمير أو ما يسميه المضمر ، والإضمار أحد أنواع المعارف[٢٣٥] ، وسمى الخليل الضمير الذي يفصل بين المبتدأ وخبره ضمير الفصل[٢٣٦] ، وتابعه سيبويه في ذلك مشترطاً أن يكون قبل ضمير الفصل معرفة أو ما ضارعها ، وبعده معرفة أو ما أشبه المعرفة[٢٣٧] ، وأن ضمائر الفصل

---

٢٢٢ ـ **الكتاب** ، ٢/ ١٣٦ ، ١٣٧
٢٢٣ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢٢٣
٢٢٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢١٩
٢٢٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٢٠
٢٢٦ ـ **الجمل**/ ٣١
٢٢٧ ـ **الكتاب** ، ١/ ٥٦ ، وانظر **ديوان الأدب** ، ١/ ٣٠
٢٢٨ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢٢٣
٢٢٩ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٦٩
٢٣٠ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٣
٢٣١ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٨٨ ، ٣٨٩
٢٣٢ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٣٠٤ ؛ ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧
٢٣٣ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٨٢
٢٣٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٨٩ ؛ ٢/ ١٤٩
٢٣٥ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٩ ؛ ١/ ٢٨٢
٢٣٦ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٩٤
٢٣٧ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٩٥

هذه تكون بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر[٢٣٨] ، قال الخليل : « والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً »[٢٣٩] ، واتخذ البصريون بعد ذلك هذا الاصطلاح وعلّلوا للتسمية ، بينا أطلق الكوفيون عليه اصطلاح العماد معلّلين لذلك أيضاً[٢٤٠]

أحوال الاسم عند الخليل

الابتداء :[٢٤١] وهو كما يقول سيبويه : « أول أحوال الاسم »[٢٤٢] ، ولم يطلق الخليل هذا الاصطلاح لظاهر الدلالة اللفظية فقط ، بل يقول ذلك في حين يبين أن موضع المبتدأ الرفع دائماً ، كما هو معروف اليوم عند النحويين ، فعندما علّل اطراد الرفع في النداء المفرد قال : « فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل »[٢٤٣] ، ويفرق بين المبتدأ والخبر ، ويضعف بعض الأساليب حتى أعجب سيبويه مما كان يظنه زعماً من الخليل ، وذلك عندما دقّق الخليل في مسائل المبتدأ فقال : « الذي ذكرت لك قول الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه »[٢٤٤] ، ويعرف سيبويه المبتدأ بقوله : « المبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع »[٢٤٥] ، وقد أخذ سيبويه بهذا الأسلوب فعقد باباً للمسند والمسند إليه[٢٤٦] ، إذ كان رأيه أن يكون المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه[٢٤٧] ، وقد سبق البيان عما في ذلك من قلب لمفهومنا اليوم عن الإسناد ، فضلاً عن انتقال هذا الاصطلاح إلى ميدان علوم البلاغة بعد انفصالها عن علم النحو .

الخبر : اصطلاح وضعه الخليل إلى جانب اصطلاح المبتدأ ، وعبّر عنهما معاً بالاسم والخبر[٢٤٨] ، وسمى الخبر مبنياً على المبتدأ[*] ، كما فرق بين الاسم يكون خبراً وآخر لا يؤدي الخبرية لاختلاف الأسلوبين في مثل قولنا : « بعت الشاء شاةٌ ودرهمٌ » وقولنا : « بعت الشاء شاةً بدرهم » ، فدرهم في

---

٢٣٨ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٩٥
٢٣٩ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٩٧
٢٤٠ ـ انظر: **الإنصاف** ، ٢/ ٧٠٦ المسألة رقم ١٠٠ ؛ **شرح المفصل** ، ٣/ ١١٠
٢٤١ ـ **الكتاب** ، ١/ ٦٤
٢٤٢ ـ المصدر السابق ، ١/ ٧
٢٤٣ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٣ ، واصطلاح (الرفع) هنا يعني به الضم وهو حركة بناء ، انظر : ص ٩٦ من هذا البحث .
٢٤٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٤
٢٤٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٨
٢٤٦ ـ المصدر السابق ، ١/ ٧ ، ٢٥٦
٢٤٧ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٨
٢٤٨ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٥٦

(*) ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢

الأولى خبر، والواو قبلها بمنزلة الباء في المعنى، وفي الجملة الثانية ليس بمبني على اسم قبله[٢٤٩]، وفرق بين ما يجوز فيه التقديم من المفعول والفاعل وما لا يجوز قياساً على الابتداء، فقد نقل عنه سيبويه أنه يرى أن قولك: (قائم زيد) قبيح أن تجعل (قائم) المبتدأ، (وزيد) خبره[٢٥٠]، والذي عليه النحاة جواز هذا التعبير، لا على أن يكون (قائم) مبتدأ، يقول السيرافي: «وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبراً مقدماً والنية فيه التأخير[٢٥١].

الفاعل: هذا الاصطلاح نقله سيبويه عن الخليل في باب (كم)[٢٥٢]، ويبدو أنه كان من الاصطلاحات الناضجة المستقرة في عهدهما لوضوح التعبير عنه في الكتاب فسيبويه يقول: «الفعل لا بد له من فاعل»[٢٥٣]، كما يقول: «الفاعل مرفوع وكذلك نائبه»[٢٥٤] ويقول أيضاً: «حد اللفظ أن يكون الفاعل مقدماً»[٢٥٥] أي على المفعول، وتحدث عن الفعل مع فاعله إذا كان مثنى أو مجموعاً[٢٥٦]، أو كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً[٢٥٧]، كما تحدث عن زيادة حرف الجر الداخل على الفاعل في مثل (ما أتاني من أحد إلا زيدٌ)[٢٥٨]، وأن الفعل لا يستغني عن الاسم وإلا لم يكن كلاماً[٢٥٩]، والفاعل اسم، وهو إن لم يكن ظاهراً فلا بد من تقديره.

هذه نماذج من استعمالات الخليل لمصطلحات النحو فيما يتصل بالاسم وأحواله وهناك مصطلحات أخرى أرى أن أشير إلى مواضعها في الكتاب فقط دون مناقشة عبارة الكتاب، فالاستعمال فيها واضح وإن كان يشوبه الغموض أحياناً، وسوف ألقي الضوء على هذا الجانب عند دراسة مصطلح سيبويه إن شاء الله.

أما مصطلحات الخليل الأخرى المتعلقة بأحوال الاسم فهي:

المفعول به[٢٦٠].

---

٢٤٩ ـ **الكتاب**، ١/ ١٩٧، **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، ١/ ق ١٧١
٢٥٠ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٧٨، ٢٩٧
٢٥١ ـ **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ق ١١٠
٢٥٢ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٩١
٢٥٣ ـ المصدر السابق، ١/ ٤٠
٢٥٤ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤
٢٥٥ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤
٢٥٦ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٣٥
٢٥٧ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٣٨، ٢٣٩؛ ٢/ ٢٢
٢٥٨ ـ المصدر السابق، ١/ ٣٦٢
٢٥٩ ـ المصدر السابق، ١/ ٦، **الإيضاح للزجاجي**/ ١٠٠
٢٦٠ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٩١

الظرف :[٢٦١] ويسميه سيبويه (مُسْتَقَراً) إذا كان ظرف مكان[٢٦٢] كما كان يطلق عليه اصطلاح (الموضع) أيضاً[٢٦٣] أما ظرف الزمان فيسميه (الحين)[٢٦٤] ، وعبر سيبويه عن الظرف بالغاية[٢٦٥] .

الحال :[٢٦٦] وكان يسميه الخليل أيضاً (المفعول فيه)[٢٦٧] .

الاستثناء ، المستثنى[٢٦٨] .

النداء ، المنادى[٢٦٩] .

الاستغاثة[٢٧٠] .

الندبة :[٢٧١] وسمي ألفها (ألف الندبة)[٢٧٢] .

الترخيم[٢٧٣] .

التوكيد :[٢٧٤] وقال : (إنَّ) حرف توكيد[٢٧٥] .

التمييز : وسماه الخليل تفسيراً[٢٧٦] ، جاء في شرح ملحة الإعراب قوله : « التمييز والتبيين والتفسير بمعنى واحد[٢٧٧] ، كما سمى الخليل تمييز العدد (تَبَيُّنَ العدد)[٢٧٨] ، وسماه أيضاً (مِقْدَارَ الـمِثْل)[٢٧٩] .

البدل ، والمبدل منه[٢٨٠] .

---

٢٦١ ــ **الكتاب** ، ٢/ ٤٦

٢٦٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٧ ، ٢٧٧ ، ٢/ ١٤٧

٢٦٣ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤٧

٢٦٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤٧

٢٦٥ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٤٤ ، ٤٥

٢٦٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٤٣ ، ٣٠٢

٢٦٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٩٥

٢٦٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٤٥٥

٢٦٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩

٢٧٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٢٠

٢٧١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٢١

٢٧٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٢٣

٢٧٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٤٢ ، ٢/ ١٣٤

٢٧٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣١٥ ، ٢/ ١٤٦

٢٧٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٦

٢٧٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٩٨

٢٧٧ ــ **جمل الاعراب في شرح ملحة الإعراب/ ق ٤٤**

٢٧٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٠٢

٢٧٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٩٨ ، ٢/ ١٧١ ، ٢٠٢ ، وانظر:
A Grammar Of The Arabic Language, Third Edition, 1974, 2, PP. 123.

٢٨٠ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٥٥ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣١٧

العطف:[٢٨١] وقال عن الواو (واو العطف)[٢٨٢] وسمى العطف (الإشراك)[٢٨٣]، كما سمى حروف العطف (حروف الإشراك)[٢٨٤]، وعبر عن المعطوف والمعطوف عليه (بضم أحد الاسمين إلى الآخر)، فقال عند التفريق بين واو القسم وواو العطف في قوله عز وجل ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى، وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى ﴾[٢٨٥]: «الواوان الآخران ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك (مررت بزيد وعمرو) والأولى بمنزلة الباء والتاء»[٢٨٦] أي أن الواو الأولى حرف قسم، وأن الواوين الآخرين للإشراك والعطف، كما يسمي العطف نسقاً، وحروف العطف حروف النسق، روى عنه خلف أنه ذكر هذه الحروف في قصيدته في النحو:

فَانْسُقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ ... وَبِلا وَثُمَّ وَأَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا ... وَسَبِيلُهَا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مُشْعَبُ[٢٨٧]

وذكر الخوارزمي أن حروف النسق هي (الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكن، وأما)[٢٨٨].

النعت[٢٨٩]: وعبر عنه أيضاً بالصفة[٢٩٠]، كما عبر بالصفة عن الوصف كأحمر مما ضارع الأفعال[٢٩١]، وروى سيبويه هذا الاصطلاح عن يونس أيضاً[٢٩٢]، ومما يتصل بالنعت اصطلاح الصفة والموصوف وقد رويا عن الخليل أيضاً[٢٩٣]

الصفة المشبهة[٢٩٤]

الإضافة[٢٩٥]

---

٢٨١ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٠٧
٢٨٢ ـ المصدر السابق، ٢/ ١٤٦
٢٨٣ ـ المصدر السابق، ١/ ٣٨٩، ٣٩١، ٤٢٩
٢٨٤ ـ المصدر السابق، ٢/ ١٤٦، ٢٤٧
٢٨٥ ـ **الليل**/ ١ ـ ٣
٢٨٦ ـ **الكتاب**، ٢/ ١٤٦
٢٨٧ ـ **مقدمة في النحو**/ ٨٥ ـ ٨٦
٢٨٨ ـ **مفاتيح العلوم**/ ٣٣
٢٨٩ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٠٩
٢٩٠ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٧٤
٢٩١ ـ المصدر السابق، ٢/ ٤٠٢
٢٩٢ ـ المصدر السابق، ١/ ٣٢٣
٢٩٣ ـ المصدر السابق، ١/ ٣٢٣
٢٩٤ ـ المصدر السابق، ١/ ٩٩
٢٩٥ ـ المصدر السابق، ٢/ ٤٢، ٤٣

المضاف[٢٩٦] .

غير المضاف[٢٩٧] .

المضاف والمضاف إليه[٢٩٨] .

القسم : ويسميه الحلف[٢٩٩] واليمين[٣٠٠] ويجعل أركانه بعد المتكلم محلوفاً بـه[٣٠١] ، ومحلوفاً عليه[٣٠٢] ، كما يسمي لام القسم (لام اليمين)[٣٠٣] .

النسب : ويسميه الخليل (الإضافة) فيقول : (إذا أضفت إلى نفسك)[٣٠٤] ، أي نسبت إليها ، كما سمى ياء النسب (ياء الإضافة)[٣٠٥] ، وكان يرى أن العرب حينما قالت في هذيل ، وثقيف : هذلي ، وثقفي إنما عدلته فتركته على ما عدلته عليه من غير قياس[٣٠٦] .

التحقير : يطلقه الخليل وسيبويه مرادفاً للتصغير[٣٠٧] ، وجعلـه كل منهما مختصاً بالأسماء دون الأفعال ، لكون الأفعال لا توصف[٣٠٨] ، ومنع سيبويه تحقير المضمر ، وأدوات الاستفهام[٣٠٩] ، وخص التحقير بصدر الاسم إذا كان مركباً[٣١٠] ، وقد سلك في وضع هذا الباب طريق القياس الذي برع فيه واشتهر به ، فقد حدث الأصمعي أن الخليل بن أحمد قال : « وضعت كتاب التصغير على دينار ودرهم وفلس ، فقلت : دُنَيْنِير ، وَدُرَيْهِم ، وَفُلَيْس »[٣١١] .

ثانياً : الفعل

هذا اللفظ ورد عند الخليل كاصطلاح لأحد أقسام الكلم ، ولم يرد به الحدث أو نحوه ، ولكنه استعمل هذا الاصطلاح ليعبر به عن الفعل في حال كونه عاملاً أو معمولا ، متصرفاً أو غير متصرف

---

٢٩٦ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٤٣

٢٩٧ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٤٥

٢٩٨ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٢٣ ، ٣٤٢

٢٩٩ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٦

٣٠٠ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٥

٣٠١ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٣

٣٠٢ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٦

٣٠٣ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٧٦

٣٠٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٢١

٣٠٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٨٦

٣٠٦ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٦٩ ؛ **الخصائص** ، ١/ ١١٦

٣٠٧ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٤١ ؛ ٢/ ٥٧ ، ١١٣

٣٠٨ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٣٥

٣٠٩ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٣٥

٣١٠ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٢ ، ١٣٤ ؛ ١/ ٣٤١

٣١١ ـ **مراتب النحويين**/ ١٠١

مسمياً الفعل المتصرف (بالفعل المتمكن)[٣١٢] وعندما أدار سيبويه الكلام على (إنَّ وأخواتها) قال: « زعم الخليل أنها عملت عملين ، الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيد) إلا أنه ليس لك أن تقول (كأنَّ أخوك عبدَ الله) تريد (كأنَّ عبدَ الله أخاك) لأنها لا تصرف تصرف الأفعال . . . ولكن قيل : هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال »[٣١٣] ، وكما عرف الأفعال المتصرفة لم يفته معرفة ميزان الأفعال وقياسها ، فسيبويه ينقل عنه قائلاً : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنها فَعِلَ يَفْعِل بمنزلة حَسِبَ يَحْسِب وهي من الواو »[٣١٤] كما وازن الخليل بين الحروف والأفعال عندما تكون عاملة أو تجيء لغواً فهو يقول : « إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرَى) إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما أن نظير (إنَّ) من الفعل ما يعمل »[٣١٥] .

واستنتج ابن الشجري من تشبيهه هذا أنه ربما عملت (إنما) لأن (أرَى) ليست تلغى على كل حال[٣١٦] ، والذي يبدو أن الخليل كان يقصد إلى تشبيه (إنَّ) بـ(أرَى) عندما تكون عاملة وتشبيه (أرَى) بـ(إنَّما) عند تعليقها . وللتشبيه وجه آخر وهو أن (إنَّ) وأخواتِها تعمل عمل الفعل الذي يتأخر فاعله عن مفعوله ولا يتقدم خبرها عليها ولا على اسمها[٣١٧] ، فإذا دخلت (ما) عليها ألغت عملها لفظاً لا معنى ، والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً طبق شروط الإلغاء عامل معنى وتقديراً . فلا مكان إذن للغرابة في هذا القياس ولا مكان لإنكار المنكرين[٣١٨] .

وحديث الخليل عن جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب دليل آخر على فهم الخليل لخصائص (الفعل) ومعرفته الشاملة بما يتعلق به ، وما يؤثر فيه ، فهو يرى أن قولك (ائْتِنِي آتك) و (أيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ) و (لَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثْنا) ونحوها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب[٣١٩] ، وجعل الكاف إذا وليتها الميم حرفاً واحداً غير عامل في الفعل المضارع الذي يليه ، وشبهها بـ(ربما) ، ومن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بربما[٣٢٠] ، فهو يرى أن (كما) مكونة من كاف التشبيه المكفوفة بـ(ما) وأن معناها قد تغير بالتركيب[٣٢١] وعليه سار جمهور البصريين ، بينما

---

٣١٢ ــ **الكتاب** ، ١/ ١٨٩
٣١٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٨٠
٣١٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٣٦١
٣١٥ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٨٣ ؛ **خزانة الأدب** ، ٤/ ٤٩٣
٣١٦ ــ **أمالي ابن الشجري** ، ٢/ ٢٤٢
٣١٧ ــ **الإيضاح للزجاجي**/ ١٣٥ ؛ **شرح الكافية** ١/ ٢٦٧
٣١٨ ــ انظر: **شرح الكافية** ٢/ ١٨١ ؛ انظر: **الخليل بن أحمد**/ ٢٥٦
٣١٩ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٩٩ ؛ ١/ ٤١١
٣٢٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٩
٣٢١ ــ **خزانة الأدب** ، ٤/ ٢٨٢

يرى الكوفيون أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، ووافقهم المبرد[٣٢٢] .

ولما قال الفارسي بأن أصل (كما) هو (كيما) نقده ابن مالك وقال : «هذا تكلف بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى»[٣٢٣] .

ولما تحدث سيبويه عن الفعل قسمه لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع[٣٢٤] وفسَّر السيرافي هذا التقسيم الثلاثي للفعل على ضوء الأزمنة الثلاثة ماض ، ومستقبل ، وكائن وقت النطق ، وعبر عن القسم الثالث بالزمان الذي يقال عليه الآن ، الفاصل بين ما مضى وتقضى ، وما لم يكن[٣٢٥] .

ولو تتبعنا تطور هذه المصطلحات عند النحاة لوجدنا الخلاف بين علماء البصرة والكوفة قائماً في أمر تقسيم الفعل فالبصريون تمسكوا بتقسيم سيبويه ، بينما قسم الكوفيون الفعل إلى ماض ، ومستقبل ، ودائم ، وحدوا المستقبل بما في أوله الزوائد الأربع والتي عرفت فيما بعد بحروف المضارعة ، وعنوا بالفعل الدائم ما عرف باسم الفاعل[٣٢٦] وخطَّأهم السيرافي فيما ذهبوا إليه من أمر الفعل الدائم ، لأن (قائماً ، وذاهباً ، وضارباً) وأشباه ذلك أسماء بدخول عوامل الأسماء عليها ، وبإعرابها كإعراب الأسماء ودخول التنوين والألف واللام عليها ، وإضافتها ، ثم إن تسميته فعلاً دائماً تعني أنه ليس ماضياً ولا مستقبلاً فهو في الوقت الحاضر ، والوقت الحاضر لا يبقى لأنه بمعنى الآن[٣٢٧] .

ولو تتبعنا أقوال النحاة في أقسام الفعل لوجدنا أن سيبويه يجعل الفعل المضارع للحال والاستقبال ، وذهب ابن الطراوة[٣٢٨] إلى أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع ، واستدل على ذلك بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عاماً أو مؤكداً نحو قول لبيد بن ربيعة :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنَامِلُ[٣٢٩]

وقسم ابن معطي الفعل **عقلاً** إلى الأزمنة وهي ثلاثة : ماض ، ومستقبل ، وحال . كما قسمها

---

٣٢٢ ـ **الإنصاف** ، ٢/ ٥٨٥ ؛ **المسألة**/ ٨١

٣٢٣ ـ **مغني اللبيب** ، ١/ ١٧٧ ، وانظر: **شرح الأشموني** ، ٣/ ٢٨١

٣٢٤ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢

٣٢٥ ـ **شرح كتاب سيبويه** ، ١/ ق١١

٣٢٦ ـ انظر: **شرح كتاب سيبويه** ، ١/ ق ١٣ ؛ **الصاحبي**/ ٨٥

٣٢٧ ـ انظر: **شرح كتاب سيبويه** ، ١/ ق ١٤ ؛ **الإيضاح للزجاجي**/ ٥٢

٣٢٨ ـ انظر: **التذييل والتكميل** ١/ ق٢٨

٣٢٩ ـ ديوانه/ ١٣٢ ؛ **مغني اللبيب**، ١/ ١٣٦، وانظر: **شرح شواهد المغني**، ١/ ١٥٠ و**خزانة الأدب**، ٢/ ٥٦١

وضعاً إلى : ماض بوضعه كفَعَلَ ، ومستقبل بوضعه كافْعَلْ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع[٣٣٠] .

ويرى أبو حيان أن النحويين لم يعنوا بالحال الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع ، وأن فعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه نحو « زيد يكتب » فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها ، وعين بلفظ (يكتب) لاتصال الكتابة بعضها ببعض[٣٣١] .

وعندما تحدث القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب عن قسمة الأفعال جعل الفعل الماضي ثلاثة أنواع :[٣٣٢]

(نصاً) : وهو ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه .

و(ممثلاً) : وهو ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان نحو قوله عز وجل : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[٣٣٣] أي يأتي يعني القيامة . وقوله عز وجل : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيْرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ ﴾[٣٣٤] أي نسوقه ، ومنه قول الحطيئة :[٣٣٥]

شَهِدَ الْحُطَيْئَةُ حِيْنَ يَلْقَى رَبَّهُ ... أَنَّ الْوَلِيْدَ أَحَقُّ بِالْعُذْرِ

و(راهناً) : وهو القيم على حالة واحدة مثل قول الله عز وجل : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْراً ﴾[٣٣٦] واليوم أيضاً هو قدير وبعد اليوم قدير . ويكون الماضي بمعنى المستقبل في باب الجزاء نحو قوله تعالى ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَٰلِكَ ﴾[٣٣٧] أي إن شاء يجعل لك .

كما جعل المؤدب الأفعال المستقبلة قسمين :[٣٣٨]

الأول : (النص) : وهو ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه نحو قولك : « يضرب زيد غداً عمراً » .

والثاني : (الممثل) : وهو ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لماضي الزمان نحو قولك : (سرت أمس حتى أدخلها) أي حتى دخلتها ، ومنه قول امرئ القيس :

---

٣٣٠ ـ انظر : **الفصول الخمسون**/ ١٧٠ ، وانظر : **شرح المقدمة المحسبة**/ ١٩٤

٣٣١ ـ انظر : **التذييل والتكميل** ، ١/ ق ٢٨ ، **في النحو العربي**/ ١١٢

٣٣٢ ـ **دقائق التصريف وعلله** ، ق/ ٤ ـ ٥ بتصرف ، وانظر : **الصاحبي**/ ٢١٩

٣٣٣ ـ **النحل**/ ١

٣٣٤ ـ **فاطر**/ ٩

٣٣٥ ـ ديوانه/ ٨٥ ؛ **تهذيب اللغة** ، ٤/ ٣٣٦

٣٣٦ ـ **الأحزاب**/ ٢٧

٣٣٧ ـ **الفرقان**/ ١٠

٣٣٨ ـ انظر **دقائق التصريف وعلله**/ ق ٩

مَـطَوْتُ بِهِـمْ حَـتَّى تَـكِلَّ عَنَاتُـهُمْ   وَحَتَّى الْـجِيَاد مَا يُقَـدْنَ بِـأَرْسَانِ[٣٣٩]

والحق أن الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، ويمكن أن يخلص للحال فقط إذا دخلت عليه لام الابتداء كقوله عز وجل : ﴿ إنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[٣٤٠] ، أما إذا دخلت عليه السين أو سوف فإنه يخلص للاستقبال[٣٤١] ، كما أن زمنه يقلب إلى الماضي إذا سبق بـ(لم ، أو لـمّا) النافيتين .

ويقيس ابن بابشاذ قسمة الفعل إلى (ماض ومستقبل وحاضر) على قسمة حروف النفي للفعل نفسه ، فهناك ما هو لنفي الماضي مثل (لَـمْ) و (لـمّا) وما هو لنفي المستقبل مثل (لا ، لن) وما هو لنفي الحال مثل (ما) قائلاً : « فدل على أن الأفعال ثلاثة كما أن الحروف الدالة على ذلك ثلاثة »[٣٤٢] .

وفي هذا القياس عجز لا يخفى ، (فَلَمَّا) مثلاً وإن كانت تقلب المضارع المنفي بها إلى الزمن الماضي إلا أن منفيها مستمر النفي إلى الحال وأن منفيها لا يكون إلا قريباً من الحال[٣٤٣] .

و (ما) النافية غير مختصة بالأفعال ، فهي تدخل على الجمل الاسمية كما تدخل على الجمل الفعلية ، ولكي تخلص للدلالة على الزمن الحاضر اشتُرط انتفاء قرينة خلافه[٣٤٤] .

وسيبويه لم يوقع اصطلاح المضارعة صراحة على هذا النوع من الأفعال ، ولم يبعد السيرافي عنه كثيراً ، ويبدو أن اصطلاح (المضارعة) الوارد عند سيبويه[٣٤٥] هو الاصطلاح اللغوي لا الفني للكلمة ، فالمضارعة تعني المشابهة ، والفعل المتمكن مبني كما أن الاسم المتمكن معرب ، وإنما كان الإعراب في الفعل غير المتمكن لمضارعته الأسماء ، كما أن الأسماء لا تستحق البناء إلا إذا كانت غير متمكنة فحينئذ تكون مضارعة للأفعال[٣٤٦] ، فالمعرب من الكلم إذن صنفان : الاسم المتمكن والفعل المضارع لاسم الفاعل[٣٤٧] ، يقول أبو حيان : « المضارعة في اللغة المشابهة يقال : فلان يضارع الأسد أي يشابهه ، والمشابه : الاسم سمي مضارعاً كأنه وضع معه ضرعاً واحداً ، فالمضارعة من لفظ الضرع ، . . . تقول : ضارع يضارع مضارعة وهو مضارع »[٣٤٨] .

---

٣٣٩ ـ ديوانه/ ٨٢ ، وانظر: **الكتاب** ، ١/ ٤١٧ ، ٢/ ٢٠٣ ، و**المقتضب** ، ٢/ ٤٠ ؛ **مغني اللبيب** ، ١/ ١٢٧

٣٤٠ ـ **يوسف**/ ١٣

٣٤١ ـ انظر: **المصباح**/ ٤٠

٣٤٢ ـ **شرح المقدمة المحسبة**/ ١٩٤

٣٤٣ ـ انظر: **مغني اللبيب** ، ١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩

٣٤٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٣

٣٤٥ ـ **الكتاب** ، ١/ ٢ ، ٣ ، ٤

٣٤٦ ـ انظر **الكتاب** ، ٢/ ٤٤ ، ٤٥

٣٤٧ ـ انظر: **المستوفي في النحو** ، ١/ ق٩ ؛ **الإظهار**/ ٨٧

٣٤٨ ـ **التذييل والتكميل** ، ١/ ق٢١

وظل اصطلاح (الفعل المضارع) متأرجحاً، فتارة يجعله بعض النحاة مختصاً بالمستقبل، أو بالحال، ومنهم من عبر عنه بالفعل الدائم، فهذا الفراء يعبر عن المضارع تارة بالمستقبل، وتارة بيَفْعَلُ، تماماً كما عبر عن الماضي باصطلاح الماضي مرة، وأخرى بفَعَل[٣٤٩].

كما أن ابن السكيت يستعمل اصطلاح (المستقبل) بدل (المضارع) يقول: «واعلم أن كل فعل مكسور العين فإن مستقبله يأتي بفتح العين نحو عَلِمَ: يَعْلَمُ.. ومن الفعل المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر: وَمِقَ: يَمِقُ، ووَفِقَ: يَفِقُ»[٣٥٠].

على أن الزجاجي لا يرى تقسيم الفعل إلا على ضربين:

ماض ومستقبل، وقال عن فعل الحال: «هو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل...»[٣٥١].

ويقسم الزبيدي الفعل المضارع إلى ضربين: مستقبل منتظر لم يقع، ودائم واقع في الوقت الذي أنت فيه لم ينقض ولا انقطع بعد، ولا تخلو الأفعال الدائمة ولا المستقبلة من الزوائد الأربع في أولها[٣٥٢].

واحتمال المضارع للحال والاستقبال يدعو إلى القول بإبهامه كما هو الحال في اسم الجنس، لا يتخصص إلا بالألف واللام أو الإضافة ولكي يخلص الفعل لأحد الزمانين فلا بد من وجود قرينة تدل على ذلك فإن قلت: (يضرب الآن) خلص للحال، وإن قلت: (يضرب غداً) أو (سيضرب، سوف يضرب) خلص للاستقبال[٣٥٣].

ومهما يكن فإن المضارع أصبح علماً على أحد أقسام الفعل، وتضمن الدلالة على الزمانين.

بقي أن نلمح إلى أن ثالث أقسام الفعل هو الأمر، وهو عند البصريين مبني ولكن الكوفيين أنكروه[٣٥٤] وقالوا: إنه معرب مجزوم بلام الأمر، وأن اللام حذفت حذفاً مستمراً في نحو (قم واقعد) والأصل لتقمْ، ولْتقعدْ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة حتى لا يلتبس المضارع المرفوع بالمضارع المجزوم، وعلى هذا فليس هناك فعل أمر عندهم ولكل من البصريين والكوفيين حجته، وسنناقشها بالتفصيل بعد قليل إن شاء الله.

وليس عملياً أن يقسم ابن النحاس والجرجاني الفعل إلى أربعة أقسام: (ماض، ومضارع،

---

٣٤٩ ــ **معاني القرآن**، ١/ ٣٩، ٥٤، ٦٠، ٧٥

٣٥٠ ــ **إصطلاح المنطق**/ ٢١٦، ٢١٧

٣٥١ ــ **الإيضاح** ٨٦ ــ ٨٧، وانظر: **شرح الأنموذج**/ ق٤٥

٣٥٢ ــ انظر: **الواضح في علم العربية**/ ٧، ٨، وانظر أيضاً: **الإيضاح للزجاجي**/ ٧٦

٣٥٣ ــ انظر: **رصف المباني**/ ٤٧ ــ ٤٨؛ **تسهيل الفوائد**/ ٤ ــ ٥

٣٥٤ ــ انظر: **شرح المفصل**، ٧/ ٦١؛ **التصريح**، ١/ ٥٥؛ **الأشموني**، ١/ ٥٨؛ **وكتاب المراح**/ ١٠ ــ ١١

وأمر ، ونهي)[٣٥٥] ، فالنهي في حقيقته ليس في الفعل ، وإنما هـو في الأداة ، تـدخل على الفعـل المضارع فتعمل فيه الجزم وتخلصه للمستقبل حاملة طلب الترك والكف ، وهي ضد لام الأمر تماماً .

ولو رجعنا إلى عوامل الجرجاني المائة لوجدناه يجعل (لا) الناهية إحدى أفـراد النـوع السماعي القياسي الجازم للفعل المضارع[٣٥٦] ، فالمضارع وحده لا يحمل معنى النهي مـن غـير دخـول النـاهي عليه ، كما أنه لا يفيد النفي إلا إذا دخل عليه العامل ، ومن هنا فالفعل بعـد دخـول عـامل النهي عليه يمكننا أن نحمِّله معان مختلفة من النهي ، فقد يفيد التحريم ، وقد يكون للـدعاء ، وقـد يـكون للالتماس ، كما قد يصبح للتهديد[٣٥٧] ، وقد ورد اصطلاح الأمر عند الخليل بالصورة التي نعـرفه بهـا اليوم فقد نقل عنه سيبويه قوله : « إذا قلت : (إن تأتني آتك) فآتك انجزمت بـإنْ تـأتني كما تنجـزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : (ائتني آتك)»[٣٥٨] وشبَّه الخليل الجزم الواقع في جواب الأمر هنا بما يقع من الجزم في جواب الشرط، لما فيهما من معنى الجزاء ومثلهما الفعـل المجـزوم الـواقع جـواباً لاستفهام أو تمن أو عرض[٣٥٩] .

ونص في الكتاب على أن النهي هو التحذير كقولك : الأسـد الأسـد والجـدار الجـدار والصبـي الصبـي ، قال سيبويه : « وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائـل أو يقـرب الأسـد ، أو يـوطئ الصبـي»[٣٦٠] .

وعبر المبرد عن النهي بالنفي فقال عن جوازم الفعل المضارع : « وأما ما يجـزمها فـلم ، ولما ، ولام الأمر ، نحو ليقم زيد ، و (لا) في النفي نحو لا يقمْ زيدٌ »[٣٦١] وقـال في جـزم المضـارع في البيـت المنسوب إلى عمرو بن عمار الطائي ، أو امرئ القيس[٣٦٢] :

فَقُلْـتُ لَـهُ: قَـرِّبْ وَلا تَـجْهِدَنَّـهُ فَيُدْنِـك مِـنْ أُخْـرَىٰ الْقَـطَاةِ فَـتَزْلَقِ

قال المبرد : « وهو على العطف ، فدخل كله في النـفي ، أراد ولا يـدنك ، ولا تـزلقن »[٣٦٣] ورواه في اللسان (فتذريك من أخرى القطاة فتزلق) منسوباً لامرئ القيس[٣٦٤] .

---

٣٥٥ ـ **التفاحة في النحو**/ ١٦ ، **التتمة في النحو**/ ق٤٤

٣٥٦ ـ **العوامل المائة**/ ق١١

٣٥٧ ـ انظر **مغني اللبيب**، ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، **الجنى الداني**/ ٣٠٦

٣٥٨ ـ **الكتاب**، ١/ ٤٣٥

٣٥٩ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٤٩

٣٦٠ ـ **الكتاب**، ١/ ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠

٣٦١ ـ **المقتضب**، ٤/ ٨٤

٣٦٢ ـ **الكتاب** ، ١/ ٤٥٢ ؛ **ديوان امرئ القيس**/ ١٨٣ ، ورواية الكتاب هي :

فَقُلْـتُ لَـهُ صَـوِّبْ ولا تَجْهدَنَّـه فَيُذْرِكَ مِـنْ اُخْـرَى الْقَـطَاةِ فَـتَزْلَق

٣٦٣ ـ **المقتضب**، ٢/ ٢٣ ؛ **مجالس ثعلب**، ٢/ ٣٦٨

٣٦٤ ـ **اللسان**، ١٨/ ٣٠٩ مادة (ذرا) ، وانظر **تهذيب اللغة** ، ١٥/ ٦ مادة (ذرا) قال : أذريت الشيء عن الشيء إذا ألقيته ، والقطاة : مقعد الردف ، انظر **الكتاب**، ١/ ٤٥٤

وقد عبر الخليل باصطلاح (الواجب) لما خلا من النهي والشرط والأمر ونحو ذلك[٣٦٥] ، وجعـ نظيره (غير الواجب)[٣٦٦] .

ولم يكن يرى في الفعل الواجب إلا الرفع ، ووافقه سيبويه والمبرد[٣٦٧] إلا أنهما يسريان جـو النصب في الواجب في اضطرار الشعر من حيث انتصب في (غير الواجب) بإضمار أنْ بعد الفاء نحو قول الأعشى :[٣٦٨]

ثُمَّتَ لا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِيْنِي الإِلَهُ فَيُعْقِبَا

وقول طرفة :[٣٦٩]

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيْرُ فَيُعْصَمَا

قال الشنتمري : الشاهد فيهما : نصب (يعقب ، ويعصم) وهما خبران واجبان ضرورة[٣٧٠] .

وتحدث الخليل عن (التعليق) في الأفعال ، ونفى أن يعلق حرف الجر[٣٧١] كما تحدث عن الإلغ والإعمال في الأفعال والحروف[٣٧٢] .

وعندما تحدث عن التعجب انتقد سيبويه تمثيله وقال عنه : « ولم يُتَكلَّم به »[٣٧٣] .

ثالثاً : الحرف

أما اصطلاح **الحرف** فيطلقه الخليل على الكلمة أيّ كلمة كما يطلقه على الحرف الهجائي[٣٧٤] وقد سبق بيان معناه اللغوي ، وكيف انتقل هذا اللفظ إلى المعنى الاصطلاحي عند النحويين[٣٧٥] .

لقد عبر الخليل عن هذا الاصطلاح بالمعنى الفني المعروف عندنا اليوم فتحدث عن حـرو المعاني ووظائفها ، من ذلك قوله فيما يروي سيبويه : « إن قولهم (ربحت الدرهم درهماً) محال حـ تقول : (في الدرهم أو للدرهم) وكذلك وجدنا العرب تقول ، فإن قال قائل : فاحذف حـر

---

٣٦٥ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٢٣
٣٦٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٣ ، وانظر : شرحه للسيرافي ، ١/ ق٢٣٤
٣٦٧ ــ **المقتضب** ، ٢/ ٢٣ ، ٢٤
٣٦٨ ــ ديوانه/ ١١٧
٣٦٩ ــ ديوانه/ ١٣٩ ، **الكتاب** ، ١/ ٤٢٣ ، ونسب في **الخصائص** ، ١/ ٣٨٩ إلى الأعشىٰ وهو خطأ .
٣٧٠ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٢٣
٣٧١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٧٣
٣٧٢ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٨٣ ، ٣٥٠ ، وانظر : **شرح الكافية** ، ٢/ ٢٨١
٣٧٣ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٧ ، ٣٠٢
٣٧٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٨٠ ، ١٨١ ؛ ١/ ٤٥٢
٣٧٥ ــ انظر : ص ٢٢ من هذا البحث

الجر وانوه ، قيل له : لا يجوز »[٣٧٦] ، بل إنه ليدقق في استعمال الحروف ، وتقدير بعضها وإنابة حرف عن آخر على نحو قول سيبويه : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أنْ) مضمرة بعد (إذَنْ) ولو كانت مما تضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة اللام وحتى ، لأضمرتها إذا قلت : (عبد الله إذن يأتيك) فكان ينبغي أن تنصب (إذن يأتيك) لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله : (إذن يأتيك عبد الله) كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب »[٣٧٧] ، وما عرف بعده بنزع الخافض سماه حذفاً[٣٧٨] ، كما ميّز بين الحركة تدخل للإعراب أو لغير الإعراب[٣٧٩] ، كما أن الحرف قد يكون للإعراب كالياء في المثنى في حال النصب والجر ، والألف في حال الرفع ، وقد يكون الحرف لغير الإعراب أيضاً نحو قولك : « رأيت معد يكرب ، واحتملوا أيادي سبأ) فقد علّل الخليل عدم ظهور النصب على الياءات بقوله : وشبّهوا هذه الياءات بألف مثنى ، حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منها عروها من النصب أيضاً . . . لأنهم يجعلون الشيئين ها هنا اسماً واحداً فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة »[٣٨٠] .

وتكلم الخليل على عمل الحرف ، فقسم الحروف إلى :

حروف للجر ، وبين العلاقة بين الجار والمجرور وقبح الفصل بينهما[٣٨١] . وسمى حروف الجر بحروف الإضافة ، وجعل حروف القسم (الواو ، والباء ، والتاء) من حروف الإضافة وعلّل ذلك بقوله : « إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف (مررت به) بالباء »[٣٨٢] .

وأكثر سيبويه من استخدام (الإضافة) كاصطلاح لهذه الحروف فهو يقول مثلا عن اللام : « ولام الإضافة ومعناها الملك واستحقاق الشيء ، ألا ترى أنك تقول : الغلام لك ، والعبد لك ، فيكون معنى هو لك »[٣٨٣] وتوسع البحث في معاني هذه اللام عند المتأخرين فذكر المرادي لها ثلاثين قسماً[٣٨٤] واكتفى ابن هشام بذكر اثنين وعشرين معنى من معانيها[٣٨٥] .

---

٣٧٦ ـ **الكتاب** ، ١/ ١٩٧

٣٧٧ ـ **الكتاب** ، ١/ ٤١٢

٣٧٨ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٦٤

٣٧٩ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٦٤

٣٨٠ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٥٥ ، وانظر أيضاً **الكتاب** ، ١/ ٢٤٧

٣٨١ ـ **الكتاب** ، ٢/ ١٤٦ ، وانظر أيضاً **الكتاب** ، ١/ ٤٧٣

٣٨٢ ـ **الكتاب** ، ٢/ ١٤٣ ، وانظر **الكتاب** ، ١/ ٣٩٧ ، وشرحه للسيرافي ، ٢/ ق ١٤٢

٣٨٣ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٣٠٤

٣٨٤ ـ **الجنى الداني**/ ١٤٣ وما بعدها ؛ انظر **معاني الحروف**/ ٥١ وما بعدها ، وانظر أيضاً ص ١٤١ ـ ١٤٣

٣٨٥ ـ **مغني اللبيب** ، ١/ ٢٠٨ وما بعدها .

ثم يقول سيبويه عن الباء: «وقد تكون (باء الإضافة) بمنزلتها في التوكيد وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفى الانطلاق والذهاب»[٣٨٦]، وقال عن (مِنْ): إنها حرف إضافة في مثل قولك، ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد[٣٨٧].

ومما أطلق عليه الخليل اصطلاح (الإضافة) أيضاً (ياء المتكلم) في النصب والجر، فقد سأله سيبويه عن قولهم (عَنِّي وقَدْنِي وقَطْنِي ومِنِّي ولَدُنِّي): ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب، فقال: «إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه (ياء الإضافة) إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (مِنْ) فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك»[٣٨٨].

ثم لما برز علماء النحو من الكوفيين استحدثوا اصطلاح (الصفة) وأطلقوه على هذه الحروف فالفراء يقول: «وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة (حرف الجر) في الصلات ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: (أنت الذي تكلَّمْتُ) وأنا أريد (الذي تكلمت فيه)»[٣٨٩] وعند إعراب البسملة قال الفراء: «فلا تحذفن ألف (اسم) إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفنها مع غير الباء من **الصفات** وإذا كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف»[٣٩٠]، وعندما وصل النحو إلى متأخري النحاة أسندوا كل اصطلاح إلى أهله، وحاولوا تفسير أقوال المتقدمين على نحو ما نرى عند ابن يعيش في تعليل مصطلح (الإضافة) البصري قوله: «لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ثم قال: وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات»[٣٩١].

هذا وسيتناول البحث هذا المصطلح بشيء من التفصيل عند الكلام على المصطلح بين البصريين والكوفيين.

وتحدث الخليل عن (حروف العطف) وسماها بحروف الإشراك[٣٩٢] وعبّر عن المعطوف والمعطوف عليه بأحد الاسمين مضموم إلى الآخر، مفسراً العطف بأنه ضم الشيء إلى الشيء[٣٩٣].

كما تحدث عن (**حروف الجزاء**) مفصلا سبب المجازاة بكل منها، معلّلا إخراج بعض ما

---

٣٨٦ ـ **الكتاب**، ٢/ ٣٠٧

٣٨٧ ـ **الكتاب**، ٢/ ٣٠٧، وانظر أيضاً **الكتاب**، ١/ ٣١٥

٣٨٨ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧

٣٨٩ ـ **معاني القرآن**، ١/ ٣٢

٣٩٠ ـ المصدر السابق، ١/ ٢، ٣٧٥

٣٩١ ـ **شرح المفصل**، ٤/ ٧٤، وانظر أيضاً ٨/ ٧، **العوامل للبيركوي**/ ١٦٣

٣٩٢ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٤٧

٣٩٣ ـ المصدر السابق، ٢/ ١٤٦

توهمه سيبويه منها ، فعن (كيف) يقول سيبويه : « سألت الخليل عن قوله : (كَيْفَ تَصْنَعْ أصْنَعْ) فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها : (على أي حال تكنْ أكنْ) وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها ؟ . . . »[٣٩٤] .

وحقيقة (كيف) أنها اسم : انتفت عنه الحرفية بالإخبار به[٣٩٥] ويغلب عليه أن يكون استفهاماً أكثر من وقوعه للشرط ، أما دلالته على الظرفية فهو موضع خلاف بين العلماء ليس هنا مجال لتفصيله[٣٩٦] .

هذا وقد وضع الخليل ما يشبه القاعدة في باب الجزاء ، فعندما سأله سيبويه عن قولهم : (اضرب أيهم أفضل) قال : « القياس النصب كما تقول : اضرب الذي أفضل ، لأن أيا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة (الذي) ، كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي) »[٣٩٧] .

ولما تحدث عن **حروف الاستفهام** بين علاقتها بالأسماء والأفعال وعلّل لأوجه استعمالات بعضها نحو (أي) كما صنع مقارنة لطيفة بين بعض حروف الاستفهام[٣٩٨] وترك الأمر لسيبويه ليوسع دائرة البحث فيه فيبيّن أن حروف الاستفهام إنما بنيت للأفعال إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، وأن الأصل غير ذلك[٣٩٩] وقد تستعمل حروف الاستفهام وليس بعدها إلا الأسماء[٤٠٠] وأنه يقبح أن تقول : هل زيد قام ؟ ، وأين زيد ضربته ؟ مبيّناً أن مثل هذا الأسلوب لا يجوز إلا في الشعر[٤٠١] وبين أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو (هل ، وكيف ، ومن) اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى[٤٠٢] ، ولم ينس أن ينبّه إلى أنه لا يفصل بحرف الاستفهام بين العامل والمعمول[٤٠٣] .

لقد كان اصطلاح (الحرف) واضحاً عند الخليل كما هو واضح عند سيبويه ففيما وضع من قواعد لما يندرج تحت هذا الاصطلاح ، وضع اصطلاح «حروف اللين» والتي حدها سيبويه بأنها حروف المد التي يمد بها الصوت وهي الألف والواو والياء[٤٠٤] كما وضع اصطلاح حروف الزيادة[٤٠٥]

---

٣٩٤ ــ **الكتاب** ، ١/ ٤٣٣

٣٩٥ ــ انظر **مغني اللبيب** ، ١/ ٢٠٥

٣٩٦ ــ **الإنصاف** ، ٢/ ٤٦٣ المسألة رقم ٩١ وانظر أيضاً **مغني اللبيب** ، ١/ ٢٠٦

٣٩٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٩٧

٣٩٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٦٤ ؛ **شرح الكتاب للسيرافي** ، ٢/ ق ٢٢٦

٣٩٩ ــ **الكتاب** ، ١/ ٥١

٤٠٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٦٩

٤٠١ ــ **الكتاب** ، ١/ ٥٢ ، ٦٤

٤٠٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٩

٤٠٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٦٥

٤٠٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١١١

٤٠٥ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٣٨٠

التي قال عنها سيبويه إنها عشرة أحرف[٤٠٦] مجموعة في قولك « سألتمونيها » ، وعقد لها أكثر من باب[٤٠٧] وقد جمعها محمد بن عثمان المازني في قولك: « اليوم تنساه »[٤٠٨].

قال أبو الفتح: حُكي أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده:

هَـوِيْتُ السِّمَانَ فَشَـيَّبْنَنِي وَمَا كُنْتُ قِدْماً هَوِيْتُ السِّمَانَ

فقال له: الجواب. فقال له أبو عثمان: قد أجبتك في الشعر دفعتين، يريد (هويت السمان)[٤٠٩]. وقد جمعها ابن عصفور في قولك « أمان وتسهيل » وعلّل لتسميتها بحروف الزيادة مع أنها قد تكون أصولا بأن المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها[٤١٠].

ومن خلال هذا العرض لاصطلاحات الخليل يبدو مقدار الجهد الذي بذله الرجل في سبيل الدراسة النحوية حتى استحق أن يقال عنه إنه هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي[٤١١].

ولو أمعنا النظر فيما تدل عليه هذه الاصطلاحات لوجدنا أن المعنى اللغوي لكثير منها قد نقله الخليل إلى معنى اصطلاحي، وأنه استطاع أن يبلوره في صورة علمية بعيداً عن التعقيد، قريباً من الفهوم، ليؤسس علماً مستقلاً مبنيّاً على أصول وقواعد ثابتة قاد إليها استقراء لغة العرب وأساليبها في التعبير متخذاً من القياس مطية لبناء ما لم يسمع عن العرب على ما كان قد سمع عنها، والتعليل لكثير من المسائل النحوية بعلل أدهشت معاصريه حتى دفعهم ذلك إلى سؤاله: « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ ، فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، لعلّة سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[٤١٢].

---

٤٠٦ ـ **الكتاب**، ٢/ ٣١٢

٤٠٧ ـ انظر: **الكتاب**، ٢/ ٣، ٢١٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٢

٤٠٨ ـ انظر: **المنصف** ١/ ٩٨؛ **الاستدراك على سيبويه**/ ٤؛ **معاني الحروف**/ ١٧٠

٤٠٩ ـ انظر: **المنصف** ١/ ٩٨؛ **والأشباه والنظائر**، ١/ ٢٠٨

٤١٠ ـ **الممتع في التصريف**، ١/ ٢٠١

٤١١ ـ **تاريخ الأدب العربي**، ٢/ ١٣١، وانظر: **طبقات فحول الشعراء**، ١/ ٩٥

٤١٢ ـ **الإيضاح للزجاجي**/ ٦٥ ـ ٦٦؛ **الاقتراح**/ ١٣٥ ـ ١٣٦

وقبل أن أبرح اصطلاحات الخليل أود أن أقرر أموراً أربعة:

الأول: أني لا أدعي أن هذه الاصطلاحات هي كل ما روي عن الخليل، فلم يكن همي إحصاؤها كلها، — وأنّى لي ذلك —؟! فالخليل إحدى نوادر زمانه، وصفه ابن المقفع بأنه رجل عقله أكبر من علمه[٤١٣] أوتي القدرة على الابتكار والتحليل فكان مبدعاً في النحو كما هو مبدع في العروض[٤١٤] حتى روي عن يونس «أن الخليل بن أحمد كان يستدل بالعربية على سائر اللغات ذكاء منه وفطنه»[٤١٥] وقصته في فك المُعَمّى[٤١٦] إن صحت فلا أقل من أن يوصف بأنه عبقري زمانه، ووحيد عصره. ولا يقدح في القول بذكائه وعبقريته زيفها[٤١٧] فقد وقف على أساليب العرب في الشعر والنثر فاستخرج القواعد وأصل الأصول، ولم يترك لمن جاء بعده مجالا للزيادة إلا فيما ليس ذا خطر يذكر.

الثاني: أن هذه الإصطلاحات لم ترد عن الخليل كعنوانات لأبواب النحو مثلما نشاهدها في كتب المتأخرين، بل كان المصطلح يرد على لسانه من خلال توضيح فكرة نحوية يفسرها، أو ردّ على سؤال يطرح عليه[٤١٨]، ففكرة التبويب وإن لم تكن بعيدة عن الخليل إلا أنها لم ترو عنه فهي فجة حتى عند سيبويه، شأنها في ذلك شأن صياغة المصطلحات النحوية التي تضمنها كتاب سيبويه، فربما كانت بمثابة أسماء عابرة لا يقصد الخليل ولا سيبويه منها أن تكون ضربة لازب على ما عرف من اصطلاحات النحو عند المتأخرين وقد لا يكون قد دار بخلد أحد منهم أن يجعل استعماله لهذه المصطلحات قاعدة راسخة وأمراً حتمياً.

الثالث: الفرق بين اصطلاحات الخليل وأساتذته واضح في كونه يجيء بالمصطلح مقروناً إلى المثال في كثير من الربط والتحديد، بينما كان السابقون يوردون الاستعمال خلواً من الاصطلاح، فسيبويه حين يروي عنهم يقول مثلاً: جاء عن أبي عمرو[٤١٩]، أو يقول: كان أبو عمرو يصرف كل اسم لرجل سمي بالأفعال[٤٢٠] أو قوله: كان عيسى بن عمر يقول: (ادخلوا الأول فالأول)[٤٢١] إلى غير ذلك من الاستعمالات اللغوية، لكن الموقف يختلف عندما ينقل عن الخليل، فهو ينقل عنه

---

٤١٣ — **طبقات النحويين واللغويين/ ٤٩؛ وفيات الأعيان، ١/ ٢٤٦**
٤١٤ — انظر: **طبقات فحول الشعراء، ١/ ٢٢؛ طبقات النحويين البصريين/ ٣٨**
٤١٥ — **طبقات الشعراء لابن المعتز/ ٩٦**
٤١٦ — **طبقات النحويين واللغويين/ ٥١**
٤١٧ — **مراتب النحويين/ ٥٥**
٤١٨ — انظر **الكتاب، ١/ ٤٥٢، ٤٣٣؛ ١/ ٢٤٧، ٢٧٤؛ ٢/ ٦٢**
٤١٩ — **الكتاب، ٢/ ٨١**
٤٢٠ — المصدر السابق، ٢/ ٧
٤٢١ — المصدر السابق، ١/ ١٩٩

الأساليب والتراكيب اللغوية ، وما أطلقه عليها الخليل من الاصطلاحات ، وفيما تقدم من المصطلحات دليل على ذلك .

الرابع : الدراسة النحوية في عصر الخليل غيرها عند المتقدمين فبينما كان النحو يدرس في ظل القرآن ، أصبحت الدراسة النحوية عند الخليل مستقلة منفصلة عن الدراسات القرآنية ، وأصبح النحو يدرس لذاته ، ولم يعد الدافع لدرسه الوقاية من اللحن في القرآن كما كان من قبل بقدر تفهم أساليب العرب واستنباط القواعد والأسس التي تبنى عليها اللغة[٤٢٢] .

المصطلح النحوي عند سيبويه

سبق الحديث على مصطلحات الخليل ، أو على الأصح المصطلحات المروية عن الخليل ، والاعتذار عن القطع بأنه كان أبا عذرتها ، والتنويه إلى احتمال أن تكون معروفة عند غيره مثلما كانت معروفة عنده ، وقد يكون قد تعلمها من أساتيذه بصورة مبسطة ساذجة ، فهداه عقله الإبداعي إلى صياغتها في تلك الصورة التي أوحاها إلى سيبويه فسطرها في كتابه ، فكانت مصادفة سعيدة لانقاذ مصطلحات الخليل كما يقول يوهان فك[٤٢٣] ، تلك المصطلحات أو ذلك النحو بمعناه الواسع لم يقف عند حدود الخليل ، بل أخذ الطريق نحو التطور والرقي لبلوغ الاستقرار ، فقفزت بعض المصطلحات قفزات واسعة على يد سيبويه حين توسع في إطلاقها ، فالحركات مثلاً بعد أن كانت محددة عند الخليل ، يختص بعضها بالأفعال والبعض الآخر بالأسماء ، وهذه بصدور الكلم ، وتلك بأعجازها أو أوساطها ، عمد سيبويه إلى (الرفع والنصب والجر والجزم) فجعلها علامات للإعراب مختصة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكنة أو أسماء متمكنة ، كما عمد إلى (الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف) جعلها علامات للبناء في الفعل المتمكن والاسم غير المتمكن[٤٢٤] مبيناً أن أواخر الكلم تجري على هذه المجاري الثمانية ، ولعل في اقتصاره على الاهتمام بأواخر الكلم يعطي الدليل على أن كتابه وضع للمتعلمين لا للعلماء ، إذ رام الاختصار والتبسيط وابتعد عن حشوه بكل دقيق وجليل ، فقدم «خلاصة وافية ، ألمت بجميع مسائل النحو وقد وضعت بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور»[٤٢٥] ، ولئن تابعه جمهور البصريين على هذه الألقاب فإن الخطوة التي قام بها الكوفيون في عدم التفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب[٤٢٦] تعد خطوة جديدة في تطور المصطلح

---

٤٢٢ ـ انظر: **الخليل بن أحمد للمخزومي/ ٢٥١**

٤٢٣ ـ انظر **العربية/ ١١**

٤٢٤ ـ انظر **الكتاب**، ١/ ٣

٤٢٥ ـ **القواعد النحوية/ ٢٦٤**

٤٢٦ ـ انظر: **شرح المفصل**، ١/ ٧٢؛ **شرح الكافية**، ٢/ ٢ ـ ٣

النحوي بالرغم مما تحمل في ثناياها من نية المخالفة لما تواضع عليه البصريون[٤٢٧] . وأعتقد أن منهج الكوفيين في هذه الحركات أسهل على المتعلمين وأن تقسيم سيبويه أصح منهجاً لدى العلماء من أهل هذه الصناعة الذين يهتمون بالتعليل والعوامل ذلك أن سيبويه أرسى نظرية العامل عندما قسم الحركات على هذا النحو، وأشار إلى العامل صراحة حيث يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحروف وذلك الحرف حرف الإعراب»[٤٢٨] .

لقد بذل سيبويه جهداً لا يقدره إلا من تعرض بالنظرة الفاحصة لكتابه، إذ حشد فيه مادة النحو الأولى، قاده إليها طبعه، ومنهج الفطرة الذي اتبعه، فقدم النحو موفور العناصر كامل المشخصات، لا يكاد يعوزه إلا استخلاص الضوابط، وتصنيع الأصول، قدم النحو في أفكار رئيسية وأبواب شاملة «يستحضرها ويضع المعالم لها، ويتعرف حاجتها من الأمثلة والنصوص، فيجمعها ويصنفها، ثم يعرضها جملة أوآحاداً وينظر فيها تصعيداً وتصويباً، يحلّل التراكيب، ويؤوّل الألفاظ، ويقدر المحذوف ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس ويذكر، ويعد ويستفتي الذوق»[٤٢٩] فكان كتابه نبعاً ثراً يرده البلاغي فيجد فيه تقسيم الكلام إلى «مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[٤٣٠] كما يجد فيه الحديث على (الإيجاز والحذف)[٤٣١] أو يجد في باب اللفظ للمعاني[٤٣٢] الإشارة إلى الترادف اللفظي وما للمعاني من صلة بالألفاظ اختلافاً واتفاقاً، وقد وجد الجرجاني مادة ضخمة كان لها دور ملموس في كثير من آرائه، إذ احتذى حذو سيبويه حتى في الأمثلة نفسها[٤٣٣]، فعندما تمثل سيبويه بقول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[٤٣٤]

فرفع (إقبال وإدبار) على السعة في الكلام[٤٣٥]، لم يتردد الجرجاني وهو يعقد الكلام على المجاز أن

---

٤٢٧ ـ انظر: **مراتب النحويين**/ ١٣٩؛ **المدارس النحوية**/ ١٦٨
٤٢٨ ـ **الكتاب**، ١/ ٣
٤٢٩ ـ **سيبويه إمام النحاة**/ ١٥٩، وانظر **أثر النحاة في البحث البلاغي**/ ٥٤ ـ ٥٦
٤٣٠ ـ **الكتاب**، ١/ ٨
٤٣١ ـ المصدر السابق، ١/ ١٠٨
٤٣٢ ـ المصدر السابق، ١/ ٧
٤٣٣ ـ على سبيل المثال وازن بين ما جاء في **الكتاب**، ١/ ١٠٨ ـ ١٠٩ وبين ما جاء في **أسرار البلاغة**/ ٣٤١ ـ ٣٤٢
٤٣٤ ـ **ديوان الخنساء**/ ٢٦
٤٣٥ ـ **الكتاب**، ١/ ١٦٩

يستشهد بهذا البيت[٤٣٦] ، وأن يقتبس منه في كتـابيه (أسرار البـلاغة ودلائـل الإعجـاز)[٤٣٧] ، كما استفاد الخفاجي من الكتاب حين نظر إلى (باب الاستقامة من الكلام والإحـالة)[٤٣٨] فعقـد الـكلام عليه في (باب الكلام في المعاني المفردة)[٤٣٩]

ويرده الشاعر والناقد الأدبي ليعرف ما يحتمـل الشـعر مـن ضرورات كصرف مـا لا ينصرف ، وإشباع الحركة ليستقيم الوزن ، أو فك المدغم أو تضعيف الحرف إلى غير ذلك[٤٤٠] ، أو يتعـرف على وجوه القوافي والإنشاد[٤٤١] ، يقول السيرافي : « وضرورة الشعر على سـبعة أوجـه هـي : الـزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير والإبدال وتغيير وجه من الإعـراب إلى وجه آخـر على طـريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث »[٤٤٢] وقد اشتمل الكتاب على أمثلة لذلك كله .

كما يرده اللغوي ليتعرف على عدة الحروف العربية ومخـارجها مهمـوسها ومجهـورها ، شـديدها ورخوها ، وأحوال كل منها ، وتبيين الإطباق فيها ، فقد وزّع سيبويه حـروف العـربية على ستة عشر مخرجاً ، وتعرض للهمز والإمالة وما له صلة بلهجات العرب ونحو ذلك[٤٤٣]وقد استفاد الثعـالبي منـه وهو يضع كتابه (فقه اللغة وسر العربية)[٤٤٤] .

كما يرده القارئ ليجد فيه أصول أحكام التجويد والقراءة[٤٤٥] .

وللنحوي يقدم أضخم مادة علمية في فن النحو ، حتى إنه لم تتح للمتأخرين فرصة الزيادة فيهـا إلا فيما ليس له خطر ، هذه المادة قدمها سيبويه بصورة تختلف عما هو مـألوف لـدينا مـن حيـث **الترتيب ، والتبويب ، والمصطلحات** .

فأما **الترتيب** فإنا نجد سيبويه يمزج أبواب النحو في صورة عجيبة فهو ينتقل من الباب إلى غـيره قبل أن يستوفي أحكامه ، فمثلاً تجد الكلام على الفاعل قد ابتدأ من الصفحات الأولى في الكتاب[٤٤٦] ونثر الحديث عنه في صفحات الكتاب في قفزات غير منتظمة ، بحسب تداعي المعاني الـذي أثـر على

---

٤٣٦ ــ انظر : **دلائل الإعجاز**/ ٢٣٣

٤٣٧ ــ انظر مثلاً : **أسرار البلاغة**/ ٣٤١ ــ ٣٤٢ ؛ **ودلائل الإعجاز**/ ٢٤٧ ووازن ذلك بما في **الكتاب**، ١/ ١٠٨ ــ ١٠٩ ؛ ١/ ٢٨٣ ــ ٢٨٤ على الترتيب

٤٣٨ ــ **الكتاب**، ١/ ٨

٤٣٩ ــ **سر الفصاحة**/ ٢٧٦ ــ ٢٧٧

٤٤٠ ــ انظر **الكتاب**، ١/ ٧ ــ ١٣

٤٤١ ــ **الكتاب**، ٢/ ٢٩٨

٤٤٢ ــ **شرح كتاب سيبويه**، ١/ ق ٨٣

٤٤٣ ــ انظر **الكتاب**، ٢/ ٤٠٤ ــ فما بعدها . وانظر : **أثر النحاة في البحث البلاغي**/ ١١١

٤٤٤ ــ وازن بين ما في (**فقه اللغة وسر العربية**)/ ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٥٨ وبين ما في **الكتاب**/ ١/ ٤٦٠ ، ٧ ؛ ٢/ ٢٠١ على الترتيب

٤٤٥ ــ انظر : **الكتاب**، ٢/ ٤٠٧ ــ ٤٣٠

٤٤٦ ــ **الكتاب**، ١/ ٦

منهجه ، فهو لا يحدثك عن أحوال الفعل مع فاعله تذكيراً وتأنيثاً إلا عند حديثه عن **الصفة** المشبهة ليقول : « إن الوصف مع مرفوعه كالفعل مع فاعله في التذكير والتأنيث »[٤٤٧] ولكنه لا يستكمل الحديث على تأنيث الفعل للفاعل إلا في الجزء الثاني[٤٤٨] فضلاً عما أسبغه على الفاعل من أبواب ليس لها به علاقة مباشرة ، والحديث فيها أو في جلّها لا يختص بالفاعل ، فهناك مثلاً : « باب للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول »[٤٤٩] .

« وباب للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر »[٤٥٠] .

و « باب للفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . . . »[٤٥١] .

وهناك « باب للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول »[٤٥٢] .

و « باب للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول »[٤٥٣] .

هذه الأبواب وإن كان للفاعل دور فيها إلا أنها عقدت للفعل لا للفاعل ، فالأبواب الأولى تختص بالفعل المتعدي ، كما اختص الباب الأخير منها بالفعل اللازم ، ولعل سيبويه وهو يجعل الفاعل مدار حديثه ، يشير إلى أن الفعل وهو الحدث لا يكون إلا بالفاعل ، وأن الفاعل عمدة لا يستغنى عنه في الكلام .

وتتعجب من منهجه وهو يقدم لك المادة النحوية المرفوع إلى جانب المنصوب والمجرور « فعندما تحدث عن المسند والمسند إليه[٤٥٤] كان عليه أن يستوفي أبواب المسند إليه من ابتداء أو فاعلية أو غيرهما ثم يعود إلى المسند ليستوفي أنواعه وأحكامه ولكنه لم يتبع ذلك ، وكثيراً ما تقول وأنت تقرأ الكتاب : ليت ذلك الباب وضع هنا ، أو ليت ذلك الفصل قد انتقل إلى هناك »[٤٥٥] وقد يكون باب الإسناد أحسن حالا من (باب الحال) الذي لم يضع له عنواناً مميّزاً ، بل نثر الكلام عليه هنا وهناك ، فتجده ضمن أبواب المفعول والمفعول المطلق والتوكيد والمصادر والاستفهام موزّعاً مسائله في أماكن شتى تبعاً للمناسبات التي تستدعيها[٤٥٦] ، فهو وإن فكر في صناعة الأبواب لمسائل النحو إلا

---

٤٤٧ ــ انظر **الكتاب** ، ١/ ٢٣٨ ــ ٢٤٠
٤٤٨ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٢
٤٤٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٦
٤٥٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٨
٤٥١ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٩
٤٥٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤
٤٥٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٣ ، ١٤
٤٥٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ٧
٤٥٥ ــ **سيبويه حياته وكتابه**/ ٣٠
٤٥٦ ــ المصدر السابق/ ٣٢ ــ ٣٣

أنه لم يستطع ضم مسائل كل باب بعضها إلى بعض ليكون منها سلاسل متصلة الحلقات متتابعة الاختصاص ، بل راح يذكر بعضها في موضع ولا يوفيه حقه من البحث إلا في موضع آخر بحسب استدعاء المناسبة له ، وكأنما برزت العلاقة بين المسألتين أو المسائل النحوية بطريق الصدفة فأثبتها في مكانها لكيلا تنسى ، ولو فكر في وضع كتابه وضعاً أخيراً ونهائياً فربما كان يجمع المتفرق إلى بعضه ويخلص كل باب مما هو بعيد الصلة به ، فيجعل حديثه عن المرفوعات أولا حتى إذا انتهى منها انتقل إلى المنصوبات فالمجرورات وهكذا ، ولكن فكرة الأبواب لم تكن بعد قد تميزت عنده التميز الكافي شأنها شأن النحو نفسه ، والذي لم يتميز عنده بعد عن غيره من علوم العربية ، فكثير من الأبواب لم تتحدد معالمه ، يقول الفراء : « مات الكسائي وهو لا يحسن حدَّ نعم وبئس ، ولا حدَّ (أنَّ) المفتوحة ولا حدَّ الحكاية . . . ولم يكن الخليل يحسن النداء ، ولا كان سيبويه يدري حدّ التعجب »[٤٥٧] .

هذا النظام في التبويب جعل سيبويه يضطر إلى وضع المسائل النحوية في صورة أبواب كبرى شاملة ، تندرج تحتها أبواب صغرى ومسائل متعلقة برأس الباب فطال العنوان بالقدر الذي تضمه مسائل الباب من مشكلات ، فلكي يتحدث مثلاً عن الأفعال المتعدية واللازمة وما يعمل عملها من المشتقات عقد لها باباً يعد من أطول عنوانات الكتاب قال فيه :

« هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها ، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته ، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء ويكون لأحداثها أمثلة لما مضى وما لم يمض ، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل »[٤٥٨] ، ثم أخذ بعد هذا يفصل ما أجمله هنا في أبواب كثيرة[٤٥٩] ، هذا التفصيل بعد الإجمال كما يصفه بعض الباحثين[٤٦٠] ، أو هذه الفهرسة كما يسميها البعض الآخر[٤٦١] تقوده أحياناً كثيرة إلى الاستطراد والانتقال إلى موضوعات قد لا تكون الرابطة بينها

٤٥٧ ــ **معجم الأدباء ، ١٣/ ١٨٥**
٤٥٨ ــ **الكتاب ، ١/ ١٣ ــ ١٤**
٤٥٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٣ ــ ٢٦
٤٦٠ ــ **أول كتاب في نحو العربية/ ٤٥**
٤٦١ ــ **سيبويه إمام النحاة/ ١٧١**

قوية ، وهذا واحد من المآخذ على الكتاب ، لكن اعتباره إحدى بدايات التأليف النحوي يجعل قدمته تشفع له ، فضلاً عن الجهد الذي بذله فيه سيبويه مما يجعل كل نقد له يتضاءل أمامه .

ويعتبر باب الإضمار مثالا آخر على طريقة سيبويه في التفصيل بعد الإجمال فهو يقول أولا : « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي »[٤٦٢] ، ثم يأخذ في التفصيل ، مكوناً الأبواب التالية :

(باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[٤٦٣] .

و (باب إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً)[٤٦٤] .

ثم قسم هذا الباب على أبواب صغرى على النحو التالي :

(باب ما جرى منه على الأمر والتحذير)[٤٦٥] .

و (باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ، ويكون معطوفاً على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول)[٤٦٦] .

و (باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل)[٤٦٧] .

و (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)[٤٦٨] .

وفعل مثل ذلك في باب التوابع[٤٦٩] وباب الضمائر[٤٧٠] .

أما عناوين الكتاب فتتفاوت درجاتها بين الغموض والوضوح فأما الواضح فلا يحتاج منا إلى وقفة توضيح ، وأما الغامض منها فقد يصل خفاؤه إلى أن يقف القارئ أمامه لا يدرك قصده حتى يقرأ الباب كله أو جلّه ، ليستنتج من الأمثلة أن هذا الباب انعقد لكذا ، فمثلاً قوله : « باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد »[٤٧١] ، لا أعتقد أن القارئ سيفهم منه لمجرد العنوان أن سيبويه عقده للكلام على (كان وأخواتها) ، وذلك للغموض الذي يلفه باستخدام مصطلحات (اسم الفاعل ، واسم المفعول) بدلا من (اسم كان وخبرها) لأن التفكير قد ينصرف أثناء قراءة هذا العنوان إلى الاسم المشتق الذي يجيء على وزن (فاعل) أو

---

٤٦٢ ــ **الكتاب** ، ١/ ١٢٩

٤٦٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٣٠

٤٦٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٣٨

٤٦٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٣٨

٤٦٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤٠

٤٦٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤١

٤٦٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤٦

٤٦٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢١٨

٤٧٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٧٧

٤٧١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢١

(مفعول) ويعمل عمل فعله[٤٧٢] أما إطلاق اصطلاح (الفاعل) على اسم كان و (المفعول) على خبرها فعلى المجاز لشبه الأول بالفاعل والثاني بالمفعول[٤٧٣] .

ومثل ذلك غموضاً وخفاء الباب الذي عقده للتنازع معنوناً له بقوله : « هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به »[٤٧٤] ، فما حل هذه الرموز غير قوله : « وهو قولك ، ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيداً » .

ولم يقف الغموض عند حد الأبواب ، بل تعدى إلى العبارة فكثيراً ما تستوقفك عبارته متحدية قدرتك على الفهم ، من نحو قوله في (باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر) : « وتقول : إني مما أفعل ذلك ، كأنه قال : إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك ، فوقعت (ما) هذا الموقع ، كما تقول العرب : بئسما له ، يريدون بئس الشيء ما له . . . وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، فتكون (ما) مع (مَنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما) »[٤٧٥] أو قوله في معرض الكلام على الحروف التي يجوز أن يليها الأسماء والأفعال : « سألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك ، فزعم أن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما) والمعنى : لعلي آتيك فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بربما »[٤٧٦] .

وحينما عقب على بيت عدي بن زيد[٤٧٧] :

أَرَوَاحٌ مُـوَدِّعٌ أَمْ بُكُـورُ   أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيْرُ

قال : « إنه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنصوب في الذي ينصب على أنه على شيء هذا تفسيره »[٤٧٨] وعلى الرغم من تفسيره للوجوه الجائزة في ضمير المخاطب في هذا البيت ، وبالرغم مما أضافه السيرافي[٤٧٩] من وجه رابع إلى الوجوه الثلاثة التي أشاروا إليها ، بالرغم من ذلك كله تبقى العبارة تستوقف الباحث ، وتجعله يفتش عن سبب لمثل هذه الصياغة ، وما أظن لذلك سبباً غير الرغبة الملحّة عند سيبويه في الاختصار ، فكان منه مثل هذا التعبير ، أما موضع الشاهد عنده فواضح كما هو واضح في أوجه الرفع في قوله عز وجل : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوْفٌ ﴾[٤٨٠] وإن كان

---

٤٧٢ ـ انظر : **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** ، ١/ ١٣٦
٤٧٣ ـ انظر : **همع الهوامع** ، ١/ ١١١ ؛ **شرح الأنموذج**/ ق ١٢
٤٧٤ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٧
٤٧٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧
٤٧٦ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٩
٤٧٧ ـ ديوانه/ ٨٤
٤٧٨ ـ **الكتاب** ، ١/ ٧٠ ـ ٧١
٤٧٩ ـ انظر : **شرح كتاب سيبويه** ، ١/ ق ٢٣١ ـ ٢٣٣
٤٨٠ ـ **محمد**/ ٢١

الخلاف بين النحاة في ذلك قائماً[٤٨١] ، وفي الكتاب كثير من المسائل المشكلة والمضطربة ، وما خيم عليه سحائب الغموض[٤٨٢] .

هذه لمحة عن ترتيب الكتاب وتبويبه ، فماذا عن مصطلحات سيبويه ؟! .

مصطلحاته

قبل الخوض في مصطلح سيبويه أرى الواجب يقتضي أن أنبّه إلى الحقائق الثلاث التالية :

الأولى : أن المصطلح النحوي عند سيبويه جدير بدراسة مفصلة مستقلة ، وأنه يحتاج إلى جهد يتضاءل أمامه جهد أمثالي من المبتدئين في طريق صحبة كتابه وإني هنا لأسجّل اعترافي بأني لم أطرق من مسائله إلا ما كان سهلاً عليّ الدخول فيه ، ولم أغص حتى الآن في لججه ، فلا يطمعن من يقرأ هذا البحث في الوقوف على أسرار كتاب سيبويه فهو بعيد الغور صعب المراس .

الثانية : أن حال المصطلح النحوي عند سيبويه هو نفسه عند الخليل ، لأن الكتاب صورة صادقة لجهود سيبويه وجهود الطبقات السابقة ، وقد نظمها بعد أن جمعها على الأسلوب الذي ارتآه[٤٨٣] ، فعبر عن مصطلحات الخليل بالطريقة التي صدرت عن الخليل ، تلك الطريقة التي كان الخليل ينثر المصطلحات نثراً في ثنايا الحديث على المسائل النحوية ، دون أن يقصد المصطلح لذاته ، لأنه ــ كما يبدو ــ كان يجعل همه تفسير المسائل لا الصناعة والصياغة وذكر الحدود ، كما نقل جهود العلماء قبل الخليل (عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم) رواية أو سماعاً بالصورة التي أثرت عنهم ، والتي تمثلت في نظرات تحكي ترسم هؤلاء العلماء سبيل العرب في أساليبها ، ومحاولاتهم توجيه الأساليب الجديدة قياساً على القديم من أساليب العرب ، فألمحوا إلى المصطلحات النحوية ولم يسموها ، فما كان في مقدورهم ذلك ، ولو تم لهم ذلك لكان مخالفاً لسنة النشوء .

نقل سيبويه إلى الأجيال مصطلحات الخليل واستعمالات أساتيذه ، وأضفى عليها من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج[٤٨٤] فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة ، سهلة المنال ووضع المصطلحات النحوية وضعاً أشرف على الاستقرار وفسر بعض المصطلحات ببعض ، أو قل عبّر عن بعضها بأكثر من تعبير وحاول صناعة المصطلح النحوي ليستقر في صورته النهائية ، وما لم يسعفه جهده بالظفر به لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضحة ، فكان شأنه في ذلك شأن المعلم القدير الذي يفَنَّنُ في طرق تدريسه ، فتارة يسلك سبيل الاستقراء وتارة يتبع طريقة الاستنتاج

---

٤٨١ ــ انظر كتاب **مشكل إعراب القرآن** ، ٢/ ٣٠٧ ــ ٣٠٨

٤٨٢ ــ انظر : **تجربتي مع سيبويه**/ ٤٥

٤٨٣ ــ انظر : **القواعد النحوية**/ ٢٦٣

٤٨٤ ــ انظر : **تاريخ بغداد** ، ١٢/ ١٩٦

وهكذا ، بل إن سيبويه يرى في بعض الأحيان أن المصطلح الذي وضعه يقصر عن تحقيـق الغـرض فيردفه بالتصوير والوصف .

وبالرغم من وجود مصطلحات غير صريحة عند سيبويه ، وأخرى تغاير ما هو مألوف لدينا اليـوم إلا أن كتابه سيظل إماماً في النحو كما بقي هو إماماً للنحاة يقول أبو إسـحاق الـزجاج : « إذا تـأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة »[٤٨٥] .

بقي كتاب سيبويه مائدة الدارسين من بصريين وكوفيين[٤٨٦] فما تحرر النحـاة مـن تبعيتـه ، حـتى أولئك الذين ناصبوه العداء لم يستغنوا عن كتابه : فقـد روى « أن الـكسائي حمـل إلى أبي الحسـن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً »[٤٨٧] كما روي أن الفراء كان زائـد العصـبية على سيبويه ولكنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[٤٨٨] .

الثالثة : وقد رددها كثير من الباحثين ممن تعرضوا بالدرس لتأريخ النحـو والنحـاة ، وهـي كون المصطلح النحوي لم يستقر استقراراً كلياً عند سيبويه[٤٨٩] ، وقد تـرتب على هـذه الحقيقـة أن يتنـاول البحث مصطلح سيبويه من ناحيتين :

الأولى: طريقته في عرض المصطلحات . **والثانية:** مصطلحاته بين البقاء والفناء .

أولا: طريقة سيبويه في عرض المصطلحات النحوية

رسم سيبويه لنفسه منهجاً وهو يقدم مصطلحاته النحوية وألزم نفسه أن يجعلها قريبة المنال سهلة واضحة ، لذلك فلم يبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي إذا أراد من اللفظ أن يـؤدي معـنى اصـطلاحياً ، ومن أجل ذلك قدم مصطلحاته في شكلين متميزين :

أحدهما : الوصف

هناك مجموعة كبيرة من المصطلحات النحوية لم يضعها سيبويه وضعاً نهائياً ، فوصفها ومثَّل لها ، وهذا يرجع إلى عدم وضوح المصطلح المعبَّر به وضوحاً كلياً يجعله يطمئن إليـه[٤٩٠] خـاصة إذا أخـذنا عامل الزمن الذي قطعه التأليف النحوي قبله بعين الاعتبار لأن كتابه أقدم كتـاب نحـوي يصـل إلى أيدينا فمن الصعب التكهن بأسلوب التأليف النحوي قبله ، ومن مصـطلحاته الـتي عـبّر عنهـا بالوصف :

---

٤٨٥ ـ **طبقات النحويين واللغويين/ ٧٢**

٤٨٦ ـ انظر : **مدرسة الكوفة/ ٧١**

٤٨٧ ـ **مراتب النحويين/ ١٢٠ ؛ طبقات النحويين البصريين/ ٥١**

٤٨٨ ـ **مراتب النحويين/ ١٣٩**

٤٨٩ ـ انظر : **سيبويه إمام النحاة/ ١٦٦ ؛ سيبويه حياته وكتابه/ ٣٠ ؛ تطور الدرس النحوي/ ٤٤**

٤٩٠ ـ انظر: **تطور الدرس النحوي/ ٤٥**

اسم الآلة

هذا مصطلح وضع بعد سيبويه بكل تأكيد لما وصفه سيبويه بقوله: «هذا باب ما عالجت به»[٤٩١] ولو وقف عند هذه الصورة لجاءت قاصرة عن غرضه ولكنه فسرها بقوله: «وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسَحَة، ومِسَلَّة، والمِصْفَى والمِخْرَز، وقد يجيء على مفعال نحو مِقْرَاض ومِفْتَاح، ومِصْبَاح»[٤٩٢].

المجرّد والمزيد

يسمي المجرّد أو بعبارة أصح يصفه بـ(ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف) كما يسميه (غير المزيد) كثيراً مكتفياً بدلالته على نقيضه وهو المزيد[٤٩٣].

المركب المزجي

وضّح سيبويه معنى التركيب بضم شيء إلى آخر، وهذا معنى لغوي لم يخرجه إلى المعنى الاصطلاحي الفني، فقال: «باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً»[٤٩٤] وضرب على ذلك الأمثلة التالية: «ومن ذلك خمسة عشر، ومعد يكرب في قول من لم يضف، ـ فإذا أضفت قلت: مَعْدِيٌّ، وَخَمْسِيٌّ»[٤٩٥]، ويكرر هذا الوصف في باب التحقير فيقول: «هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر، فجعلا بمنزلة اسم واحد»[٤٩٦] ثم بيّن المراد بقوله: «وذلك قولك في حضرموت: حضيرموت، وبعلبك: بعيلبك، وخمسة عشر: خميسة عشر»[٤٩٧] وحينما تناول المبرد هذا المصطلح عبّر عنه بمثل تعبير سيبويه[٤٩٨] ومثلهما فعل أبو علي الفارسي[٤٩٩].

---

٤٩١ ـ **الكتاب**، ٢/ ٢٤٩

٤٩٢ ـ المصدر السابق.

٤٩٣ ـ انظر المصدر السابق، ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥

٤٩٤ ـ المصدر السابق، ٢/ ٨٧

٤٩٥ ـ المصدر السابق.

٤٩٦ ـ المصدر السابق، ١/ ١٣٤

٤٩٧ ـ المصدر السابق.

٤٩٨ ـ انظر: **المقتضب**، ٣/ ١٤٣

٤٩٩ ـ انظر: **الإيضاح العضدي**، ١/ ٣٠٦

الاشتغال

هذا المصطلح لم يصرح به سيبويه ولا الخليل، بل ولا عيسى بن عمر من قبل، مع أنه هو الذي مهد الطريق لظهور هذا المصطلح بتوجيهه لبعض القراءات[٥٠٠]، ولكن سيبويه وصفه وصوره حتى إن القارئ لا يشك أنه سيصرح به فهو يقول مثلاً: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم»[٥٠١] من هذه العبارة تدرك أن سيبويه يدير الكلام على الإسناد، ولكنه يريد نوعاً معيّناً منه، ولكي يصل إلى ما يريد قدم للوصف بما هو معلوم من أمر الإسناد نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً)، فزيد هنا مسند إليه وهو أول ما شغل به الفعل، ولكن إذا اختلف الإسناد أو كما يقول سيبويه «بنيت الفعل على الاسم» وقلت مثلا: (زيد ضربته) رفعت (زيد) بالابتداء موازناً ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٥٠٢] قائلاً: «وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء، وإن شئت قلت: زيداً ضربته»[٥٠٣] وبناء على ذلك فللنصب في الآية وجه حسن[٥٠٤].

التقريب

زعم ثعلب أن سيبويه لا يعرف هذا المصطلح قائلاً: «وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً فأراد أن يخبر عن هذا الانطلاق ولم يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً وهو لا يعرف التقريب، والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم في كان، لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء»[٥٠٥]. وروى السيوطي أن الكوفيين يذهبون «إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة) وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي له في الوجود نحو (هذا ابن صياد أشقى الناس) فيعربون (هذا) تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب...»[٥٠٦]، وحينما تناول الباحثون المحدثون هذا

---

٥٠٠ ــ انظر: ص ٦٣ من هذا البحث

٥٠١ ــ **الكتاب**، ١/ ٤١، وانظر **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، ١/ ق ١٧١

٥٠٢ ــ **فصلت**/ ١٧

٥٠٣ ــ **الكتاب**، ١/ ٤١ ــ ٤٢

٥٠٤ ــ النصب قراءة، انظر: **كتاب مشكل إعراب القرآن**، ٢/ ٢٧١؛ **القراءات الشاذة**/ ١٣٣، و**البحر المحيط**، ٧/ ٤٩١

٥٠٥ ــ **مجالس ثعلب**، ١/ ٤٣، وانظر: **معاني القرآن**، ١/ ١٢ ــ ١٣

٥٠٦ ــ **همع الهوامع**، ١/ ١١٣

المصطلح لم يخرجوا على قول ثعلب ، فمنهم من اعتبره إحدى الإضافات الكوفية إلى النحو العربي[٥٠٧] ومنهم من دفعه الحماس إلى القول بأنه مصطلح جديد لا يعرفه البصريون[٥٠٨] ، ولجأ البعض الآخر إلى التعريض في الحديث إلى رفض البصريين لهذا المصطلح باعتباره أحد المصطلحات الخاصة بالكوفيين[٥٠٩] .

وقبل أن نقرر معرفة سيبويه للتقريب ينبغي الإشارة إلى أن مذهب الكوفيين في إعراب الاسم المنصوب بعد (كان) وأخواتها أن يكون النصب على الحال أو شبه الحال[٥١٠] ، وما دامت أسماء الإشارة تعمل عمل (كان) عندهم ، ـــ فالإعراب إذن لا يختلف ، وعلى هذا يتبين وهم السيوطي رحمه الله ، فالقائلون بالنصب على الخبرية هم البصريون لا الكوفيون ، ومذهب سيبويه في نصب الاسم في مثل قولنا (هذا عبد الله منطلقاً) أن يكون على الحال[٥١١] ، لذا فوجه النصب عند سيبويه يختلف عن وجهه عند الكوفيين .

أما أن يكون سيبويه لا يعرف (التقريب) أو أن التقريب مصطلح جديد لا يعرفه البصريون فهذا مبالغ فيه ، فسيبويه يقول : « وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم تقرب به شيئاً أو تباعده وتشير إليه »[٥١٢] قال السيرافي « والمبهم مفارق للعلم لأن في المبهم لفظاً يوجب التقريب ولفظاً يوجب التبعيد نحو ذلك وتلك وأولئك »[٥١٣] ، وسيبويه يستعمل اللفظ ويبيّن دلالته المعنوية فهو عندما تكلم على وصف المبهم قال : « إذا قلت : مررت بزيد الطويل لأني أريد أن أجعل (هذا) اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها وكأنك إذا أردت أن تقول : مررت بالرجل ولكنك إنما ذكرت (هذا) لتقرب به الشيء وتشير إليه »[٥١٤] فالتقريب عند سيبويه ضد التبعيد[٥١٥] ، ولا عمل له عنده ، وهو إن جاء بهذا المصطلح فإنه لا يقصده لذاته ، وإنما الوصف الذي ينهجه في كثير من الأحيان جعله يمسه بلطف ، وأن يكتشفه دون أن يعلم أنه اكتشفه ، لذا ، فكان الأولى أن يقول ثعلب : وسيبويه لا يعترف بعمل التقريب بدلا من قوله « وهو لا يعرف التقريب » ، ولكن التعصب على سيبويه ربما حمله على أكثر من ذلك ، وكان من حق تابعيه أن يقولوا : إن التقريب عامل عند الكوفيين عمل (كان) وحسب لا أن يجعلوه اختراعاً كوفياً .

---

٥٠٧ ـــ انظر: **مدرسة الكوفة/ ٣٢٠ ؛ الدرس النحوي في بغداد/ ٣٣**

٥٠٨ ـــ انظر: **أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٥٤**

٥٠٩ ـــ انظر: **مدرسة البصرة النحوية/ ٣٤٩**

٥١٠ ـــ انظر: **معاني القرآن، ١/ ١٢ ؛ همع الهوامع، ١/ ١١١**

٥١١ ـــ انظر: **الكتاب، ١/ ٢٥٦ ؛ شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٢/ ٩١ ؛ أمالي السهيلي/ ١٠٤**

٥١٢ ـــ **الكتاب، ١/ ٢٢٣**

٥١٣ ـــ المصدر السابق، ١/ ٢٢٣

٥١٤ ـــ المصدر السابق، ١/ ٢٢١

٥١٥ ـــ انظر: **الأنموذج في النحو/ ١٠٤**

الفعل اللازم والمتعدي[٥١٦]

قال أبو حيان: «التعدي لغة: التجاوز، يقال: عدا طوره أي جاوزه.
وفي الاصطلاح: هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به فإن تجاوزه إلى غير مفعول من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك فلا يسمى متعدياً، ثم قال: ويسمى (الفعل) متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً، والمشهور تسميته متعدياً، وقال عن اللازم: إنه يسمى قاصراً وغير متعد، وغير واقع»[٥١٧].
ولكي ينقل إلينا سيبويه هذا المصطلح عبّر عنه بأطول عنوان عرفه النحو[٥١٨] إلى جانب وقوعه على المصطلح المستقر (اللازم والمتعدي) أحياناً كثيرة.

أفعال المدح والذم

لم يجعل الكلام على (نعم وبئس) مباشراً عندما عقد لها (باب ما لا يعمل من المعروف إلا مضمراً)، ولكنه استطاع بالطريقة الوصفية التي اتبعها أن يوقر في الفهوم أنه بصدد (نعم وبئس)، حتى إذا جاء إلى معمولها قال: «وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به) وذلك قولهم: (نعم رجلاً عبد الله) كأنك قلت: (حسبك به رجلاً عبد الله) لان المعنى واحد، ومثل ذلك: (ربه رجلاً) كأنك قلت: (ويحه رجلاً) في أنه عمل فيما بعده كما عمل (ويحه) فيما بعده لا في المعنى، وحسبك به رجلاً في العمل وفي المعنى»[٥١٩].، ولما استقام له الأمر، وأيقن أن قارئه أدرك مراده، راح يفصل القول في أحكام (نِعْمَ) وما يجوز وما لا يجوز في معمولها من تقديم وتأخير، وإظهار وإضمار، وحذف، وجواز تأنيثها وتذكيرها ونحو ذلك[٥٢٠].

هذه نماذج من اصطلاحات سيبويه التي اكتفى بوصفها وعمد إلى توضيحها بالأمثلة الكثيرة أحياناً أو بمقابلتها بالنقيض أحياناً أخرى، ومثل ذلك كثير في الكتاب يمثله المصطلحات النحوية الآتية:

الفعل المتعدي إلى مفعول[٥٢١].
الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر[٥٢٢].
العامل وأثره في الأفعال والأسماء[٥٢٣].

---

٥١٦ ـ انظر: ص ١٢٦ من هذا البحث
٥١٧ ـ **التذييل والتكميل شرح التسهيل**، مج ١ جـ٣/ ق ٥٥٠ ـ ٥٥١
٥١٨ ـ انظر: **الكتاب**، ١/ ١٣ ـ ١٤
٥١٩ ـ **الكتاب**، ١/ ٣٠٠
٥٢٠ ـ انظر: **الكتاب**، ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣
٥٢١ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤
٥٢٢ ـ المصدر السابق، ١/ ١٦
٥٢٣ ـ المصدر السابق، ١/ ٤١ ـ ٤٢

التعجّب[٥٢٤] .

التنازع[٥٢٥] .

الفعل المضارع والذي سماه (الفعل الذي لم تمضه)[٥٢٦] .

البدل[٥٢٧] .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[٥٢٨] .

العطف على الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور[٥٢٩] .

اسم المصدر والذي يسميه مصدراً[٥٣٠] .

اسم الهيئة[٥٣١] .

اسم الجنس الجمعي[٥٣٢] .

اسم الجمع[٥٣٣] .

الاسم الخاص وهو الشائع في الأمة[٥٣٤] .

الاسم العام .

الاسم الغالب .

العلم الخاص من الأسماء ، ويعني به أعلام الأجناس[٥٣٥] .

اسم المكان المشتق[٥٣٦] .

وعندما أدار الكلام على فك المدغم سماه (البيان والتبيين)[٥٣٧] .

وهناك مصطلحات عبّر عنها سيبويه **بالاصطلاح** تارة **وبالوصف** تارة أخرى من ذلك :

---

٥٢٤ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٧

٥٢٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٧

٥٢٦ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٨٢ ، ٣٣٤

٥٢٧ ـ المصدر السابق ، ١/ ٧٥ ، ٢/ ٢٢٤

٥٢٨ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣١٦

٥٢٩ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٨٩

٥٣٠ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٢٢٨ ، ٢٤٤

٥٣١ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٢٩٩

٥٣٢ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٨٣

٥٣٣ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٢ ، ٢٠٣

٥٣٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٦٣

٥٣٥ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٢٣ ، ٣٣٠

٥٣٦ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤٦

٥٣٧ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٤٠٧

أسماء الإشارة

حينما كان يتكلم على المعارف قال: «ومنها الأسماء المبهمة»[٥٣٨] ثم رجع ليفصل المجمل هناك بقوله: «وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذاك وتلك وذانك، وتانك، وأولئك وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»[٥٣٩]، فقد جاء الاصطلاح هنا عرضاً لا قصداً.

المفعول لأجله

قال عنه مرة: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر»[٥٤٠]، وبعد أن وضح ما يريد الوصول إليه في الباب بالأمثلة والشواهد اهتدى إلى القول: «وفعلت ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله»[٥٤١].

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن كلمة (عذر) الواردة في عبارة سيبويه هنا ليست أمثل كلمة، ولا أحقها بالاستعمال وكان يفضل لو أنه استعاض عنها بكلمة (سبب أو علة)[٥٤٢] وأستطيع أن أضيف أنه كان بإمكان سيبويه أن يسميه (بالتفسير للفعل) كما فعل الفراء[٥٤٣] أو يطلق عليه اصطلاح (الجزاء) كما فعل الإمام الطبري[٥٤٤]، وأن يقول: إنه نصب على الفعل[٥٤٥]، ولكن سيبويه ما كان ينظر إلا إلى إلحاق الحكم النحوي بالعلة المسبِّبة له، وكان اهتمامه بالمعنى اللغوي لا يقل عن اهتمامه بالمعنى الاصطلاحي، وكانت وسيلته في تأكيد سلامة ما يصل إليه الأمثلة الكثيرة وقياس الأشباه على الأشباه[٥٤٦]، وكان يرى أن كلمة (عذر) أنسب كلمة لهذا الحكم، وهي إن لم تكن كذلك فهي على الأقل أفضل من (الجزاء) الذي يحتمل اللبس بين هذا الباب وباب جواب الشرط، ثم في أمثلة سيبويه إشارة إلى هذا الاصطلاح نحو قوله: «فعلت ذاك **أجلَ** كذا وكذا» وقوله: «فهذا كله ينتصب لأنه **مفعول به**»[٥٤٧].

---

٥٣٨ ــ **الكتاب**، ١/ ٢١٩

٥٣٩ ــ المصدر السابق، ١/ ٢٢٠

٥٤٠ ــ المصدر السابق، ١/ ١٨٤

٥٤١ ــ المصدر السابق، ١/ ١٨٥ ــ ١٨٦؛ **الجامع الصغير**/ ق ٩٠

٥٤٢ ــ انظر: **سيبويه إمام النحاة**/ ١٦٩

٥٤٣ ــ انظر: **معاني القرآن**، ١/ ١٧

٥٤٤ ــ **تفسير الطبري**، ١/ ٣٥٤؛ ٢/ ٣٤٠

٥٤٥ ــ انظر: **تفسير الطبري**، ٤/ ٢٤٦؛ **معاني القرآن**، ١/ ١٧

٥٤٦ ــ انظر: **النحو العربي**/ ٦٤

٥٤٧ ــ **الكتاب**، ١/ ١٨٥ ــ ١٨٦؛ **حاشية الخضري**، ١/ ١٩٤

ـ الفعل المحذوف

هذا المصطلح عبّر عنه سيبويه بصور وطرائق كثيرة فتارة يقول عنه: «باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»[٥٤٨] وتارة يصفه بالإضمار فيقول: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيراً لكم، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك) إذا كنت تأمر»[٥٤٩].

ولعدم استقراره على اصطلاح واحد يعود ثانية وهو يشرح الأمثلة السابقة فيعلّل حذف الفعل بقوله: «وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر»[٥٥٠].

ومرة ثالثة يسمي حذف الفعل باسم (الفعل المتروك إظهاره)[٥٥١] وأخرى يفسر هذا بذاك، فتراه يقول: «و (أما) لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء»[٥٥٢].

ولكي يبيّن للقارئ مكان هذا النوع من الأفعال قال: «إن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار، فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره»[٥٥٣].

وهكذا تجد سيبويه يحوم حول المصطلح الواحد، فإن لم يقع عليه فإنه يجتهد في أن يحيط بحدوده، فيعالجه بأساليب وطرق مختلفة.

الثاني: التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح

هذا الأسلوب في التعبير عن المصطلح النحوي واضح جداً في الكتاب فسيبويه هنا لا يكاد يستقر على مصطلح واحد، وكأنما أعطته اللغة زمام أمرها، يختار من ألفاظها ما يشاء فيوظفه في استعمال أو صورة نحوية لا تلبث أن تصير علماً على إحدى مسائله، وفي كثير منها يكون اختياره موفقاً لأنه يقوم على الذوق السليم والمعرفة العميقة بأسرار اللغة وأساليب العرب في حين يعد تنقله من تعبير إلى آخر في رسم الصورة الكلية لأي مسألة من مسائل النحو، يعد دليلاً قاطعاً بأن النحو كفَنٍّ لا يزال في مرحلة التكوين وأنه لم ينضج بعد[٥٥٤] وإلا لاستقرت مصطلحاته. ويكفي أن نقف على بعض النماذج لمعرفة هذا النوع من أساليب سيبويه:

---

٥٤٨ ـ **الكتاب**، ١/ ١٤١
٥٤٩ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤٣
٥٥٠ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤٣
٥٥١ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤٦، ١٤٧
٥٥٢ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤٨
٥٥٣ ـ المصدر السابق، ١/ ١٤٩
٥٥٤ ـ انظر: **نشأة النحو**/ ٣٠ ـ ٣٣

الفتح

ويسميه أيضاً : الوضع[٥٥٥] .

الهمزة

ويسميها كذلك : الألف[٥٥٦] .

تاء التأنيث

ويسميها الهاء[٥٥٧] .

عبّر عن علامة جمع المؤنث السالم بتاء الجمع ، وجعلها نظير الواو والياء في التذكير[٥٥٨] .

اللام الفارقة

ويسميها لام التوكيد[٥٥٩] .

وجعل (سوف) للتنفيس والتسويف[٥٦٠] .

الحرف المتحرك

ويعبّر عنه سيبويه بالحرف الحي ، كما سمى الحذف طرحاً[٥٦١] وتابعه المبرد فقال : « والمتحرك حرف حي » وساق أمثلة سيبويه في ذلك[٥٦٢] .

حروف الإضافة

يطلق سيبويه هذا المصطلح على ما يأتي :

ياء المتكلم[٥٦٣] ، وحروف القسم[٥٦٤] وياء النسب[٥٦٥] وحروف الجر[٥٦٦] .

الحشو

بمعنى الصلة ، وهو يسمي صلة الموصول حشواً[٥٦٧] وقال : « الوصف والحشو واحد »[٥٦٨] .

---

٥٥٥ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٢٥٠

٥٥٦ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٦٥ ؛ **رصف المباني**/ ٨

٥٥٧ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٩٢ ، ٢٤٩

٥٥٨ ـ المصدر السابق ، ١/ ٥

٥٥٩ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٣١١

٥٦٠ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣١١

٥٦١ ـ المصدر السابق ، ١/ ١١٧ ، ٢/ ٧٨

٥٦٢ ـ المقتضب ، ٢/ ٢٨٦

٥٦٣ ـ انظر الكتاب ، ١/ ٣١٦ ، ٣٩٢

٥٦٤ ـ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٤

٥٦٥ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٦٩

٥٦٦ ـ المصدر السابق ، ١/ ١٧ ، ٢٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧

٥٦٧ ـ المصدر السابق ، ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠

٥٦٨ ـ المصدر السابق ، ١ ، ٢٦٩

المفعول المطلق

ويسميه الحدث والحدثان[٥٦٩] كما يسميه أيضاً الفعل[٥٧٠]، ويسميه مصدراً وتوكيداً[٥٧١]، وعلّل الزمخشري تسميته بالمصدر لصدور الفعل عنه[٥٧٢] أما تسميته بالفعل فمن حيث كان حركة للفاعل[٥٧٣].

قال صاحب المكمل: «والمصدر سمي بأسماء أربعة: أحدها: المصدر: سمي بذلك لأنه يصدر عنه الفعل ويشتق عنه. وهذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين المصدر مشتق من الفعل.

الثاني: الحدث. والثالث: الحدثان: ومعناهما الحادث، سمي المصدر بهذا لأنه يحدث ويزول وليس له ثبات.

والرابع الفعل: لأن الفعل يشتق عن المصدر، وهذا تسمية الأصل باسم الفرع كتسمية العنب بالخمر في قوله تعالى «أَعْصِرُ خَمْراً»[٥٧٤]، أي عنباً»[٥٧٥]وسماه الحدث والحدثان لأن المصادر أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون[٥٧٦] فالمصدر هو الاسم الدال على الحدث[٥٧٧].

وللمصدر (المفعول المطلق) عند سيبويه وجهان في الإعراب:

أحدهما: على أنه حال على حد قولك: (ذهب مشياً، وقتل به صبراً) وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً تقول: (سير به سيراً عنيفاً) كما تقول: (ذهب به مشياً عنيفاً).

والثاني: على إضمار فعل آخر، ويكون بدلا من اللفظ، فتقول (سير عليه سيراً) (وضرب به ضرباً) كأنك قلت بعد ما قلت: (سير عليه وضرب به: يسيرون سيراً ويضربون ضرباً)[٥٧٨].

والمفعول المطلق هو المفعول بلا قيد ــ كما يسميه النحويون ــ لأنه هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل[٥٧٩].

وهكذا نجد سيبويه يهتم بالعلاقة بين الاصطلاح والمعنى الذي يختاره له.

---

٥٦٩ ــ انظر الكتاب، ١/ ١٥؛ الإمتاع والمؤانسة ١/ ٢٥
٥٧٠ ــ الكتاب، ١/ ١١٨، ١٦١؛ وشرح المفصل، ١/ ١١٠
٥٧١ ــ الكتاب، ١/ ١٨٩، ١٩٠؛ الأنموذج في النحو/ ٨٥
٥٧٢ ــ انظر شرح المفصل، ١/ ١٠٩؛ شرح الكافية، ١/ ١١٣
٥٧٣ ــ انظر شرح المفصل، ١/ ١١٠
٥٧٤ ــ يوسف/ ٣٦
٥٧٥ ــ المكمل شرح المفصل/ ق ٣٩
٥٧٦ ــ انظر شرح المفصل، ١/ ١١٠؛ شرح الكافية، ٢/ ١٩٨
٥٧٧ ــ الحدود في علم النحو/ ق ٦
٥٧٨ ــ الكتاب، ١/ ١١٨
٥٧٩ ــ انظر: شرح الكافية، ١/ ١١٣ ــ ١١٤

عطف النسق

ويسميه الشركة ، كما يسمي حروفه حروف الإشراك[٥٨٠].

عطف البيان

ويسميه نعتاً[٥٨١] كما يداخل بينه وبين مصطلحات (البـدل ــ والتـوكيد ــ والصـفة) تـداخلاً عجيباً[٥٨٢] .

التوكيد

ويسميه تخصيصاً[٥٨٣] وصفة[٥٨٤] ، وجعل ضمير الفصل من التوكيد والتـوكيد منـه[٥٨٥] ، ويسـمي التوكيد بدلاً[٥٨٦] كما يسميه التكرير[٥٨٧] .

الحال

ويسميه خبراً[٥٨٨] وصفة[٥٨٩] كما يسميه مفعولا فيه[٥٩٠] ؛ وفعلاً واقعاً فيه[*] .

الظرف

وقسّمه إلى متمكن وغير متمكن وسماه غاية[٥٩١] .

وسمى ظروف الزمان ظروف الدهر والحين[٥٩٢] .

كما سمى ظروف المكان بالمواضع[٥٩٣] وأسماء الأماكن قال هي أسماء الأرضين[٥٩٤] .

هذا المصطلح واسع الرحاب ، فكما اختار البصريون متابعة سيبويه في اصـطلاحاته (الـظرف ، والغاية ، ثم الدهر أو الحين ، أو الموضع) اختار الكوفيون الصفة والمحـل ليعـبِّروا بهما عـن المفعــول فيه .

---

٥٨٠ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١

٥٨١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٣

٥٨٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤٠ ، ٣٠٦ ، ٣٩٣

٥٨٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٢٤

٥٨٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٣٩٣

٥٨٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٩٤

٥٨٦ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٠٦

٥٨٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣١٥

٥٨٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨

٥٨٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٦

٥٩٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٦٠

٥٩١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٠٧ ؛ ٢/ ٤٤ ، ٣١١

٥٩٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٠٨ ، ١١٦

٥٩٣ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤٧

٥٩٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٣

(*) ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٥٥

يقول المفضل بن سلمة (ت٣٠٨هـ)[٥٩٥]: «والمحال وهي التي يسميها الكسائي (الصفات) وأهل البصرة (الظروف) كلها ذكران، إلا أمام ووراء وقدام، فإنهن إناث»[٥٩٦]، وقال أبو حيان: «وسمى الفراء وأصحابه المفعول فيه محلاً، والكسائي ومن أخذ بقوله يسمون الظروف صفات»[٥٩٧]، ويقول الفراء: «والمواضع كلها التي يسميها النحويون (الظروف والصفات والمحال) فهي ذكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث»[٥٩٨] هذا ونسب ابن هشام اصطلاح (المحل) إلى الفراء[٥٩٩]، ويبدو أن صلة حروف الجر بالظرفية هو الذي دعا الكسائي إلى أن يسمي حروف الخفض (صفات) وأن يسمي الفراء هذه الحروف (محالا) ويسميها البصريون (ظروفاً) كما يقول أبو جعفر النحاس[٦٠٠]، وانتقد أبو حيان تقسيم ابن مالك للظروف بقوله: «التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح على مذهب البصريين، لأنهم يسمُّون المفعول فيه ظرفاً، وأما الكوفيون فلا يسمونه ظرفاً»[٦٠١].

في مثل هذه الحال قد يجد الباحث شيئاً من الاطمئنان وهو يتتبع تطور المصطلح بما حفظ لنا من التراث، ونسبة كل مصطلح إلى صاحبه، فأول ما يلقانا من مصطلحات هنا هو «الظرف» الذي رواه سيبويه عن الخليل[٦٠٢]، ولما وصل إلى سيبويه قسمه بحسب النوع ودلالة المعنى إلى «ظرف للحين أو للدهر وظرف للموضع» في حين رأى الكسائي أنها تحمل معاني «الصفات» فأطلقه علماً عليها، وقد يكون اصطلاح (الموضع) وقع من الفراء موقع الرضا، فاختاره ظرف زمان وظرف مكان»[٦٠٣]، حتى إذا انتقل إلى أيدي المتأخرين من البصريين، رأوا الصلة بينه وبين بقية المفاعيل، فعبَّروا عنه باصطلاح «المفعول فيه» لتضمنه معنى «في» وهي وعاء[٦٠٤]، ويرى أبو حيان أن ـ تسميته «ظرفاً» إنما كان على سبيل المجاز تشبيهاً بالظرف الحقيقي من جهة اشتماله على الفعل، وبنى ذلك على سببين:

أحدهما: أن العرب لم تسم اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف.

٥٩٥ ـ انظر: **غاية النهاية ٢/ ٣٠٧؛ وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٥**
٥٩٦ ـ **مختصر المذكر والمؤنث/ ٣٣٥. مجلة معهد المخطوطات العربية** مج ١٧، جـ٢، سنة ١٣٩١هـ
٥٩٧ ـ **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ١/ ق ٦٢٩**
٥٩٨ ـ **المذكر والمؤنث/ ١٠٩**
٥٩٩ ـ **انظر شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٣٣٧، وحاشية الخضري، ١/ ١٩٦**
٦٠٠ ـ انظر: **شرح القصائد التسع المشهورات، ١/ ٤٣**
٦٠١ ـ **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ١/ ق ٦٢٨**
٦٠٢ ـ **الكتاب، ٢/ ٤٦**
٦٠٣ ـ **مفاتيح العلوم/ ٣٥، وانظر الإنصاف، ١/ ٥١ المسألة/ ٦**
٦٠٤ ـ **انظر شرح المفصل، ٢/ ٤١**

والآخر: أن الظرف في اللغة اسم وعاء. قالوا: إذن الأوعية متناهية الأقطار تحاط بنواحيها نحو الجُرُبِ والعُدُلِ، واسم المكان الذي يسمونه ظرفاً ليس متناهي الأقطار[٦٠٥].

والظرف يسميه البعض «مسْتَقَراً»، يقول السيوطي: «وسمي مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار فيه، فهو مستقر فيه»[٦٠٦]، على أن بعضهم يتوسع في الظرف المتصرف فيسميه «مفعولا به» على سبيل المجاز[٦٠٧].

العلم

ويسميه العلامة اللازمة المختصة[٦٠٨]، كما يطلق عليه اصطلاح العلم الخاص[٦٠٩].

ولما كان العلم أحد أقسام المعرفة، «والمعرفة ما وضع خاصاً» كما يقول صاحب اللمحة[٦١٠] أو هو المخصوص مطلقاً، غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مقدر الشياع: أو الشائع الجاري مجراه كما يقول ابن مالك[٦١١] إذن فلا غبار على مصطلح سيبويه.

الضمير

وسماه الإضمار[٦١٢]، كما سماه المضمر، وعلامة الإضمار[٦١٣] وتارة يداخل بين هذه المصطلحات[٦١٤].

ولو تتبعنا ما طرأ على هذا المصطلح من تطور، لرأينا البصريين يتابعون سيبويه قانعين باصطلاحاته[٦١٥] في حين نجد الفراء يسمي الضمير مكنياً[٦١٦] وتابعه الكوفيون على اعتبار اصطلاح «المكنيات» مرادفاً لاصطلاح الضمائر[٦١٧]، على أن بعضهم يسميها (الوجوه) وهي أنا، وأنت، وذاك وهو[٦١٨].

---

٦٠٥ ـ **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ١/ ق ٦٢٨

٦٠٦ ـ **الأشباه والنظائر**، ١/ ٢٣٤، وانظر: **الإظهار**/ ٩٠

٦٠٧ ـ انظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ٩٨

٦٠٨ ـ **الكتاب**، ١/ ٢١٩

٦٠٩ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٢٠

٦١٠ ـ انظر **اللمحة في النحو**/ ق ١٠

٦١١ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ٣٠

٦١٢ ـ **الكتاب**، ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠

٦١٣ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٥٦، ٣٧٧ ـ ٣٧٨؛ ٢/ ٢٩١؛ **أسرار العربية**/ ٣٤١

٦١٤ ـ **الكتاب**، ٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦، انظر أيضاً **تفسير الطبري**، ٢/ ١٠٧

٦١٥ ـ انظر: **أسرار العربية**/ ٣٤٢

٦١٦ ـ انظر: **معاني القرآن**، ١/ ٥، ١٩، ٥٠؛ ٢/ ٨٥، ٨٦، ٢١٠، ٣٨٦

٦١٧ ـ انظر: **مجالس ثعلب**، ١/ ٤٣، **والواضح في علم العربية**/ ١٢، ١٣

٦١٨ ـ انظر: **إحصاء العلوم**/ ٤٨

يقول ابن يعيش : « لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكني ، وليس كل مكني مضمراً »[٦١٩] ونحن إذا أمعنا النظر في اصطلاح الكتاب وجدناه يشمل الضمير وغيره من موصولات وإشارات ، الأمر الذي يجعل لمصطلح سيبويه مزية الدقة والتحديد ، فاستحق بذلك البقاء[٦٢٠] ، وإن كان بعض النحويين يرى أن الضمير هو الكناية وسمى الضمائر دلائل الحال ، لأنها تقوم مقام متقدم الذكر[٦٢١] ، أما ابن فارس فيجعل (الكناية) أول أحوال الاسم ثم يكون ظاهراً ، وسمى الضمير المستتر مستجناً[٦٢٢] وهي تسمية معنوية .

الفاعل

روى السيوطي عن أبي الحسن بن أبي الربيع قوله : « الإسناد والبناء والتفريع والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد ، يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : (الفاعل شغل به الفعل ، وقال في موضع : فرع له ، وفي موضع : بني له ، وفي موضع (أسند له) لأنها كلها بمعنى واحد »[٦٢٣] .

نائب الفاعل

ويسميه « المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل »[٦٢٤] ، وبالرغم من أنه أشار إلى فعله بالبناء على المجهول[٦٢٥] إلا أنه لم يسم نائب الفاعل بغير المفعول وما هو في الحقيقة إلا مفعول .

ونجد الفراء يسمي الفعل « ما لم يسم فاعله » فيقول : ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه »[٦٢٦] ومرة أخرى يطلق هذا الاصطلاح على (نائب الفاعل) فيقول : « وقرأها أهل الحجاز ﴿ لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾[٦٢٧] ، وهو وجه جيد ومن قال : (يُهْدَى) كانت رفعاً إذا لم يسم فاعلها »[٦٢٨] وابن النحاس يسمي نائب الفاعل (المفعول الذي لم يسم فاعله)[٦٢٩] ومثله فعل الزبيدي ، يقول : « تقول

٦١٩ ـ شرح المفصل ، ٣/ ٨٤ ؛ الواضح في علم العربية/ ١٢ ، ١٣ ؛ بحث المطالب/ ١٢١
٦٢٠ ـ انظر: الموفي في النحو الكوفي/ ٩٢ ، ومدرسة الكوفة/ ٣١٤ ، وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٥٠
٦٢١ ـ انظر: المحصل شرح المفصل/ ق ٩ ، وتفسير الطبري ، ١/ ٤٢٧ ، ٥٢٢ ، ٥/ ٢٨ ، ٣٤٥
٦٢٢ ـ انظر: الصاحبي/ ٢٦١
٦٢٣ ـ الأشباه والنظائر ، ٢/ ٦٢ ، وانظر الكتاب ، ١/ ٤١ ، ٤٣ ، ٤٩
٦٢٤ ـ الكتاب ، ١/ ١٩
٦٢٥ ـ الكتاب ، ١/ ٢٠
٦٢٦ ـ معاني القرآن ، ٢/ ٢١٠
٦٢٧ ـ النحل/ ٣٧
٦٢٨ ـ معاني القرآن ، ٢/ ٩٩
٦٢٩ ـ التفاحة في النحو/ ٢١

(ضُرِبَ زيدٌ) ضرب: فعل ماض، وزيد: مرفوع لأنه مفعول لم يسم فاعله فقام مقام الفاعل»[٦٣٠]، ويقول: «ظُنَّ عمروٌ منطلقاً، ظن فعل ماض، وعمرو: مفعول لم يسم فاعله فأقمته مقام الفاعل»[٦٣١] كما سماه ابن النحاس أيضاً باصطلاح «اسم ما لم يسم فاعله»[٦٣٢] أما المبرد فسماه قريباً من تسمية سيبويه فقال عنه: «المفعول الذي لا يذكر فاعله»[٦٣٣].

والذي يبدو أن إطلاق مصطلح «المبني للمجهول» ومصطلح «نائب الفاعل» كان متأخراً، حتى أن ابن مالك يعبّر عن الفعل المبني للمجهول بفعل الغائب[٦٣٤]، وإليه نسب اصطلاح نائب الفاعل في صورته المختصرة هذه[٦٣٥] ولما أخذت المصطلحات النحوية شكلها المستقر نظر النحاة إلى أقسام الفعل فإذا فيها المعلوم المعروف وهو ما ذكر فاعله وبني له، فسموه مسمى فاعله، وفيها ما لم يذكر فاعله فبني للمفعول فسموه غير مسمى فاعله، وَ هُدُوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح «المجهول»[٦٣٦].

المقصور

ويسميه سيبويه (المنقوص)[٦٣٧]، ويكثر من تسمية المقصور منقوصاً[٦٣٨]، ويسمي المنقوص (ما آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً)[٦٣٩]، وربما كان لعدم استقرار هذا المصطلح دور في تسمية أحدهما بالآخر، حتى إن الفراء تابعه في استخدام هذا المصطلح، فأفرد كتاباً خاصاً للمنقوص والممدود وهو يعني بذلك (المقصور والممدود)، يسمي المصادر الآتية «عَمىً، عَشاً، وصَدىً، وطَوىً وشَجاً منقوصة»[٦٤٠]، وعاد مرة أخرى فقال: «القِرَى مقصور يكتب بالياء ويفتح فيمدّ (وسِوَى) مقصور إذا كسر أوله وإذا فتح مدّ»[٦٤١]، وتابعهما ابن ولاد، فسمى كتابه (المقصور والممدود)، وفسر المراد باصطلاحي المقصور والمنقوص قائلاً: «والمقصور ما اتفق عليه أهل النحو: كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة، كقولك: مَلْهىً، ومَرْمىً، وبُشْرَى، وتُقىً وتَقْوى ومَغْزَى

---

٦٣٠ ـ **الواضح في علوم العربية**/ ١٦

٦٣١ ـ المصدر السابق/ ١٧

٦٣٢ ـ انظر: **شرح القصائد التسع المشهورات**، ١/ ١٥٥، ٦٨٧

٦٣٣ ـ **المقتضب**، ٤/ ٥٠، وانظر: **شرح المفصل**، ٧/ ٧٧

٦٣٤ ـ انظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ٧٧

٦٣٥ ـ انظر: **حاشية الصبان**، ٢/ ٦١؛ **حاشية الخضري**، ١/ ١٦٧

٦٣٦ ـ انظر: **الكافي في النحو**/ ق ١١٩؛ **جمل الإعراب في شرح ملحة الإعراب**/ ق ٣٥

٦٣٧ ـ **الكتاب**، ٢/ ٩٢

٦٣٨ ـ انظر: **الكتاب**، ٢/ ٩٣، ١٠٥، ١٦١، ١٦٣

٦٣٩ ـ **الكتاب**، ٢/ ١٠٥

٦٤٠ ـ **المنقوص والممدود**/ ١١

٦٤١ ـ **المنقوص والممدود**/ ٢٣، وانظر ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٤١

فأما المقصور الذي يسمى منقوصاً فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدلة من ياء أو واو وانفتح ما قبلها، وكانت في موضع حركة، فأبدل منها ألف نحو (ملهى) ألفه مبدلة من واو لأنه من اللهو... »[٦٤٢]، ثم قال: «فكل منقوص مقصور لأن آخره ألف، وليس كل مقصور منقوصاً»[٦٤٣] ففي المسألة إذن عموم وخصوص على أن الخوارزمي يعد الأسماء المبنيّة على حرفين مثل (يد، ودم، وأخ، وأب) أسماء منقوصة[٦٤٤]، فنظر إلى نقص البنية لا إلى الإعلال، أما ما يسمى بالمنقوص فقد سماه معتلاً.

فالمنقوص واضح عند سيبويه تماماً، وقد تكون تسمية المقصور منقوصاً قياساً على أصل الإعلال كما أشار إلى ذلك ابن ولاد.

الإضراب

ويسميه الانقطاع[٦٤٥]، كما يسميه القول على كلامين[٦٤٦].

العاقل وغير العاقل

سمي الأول بالآدمي، وأطلق على الثاني مصطلح الحيوان والموات[٦٤٧].

وعندما وازن بين (أيّ) و (مَنْ) الاستفهاميتين قال: «ومَنْ مثل أي أيضاً إلا أنه للناس»[٦٤٨] يريد عموم (أي) للعاقل وغير العاقل وتخصيص (مَنْ) للعاقل.

المضاف والمضاف إليه

ويسميها الجار والمجرور[٦٤٩] كما يطلق الإضافة بمعنى النسبة يقول: «هذا باب الإضافة وهو باب النسبة، أعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة وكذلك إذا أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة»[٦٥٠].

٦٤٢ ـ كتاب **المقصور والممدود**/ ٤، وانظر: **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر**/ ٢٦٥
٦٤٣ ـ كتاب **المقصور والممدود**/ ٥
٦٤٤ ـ انظر: **مفاتيح العلوم**/ ٣١
٦٤٥ ـ **الكتاب**، ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤، ٤٩١، وهو يعني الكلام على (أمْ، وأوْ).
٦٤٦ ـ المصدر السابق، ١/ ٤٨٧
٦٤٧ ـ المصدر السابق، ١/ ٢٣٥، ٢٣٦
٦٤٨ ـ المصدر السابق، ٢/ ٣١١
٦٤٩ ـ **الكتاب**، ١/ ٩٠؛ **الأنموذج في النحو**/ ١٠٠
٦٥٠ ـ **الكتاب**، ٢/ ٦٩

الشبيه بالمضاف

ويسميه سيبويه بالمطول ، كما يسميه أيضاً الممطول[٦٥١] ، وهو هنا لا يتكلّف في العبارة ولا يحاول تعقيد الألفاظ ، وإنما يورد اللفظ ليحقّق به غرضه الفني عن طريق المعنى اللغوي ، فاصطلاح المطول هنا لا يقصد به أكثر من الضارب في الطول تشبيهاً بمد المطال فترة سداد الدين قال كُثَيِّر:

قَضَى كلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا[٦٥٢]

وقد أنشده ابن بري شاهداً على إعمال الفعل الثاني وهو « وَفَّى ولو أعمل « قضى » لقال « فوفاه » ، أو مدّ المطّال الحديدة ، إذن فالمطل يعني الطول كما قال ثعلب[٦٥٣] ومدّ الحركة أو مطلها ينشئ عنها حرفاً من جنسها[٦٥٤] فعند إشباع الفتحة ينشأ الألف نحو قول ابن هرمة[٦٥٥] :

فَأَنْتَ مِنْ الْغَوَائِلِ حِيْنَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

قال ابن جني : « متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها »[٦٥٦] ، والمطل باب واسع يلجأ إليه الشعراء إذا اضطروا[٦٥٧] .

وسيبويه يشبه إشباع الحركات وما يترتب عليه من نتيجة بالشبيه بالمضاف فسمي ذلك مطلاً[٦٥٨] ، وسمى حرف المد ممطولا[٦٥٩] .

الأفعال

قسم سيبويه الأفعال إلى ثلاثة :

(فعل الواحد) وهو الدال على المفرد ، (وفعل الإثنين) (وفعل الجميع)[٦٦٠] . وعبّر عن الأمثلة الخمسة بتثنية وجمع الأفعال المضارعة[٦٦١] كما عقد باباً سماه (باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء)[٦٦٢] مداره الأفعال المضارعة المؤكدة بنون التوكيد ، عند دخول النهي

---

٦٥١ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٢٤

٦٥٢ ـ ديوانه/ ١٤٣ ، **وفيات الأعيان** ٤/ ١٠٨ ، انظر: **شرح شواهد الإيضاح**/ ق ٦

٦٥٣ ـ انظر: **تهذيب اللغة** ، ١٣/ ٣٦٢

٦٥٤ ـ انظر: **الإنصاف** ، ١/ ٢٥ ؛ **المسألة**/ ٢

٦٥٥ ـ **الخصائص** ، ٣/ ١٢١ ؛ **سر صناعة الإعراب** ، ١/ ٢٩

٦٥٦ ـ **الخصائص** ، ٢/ ٣١٥

٦٥٧ ـ انظر: **الكتاب** ، ١/ ١٠

٦٥٨ ـ انظر: **شرح ابن عقيل** ، ١/ ٣٩٦

٦٥٩ ـ **الكتاب** ، ٢/ ٤٠٧

٦٦٠ ـ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧

٦٦١ ـ **الكتاب** ، ١/ ٥ ؛ **اللمحة في النحو**/ ق ٩

٦٦٢ ـ **الكتاب** ، ٢/ ١٥٥

عليها ، وقد أخذ أبو علي الفارسي باصطلاحات سيبويه ، فالمضارع الذي لحقته ألف الاثنين يسميه (فعل الاثنين) وما لحقته نون النسوة سماه (فعل جماعة النساء) وما لحقته الواو والنون أطلق عليه (فعل الجميع)[٦٦٣] .

التحذير

ويسميه النهي[٦٦٤] .

وسمى الفعل المضمر المقدر (الفعل الذي لا يستعمل إظهاره)[٦٦٥] .

وقد رأينا هذه المصطلحات عن الفعل عند الخليل[٦٦٦] .

وهناك مصطلحات كثيرة عبر عنها بأكثر من اصطلاح نحو: الشرط الذي يسميه المجازاة[٦٦٧] . كما سمى الخبر مسنداً[٦٦٨] وعبر بالجملة الخبرية في معنى الإنشائية[٦٦٩] ، كما سمى جملة الأمر والاستفهام بغير الواجب[٦٧٠] وكلها أساليب ترمي إلى الوصول إلى أهداف معينة وإن اختلفت طرقها ، وعذر سيبويه في ذلك أن هذه المصطلحات لم تستقر بعد على شكل نهائي ومحدد ، وإنما يعمل على ذلك كثرة التداول والاستعمال . والمصطلحات بعد ذلك إما ثابتة خالدة ، وإما مهملة يؤول بها الحال إلى الموت والفناء .

ثانياً: مصطلحات الكتاب بين البقاء والفناء

المتتبع لمصطلحات الكتاب يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أطرها ، وجمع المتشابه منها إلى بعضه ، وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات ، فهو إما أن يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض ، وإما أن يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير ــ كما بيّنا آنفاً ــ وقد يشير إلى المصطلح أو يذكره عرضاً ، كما فعل في (الأسماء الستة)[٦٧١] أو في الحذف عند توالي الأمثال[٦٧٢] ، أو الإشارة إلى ضمير الشأن[٦٧٣] أو أن يعبر عن

---

٦٦٣ ــ **الإيضاح العضدي** ، ١/ ٣٢٣

٦٦٤ ــ **الكتاب** ، ١/ ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤١

٦٦٥ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٥٢ ، ٢٨٨

٦٦٦ ــ انظر: ص ١٠٩ من هذا البحث

٦٦٧ ــ انظر: **الواضح في علم العربية**/ ٩٤ ؛ **الإيضاح العضدي** ، ١/ ٤٣١ ، ٣٢٠

٦٦٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٧٨

٦٦٩ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٨

٦٧٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٥١

٦٧١ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٨٠ ، ١٠٤

٦٧٢ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٥٤

٦٧٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٥ ــ ٣٦ ، ٣٠٠ ، ٤٣٩

المصطلح تعبيراً غير صريح كما فعل في التعبير عن (نزع الخافض)[٦٧٤] حين قال مثلاً : « ومن العرب من يقول : (اللّهِ لأفْعَلَنّ) ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه »[٦٧٥] .

وقد يعبر عن المصطلح بغير ما هو مألوف لدينا اليوم ، مما يجعلنا نعده من المصطلحات الميّتة ، كأن يقول عن (اسم المرة) : « هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية »[٦٧٦] ، أو أن يسمي الحروف العاملة (الناصبة والجازمة وحروف الجر) حروف الإعراب[٦٧٧] في حين يطلق هذا الاصطلاح على حروف التثنية أيضاً[٦٧٨] .

وحينما عبّر عن الحرف المتحرك بالحرف الحي[٦٧٩] حيي المصطلح الأول ومات الثاني ، ولم نعد نستعمل إلا الحركات بدلا من مجاري أواخر الكلم[٦٨٠] ولا الهمزة بدل الألف[٦٨١] وكثير من المصطلحات التي عبّر عنها بأكثر من مصطلح لم تسلم لها كل مصطلحاته ، أو بعبارة أخرى تخصصت بعض هذه المصطلحات بجوانب دون أخرى ، فلم يعد أحد يسمي الحال خبراً أو صفة ، أو مفعولا فيه ، فكل مصطلح من هذه الثلاثة تخصص بمعنى غير معنى الآخر ، وإن وجه إليه فعلى المجاز ، ومات اصطلاح الممطول من النحو ليبقى الممدود ، وشذبت تلك المصطلحات الوصفية المتميّزة بالطول حتى أصبحت في بضع كلمات ، واستقر مصطلح المفعول المطلق ليختفي الحدث والحدثان ، ومثل ذلك كثير .

كما انفصلت بعض المصطلحات عن النحو انفصالا كلياً كاصطلاحات المسند والمسند إليه[٦٨٢] واستعمال اللفظ لا في المعنى[٦٨٣] والأبواب التي عقدها للكلام على الاستقامة من الكلام[٦٨٤] وما جاء من اصطلاحات عن ضرورات الشعر وعلم القراءآت والتجويد فقد أصبحت هذه المصطلحات ضمن مصطلحات العلوم الأخرى التي انفصلت عن النحو .

---

٦٧٤ ــ **الكتاب** ، ١/ ١٧ ، ٧٩ ، ٤٦٤

٦٧٥ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٤٤

٦٧٦ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٤٦

٦٧٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢ ، ٣

٦٧٨ ــ انظر: **الإنصاف** ، ١/ ٣٣ ؛ **المسألة**/ ٣ ، **والمقدمة المحسبة**/ ١٢٨

٦٧٩ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١١٧

٦٨٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢

٦٨١ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١٦٥

٦٨٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٥٦

٦٨٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٠٨

٦٨٤ ــ المصدر السابق ، ١/ ٨

أما عند البحث عن المصطلحات التي استقرت على يدي سيبويه ، وثبتت على مر هذه العصور فسنقف بإزاء حقيقة مهمة ، ألا وهي كون هذه الجمهرة من مصطلحات النحو التي بين أيدينا اليوم هي متضمنة في كتاب سيبويه ، وأن النحاة جميعاً عاشوا عالة على كتابه ، وانحصرت جهودهم في شرحه وتوضيحه والعمل على اختصار ما أطال فيه ، فالمصطلحات التي نعرفها الآن إما أن يكون سيبويه أشار إليها إشارة عابرة ولم يقف عندها ظناً منه أنها واضحة سهلة ، وإما أن يكون قد أوردها مع مرادفها وفسّرها بنقيضها ، أو يكون نقلها إلى باب نحن نعتقد أنه غير بابها ، فضلاً عن ذلك الزخم الهائل من المصطلحات التي لا تزال تستعمل حتى يومنا هذا كما استعملها سيبويه ، من ذلك مثلاً اصطلاحاته :

المعارف[٦٨٥] .

المعرفة والنكرة[٦٨٦] .

ما ينصرف وما لا ينصرف[٦٨٧] .

الفاعل[٦٨٨] .

المفعول به[٦٨٩] .

المفعول معه[٦٩٠] .

العطف على الموضع[٦٩١] .

أسماء الفاعلين والصفة المشبهة[٦٩٢] .

الشرط والجزاء[٦٩٣] .

إلغاء وتعليق الأفعال[٦٩٤] .

الفعل المعتل[٦٩٥] .

---

٦٨٥ ــ الكتاب ، ١/ ٢١٩

٦٨٦ ــ الكتاب ، ١/ ٦ ، والأنموذج في النحو/ ٩٢

٦٨٧ ــ الكتاب ، ١/ ٨

٦٨٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤

٦٨٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٤ ، ٢٨٧

٦٩٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٥٠

٦٩١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٣

٦٩٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٥٥ ، ٩٩

٦٩٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٤٩

٦٩٤ ــ الكتاب ، ١/ ٦١ ، ١٢٠ ؛ الأصول في النحو/ ٢٦٧ ــ ٢٦٩

٦٩٥ ــ الكتاب ، ٢/ ٣٦٣

الاختصاص[٦٩٦] .

الاستثناء[٦٩٧] .

النعت والمنعوت[٦٩٨] .

وغير هذا كثير مما تزخر به كتب النحو العربي من مصطلحات .

---

٦٩٦ ــ الكتاب ، ١/ ٣٢٦

٦٩٧ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢

٦٩٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣

الفَصْلُ الثَالِثُ

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين

- صور الخلاف في المصطلحات النحوية
- مصطلحات كوفية في مقابل المصطلحات البصرية
- مصطلحات بصرية رفضها الكوفيون
- مصطلحات كوفية رفضها البصريون

سبق القول بأن النحويين الذين جاءوا بعد سيبويه ظلوا عالة على كتابه ، يترسمون خطاه ويهتدون في النحو بهداه[1] ، وجدّت ظروف أدت بهم إلى إعادة النظر في الكتاب مادة وأسلوباً[2] فشرعوا يذللون صعبه بالشروح ، ويخرجون شواهده ويختصرونه[3] ورأوا مع كثرة المدارسة أنه يمكن اختصار عنواناته الطويلة في صورة محددة يستقر عليها المصطلح الذي حام سيبويه حوله وأوشك أن يقع عليه ، ورأوا كذلك الاستقرار على واحَد من مصطلحاته الكثيرة التي كان يطلقها على المسألة الواحدة ، فيكتفون بهذا المصطلح عما عداه .

وفيما هم آخذون بخدمة هذا الكتاب ، أخذت تشتد بينهم الخلافات في مسائله ، فمنهم من تابعه . وأخلص له ومنهم من خالفه في جانب وتبعه في آخر ، ولم يكن هناك نحوي واحد خالفه مخالفة تامة في مسائله جميعها حتى إن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة ومقدمهم ، والذي وصف بأنه اجتمعت له أمور لم تجتمع لغيره فكان واحد الناس في القرآن ، وكان أعلم الناس بالنحو وواحدهم في الغريب « كما يقول أبو بكر بن الأنباري »[4] . الكسائي الذي كان يقف منه موقف الند يناظره ويخالفه الرأي[5] لم يستغن عن دراسة كتاب سيبويه[6] وتأثر به حتى في المصطلحات ، فكما كان يسمي الهمزة ألفاً فعل الكسائي كذلك[7] وكذلك كان الشأن مع الفراء وهو رأس الكوفيين بعد الكسائي[8]

---

١ ـ انظر : **مقدمة المقتضب ، ١/ ١١٩**
٢ ـ انظر : **خزانة الأدب ، ١/ ١٧٩**
٣ ـ انظر : **طبقات النحويين واللغويين/ ٧٤ ، ٧٥**
٤ ـ انظر : **تاريخ بغداد ، ١١/ ٤٠٩ ، وغاية النهاية ، ١/ ٥٣٨**
٥ ـ **طبقات النحويين واللغويين/ ٧٠ ؛ نزهة الألباء/ ٦٥ ؛ إنباه الرواة ٣/ ٣٥٨**
٦ ـ انظر : **نزهة الألباء/ ١٣٤**
٧ ـ **الكتاب ، ٢/ ٨٧ ، ١١٧ ، ٣٤٤ ، وما تلحن فيه العوام/ ٢٤ ، ٢٥ ، ٣١**
٨ ـ **طبقات النحويين واللغويين/ ٧١**

رغم عصبيته الزائدة على سيبويه فقد سمى العطف بالحرف عطف النسق(٩) تماماً كما فعل سيبويه .

ولا غرابة في أن يكون كتاب سيبويه دستور النحاة من بصريين وكوفيين ، ومـائدتهم الكبرى في صناعة النحو العربي ، فسيبويه تلقى أكثر نظرياته عن الخليل بن أحمد أستاذ البصريين والكوفيين على السواء(١٠) قال عنه ابن العماد الحنبلي : « إن الإجماع منعقد على أنه لم يكن أحـد أعـلم بـالنحو مـن الخليل »(١١) .

وإذا كان الخلاف بين البصريين والكوفيين هو الشايع بين النحاة بصفة عامة ، فـإن الكوفة لن تنسى تلمذة الكسائي على الخليل ويونس ، ولا تلمذة الفراء على يونس(١٢) ، وأن الخليل كان السبب في توجيه نظر الكسائي للرحلة إلى البادية ليتعلم الفصاحة واللغة فما رجع إلا وقـد أنفـد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ(١٣) .

وإذا كان يونس بن حبيب يفسح مجلسه لمريديه من بصريين وكوفيين ، فإنه كان يخص الكوفيين بعظيم تقديره وعطفه ، فقد حدث أن مروان بن سعيد بن عباد سأل الكسائي بحضرة يـونس حتى أفحمه فغضب يونس وقال مستنكراً : « تؤذون جليسنا ومؤدب أمير المؤمنين »(١٤) .

وقد كان ليونس بن حبيب أثره الكبير على أبي زكريا الفراء ، وربمـا كان أكثر تـأثيراً فيـه مـن الكسائي(١٥) ، وقال عنه بروكلمان : « وكان الفراء أشهر تلاميذ الكسائي ولكنه أخذ أيضاً عـن يـونس ابن حبيب البصري خصوصاً معاني النحو في كتاب الحدود »(١٦) ، إلا أنه لما قامت المنافسة بـين علماء البصريين نُسِبَ كل واحد إلى بلده فهذا بصري وذاك كوفي ، واستقلت كل طـائفة بشـخصية مميّزة وقامت بين علماء الفريقين مناظرات وصلت بهم إلى حد تعرض بعضهم للبعض الآخر بالهجاء(١٧) .

ولست هنا متحدثاً عن قيام هاتين المدرستين ، فقد ثبت ذلك وكتـب عنـه كثيرون في القـديم والحديث ، وألف عن كل منهما بحث مستقل تكفلّ بما يمكن أن أقوله في هذا المقام(١٨) .

ولن أقف مع ڤايل في مقدمة كتاب الإنصاف لأناقش إنكاره مدارس النحو إذ يكفي أن أقـول : إن قيام هذه المدارس أصبح حقيقة ثابتة بالتواتر ، فابن النديم يتحدث عن أخبار النحويين واللغويين

---

٩ ــ انظر : **معاني القرآن** ، ١/ ٤٤ ، ٧٢ ؛ ٢/ ٧٠

١٠ ــ انظر : **تاريخ بغداد** ، ١١/ ٤٠٤

١١ ــ **شذرات الذهب** ، ١/ ٣٧٧

١٢ ــ انظر : **طبقات النحويين البصريين**/ ٣٤ ؛ **بغية الوعاة**/ ٤٢٦

١٣ ــ انظر : **نزهة الألباء**/ ٦٨ ؛ **بغية الوعاة**/ ٣٣٦

١٤ ــ **طبقات النحويين البصريين**/ ٣٤ ــ ٣٥ ؛ **معاني الحروف**/ ١٥٩

١٥ ــ انظر : **يونس البصري**/ ٣٢٩

١٦ ــ **تاريخ الأدب العربي** ، ٢/ ١٩٩

١٧ ــ انظر : **طبقات النحويين البصريين**/ ٤٤ ، ٤٥

١٨ ــ **مدرسة الكوفة** ، للدكتور مهدي المخزومي ؛ **مدرسة البصرة** ، الدكتور عبد الرحمن السيد

في ثلاثة فنون ، يخصص الفن الأول منها للنحويين واللغويين من البصريين ، ويجعل الفن الثاني للنحويين واللغويين الكوفيين ، ويفرد الفن الثالث للنحويين واللغويين ممن خلط المذهبين[١٩] ويعلّل السبب في تقديم البصريين فيقول : « إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أُخِذَ ، ولأن البصرة أقدم بناء من الكوفة »[٢٠] ، كما ألف في علماء البلدين كتب صنفتهم في طبقات وهي أشهر من أن تذكر .

إذن فليس ثمة حاجة للكلام على قيام هاتين المدرستين أو عدم قيامهما خاصة وبعد أن ناقش العلماء رأي قايل وردُّوا زعمه[٢١] .

وحتى يخرج هذا البحث عن ربقة التقليد فجدير به ألا يقف عند الفروق بين مدرستي الكوفة والبصرة ، وألا يكرر ما سبق وإن بسطه الباحثون من بيان لخصائص ومميزات كل منهما ، ففيما قدموا كفاية[٢٢] وفي الدخول إلى صميم الموضوع جدوى وأي جدوى .

الخلاف بين النحويين عامة وبين البصريين والكوفيين منهم بصفة خاصة قديم بقدم علم النحو ، ولذا فقد استرعى انتباه الباحثين القدماء ، فألّفوا فيه كتباً خاصة تناولت المسائل الخلافية وبيّنت رأي كل فريق في كل مسألة ، ويرقى التأليف في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين إلى عهد ابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) الذي وصفه ابن الأنباري بأنه «كان قيّماً بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين »[٢٣] فقد ذكر ابن النديم أنه ألّف كتاب المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون[٢٤] وقال ابن القفطي : إن من بين مؤلفاته (كتاب نحو اختلاف البصريين والكوفيين)[٢٥] وذكره السيوطي باسم (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[٢٦] .

كما ألّف أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) كتاباً آخر سمّاه : (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)[٢٧] ، وقد ذكره السيوطي باسم (المبتهج في اختلاف البصريين والكوفيين)[٢٨] ، وكتابا ابن كيسان وابن النحاس لم يصلا إلينا ولعل اليوم الذي يكشف عنهما ظلمات إحدى خزانات الكتب يكون قريباً .

---

١٩ ـ انظر : **الفهرست/ ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٧**

٢٠ ـ انظر **الفهرست/ ٤٦**

٢١ ـ انظر **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ ٩٠ ، وأبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٣٥٢**

٢٢ ـ انظر مثلاً : **نشأة النحو/ ١٠٦ ؛ المدارس النحوية/ ١٥٨**

٢٣ ـ **نزهة الألباء/ ٢٣٥**

٢٤ ـ انظر : **الفهرست/ ٨١**

٢٥ ـ **إنباه الرواة ، ٣/ ٥٩**

٢٦ ـ **بغية الوعاة/ ٨**

٢٧ ـ **إنباه الرواة ، ١/ ١٠٣ ؛ هدية العارفين ، ١/ ٦١ ؛ كشف الظنون ، ٢/ ١٨٠٩**

٢٨ ـ **بغية الوعاة/ ١٥٧**

ولكن بين أيدينا اليوم كتاب من أهم الكتب التي تعرضت لخلاف البصريين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) هو كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » ، عرض فيه لمشاهير مسائل الخلاف لا جميعها كما صرح بذلك في المقدمة ، منتحياً طريق الفقهاء في ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، معلناً أنه اعتمد في النصرة ما يذهب إليه من مذاهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف[٢٩] ، وقد عرض فيه لإحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية ، تلاه أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) فألف كتاب « التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين »[٣٠] ، وبالطبع فليس الخلاف محصوراً في هذه المسائل ولكنها تمثل المشهور منها .

وفي مجال المصطلح النحوي كان الخلاف كبيراً بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي ، ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد ، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها ، حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النحوية إليه ، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصومات شديدة ، ومناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقر النحو ، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا .

إذن فما الذي طرأ على المصطلح النحوي بعد سيبويه ؟ .

ولكي يكون السؤال أكثر تحديداً : ما الذي طرأ على المصطلح النحوي من تطور في ظل علماء البصرة والكوفة ؟ .

وللإجابة على ذلك نلتفت إلى التراث الذي خلفه علماء الطائفتين ، فنجد عند البصريين بعد كتاب سيبويه كتب المبرد التي يأتي المقتضب في مقدمتها ، وعن طريق « الربط بينه وبين كتاب سيبويه نصل إلى تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين الثاني والثالث »[٣١] ، كما نجد عند الكوفيين ما بقي للفراء من جهود في ميدان اللغة والنحو ، ويأتي كتابه معاني القرآن في أولها . وسيكون في بقية المصادر التي خلفتها البصرة والكوفة ما يمكن أن يسد الثغرات التي قد تبرز عند تتبع تدرج المصطلح النحوي .

وقد تكون المفاجأة عظيمة لمن يقرأ المقتضب فيجده لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلا ، ويرى تقيّد المبرد بمصطلح سيبويه حتى قارب أن يكون نسخة منه في كثير من المسائل ، فلا يراه إلا

---

٢٩ ـ انظر : **مقدمة كتاب الإنصاف ، ١/ ٥**

٣٠ ـ حققه عبد الرحمن سليمان العثيمين ، ونال على ذلك درجة الماجستير من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ولم يطبع حتى الآن

٣١ ـ **مقدمة المقتضب ، ١/ ١١٩**

واقفاً عند حد اختصار عبارة سيبويه حيناً، مكتفياً بمثال واحد من أمثلة سيبويه حيناً آخر[٣٢].

وحتى يكون الحكم صادقاً فإني أرى الاستئناس ببعض الأمثلة من مصطلحات الكتابين:

ــ عقد سيبويه للمبتدأ والخبر باباً سمّاه «باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ»[٣٣] فقال عنه المبرد «هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه»[٣٤].

أليست الترجمة الثانية نسخة عن الأولى؟ بل إن الأولى كانت في نظري أدقّ وإنْ كانت أطول بناء، لأن هذه الزيادة تحمل التفسير والتحديد لماهية المصطلح.

ــ ولما ترجم سيبويه للفعل المتعدي بقوله: «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»[٣٥]. قال عنه المبرد: «باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول»[٣٦]. فماذا فعل المبرد هنا؟! إنه لم يزد عن أن غير ترتيب كلمات سيبويه دون زيادة أو نقص.

ــ وعن حروف النداء قال سيبويه: «باب الحروف التي ينبه بها المدعو»[٣٧] فجاء به المبرد دون حذف أو إضافة[٣٨].

ــ «نائب الفاعل» عبَّر عنه سيبويه بقوله:

«باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول» وفصل ذلك بعدد من الأمثلة[٣٩] فقال عنه المبرد: «هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله، ثم جاء بأمثلة لا تراها تخرج عن أمثلة سيبويه إلا قليلا[٤٠].

إلا أنه في كثير من الأبواب عمل جهده في اختصار مصطلح سيبويه وإن كنا نطمع في مزيد من الاختصار لتلك العنوانات الطويلة التي عالج فيها سيبويه بعض المسائل النحوية، فمثلاً:

ــ عنون سيبويه لإن وأخواتها بقوله:

«هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، ولا تصرّف تصرّف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال: بمنزلة الأسماء التي أخذت من

٣٢ ــ انظر الكتاب، ٢/ ٣٤١، والمقتضب، ١/ ٥٥
٣٣ ــ الكتاب، ١/ ٧
٣٤ ــ المقتضب، ٤/ ١٢٦
٣٥ ــ الكتاب، ١/ ١٤
٣٦ ــ المقتضب، ٣/ ٩١
٣٧ ــ الكتاب، ١/ ٣٢٥
٣٨ ــ المقتضب، ٤/ ٢٣٣
٣٩ ــ الكتاب، ١/ ١٩
٤٠ ــ المقتضب، ٤/ ٥٠

الأفعال وشبّهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ، ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيداً ، لأن زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي : « أنّ ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن »[٤١] .

فلما نظر فيه المبرد رأى ضرورة اختصاره ، فنجح في ذلك إذ سمّاه : « باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال وهي : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، ولعل ، وليت »[٤٢] .

ومن عمله هذا نخرج بأكثر من نتيجة :

فالمبرد اختصر ترجمة سيبويه ، وتقيّد بعدد الحروف عند سيبويه ، لكنه خرج على ذلك في التطبيق ، فعد ستة ، واعتذر لفعله هذا بقوله : « إنّ ، وأنّ مجازهما واحد ، فلذلك عددناهما حرفاً واحداً »[٤٣] وعقد باباً خاصاً فرّق فيه بين « إنّ ، وأنّ »[٤٤] ، ثم في ترتيب هذه الحروف عند المبرد ما يشعر برقي الإدراك ودقّة الحس اللغوي[٤٥] والمعرفة لأحوال هذه الحروف من حيث التجانس والانسجام ، في حين يذكرنا ترتيب سيبويه لهذه الحروف بالرواية التي أسندت أول ذكر لهذه الحروف إلى أبي الأسود ، وعندما عرضها على الإمام علي رضي الله عنه لم يذكر « لكن » معها ، فاعتذر لأنه لم يكن يحسبها منها فأرشده إليها[٤٦] وسيبويه أخّر « كأنّ » ولم يكن ناسياً وكان عليه أن يجعلها مع ما يشاكلها من هذه الحروف مثلما فعل المبرد .

ــ « والتمييز » عقد سيبويه الكلام عليه في أكثر من موضع فقال مثلاً : « هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام »[٤٧] وأردف بباب آخر لبعض ما ينصب على التمييز من غير المقادير فقال : « هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير »[٤٨] فهو في الباب الأول يقرن ما ينصب تمييزاً من المقادير إلى نظيره المنصوب بعد « كم » في الخبر والاستفهام ، واعتبر الكلام هنا مدخلاً إلى الباب الثاني ففسر هذا بذاك ، وهذا من أساليب إمام النحاة في توضيح مصطلحاته . جاء المبرد فجمع تلك الأبواب والأقوال المتفرقة مما يتعلق بالتمييز وعقد لها باباً سمّاه « باب التبيين والتمييز »[٤٩] .

---

٤١ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٧٩ ــ ٢٨٠ ، وانظر : **حاشية الخضري** ، ١/ ١٢٨

٤٢ ــ **المقتضب** ، ٤/ ١٠٧

٤٣ ــ المصدر السابق ، ٤/ ١٠٧

٤٤ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٣٤٠

٤٥ ــ انظر : **المدارس النحوية**/ ١٣٤

٤٦ ــ انظر : **نزهة الألباء**/ ٥ ، **وإنباه الرواة** ، ١/ ٤

٤٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٨

٤٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٩٩

٤٩ ــ **المقتضب** ، ٣/ ٣٢

ولم يكن المبرد متأثراً بسيبويه فحسب ، بل إنه ليعد نفسه الأمين على النحو البصري بعده ، فحري به أن يترسم خطاه ، ويسير على نهجه ، وبعد أن أصبح إمام العربية في بغداد ، فإن عليه الوقوف بثبات أمام تحديات الكوفيين وعصبيتهم ، فاستقرأ كتاب سيبويه ، وتأثر به كثيراً وعمل جهده ألا يغيّر إلا فيما لم يستطع سيبويه أن يقيّمه على صوى واضحة ، فالمصطلحات التي جاءت عند سيبويه واستقرت إلى يوم الناس هذا نجد المبرد يستعملها كما كان سيبويه من قبل يفعل والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى[٥٠] ، بل لقد تابعه في بعض المصطلحات التي لم تأخذ شكلها النهائي ، فسيبويه يسمي الحرف المتحرك حرفاً حياً[٥١] فيحافظ المبرد على هذا المصطلح بالرغم من عدم صلاحيته للبقاء ، فتراه يقول عن الواو في مثل (جدول ، وقسورة) إنها « ظاهرة حية أي متحركة »[٥٢] ويقول في موضع آخر : « والمتحرك حرف حي »[٥٣] وسبق البيان بأن سيبويه كان يطلق على الحال مصطلحات « الخبر ، والصفة ، والمفعول فيه » فأخذ منها المبرد مصطلح المفعول فيه وأطلقه على الحال[٥٤] كما عبّر عن الهمزة بالألف[٥٥] تماماً مثلما فعل سيبويه ، كما كان يسمي اسم كان فاعلاً ، وخبرها مفعولا به[٥٦] مثله مثل سيبويه[٥٧] .

وقد عرض لهذه الظاهرة عند المبرد الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمة المقتضب[٥٨] ، كما لاحظ الأستاذ سعيد أبو العزم إبراهيم أن المبرد قد ساق بعض المصطلحات كما هي عند سيبويه واختصر بعضها ، وفاق سيبويه في تطويل مصطلحات بعض الأبواب[٥٩] .

إذا كان المبرد وقف حارساً أميناً على مصطلحات سيبويه ليحفظ للمصطلح النحوي وجهه البصري الذي تضافرت جهود أئمة النحو على صناعته ، وتقدمت به البصرة خطوات كبيرة ، لا يزاحمها شرف هذه المسؤولية منافس ، فما هو موقف الكوفيين من هذه المصطلحات ؟ .

لقد كان الكسائي أول كوفي يخرج على أساليب البصريين منذ اللحظة التي عاد فيها من البادية ، وكان يقصد الخليل ليطلعه على تحصيله ، فوجده قد مات ووجد في موضعه يونس النحوي ، فرت

---

٥٠ ــ وازن : **المقتضب**، ٤/ ٢٠٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٣١٤ بما في **الكتاب**، ١/ ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٢٢٢ ، ٦ على الترتيب .
٥١ ــ **الكتاب** ، ٢/ ١١٧
٥٢ ــ **المقتضب** ، ٢/ ٢٨٣
٥٣ ــ المصدر السابق ، ٢/ ٢٨٦
٥٤ ــ المصدر السابق ، ٤/ ١٦٦
٥٥ ــ المصدر السابق ، ٢/ ١ ، ٧٤ ، **الكتاب** ، ٢/ ١٢٢ ، ٣٤٤
٥٦ ــ المصدر السابق ، ٣/ ٩٧ ، ٤/ ٨٦ ؛ **همع الهوامع** ، ١/ ١١١
٥٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢١
٥٨ ــ **المقتضب** ، ١/ ١١٧ ــ ١١٨
٥٩ ــ انظر : **المصطلحات النحوية نشأتها وتطورها**/ ق ١٠٨

بينهم مسائل أقر له يونس فيها وصدره في موضعه[٦٠] ، منذ تلك اللحظة شرع في الإعداد لمذهب مستقل عن مذهب البصريين ، وأخذ يخالفهم في آرائهم ويغيّر كثيراً من أصولهم ، فرسم للكوفيين رسوماً فهم الآن عليها[٦١] .

شهد له يونس بأنه حقيق برئاسة الكوفيين بعد أن امتحنه قائلاً : « أشهد أن الذين رأسوك رأسوك باستحقاق »[٦٢] ، ولكنه مع ذلك لم يسلم من طعن البصريين عليه ، فابن درستويه (ت٣٤٧هـ) يقول : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك »[٦٣] ، وقال أبو حاتم :

« لولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقّنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم وإليه يرجعون »[٦٤] بل لقد وصل الأمر باليزيدي إلى هجائه ، وهجاء أتباعه ، واتهمهم بإفساد النحو وتضييعه[٦٥] .

ويجيء الفراء (ت٢٠٧هـ) فيسلك طريق الكسائي ويأخذ بمنهجه ، غير آبه بطعن البصريين ، فاتسع في القياس والرواية ومخالفة البصريين[٦٦] ليمكن للنحو الكوفي اتخاذ صورته المميّزة ، وشخصيته المستقلة في الأصول والمصطلحات التي تغاير كثيراً من أصول ومصطلحات البصريين ، فسمي أمير المؤمنين في النحو[٦٧] قال عنه ثعلب : « لولا الفراء لما كانت اللغة ، لأنه خلصها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية »[٦٨] ويقرنه أبو بكر بن الأنباري إلى الكسائي فيقول : « لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما »[٦٩] .

لقد وضع الفراء كتاباً في حدود النحو ، اشتمل على ستين حداً لم تصلنا إلا أسماء بعضها[٧٠] ، روى البغدادي قصيدة لمحمد بن الجهم في رثاء الفراء يذكر فيها حدوده فيقول :[٧١]

---

٦٠ ـ تاريخ بغداد ، ١١/ ٤٠٤ ؛ نزهة الألباء/ ٦٩
٦١ ـ انظر : الأغاني ، ١١/ ١٠٢
٦٢ ـ تاريخ بغداد ، ١١/ ٤١٠
٦٣ ـ بغية الوعاة/ ٣٣٦
٦٤ ـ مراتب النحويين/ ١٢٠ ـ ١٢١
٦٥ ـ انظر طبقات النحويين البصريين/ ٤٠ ـ ٤١
٦٦ ـ انظر المدارس النحوية/ ١٩٥
٦٧ ـ انظر تاريخ بغداد ، ١٤/ ١٥٢
٦٨ ـ طبقات النحويين واللغويين/ ١٣٢ ، ونزهة الألباء/ ٩٨
٦٩ ـ نزهة الألباء/ ١٠١
٧٠ ـ انظر : الفهرست/ ٧٦ ؛ بغية الوعاة/ ٤١١
٧١ ـ تاريخ بغداد ، ١٤/ ١٥٤

يَا طَالِبَ النَّحْوِ الْتَمِسْ عِلْمَ مَا ... أَلَّفَــهُ الْفَــرَّاءُ فِي نَحْوِهِ
سِتِّيْنَ حَدّاً ، قَاسَهَا ، عَالِماً ... أَمْلَهَا بِالْحِفْظِ مِنْ شَدْوِهِ

وقبل الخوض فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون من مصطلحات وأصول نحوية أود أن أشير إلى فضل هؤلاء العلماء وورعهم ، وأنهم كانوا في كثير من المواقف يتجردون من العصبية الإقليمية منحازين للحقيقة العلمية ، ولا أدل على ذلك من المواقف التالية :

ــ كان الكسائي يسمي الهمزة ألفاً متابعاً في ذلك سيبويه[٧٢] .

ــ (إنْ) المكسورة الخفيفة ، يرى سيبويه إهمالها إن دخلت على الجملة الاسمية وأجاز الكسائي إعمالها عمل ليس ، وعلى ذلك قراءة سعيد بن جبير. ﴿ إنِ الَّذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ ﴾[٧٣] بنون مخفّفة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب « عباداً » و « أمثالكم » ، وجاء الفراء والمبرد ، فوافق المبرد الكسائي وانحاز الفراء لرأي سيبويه[٧٤] .

ــ وفي العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر يقول سيبويه :

« واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون « إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان »[٧٥] وتابعه جمهور البصريين على عدم جواز العطف قبل تمام الخبر على كل حال[٧٦] ، ولكن الكوفيين اختلفوا في جوازه ، فذهب الكسائي إلى أن العطف يجوز على كل حال ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل « إنّ » من مبني أو مقصور يخفى فيه الإعراب نحو : إنك وزيد ذاهبان « و » إنه وموسى قادمان ونحو ذلك[٧٧] ، ولما استدل سيبويه بقول بشر بن أبي خازم :[٧٨]

وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

على التقديم والتأخير، أي « فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم » كما يقول الشنتمري[٧٩] لم يلتفت السيرافي ومن تبعه إلى استدلال سيبويه ، وصحّح ابن الحاجب نظر أبي سعيد[٨٠] .

---

٧٢ ــ انظر: **ما تلحن فيه العوام/ ٣٧ ، ٣٩ ، ٣٤**

٧٣ ــ **الأعراف/ ١٩٤**

٧٤ ــ انظر: **مغني اللبيب ، ١/ ٢٣ ؛ شرح المفصل ، ٨/ ١١٣ ؛ همع الهوامع ١/ ١٢٤ والأزهية في علم الحروف/ ٣٢ ، ٣٣ ؛ شرح شذور الذهب/ ١٩٩ ، ٢٧٨**

٧٥ ــ **الكتاب ، ١/ ٢٩٠**

٧٦ ــ **الإنصاف ، ١/ ١٨٧ ؛ المسألة/ ٢٣ ؛ الموفي في النحو الكوفي/ ٤٥**

٧٧ ــ انظر: **شرح المفصل ، ٩/ ٦٩ ؛ شرح الأشموني ، ١/ ٢٨٧**

٧٨ ــ **الكتاب ، ١/ ٢٩٠** ؛ ديوانه/ ١٦٥

٧٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٩٢

٨٠ ــ انظر: **شرح الكافية ، ٢/ ٣٥٣ ؛ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٧ ؛ الإنصاف ، ١/ ١٩٠ ؛ المسألة/ ٢٣ ؛ خزانة الأدب ، ٤/ ٣١٥**

ـ اسم الفاعل: وفي إعماله كفعله خلاف بين علماء المصريين، فلسيبويه فيه رأي[٨١]، وللكسائي خروج على ذلك وشروط[٨٢]، وللفراء رأي يخالف الكسائي[٨٣]، وللأخفش رأي انفرد به في منصوبه[٨٤]، كما كان للمبرد وأبي علي الفارسي في كتاب الشعر والرماني رأي فيه[٨٥].

فاختلاف أصحاب المذهب الواحد واضح مشهور، وليس هذا موقف الإحاطة به، ولكن يكفي أن نعلم أن خلاف النحاة لم يقف عند حد المذاهب المشهورة، بل إن هناك أفراداً استقلوا بآرائهم الفرديّة، حتى قيل عن يونس مثلاً: «له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها»[٨٦]، كما روي أن الفراء كان يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه[٨٧]، وفيما قدمنا من الأمثلة وما سيأتي دليل على ذلك.

صور الخلاف في المصطلحات النحوية

الخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين فكانت النتيجة ذات جوانب ثلاثة:

الأول: ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري.

الثاني: رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

الثالث: رفض البصريين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات.

فعن الجانب الأول

تلقانا المصطلحات الكوفية التالية:

شبه المفعول

مصطلح يطلقه الكوفيون على «المفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه» وليس عندهم مفعول إلا المفعول به[٨٨].

---

٨١ ـ الكتاب، ١/ ٩٣

٨٢ ـ شرح الكافية، ٢/ ١٩٩؛ شرح المفصل، ٦/ ٧٧

٨٣ ـ شرح المفصل، ٦/ ٧٨، الموفي في النحو الكوفي/ ٨٠

٨٤ ـ شرح الأشموني، ٢/ ٢٩٦

٨٥ ـ شرح الكافية، ٢/ ٢٠١

٨٦ ـ طبقات النحويين البصريين/ ٣٤

٨٧ ـ مراتب النحويين/ ١٤١

٨٨ ـ انظر: همع الهوامع، ١/ ١٦٥؛ شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٣٢٣

المحل

مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون ظرفاً أو مفعولا فيه[٨٩] ويسميه الكسائي صفة[٩٠] ، كما نُسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف غايات[٩١] . ونسب الأزهري إلى الخليل اصطلاح الظرف ، وإلى الكسائي المحل ، وإلى الفراء الصفة ، وعقّب على ذلك بقوله : « والمعنى واحد »[٩٢] كما أن ظاهر كلام الكنغراوي أن تسمية الظرف مفعولا فيه وصفة وحالا من اصطلاح الكوفيين[٩٣] ، وما هذه المصطلحات إلا لسيبويه ولكنه كان يطلقها على الحال لا على الظرف[٩٤] . أما ما حصل من لبس عند الأزهري في نسبة « المحل » إلى الكسائي ، ونسبة « الصفة » إلى الفراء فهذا لا يخرج المصطلحين عن دائرة الكوفيين ، فالذي عليه الإجماع أن الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين ، وأن المحل والصفة والغاية من اصطلاحات الكوفيين[٩٥] . على أن ابن جني جعل الظرف قسماً رابعاً من أقسام الكلام قائلاً « أقسام الكلام : اسم وفعل وظرف وحرف » ولما رجع ليفصّل القول فيها قال : « الكلام كله ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف »[٩٦] .

الترجمة ، والتبيين ، والتكرير ، والمردود

مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلا ، فثعلب يقول عند الكلام على قول الله عز وجل : ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[٩٧] : (فيومئذ) مرافع ، و (يوم عسير) ترجمة يومئذ[٩٨] وفي الأشموني والتصريح : « وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير »[٩٩] ، واصطلاح البدل أحد المصطلحات التي لم تتخذ شكلاً تستقر عليه عند سيبويه فقد سمّى عطف البيان بدلا[١٠٠] ، لأن عطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه[١٠١] .

---

٨٩ ــ انظر : مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٣٥ ؛ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٧

٩٠ ــ انظر : المذكر والمؤنث للفراء/ ١٠٩ ؛ شرح التصريح على التوضيح ، ١/ ٣٣٧

٩١ ــ انظر : شرح الكافية ، ٢/ ٩٦ ؛ الإرشاد في النحو/ ق ٢٤

٩٢ ــ تهذيب اللغة ، ١٤/ ٣٧٣

٩٣ ــ انظر : الموفي في النحو الكوفي/ ٣٥

٩٤ ــ انظر : ص ١٤٠ ــ ١٤١ من هذا البحث.

٩٥ ــ مفاتيح العلوم/ ٣٥ ؛ الإنصاف ، ١/ ٥١ المسألة السادسة

٩٦ ــ انظر : عقود اللمع في النحو ، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ، مج ٥ ، سنة ١٩٧٧م ، ١٩٧٨م ، ص ١٤٠

٩٧ ــ المدثر/ ٩

٩٨ ــ مجالس ثعلب ، ١/ ٢٠

٩٩ ــ شرح الأشموني ، ٣/ ١٢٣ ؛ شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ١٥٥

١٠٠ ــ الكتاب ، ١/ ٢١٦

١٠١ ــ أسرار العربية/ ٢٩٦ ؛ تفسير القرطبي ، ١٤/ ٣٠٦

هذه المصطلحات الكثيرة عند الكوفيين منها ماثبتت نسبته إلى أصحابه ومنها ما ينسب إلى الكوفيين بصفة عامة[١٠٢]، فإلى الفراء ينسب اصطلاح الترجمة[١٠٣]، وإليه ينسب اصطلاح المردود، فهو عندما أعرب قول الله عز وجل ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[١٠٤] قال: «إن جعلت (مَنْ) مردودة على خفض الناس، فهو من هذا و (استطاع) في موضع رفع[×]، وإن نويت الاستئناف (بـمَنْ) كانت جزاء[١٠٥]»[××].

وهذه المصطلحات وإن سلم بها للكوفيين فإن بعضها يدور على ألسنة نحويي البصرة، فالتبيين مثلاً كوفي النسب، لا يجد المبرد غضاضة في استعماله[١٠٦]، وهذا دليل على حرية الفكر عند هؤلاء العلماء وانطلاقهم من كل قيد إلا قيد العلم والحقيقة العلمية.

التفسير

يطلقه الفراء على ما عرف عند البصريين باسم المفعول لأجله ففي إعراب قول الله عز وجل: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[١٠٧] قال: «نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير، ليس بالفعل كقوله عز وجل ﴿ يَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً ﴾[١٠٨] وكقوله ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾[١٠٩]، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع نصبه على طرح (مِنْ)[١١٠]».

ويطلق الفراء اصطلاح التفسير على التمييز، يقول: «والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك، ضقت به ذرعاً، وقوله ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾[١١١] فالفعل للذرع، لأنك تقول: «ضاق ذرعي به» فلما جعلت الضيق مسنداً إليك قلت: ضقت، جاء الذرع مفسراً، لأن الضيق

---

١٠٢ ـ انظر **تفسير الطبري**، ٥/ ٦٤.

١٠٣ ـ **شرح القصائد التسع المشهورات**، ١/ ٣٤؛ **الموفي في النحو الكوفي**/ ٦٠

١٠٤ ـ **آل عمران**/ ٩٧

١٠٥ ـ **معاني القرآن**، ١/ ١٧٩، وانظر أيضاً المصدر السابق، ١/ ٥٠ ـ ٥١

١٠٦ ـ **المقتضب**، ٣/ ٢٧٢، **وأبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية**/ ق ٤٨

× ـ كأنه يريد (ان استطاع) في مكان (يستطيع) المرفوعة.

×× ـ يرى العكبري أن «من استطاع» بدل من الناس، أو هو في موضع رفع تقديره «هم من استطاع» أو هو مرفوع بالحج والتقدير «ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع»، أو مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره «من استطاع فليحج»، انظر: **إملاء ما مَنّ به الرحمن**، ١/ ١٤٤

١٠٧ ـ **البقرة**/ ١٩

١٠٨ ـ **الأنبياء**/ ٩٠

١٠٩ ـ **الأعراف**/ ٥٥

١١٠ ـ **معاني القرآن**، ١/ ١٧، وانظر: **أسرار العربية**/ ١٨٦

١١١ ـ **النساء**/ ٤

فيه ، كما تقول هو أوسعكم داراً ، دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل »[١١٢] وفي إعراب قوله عز وجل ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾[١١٣] قال الفراء : « نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة »[١١٤] ، وانتشر استخدام هذا المصطلح بعد ذلك ، فابن النحاس يقول : « اعلم أن كل شيء ذكرته مما يحتمل أنواعاً ، ثم فسرته بنوع نكرة كان التفسير نصباً ، تقول في ذلك : « عندي خمسة عشر درهماً » نصبت الدرهم على التفسير ويقال على التمييز[١١٥] » على أن اصطلاح التفسير يطلق أحياناً على البدل[١١٦] أما اصطلاح التفسير والتبيين بمعنى التمييز فذلك من ابتكارات الخليل[١١٧] .

النعت

من مصطلحات الكتاب ، وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان[١١٨] كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته ، وبنى كلامه على ذلك في مواضع كثيرة[١١٩] ، وكان يطلق على التوكيد مصطلح الصفة[١٢٠] ، فالبصريون إذن يطلقون مصطلح النعت ويعنون به الصفة تارة ، والموصوف أخرى ، ومرة ثالثة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة[١٢١] ومن ذلك قول سيبويه : « وأما قوله عز وجل : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْك مَالا وَوَلَداً ﴾[١٢٢] ، فقد تكون (أنا) فصلاً وصفة »[١٢٣] يريد توكيداً معنوياً ، وقول المبرد : « وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع إنما يجري على توكيد ، فإن لم تؤكد جاز على قبح » ، وهو قولك « قم أنت نفسك » فإن قلت : « قم نفسك جاز »[١٢٤] ، وعلى هذا فالمبرد يسمي التوكيد نعتاً كما كان يسميه صفة[١٢٥]وسيبويه يسميه صفة[١٢٦] وعندئذ تكون هذه المصطلحات الثلاثة مترادفة[١٢٧] .

١١٢ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٧٩ ، وانظر أيضاً : المصدر نفسه ، ٢/ ٣٠٨ ، ٣٤١

١١٣ ــ **آل عمران/ ٩١**

١١٤ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٢٢٥ ، وانظر : **تفسير الطبري** ، ٥/ ٩١

١١٥ ــ **التفاحة في النحو**/ ٢٤ ، وانظر **إصلاح المنطق**/ ٢٩٩ ؛ **شرح القصائد التسع المشهورات** ، ١/ ٤١

١١٦ ــ انظر : **تفسير الطبري** ، ٥/ ٢٣٤

١١٧ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٩٨ ، ٣٠٢ ؛ **الإظهار للبيركوي**/ ١٠٧

١١٨ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٢٣

١١٩ ــ **الكتاب** ، ١/ ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨

١٢٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ١٠٣

١٢١ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٣

١٢٢ ــ **الكهف/ ٣٩**

١٢٣ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٩٥ ، وانظر : *A Grammar Of The Arabic Language*, Third Edition, 2, P. 283.

١٢٤ ــ **المقتضب** ، ٣/ ٢١

١٢٥ ــ المصدر السابق ، ٤/ ١٠٥

١٢٦ ــ **الكتاب** ، ١/ ١٢٥ ، ١٤٠

١٢٧ ــ انظر : **شرح التصريح على التوضيح** ، ٢/ ١٠٧

ولما رأى الكوفيون عدم استقرار هذا المصطلح اكتفوا بالنعت ليدلُّوا به على الصفة ، يقول أبو حيان : « والتعبير به (أي النعت) اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة »(١٢٨) .

ونلاحظ كثرة استخدام مصطلح النعت عند الفراء على نحو قوله عندما أعرب قول الله عز وجل : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾(١٢٩) : في (الحق) رفع من نعت (الولاية) ، وفي قراءة أُبَيّ : « هنالك الولاية الحقّ لله » وإن شئت خفضت ، تجعله من نعت (الله)(١٣٠) .

وإذا رجعنا إلى معاني هذه المصطلحات فإنا نجد الصفة والنعت وإن كانا لشيء واحد إلا أن بعض النحويين يرى أن في المسألة خصوصاً وعموماً « فالنعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارج ، وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ، ولا يقال له منعوت ، وعلى (الأول) هو موصوف ومنعوت »(١٣١) .

فإذا كان اصطلاح النعت قد انتشر على أيدي الكوفيين ، فليس لهم فضل اختراعه ، فهم في ذلك متّبعون لا مبتدعون كما زعم الدكتور شوقي ضيف بأن الفراء هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه(١٣٢) .

ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى

مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف(١٣٣) ، وتابعهم المبرد فعقد باباً سمّاه « باب ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى »(١٣٤) وفي فتح الباري نسب هذا المصطلح إلى الفراء قائلاً : « وهذا اصطلاح قديم يقولون للاسم المصروف مجرى ، والكلام المذكور للفراء »(١٣٥) .

على أني أميل إلى نسبة هذا الاصطلاح إلى الفراء لعدة أمور :

الأول : لأنه هو الذي صنع أكثر المصطلحات الكوفية .

الثاني : لأنه عقد له باباً خاصاً في كتابه « الحدود النحوية »(١٣٦)

الثالث : « لاستعماله هذا المصطلح كثيراً »(١٣٧) .

---

١٢٨ ـ همع الهوامع ، ٢/ ١١٦

١٢٩ ـ الكهف/ ٤٤

١٣٠ ـ معاني القرآن ، ٢/ ١٤٥ ، ١٤٦ ، وانظر : المذكر والمؤنث للفراء/ ١٠٧ ومعاني القرآن ، ١/ ١١٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ ، والتفاحة/ ٢٢

١٣١ ـ شرح المفصل ، ٣/ ٤٧

١٣٢ ـ المدارس النحوية/ ٢٠٢

١٣٣ ـ الكتاب ، ٢/ ٢

١٣٤ ـ المقتضب ، ٣/ ٣٠٩

١٣٥ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ٨/ ٤٨٤

١٣٦ ـ الفهرست/ ٧٦

١٣٧ ـ معاني القرآن ، ٢/ ١٩ ، ١٧٥ ؛ المذكر والمؤنث له/ ٨٦ ، ١٠٣

ومع ذلك فإن الفراء لا يهجر المصطلح البصري[١٣٨] ، ويعلّل بعض الباحثين هذا التزاوج بين مصطلحات البصريين والكوفيين بنزوع الفراء إلى مذهبه البغدادي الذي شرع يؤسس له ، والذي يقوم على الإفادة من جميع المذاهب[١٣٩] ، ولا أراني أميل إلى هذا الرأي لأن الفراء لم يزل يؤسس للنحو الكوفي أسسه ، ويرسم له أطره ليستقل عن النحو البصري حتى في مصطلحاته ، ثم إن المبرد يستخدم المصطلح الكوفي ، فهل نقول إنه يعمل معه أيضاً على تأسيس المذهب البغدادي ؟؟ إن أحداً لم يقل بهذا فيا أعلم .

وقد وهم السهيلي حين نسب هذا الاصطلاح إلى سيبويه فقال : « وللمنصرف ثلاثة مجار يجرى عليها ، ولذلك قال سيبويه : باب ما يجرى وما لا يجرى »[١٤٠] فهذا القول للكوفيين والمبرد كما هو واضح من النصوص السابقة ، وربما دعاه إلى نسبته إلى سيبويه تسميته للحركات بمجاري أواخر الكلم[١٤١] ، ثم إطلاق المبرد اصطلاح « ما يجرى وما لا يجرى » على هذا الباب ، فظن السهيلي أن المبرد قد تابع سيبويه في ذلك ولم يتابع الكوفيين .

الاسم المبهم

ويعني عند الفراء ما ليس بمعلوم من الأسماء ، يقول : « وكل ما كان من الأسماء مبهماً مثل قولهم : ما عندي أحد ، وديار ، وكراب ، وعريب ، . . . فإن هذا يجرى مؤنثه على التذكير »[١٤٢] في حين يطلق سيبويه اصطلاح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة ونحو ذلك[١٤٣] .

الاسم الموضوع

وهو يعني اسم الجنس عند الفراء[١٤٤] .

الفعل

مصطلح يطلقه الفراء على « الاسم » كثيراً ، من ذلك قوله : « والقياس فيه مستمر أن يفرق بين **الفعل المذكر** والمؤنث بالهاء ، ــ إلا أن العرب قالت : امرأة حائض وطاهر وطامث وطالق . . . فلم يدخلوا فيهن الهاء ، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حَظَّ فيه للمذكر ، وإنما هو خاص للمؤنث ، فلم يحتاجوا إلى الهاء ، لأنها إنما دخلت في قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى

---

١٣٨ ــ معاني القرآن ، ١/ ٤٢ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩
١٣٩ ــ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/ ٤٥٢ ؛ يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه/ ١٤٠
١٤٠ ــ أمالي السهيلي/ ٢٩
١٤١ ــ الكتاب ، ١/ ٢
١٤٢ ــ المذكر والمؤنث/ ٧٠
١٤٣ ــ الكتاب ، ١/ ٢٢٠ ؛ الجمل/ ٣١ ؛ كشاف اصطلاحات الفنون ، ١/ ٢١٦
١٤٤ ــ معاني القرآن ، ١/ ٤٠٩ ؛ المذكر والمؤنث/ ٦٩ ، ٧٠

والذَّكَر »[١٤٥] وقوله: « وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء »[١٤٦] .

كما يطلق مصطلح الفعل وهو يريد (الحال) ، فعند إعراب قول الله عز وجل: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾[١٤٧] قال: « إن شئت رفعت « المصدّق » ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة ولو نصبت على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً »[١٤٨] يريد نصبه على الحال من كتاب ، ويجوز هذا الوجه لأنه قد تخصص بالوصف فصار قريباً من المعرفة.
ويقول أيضاً: « وفي قراءة عبد الله في آل عمران ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقاً ﴾ فجعله فعلاً »[١٤٩] .

كما يطلق اصطلاح « الفعل » على خبر كان وظن وأخواتها ، ـ فعندما أعرب قول الله عز وجل ﴿ وَيَرَى الَّذِيْنَ أُوتوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْك مِنْ رَبِّك هُوَ الْحَقَّ ﴾[١٥٠] قال: تنصب (الحقّ) لأن (رأيت) من أخوات (ظننت) وكل موضع صلحت فيه (يَفعلُ) أو (فعل) مكان (الفعل) المنصوب ففيه العماد ، ونصب **الفعل** ، وفيه رفعه بـ (هو) على أن تجعلها اسماً . . . فإذا قلت: « وجدت عبد الله هو خيراً منك وشراً منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع »[١٥١] ، لأن مذهب الكوفيين نصب الخبر هنا على الحال[١٥٢] ، والرابطة بين هذه الأسماء التي أطلق الفراء عليها مصطلح (الفعل) هي ، أن هذه الأسماء مشتقة وأوصاف ، وكل منها يعمل عمل الفعل ، فقد تكون هذه التسمية من قبيل تسمية البعض بالكل.

الموقت وغير الموقت

اصطلاحان عند الفراء ، الأول منهما بمعنى العلم والضمير ، والثاني ينطبق على النكرة ، أما إذا كان الاسم معرفاً مشتقاً ، أو موصولا فهو عنده معرفة غير موقتة . يقول الفراء: « وبئس لا يليها مرفوع موقت ، ولا منصوب موقت . . . وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقتة في سبيل النكرة »[١٥٣] ، ويقول أيضاً: « ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير ، لأن عبد الله موقت ، و (غير) في مذهبه نكرة غير موقتة ، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقتة »[١٥٤] .

---

١٤٥ ـ **المذكر والمؤنث/ ٥٨**
١٤٦ ـ المصدر السابق/ ١١٦ ، ١١٩
١٤٧ ـ **البقرة/ ٨٩**
١٤٨ ـ **معاني القرآن ، ١/ ٥٥**
١٤٩ ـ **معاني القرآن ، ١/ ٥٥**
١٥٠ ـ **سبأ/ ٦**
١٥١ ـ **معاني القرآن ، ١/ ٤٠٩**
١٥٢ ـ انظر: **معاني القرآن ، ١/ ١٢ ، همع الهوامع ، ١/ ١١١**
١٥٣ ـ **معاني القرآن ، ١/ ٥٦ ، ٥٧**
١٥٤ ـ المصدر السابق ، ١/ ٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، **وتفسير الطبري** ، ١/ ١٨١

ولو رجعنا إلى البصريين لوجدنا أن سيبويه يطلق على العلم اصطلاح الاسم الخاص[١٥٥] كما كان يسميه العلامة اللازمة المختصة[١٥٦]، وتابعه المبرد على هذا الاصطلاح حيناً[١٥٧] وهو يعلم حقيقة اصطلاح «العلم» وقد بنى عليه الحديث فقال: «والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء»[١٥٨] إلا أن متابعة المبرد لسيبويه ليست إلا من قبيل الاعتزاز بمتابعة إمام النحاة لا من قبيل الجهل باصطلاح العلم.

النسق

يزعم كثير من الباحثين أنه من مصطلحات الكوفيين[١٥٩] وما هو إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء[١٦٠] وكأني بهم يتابعون السيوطي حين قال: «النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم وهو المعطوف بالحروف كالواو والفاء وثم وغيرهن ويسميه البصريون شركة»[١٦١] فما نسبة هذا المصطلح إلى الكوفة إلا من قبيل كثرة استعمال علمائها له فعملوا على ترسيخه بدلا من العطف، وهذا لا يجعلنا ننفي استخدامهم لاصطلاح العطف فالفراء عندما وجه القراءة في قوله عز وجل ﴿ وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُوْنَا ﴾[١٦٢] يقول: «إن شئت جعلت «فتكونا» جواباً نصبت، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزماً»[١٦٣]، ثم لما عرض لإعراب قول الله عز وجل ﴿ وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ﴾[١٦٤] قال: «إن شئت جعلت (وتكتموا) في موضع جزم... وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون بالصرف»[١٦٥] وغير ذلك كثير[١٦٦] كما كان يسمي المعطوف مردوداً[١٦٧].

---

١٥٥ ـ **الكتاب**، ١/ ٢٢٣، ٢٦٣

١٥٦ ـ المصدر السابق، ١/ ٢١٩

١٥٧ ـ **المقتضب**، ٤/ ٣٢٣

١٥٨ ـ المصدر السابق، ٢/ ٣١٠

١٥٩ ـ انظر: **مدرسة الكوفة/ ٣١٥؛ الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٥٣**

١٦٠ ـ انظر: ص ١٠٨ من هذا البحث

١٦١ ـ **همع الهوامع**، ٢/ ١٢٨

١٦٢ ـ **البقرة/ ٣٥**

١٦٣ ـ **معاني القرآن**، ١/ ٢٦

١٦٤ ـ **البقرة/ ٤٢**

١٦٥ ـ **معاني القرآن**، ١/ ٣٣

١٦٦ ـ انظر: المصدر السابق، ١/ ٣٤، ٣٥

١٦٧ ـ المصدر السابق، ١/ ١٧، ٧٠، ١٧٩، ١٨١؛ **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية/ ق ٢٥٩ وخزانة الأدب**، ٢/ ٣٣٩

ولو سرنا قليلاً في تتبع تطور هذا المصطلح لرأيناهم يعودون بـه إلى منـابعه الأولى عنـد الخليـل وسيبويه ، فأبو علي الفارسي مثلاً يسميه «الحمل على» يقول : « قرأ بعض القـراء : ﴿ مَـنْ يُضْـلِلِ اللّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾(١٦٨) فجزم يذرهم لحمله إياه على موضع فـلا هـادي »(١٦٩) ، وقـد جـاء استعماله لهذا المصطلح مرادفاً للإجراء(١٧٠) متابعاً سيبويه في ذلك(١٧١) .

وخلاصة القول : فالعطف شركة عند سيبويه(١٧٢) ، وهما معاً النسق عند الخليل ، والنسق والـرد عند الكوفيين ، أما الحمل على كذا ، والإجراء على كذا ــ بمعنى العـطف فليس استخدامهما أكثر من وصف للمصطلح .

التشديد

مصطلح يطلقه الفراء على ما سماه سيبويه توكيداً وتكريراً ، فحينما تناول قول الشاعر :

كَمْ نِعْمةٍ كَانَـتْ لَهَا كَمْ كَمْ وكَمْ

قال : « إنما هذا تكرير حرف ، ولو وقعت على الأول أجزأك من الثاني ، وهو كقولك للـرجل : نعم نعم تكررها ، أو قولك : اعجل اعجل تشديداً للمعنى »(١٧٣) ، وعنـدما أعـرب قـول الله عـز وجل : ﴿ وَالسَّابِقُوْنَ السَّابِقُوْنَ ﴾(١٧٤) قال : « فإن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثـانية . . . فـإذا رفعت أحدهما بالآخر كقولك : الأول السابق ، وإن شئت جعلت الثـانية تشـديداً لـلأولى ورفعـت بقوله ﴿ أوْلَئِكَ الْـمُقَرَّبُوْنَ ﴾(١٧٥) .

القطع

يطلقه الفراء على ما عرف بالحال ، ففي قوله عز وجل : ﴿ هُدىً لِلْمُتَّقِيْنَ ﴾(١٧٦). قال : « إنه رفع من وجهين ونصب من وجهين . . . فأما النصب في أحد الوجهين فـأن تجعـل (الـكتاب) خـبراً لـ(ذلك) ، ــ فتنصب (هدى) على القطع ، لأن النكرة لا تكون دليـلاً على معـرفة ، وإن شئـت نصبت (هدى) على القطع من الهاء في (فيه) كأنك قلت : لا شك فيه هادياً »(١٧٧) .

---

١٦٨ ــ **الأعراف/ ١٨٦**
١٦٩ ــ **الإيضاح العضدي ، ١/ ٣٢٠**
١٧٠ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٤٠
١٧١ ــ انظر **الكتاب ، ١/ ٤٣١**
١٧٢ ــ **المصدر السابق ، ١/ ٣٣**
١٧٣ ــ **معاني القرآن ، ١/ ١٧٧**
١٧٤ ــ **الواقعة/ ١٠**
١٧٥ ــ **الواقعة/ ١١ ؛ معاني القرآن ، ٣/ ١٢٢**
١٧٦ ــ **البقرة/ ٢**
١٧٧ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ١١ ، ١٢ ، وانظر : **الطبري** ، ٥/ ١٣٧ ، ١/ ٢٣٠ ، ٣٣٠

وقد كان سيبويه أطلق عليه أكثر من مصطلح ، سبقت الإشارة إليها وتابعه المبرد في تسمية الحال مفعولا فيه ، إذ يقول : « هذا باب من المفعول فيه ، ولكنا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه ، وهو الذي يسميه النحويون « الحال »[١٧٨] ، ولهذه التسمية وجه ، فهو يتضمن معنى (في)[١٧٩] ، ولكنه يشرك الظرف في ذلك فخصّصه النحويون باصطلاح الحال[١٨٠] .

الجحْد والإقرار

مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين ، يقول الفراء : « وضعت (بَلَى) لكل إقرار في أوله جحد »[١٨١] ، ويرسم قاعدة دقيقة لهذين الاصطلاحين فيقول[١٨٢] « ألا ترى أن ما بعد إلا في الجحد يتبع ما قبلها ، فتقول : ما قام أحد إلا أبوك . . . كما قال الشاعر :[١٨٣]

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلا الْيَعَافِيْرُ وَإلا الْعِيْسُ

ولا يترك القاعدة تمر دون بيان وتفسير وأمثلة ، بل يعمّقها بالأمثلة الكثيرة والحوار الذاتي على نحو قوله : « لو قلت لقائل لك : أما لك مال ؟ فلو قلت : (نعم) كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده ؛ كأنك قلت : ما لي مال ، فأرادوا أن يراجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده فاختاروا (بلى) لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد ، وإقرار بالفعل الذي بعد الجحد فقالوا : بلى ، فدلت بلى على معنى الإقرار والإنعام »[١٨٤] واستخدام هذا المصطلح عنده كثير جداً حتى لكأنه لم يستخدم النفي[١٨٥] ، ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن اصطلاحي الفراء كانا موفقين ، فمصطلح الجحد يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة وأن استقرار مصطلح الإثبات راجح لأنه قد سارت به الركبان[١٨٦] .

وقد ترك هذا المصطلح (الجحد) أصداءه في النحويين المتأخرين وانتشر كما حصل للنفي من انتشار ، فابن السكيت يعقد للجحد بابين يقول في الأول : (باب ما يتكلم فيه بالجحد)[١٨٧] ، وفي الثاني « ما لا يتكلم فيه إلا بجحد »[١٨٨] .

---

١٧٨ ــ **المقتضب** ، ٤/ ١٦٦

١٧٩ ــ انظر : **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ١٠٨ ؛ **شرح المفصّل** ، ٢/ ٥٧

١٨٠ ــ انظر : **الأشباه والنظائر** ، ٢/ ٨٠

١٨١ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٥٢

١٨٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٤٧٩

١٨٣ ــ هو جران العود ، انظر : **المقتضب** ، ٤/ ٤١٤ ، **وخزانة الأدب** ، ٤/ ١٩٧ **وشرح المفصّل** ، ٢/ ٨٠

١٨٤ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٥٢ ، ٥٣

١٨٥ ــ المصدر السابق ، ١/ ١١٧ ، ١٧٥ ، ٤٧٩ ؛ ٢/ ٤٩ ، ٧٨ ، ٨٤

١٨٦ ــ **الفراء ومنهجه في النحو واللغة**/ ٤٤٢

١٨٧ ــ **إصلاح المنطق**/ ٣٨٣

١٨٨ ــ المصدر السابق/ ٣٨٥

على أن للجحد معنى في اللغة هو إنكارك بلسانك ما تستيقنه نفسك قال الله عز وجل: ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾(١٨٩).

وقال عز وجل ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إلا الْكَافِرُوْنَ ﴾(١٩٠)، وقوله تعالى ﴿ وَجَحَدُوْا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾(١٩١).

وأما النفي فمعناه اللغوي الطرد والإبعاد، قال تعالى: ﴿ ... أوْ تُقَطَّعَ أيْدِيْهِمْ وَأرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أوْ يُنْفَوْا مِنَ الأرْضِ ﴾(١٩٢).

وابن فارس: وجدته يسمي الجحد رداً، ويعقد له باباً هو «باب الرد بكَلَّا» يقول فيه: «أعلم أنك إذا أردت رد الكلام بكَلَّا جاز لك الوقف عليها، لأن المعنى قد تم عند الرد، وذلك أن تقول لقائل: أكلت تمراً؟ فتقول: كَلَّا، أي أني لم آكله، فقولك كَلَّا مبني على خبر قد ذكره غيرك ونفيته أنت» ويقول: وأما قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذُوْا مِنْ دُوْنِ اللّٰهِ آلِهَةً لِيَكُوْنُوْا لَهُمْ عِزّاً كَلَّا ﴾(١٩٣) فكَلَّا رد لما قبله وإثبات لما بعده(١٩٤)، كما يستعمل الرد مرادفاً للنفي تماماً(١٩٥).

ولو نظرنا إلى هذه المصطلحات جميعاً، لوجدنا أنها تعطي المعنى اللغوي الاهتمام الكبير، وكأنما خلاف النحاة هنا قائم على طريقة اختيار المرادف اللفظي لغرض المخالفة والاستقلال.

لا التبرئة

مصطلح كوفي على ما استقر عند البصريين بـ(لا النافية للجنس)(١٩٦) ولا أظنه إلا من صنعة الفراء، فقد ورد عنده كثيراً ولم أجد من ينسبه إلى أحد، يقول: ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوْقَ وَلا جِدَالَ ﴾(١٩٧) «القراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً... ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً، فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون»(١٩٨)، وقد بيّن بعض الأحكام للتبرئة والضرورة الشعرية التي تجيز بعض الوجوه فيها فقال:

---

١٨٩ ـ هود/ ٥٩
١٩٠ ـ العنكبوت/ ٤٧
١٩١ ـ النمل/ ١٤
١٩٢ ـ المائدة/ ٣٣
١٩٣ ـ مريم/ ٨١
١٩٤ ـ ثلاث رسائل: مقالة كلا وما جاء فيها في كتاب الله عز وجل/ ١٠
١٩٥ ـ المصدر السابق/ ١١، ١٢
١٩٦ ـ مفاتيح العلوم/ ٣٦
١٩٧ ـ البقرة/ ١٩٧
١٩٨ ـ معاني القرآن، ١/ ١٢٠، ١٢١، والنون هنا بمعنى التنوين.

« وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضاً ، وليس من قراءة القرآن ولـكنه يـأتي في الأشعار ، قال أمية :[١٩٩]

فَـلَا لَغْـوٌ وَلا تَـأْثِيْمَ فِيْهَـا　　　وَمَا فَـاهُوْا بِـهِ لَهُـمُ مُقِيْـمُ[٢٠٠]

ويعقّب ثعلب على قول الشاعر :

فَكَيْفَ بِلَيْلَـةٍ لا نَوْمَ فِيْهَـا　　　وَلا قَمَـرٍ لِسَـارِيْهَا مُنِيْـرُ

فيقول : « ولا قمر ، قال : جعل لا التبرئة بمعنى غير »[٢٠١] .

ويقول : « حكى ابن الأعرابي : « قد جعل الناس ما ليس بـأس بـه » جعـل (ليس) بمعنى التبرئة »[٢٠٢] ، ولم أقف على تسميتها بالنافية للجنس عند سيبويه ولكني وجدته يسميها العـاملة عمل إنّ فيقول في باب النفي بـ(لا) : « (ولا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنـوين ، ونصـبها لما بعـدها كنصب (إنّ) لما بعدها »[٢٠٣] .

وقد عقد الكلام عليها في أكثر من باب ولكنه لم يطلق عليها اصطلاح النافية للجنس[٢٠٤] .

أما المبرد فقد سماها (لا) التي للنفي ، ولكنه قال في معرض الكلام عليها : « إذا قلت (لا رجل في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره ، فهـذا جـواب قولك : هل من رجل في الدار؟ « لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره »[٢٠٥] .

وقد سار مصطلح الكوفيين جنباً إلى جنب مع مصطلح البصريـين[٢٠٦] وقـد تبع اختـلافهم في الاصطلاح اختلافهم في إعراب معمول لا ، فعند البصريين يكون المنفي بهذه اللام مبنياً على الفتح إن كان مفرداً ، ويرى الكوفيون أنه معرب منصوب بها[٢٠٧] .

المرافع

هو بمعنى الخبر عند الفراء ، أما المبتدأ المحذوف فسمّاه ضميراً واسماً مضمراً[٢٠٨] .

---

١٩٩ ــ هو أمية بن أبي الصلت انظر: **العيني على هامش الخزانة**، ٢/ ٣٤٦
٢٠٠ ــ **معاني القرآن**، ١/ ١٢١
٢٠١ ــ **مجالس ثعلب**، ١/ ١٣١
٢٠٢ ــ المصدر السابق، ١/ ١٣٢
٢٠٣ ــ **الكتاب**، ١/ ٣٤٥، وسيبويه يعني بالنصب بغير تنوين البناء على الفتح.
٢٠٤ ــ **الكتاب**، ١/ ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦٢
٢٠٥ ــ **المقتضب**، ٤/ ٣٥٧
٢٠٦ ــ انظر: **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**/ ٢٨٨
٢٠٧ ــ **الإنصاف**، ١/ ٣٦٦؛ **المسألة**/ ٥٣؛ **أسرار العربية**/ ٢٤٦؛ **شرح الكافية** ١/ ٢٥٥ و**شرح المفصّل**، ١/ ١٠٦، ١٠٧، و**أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية**/ ق ٧٠
٢٠٨ ــ **معاني القرآن**، ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، و**مجالس ثعلب**، ١/ ٢٠

الأسماء المضافة

مصطلح عند الفراء يطلقه على ما يسمى بالأسماء الستة مثل أبيك وأخيك[٢٠٩].

الاسم الموضوع

يطلقه الفراء على الأسماء المحضة كعمر ومحمد[٢١٠].

الأدوات

مصطلح جعله الفراء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني[٢١١] أما ما جاء من هذه الأدوات لمعنى آخر فإنه يخصّصه بمصطلح خاص فعند التفريق بين (نَعَمْ ، وَبَلَى) في مثل قول الله عز وجل ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقّاً قَالُوْا : نَعَمْ ﴾[٢١٢] قال : «بلى لا تصلح في هذا الموضع» وفي مثل قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيْرٌ ، قَالُوْا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيْرٌ ﴾[٢١٣] قال : «ولا تصلح ها هنا نعم أداة» وكان قد قرر السبب بقوله : «وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه ، فبلى بمنزلة نعم إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد»[٢١٤] ، ويرجّح الدكتور المخزومي اصطلاح الكوفيين لما فيه من دقة في الدلالة واختصار في اللفظ[٢١٥] ويوافقه على ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري[٢١٦].

المكني

مصطلح يطلقه الفراء على ما سمّاه سيبويه ضميراً ومضمراً[٢١٧] وقد يسميه الكوفيون كناية ، جاء في المحصل قوله : «اعلم أن الضمير هو الكناية ، وهو اسم المتكلم في خطابه إذا خاطب ، واسم المخاطب في خطابه إذا خوطب واسم الغائب بعد أن جرى ذكره»[٢١٨] ، وتسمى الضمائر دلائل الحال ولذلك يقول صاحب المحصل : «وقد أقيمت دلائل الحال مقام تقدم الذكر ، كما في قوله تعالى

---

٢٠٩ ـ معاني القرآن ، ١/ ٤٠٩

٢١٠ ـ المصدر السابق ، ١/ ٤٠٩

٢١١ ـ المصدر السابق ، ١/ ٥٨

٢١٢ ـ الأعراف/ ٤٤

٢١٣ ـ الملك/ ٨ ، ٩

٢١٤ ـ معاني القرآن ، ١/ ٥٢

٢١٥ ـ مدرسة الكوفة/ ٣١١

٢١٦ ـ أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٥

٢١٧ ـ معاني القرآن ، ١/ ٥ ، ١٩ ، ٨٥ ، ٢١٠ ؛ تفسير الطبري ، ٢/ ١٠٧ ، والهمع ، ١/ ٥٦

٢١٨ ـ المحصل شرح المفصّل/ ق ٩

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[٢١٩] فإن الضمير المنصوب يعود إلى القرآن وإنْ لم يتقدم ذكره ، لكن دلالة الحال قامت مقام تقدم ذكره[٢٢٠] وابن جني يجعل المضمر غير المكني[٢٢١] .

العماد

يقول ابن يعيش : « الفصل من عبارات البصريين . . . والعماد من عبارات الكوفيين »[٢٢٢] ويسمونه أيضاً الدعامة[٢٢٣] وهذا الاصطلاح يطلقونه على الضمير الذي يسميه ابن الحاجب صفة ، ويصفه بأنه مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ[٢٢٤] .

ويتبع اختلافهم في التسمية اختلافهم في إعرابه ، فالكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب ، ولا يرى البصريون ذلك[٢٢٥] فابن النحاس يرى أن حكم العماد والفصل حكم الزائد ، ففي قول الله عز وجل ﴿ أولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ ﴾[٢٢٦] قال : « هم ابتداء ثان والمفلحون خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، ويجوز أن تكون هم زائدة يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عماداً »[٢٢٧] فإذا التمسنا الدليل على نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين وجدناه ماثلاً في معاني القرآن وغيره من كتب الكوفيين ، ففي إعراب قول الله تعالى ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٢٢٨] قال الفراء : « إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج . . . وإن شئت جعلت (هو) عماداً »[٢٢٩] .

على أن مصطلح العماد لم يكن وقفاً على الضمير المرفوع المنفصل فقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن الكاف في (إياك) مضمر ، وأن (إيا) عماد ، وردّ ابن الأنباري أبو البركات زعمهم هذا معلّلاً بأن الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه وأن إيا اسم مضمر ، والكاف للخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب[٢٣٠] .

أما عند البصريين ، فنجد سيبويه يعقد لضمير الفصل باباً سمّاه « باب ما يكون فيه هو وأنت

---

٢١٩ ــ القدر/ ١
٢٢٠ ــ المحصل شرح المفصّل/ ق ٩
٢٢١ ــ انظر : عقود اللمع في النحو/ ١٤٠
٢٢٢ ــ شرح المفصّل ، ٣/ ١١٠ ؛ المحصل شرح المفصّل/ ق ٢٥ ؛ مفاتيح العلوم/ ٣٦
٢٢٣ ــ انظر معاني القرآن ، ١/ ٥٢ ، همع الهوامع ، ١/ ٦٨
٢٢٤ ــ الكافية/ ٢٣
٢٢٥ ــ انظر : الإنصاف ، ٢/ ٧٠٦ ؛ المسألة/ ١٠٠ ؛ التذييل والتكميل ، ١/ ق ١٨١ ؛ الهمع ، ١/ ٢٣٥ بتحقيق عبد السلام هارون وعبد العال مكرم .
٢٢٦ ــ الأعراف/ ١٥٧
٢٢٧ ــ إعراب القرآن/ ق ٤ ، انظر : بحث المطالب/ ١٥٥
٢٢٨ ــ البقرة/ ٨٥
٢٢٩ ــ معاني القرآن ، ١/ ٥١ ، وانظر : مجالس ثعلب ، ١/ ١٣٣
٢٣٠ ــ أسرار العربية/ ٣٤٢

وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً »[٢٣١] تحدث فيه عن أحكام هذا الضمير وأشار إلى أن ما كان فصـلاً فـإنه لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وضرب على ذلك الأمثلة كعادته في توضيح المسائل النحوية على نحو قوله : « وذلك قولك : حسبت زيداً هو خـيراً منـك ، وكان عبـد الله هـو الظريف ونحو ذلك ، فصارت (هو) ها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنها لا تغير مـا بعـدها عـن حاله قبل أن تذكر »[٢٣٢] .

وضمير الفصل هو أحد الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره ويذكر إعلاماً بأن المبتدأ يكون مقصوراً على خبره ، وأن هذا الخبر مقصور عليه دون غيره[٢٣٣] . يقـول بـرجشتراسر : « وهـذه الوسيلة في الربط بينهما قديمة جداً ، شائعة في اللغات السامية ، وربما كانت أقدم من الربط بـالأفعال التي معناها (كان) . . . وإدخال الضمير ليس بواجب بيد أن العـربية تقتضـيه في حـال كون الخـبر معرفاً نحو : هذا هو الصواب »[٢٣٤] .

وقبل الانتقال إلى مصطلح آخر يحسن الوقوف عند رأي الدكتور أحمد مكي الأنصـاري في هـذا المصطلح أوصله إليه التصحيف ، فهو يقول : « رأيت الفـراء في معـانيه يسـتعمل اصـطلاح العماد ويوضح أنه بمنزلة الفعل ، فيقول عن كلمة (هو) من قوله تعالى ﴿ إِنْ كَانَ هَـٰذَا هُـوَ الْحَـقَّ مِـنْ عِنْدِكَ ﴾[٢٣٥] إن جعلتها عماداً بمنزلة **الفعل** نصبت الحق[٢٣٦] .

والحقيقة إنما قال أبو زكريا في إعراب الآية السابقة : « في الحقّ النصب والرفع ، إن جعلت هو اسماً رفعت الحق بهو ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة **الصلة** نصبت الحق »[٢٣٧] . فالفرق بين المعنيـين كبير لاختلاف اللفظ فيهما ، فالفراء يقول « عماداً » بمنزلة **الصلة** وهو يريد إن جعلتها زائـدة أو حشـواً ، لأن الصلة بمعنى الزيادة والحشو عنده[٢٣٨] ، فهو يرى أن « العماد لم يـوضع على أن يـكون لنصـب أو لرفع أو لخفض وإنما وضع في كل موضع يُبْتَدَأ فيه بالاسم قبل الفعل »[٢٣٩] وهو رأي المبرد أيضاً بـأن يكون العماد زائداً بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات[٢٤٠] ، في حين يتـوهم الـدكتور الأنصاري بأنه يقول : « عماداً بمنزلة الفعل » ثم لم يبيّن مدلول لفظ « الفعـل » عنـد الفـراء في هـذه العبارة .

٢٣١ ــ **الكتاب** ، ١/ ٣٩٤
٢٣٢ ــ المصدر السابق ، ١/ ٣٩٥ ؛ **الهمع** ، ١/ ٦٨
٢٣٣ ــ انظر : **أسرار التكرار في القرآن**/ ٤٩
٢٣٤ ــ **التطور النحوي**/ ٨٩ *A Grammar Of The Arabic Language, 2/* PP. 259-260
٢٣٥ ــ **الأنفال**/ ٣٢
٢٣٦ ــ **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**/ ٤٤١
٢٣٧ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٤٠٩
٢٣٨ ــ المصدر السابق ، ١/ ٥٨
٢٣٩ ــ المصدر السابق ، ١/ ٥١
٢٤٠ ــ **المقتضب** ، ٤/ ١٠٣

ولو سلمنا جدلا بصحة العبارة ، لوجدنا أن الفعل الذي ربما كان الفراء يعنيه هو « خبر كان وظن وأخواتها »[٢٤١] ، ولو قال الفراء بأن (هو) في هذه الآية خبر (كان) لناقض نفسه ، إذ كيف يكون الضمير عماداً ، وخبراً لِكانَ في وقت واحد ، أو بعبارة أخرى كيف يجعل الضمير زائداً ولا زائداً في آن واحد وهو الذي يقرر أن العماد يكون حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية وهو شبيه بعماد البيت الحافظ للسقف من السقوط؟![٢٤٢] .

وخلاصة القول في هذا المصطلح أن « أنَا » وأخواته تسمى فصلاً عند البصريين ، وعماداً عند الكوفيين إن توسط بين ما يطابقه من مخبر عنه معرفة وخبر ذلك ، أو غير قابل لألْ ، وفائدته الاختصاص ، ورفع توهم الصفة ، والتوكيد فمن ثم لا يجامعه وموضعه بحسب ما قبله عند الكسائي ، وما بعده عند الفراء ولا موضع له عند البصريين[٢٤٣] .

هذا وقد رجّح أبو حيان مصطلح البصريين وتعليلهم له ، لأنه فصل به بين المبتدأ والخبر لعموم التعليل ، وأشار إلى أن الكوفيين أطلقوا عليه العماد لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك أنه يبيّن أن الثاني ليس بتابع للأول ، وأن هذا المعنى الذي لحظه الكوفيون هو أحد ما سمي به فصلاً عند البصريين[٢٤٤] ، وقد حظي الخلاف في هذا الضمير باهتمام جميع النحاة[٢٤٥] .

الصفة

مصطلح عند الفراء يقابل حروف الجر عند البصريين ، ففي تعليقه على قول الله عز وجل ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ﴾[٢٤٦] قال : « يريد « فلا جناح عليهما في أن يتراجعا ، أن في موضع نصب إذا نزعت الصفة »[٢٤٧] ، وعند كلام ابن يعيش على حروف الجر قال : « واعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها ، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات ، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات »[٢٤٨] ، على أن الكسائي كان يطلق مصطلح الصفة على ما يسمى

---

٢٤١ ـ انظر : **معاني القرآن** ، ١/ ٤٠٩

٢٤٢ ـ **شرح الكافية** ، ٢/ ٤٢ ؛ **شرح المفصل** ، ٣/ ١١٠

٢٤٣ ـ **الجامع الصغير**/ ق ٧٧

٢٤٤ ـ انظر : **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ، ١/ ١٧٧

٢٤٥ ـ انظر : **المقتضب** ، ٤/ ١٠٣ ؛ **أمالي ابن الشجري** ، ١/ ١٠٧ ؛ **وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ٢٩

٢٤٦ ـ **البقرة**/ ٢٢٩

٢٤٧ ـ **معاني القرآن** ، ١/ ١٤٨ ، وانظر : **الإعراب عن قواعد الإعراب**/ ٨٩

٢٤٨ ـ **شرح المفصل** ، ٨/ ٧ ؛ **تعريفات عزيزية**/ ق ١٦

ظرفاً[٢٤٩] ونقله الفراء إلى حروف الجر فقال: «وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه»[٢٥٠] ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي أنه كان يسمي حروف الخفض صفات، وأن الفراء يسميها محالاً[٢٥١].

وكثرة الأدلة عند الفراء ترجّح نسبة هذا المصطلح إليه ففي قول الله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[٢٥٢] قال «قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة، فيجوز ذلك كقولك، ولا تجزى نفس عن نفس شيئاً وتضمر الصفة ثم تظهرها فتقول: لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئاً»[٢٥٣].

وعندما أعرب البسملة قال: «فلا تحذفن ألف «اسم» إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفنها مع غير الياء من الصفات، وإذا كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف»[٢٥٤] والشواهد على ورود هذا الاصطلاح عنده كثيرة[٢٥٥].

الصلة

مصطلح عند الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو في إعراب قول الله عز وجل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٢٥٦] يقول: «العرب تجعل «ما» صلة في المعرفة والنكرة واحداً»[٢٥٧]، ويقول: «قال الله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ﴾[٢٥٨] والمعنى فبنقضهم، ــ و ﴿عَمَّا قَلِيْلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ﴾[٢٥٩] والمعنى عن قليل، والله أعلم جعلوه اسماً وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على اتباع الصلة لما قبلها»[٢٦٠] وفي كاشف القناع: أنه يمنع إطلاق

---

٢٤٩ ــ المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة/ ٣٣٥؛ مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٧، ج٢، سنة ١٣٩١هـ

٢٥٠ ــ معاني القرآن، ١/ ٣٢

٢٥١ ــ شرح القصائد التسع المشهورات، ١/ ٤٣

٢٥٢ ــ البقرة/ ٤٨

٢٥٣ ــ معاني القرآن، ١/ ٣١

٢٥٤ ــ المصدر السابق، ١/ ٢

٢٥٥ ــ انظر: معاني القرآن، ١/ ٣٧٥؛ همع الهوامع، ٢/ ١٩

٢٥٦ ــ آل عمران/ ١٥٩

٢٥٧ ــ معاني القرآن، ١/ ٢٤٤

٢٥٨ ــ النساء/ ١٥٥

٢٥٩ ــ المؤمنون/ ٤٠

٢٦٠ ــ معاني القرآن، ١/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ ١/ ٥٨، ١٧٦؛ كاشف القناع/ ١١٦

« الزائد » على حرف من كتاب الله تعالى ، وأن (ما) في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ حرف حجاب إلهية[٢٦١] .

وقد نسب ابن يعيش الصلة والحشو إلى الكوفيين ، كما نسب الزيادة والإلغاء إلى البصريين[٢٦٢] ، وابن هشام ينسب اصطلاحات الزائد والصلة واللغو والمؤكد إلى المتقدمين دون تحديد ، إلا أنه قال بوجوب اجتناب عبارة اللغو في التنزيل[٢٦٣] فنسبة الزيادة واللغو إلى البصريين ثابتة لا غبار عليها ، والنصوص تؤيدها ، كما أن النصوص النحوية تنطق بنسبة مصطلح الحشو إلى سيبويه[٢٦٤] . كل هذه المصطلحات بمعنى واحد ، إلا أن الفراء اختار مصطلح « الصلة » ليطلقه على الزيادة في القرآن الكريم ، تأدباً وتورعاً من أن ينسب الزيادة إلى كتاب الله تعالى[٢٦٥] لأن مفهوم الزيادة أن يكون دخولها كخروجها[٢٦٦] . لكنها عند النحويين لا تأتي للإهمال ، وإنما تكون توكيداً وتقوية[٢٦٧] حتى إنه أنكر على الكسائي حينما قال بزيادة « لا » في قوله تعالى ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[٢٦٨] والتي مثلها في أول سورة البلد[٢٦٩] ، وأجمع النحويون على أنه ليس المراد بالزائد أنه دخل لغير معنى ألبتة ، بل زيد لضرب من التأكيد[٢٧٠] .

ومن المصطلحات الكوفية للزائد تسميتهم له عازلا ، ففي قول الشاعر :

بَنِيْ غُدَانَةَ مَا اِنْ أَنْتُمْ ذَهَباً وَلا صَرِيْفاً وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

قال ابن الحاجب : « فإنْ في هذا البيت نافية عازلة عند الكوفيين ، وزائدة عند البصريين »[٢٧١] .

وعلى هذا فاصطلاح الزيادة يطلق على حرف الجر وغيره من الحروف والقول في هذه المصطلحات كثير[٢٧٢] والإشارة إلى بعضه تفتح الطريق للمستزيد .

---

٢٦١ ـ كاشف القناع/ ١١٤
٢٦٢ ـ شرح المفصل ، ٨/ ١٢٨ ؛ الإعراب عن قواعد الإعراب/ ٨٥
٢٦٣ ـ الإعراب في قواعد الإعراب/ ١٥٥ ، ١٥٩ ؛ مقيد قواعد الإعراب/ ٣٦
٢٦٤ ـ الكتاب ، ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠
٢٦٥ ـ أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة/ ٤٤٢ ؛ كاشف القناع والنقاب بإزالة شبهة عن وجه قواعد الإعراب/ ٩٧
٢٦٦ ـ انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب/ ١٠٨ ومقيد قواعد الإعراب/ ٤٠
٢٦٧ ـ انظر : المرجع السابق/ ١٥٧
٢٦٨ ـ القيامة/ ١
٢٦٩ ـ الأزهية/ ١٦٢ ، ١٦٣
٢٧٠ ـ شرح الكافية ، ٢/ ٣٨٤ ؛ الأشباه والنظائر ، ١/ ٢٠٤
٢٧١ ـ شرح الكافية ، ١/ ٢٦٧
٢٧٢ ـ انظر الواضح في علم العربية/ ١٩ ؛ تفسير الطبري ، ١/ ٢٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤٥٨ ؛ مغني اللبيب ، ١/ ١٧٩ ؛ همع الهوامع ، ٢/ ٣٠

الضمير المجهول

اصطلاح كوفي يطلقونه على الضمير العائد إلى غير مذكور تقدم ، والضمير إنما يكون معلوماً إذا تقدمه مذكور . ويسميه البصريون ضمير الشأن ، والقصة ، والحـديث ، والأمـر[٢٧٣] والجملـة بعـده تكون خبراً عنه وتفسيراً له[٢٧٤] .

هذا الضمير يكون متصلاً مرفوعاً ومنصوباً ، كما يكون منفصلاً مرفوعاً ، وهو ضمير غيبة يقـدم لتفخيم الكلام[٢٧٥] ، فلا يقال : « هو الذباب يطير »[٢٧٦] .

ويخصّص النحويون الضمير الدال على مؤنث باسم ضمير القصة ، ويجعلونه مكان ضمير الشأن والأمر ، مثل : إنها جاريتك منطلقة ، وفي مثل قـول الله عـز وجـل ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَـارُ ، وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِيْ فِيْ الصُّدُوْرِ ﴾[٢٧٧] فإنهم يقولون : التقدير في ذلك : فإن القصة[٢٧٨] .

وفصّل أبو حيان القول في أنواع هذا الضمير فجعله على ثلاثة أضرب[٢٧٩]

الأول : ما يكون منفصلاً غير متصل ، وذلك في صورة كونه مرفوعاً بالابتداء .

الثاني : ما يكون متصلاً بعامل من عوامل النصب ، وهذا لا يكون إلا بارزاً ، ويمتنع استتاره .

الثالث : ما يكون متصلاً بعامل من عوامل الرفع ، وهـذا لا يـكون إلا مسـتتراً ، وقسّـم كل ضرب إلى صور متعددة .

الفعل الواقع

مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه أهل البصرة بالفعل المتعدي ، في قراءة ابن مسعود ﴿ صُمّاً بُكْماً عُمْياً ﴾[٢٨٠] بالنصب يقول : « ونصبه على وجهين : إن شئت على معنى تركهم صماً بكماً عمياً ، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ، ثم تستأنف « صماً » بالذم لهم »[٢٨١] .

كما يسمي الفعل اللازم فعلاً ليس بواقع[٢٨٢] مستفيداً ذلك من أقوال سيبويه[٢٨٣] .

---

٢٧٣ ـ **الكتاب** ، ١/ ٣٥ ؛ شرحه للسيرافي ، ١/ ق ١٥٩

٢٧٤ ـ **شرح المفصّل** ، ٣/ ١١٤ ؛ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**/ ٢٨

٢٧٥ ـ انظر : **الجامع الصغير**/ ق ٧٧ ؛ **تعريفات عزيزية**/ ق ٣٣

٢٧٦ ـ **الإرشاد في النحو**/ ق ٢١٦

٢٧٧ ـ **الحج**/ ٤٦

٢٧٨ ـ انظر : **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** ، ١/ ق ١٥٩ ، و **الإظهار للبيركوي**/ ٩٧

٢٧٩ ـ انظر : **التذييل والتكميل شرح التسهيل** ، ١/ ق ٢٨ ـ ٣٢

٢٨٠ ـ **البقرة**/ ١٤

٢٨١ ـ **معاني القرآن** ، ١/ ١٦ ، وانظر أيضاً : ١/ ١٧ ، ٢١ ، ٤٠

٢٨٢ ـ المصدر السابق ، ١/ ١٢١ ، ١٦٨

٢٨٣ ـ **الكتاب** ، ١/ ٤١٢ ، وانظر : **نزهة الطرف في علم الصرف** / ٤

الألف الخفيفة

ويقصد بها الفراء ما يسمى ألف الوصل أوهمزته عند البصريين في قول الله تعالى ﴿ يَوْمَ يَقُوْلُ الْمُنَافِقُوْنَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا انْظُرُوْنَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُوْرِكُمْ ﴾(٢٨٤) قال: «خفيفة الألف على معنى الانتظار»(٢٨٥)، وكان يطلق على همزة الاستفهام اصطلاح الألف(٢٨٦).

هذه الأوصاف للحروف والحركات تبرز دقة الحس عند هؤلاء العلماء وتبيِّن كيف تطورت تلك الجهود حتى وصلت إلينا، فابن يعيش يقول: «وكان المتقدمون يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسمو العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً»(٢٨٧). ويبدو أن الفراء نظر إلى هذه الألف فوجدها دون مستوى الهمزة فلم يقف عند تسميتها بالألف، ورآها فوق مستوى الحركة فوصفها بهذا الوصف وأطلق عليها هذا الاصطلاح.

وعن الجانب الثاني

فإن الكوفيين لما اشتد ساعدهم بعلمائهم أمثال الكسائي والفراء، نظروا في مصطلحات سيبويه فرفضوا التسليم ببعضها، ولعل المناظرة المشهورة في المسألة الزنبورية بين سيبويه والكسائي(٢٨٨) كانت تمثل بداية الخروج على أقيسة وقواعد البصريين، وسوف لن أعرض لخلافات الفريقين في العوامل والمعمولات إلا ما كان للمصطلح حاجة إليه أو اتصال به، وسأقف عند رفض الكوفيين لبعض مصطلحات البصريين، ذلك الرفض الذي لم يكن يراد بأكثره إلا مجرد الخلاف(٢٨٩). فمما رفضوا التسليم به للبصريين:

فعل الأمر

الفعل عند البصريين «ماض ومضارع وأمر»، فهو ثلاثة أقسام عند سيبويه(٢٩٠) قال أبو البركات ابن الأنباري «إن قال قائل: لم كانت الأفعال ثلاثة؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة، ولما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل»(٢٩١)، ولكنه عند الكوفيين قسمان (باسقاط

---

٢٨٤ ــ **الحديد**/ ١٣

٢٨٥ ــ **معاني القرآن**، ١/ ٧٠، وانظر أيضاً: ١/ ١٢٤، ١٢٥

٢٨٦ ــ المصدر السابق، ١/ ٧١، ٩٨

٢٨٧ ــ **الأشباه والنظائر**، ١/ ١٧٣

٢٨٨ ــ انظر **مجالس العلماء للزجاجي**، المجلس الرابع ص ٨ ــ ١٠

٢٨٩ ــ انظر **المدارس النحوية**/ ١٦٨

٢٩٠ ــ **الكتاب**، ١/ ٢، وانظر في **النحو العربي**/ ١١٥

٢٩١ ــ **أسرار العربية**/ ٣١٥

الأمر) على أنه مقتطع من المضارع[٢٩٢]، قال السيوطي: «الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان، وجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع»[٢٩٣] فالأمر عند الكوفيين والأخفش من البصريين فعل مضارع في الأصل دخلت عليه لام الأمر فانجزم بها[٢٩٤]، وحذفت كما يقول الأزهري حذفاً مستمراً في نحو «قم»، «واقعد» والأصل «لتقم، ولتقعد» فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة»[٢٩٥]، قال العليمي: «إنما تبعها حرف المضارعة دفعاً لالتباس المضارع الذي هو الطلب (الأمر) بالمضارع الذي لا طلب فيه»[٢٩٦] وردّ ابن يعيش مزاعم الكوفيين، وفنّد دعاواهم، وأورد الحجج والشواهد القاطعة بفساد ما ذهبوا إليه[٢٩٧].

ولئن استعمل الفراء اصطلاح «الأمر» بمعناه اللغوي حينما عرض لقول الله عز وجل ﴿ قُلْ مَنْ كانَ عَدُوّاً لِجِبْرِيْلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ... ﴾[٢٩٨] قائلاً: «هذا أمر أمر الله به محمداً صلى الله عليه وسلّم، فقال: قل لهم...»[٢٩٩] أو استعمله بمعناه الاصطلاحي عندما أعرب قول الله تعالى ﴿ سَلْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ ﴾[٣٠٠] فقال: «لا تهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت «اسأل» بألف، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة لأنها كثيرة الدور في الكلام، فلذلك ترك همزه، كما قالوا: كل، وخذ، فلم يهمزوا في الأمر وهمزوا في النهي وما سواه»[٣٠١].

لئن استعمل الفراء هذا المصطلح في المعنيين اللغوي والاصطلاحي فلا يعني ذلك أنه مسلّم بقسمة الفعل عند البصريين، فقد رجع ليقول بأن فعل الأمر معرب مجزوم تبعاً لرأي الكوفيين فيه[٣٠٢].

---

٢٩٢ ـ انظر **شرح الحدود النحوية للفاكهي**/ ق ٣١، وكتاب **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**/ ق ٧٣؛ **المسألة**/ ١٥؛ **المراح**/ ١٠

٢٩٣ ـ **همع الهوامع**، ١/ ٧، وانظر **الإنصاف**، ٢/ ٥٢٤؛ **المسألة**/ ٧٢

٢٩٤ ـ انظر: **تفسير القرطبي**، ٨/ ٣٥٤

٢٩٥ ـ **شرح التصريح على التوضيح**، ١/ ٥٥

٢٩٦ ـ المصدر السابق، وانظر: **همع الهوامع**، ١/ ٩

٢٩٧ ـ **شرح المفصّل**، ٧/ ٦١، ٦٢، وانظر: **مغني اللبيب** ١/ ٢٢٧؛ **أسرار العربية**/ ٣١٨

٢٩٨ ـ **البقرة**،/ ٩٧

٢٩٩ ـ **معاني القرآن**، ١/ ٩٣

٣٠٠ ـ **البقرة**/ ٢١١

٣٠١ ـ **معاني القرآن**، ١/ ١٢٤، ١٢٥، وانظر أيضاً، ١/ ١٥٦، ١٥٧

٣٠٢ ـ **معاني القرآن**، ١/ ٥٤، و**الإنصاف**، ٢/ ٥٢٤؛ **المسألة**/ ٧٢؛ **شرح الأشموني** ١/ ٥٨؛ **شرح الكافية**، ٢/ ٢٦٧؛ **شرح اللمعة المضيئة في علم العربية**/ ق ٩٥

أسماء الأفعال

مصطلح يطلق ليدل على :

أسماء الألفاظ النائبة عن الأفعال عند البصريين .

أو

أسماء الألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة ، ونسب في البسيط إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة .

أو

هي أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، كما قال بذلك جماعة من البصريين .

لم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذه الأسماء ، وعدُّوها أفعالا حقيقية[٣٠٣] .

وعندما عرض السيوطي لمذاهب النحاة في أسماء الأفعال قال : « وزعمها الكوفية أفعالا « لدلالتها على الحدث والزمان ، وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه الخالفة »[٣٠٤] .

إذن فمذهب الكوفيين في هذا المصطلح أن يسمى فعلاً ، لا كما زعم الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنهم يسمونه خالفة ، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فأسند اصطلاح الخالفة إلى الفراء ، دون أن يدعم ذلك الإسناد بدليل من أقوال الفراء أو روايات العلماء عنه[٣٠٥] فالخالفة إنما هو مصطلح متأخر كثيراً عن زمن الفراء ، ويروي لنا أبو حيان قصته فيقول : « أجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر الزهيري شيخنا عن أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثم قسماً رابعاً وهو الذي نسميه نحن « اسم الفعل » ، وكان يسميه « الخالفة » إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة ، حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب ، والاستندار لهذه المقالة »[٣٠٦] .

هذا عن الخالفة ، فماذا عن اصطلاح « الفعل » الذي يرون أن يكون علماً على هذا النوع من الكلام ؟! .

إنهم يطلقون اصطلاح « الفعل » على كل اسم مشتق يتضمن الحدث . نقل ابن السكري عن ثعلب في المجالس قوله : « يا غلام أقبل ، تسقط منه الياء ويا ضاربي أقبل ، لا تسقط الياء منه وذلك فرق بين الاسم والفعل »[٣٠٧] ، فهو يعني بالاسم هنا « غلام » لتجرّده من الحدث ، كما يعني بالفعل « ضارب » لتضمنه ذلك .

---

٣٠٣ ــ انظر : **شرح التصريح على التوضيح** ، ٢/ ١٩٥

٣٠٤ ــ **همع الهوامع** ، ٢/ ١٠٥

٣٠٥ ــ انظر : **أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة**/ ٤٥٣

٣٠٦ ــ **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ١/ ق ٤ وانظر : **بغية الوعاة**/ ١٣٤

٣٠٧ ــ رسالة عمدة المتعلم في أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم/ ق ٣ وانظر : **مجالس ثعلب** ، ٢/ ٣٨٨

عطف البيان

نقل السيوطي قول الأعلم في شرح الجمل:
«هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون»[٣٠٨].

مجموعة المفاعيل

(المفعول المطلق، والمفعول به، وله، ومعه، وفيه).

رفض الكوفيون التسليم للبصريين بهذه المصطلحات جميعاً، فزعموا «أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا، وإنما شبّه بالمفعول» كما يقول أبو حيان[٣٠٩].

هذا الخلاف على تسمية المفاعيل، جعل رجلًا كالزبيدي يطلق على «المفعول المطلق» مصطلح «المفعول» فقط[٣١٠] وقد رآه بعض الباحثين أكثر توفيقاً حين سمّاه «المفعول» لأن كلمة مفعول معناها «المجعول أو المعمول أو المحدث»، فإذا قلنا: خرجنا خروجاً فالمعمول أو المفعول هو الخروج، ولكن شغف النحاة بالشكليات جعلهم يلحقون به كلمة مطلق، ليلفتوا إلى أنه يختلف عن غيره من المفاعيل، فهو مطلق مما لحقها من قيود[٣١١].

بقي أن نسأل: إذا كان المفعول المطلق هو «المفعول» فماذا نسمي بقية المفاعيل الأخرى؟: لا أعتقد إلا أننا سنعود إلى رأي البصريين.

وعلّل الدكتور مصطفى جواد كون المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي كما رأى أن ألقاب المفاعيل – عدا المفعول المطلق – مختصرة، وأن الأصل فيها أن تكون على النحو التالي:

المفعول به فعل

فإذا قلنا: أكلنا الطعام، فالطعام مفعول به فعل هو «الأكل».

المفعول فيه فعل

فإذا قلنا: جلسنا مجلس والدنا، فمجلس مفعول فيه فعل هو «الجلوس».

المفعول لأجله فعل

فإذا قلنا: صلينا ابتغاء لمرضاة الله، فالابتغاء مفعول لأجله فعل هو «التصلية».

المفعول معه فعل

فإذا قلنا: ذهبنا وزيداً إلى دارنا، فزيداً مفعول معه فعل هو «الذهاب».

---

٣٠٨ – **الأشباه والنظائر**، ٢/ ٩٥

٣٠٩ – **همع الهوامع**، ١/ ١٦٥، وانظر: **شرح التصريح على التوضيح**، ١/ ٣٢٣

٣١٠ – **الواضح في علم العربية**/ ٥١

٣١١ – **أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة**/ ١٧٦

والمفعول المطلق ليس به ولا فيه ومعه ولا له فعل ، وإنما هو الفعل نفسه فإذا قلنا : خرجنا خروجاً فالفعل الذي فعلناه الخروج[٣١٢] .

ولكن التسليم بما ذهب إليه المرحوم مصطفى جواد يعيدنا إلى أن نطلق اصطلاح « الفعل » على « المصدر » ، وهو وإن كان مذهباً كوفياً معروفاً إلا أن مذهب البصريين كتبت له السيادة واستحق البقاء .

ألقاب الإعراب والبناء

مذهب البصريين على التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء ، ولما لم يجد الكوفيون بدأً من استخدام هذه الحركات بمصطلح الخليل وسيبويه ، فكروا في وسيلة للمخالفة فرفضوا التسليم بهذه الألقاب ، ولم يفرقوا بين ما هو للبناء منها وما هو للإعراب[٣١٣] .

وأما عن الجانب الثالث

فإن تيار المدرسة الكوفية الجديدة لم يقف عند حد الرفض لبعض مصطلحات البصريين ، بل تجاوز إلى الابتكار والاختراع ، فجاءوا بمصطلحات غريبة ، ابتدعوها وروّجوا لها[٣١٤] ، مما جعل نحويي البصرة يتلقونها بالرفض والإنكار ، ومن هذه المصطلحات :

الفعل الدائم

يطلق الكوفيون هذا المصطلح على ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل[٣١٥] وكثيراً ما يسميه الكوفيون فعلاً إذا كان عاملاً[٣١٦] ، فهو عندهم ثالث أقسام الفعل ، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعاً من المضارع وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله[٣١٧] .

في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم قال ثعلب : « يا غلام أقبل تسقط الياء منه ، ويا ضاربي أقبل لا تسقط الياء منه ، وذلك فرق بين الاسم والفعل ، إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد »[٣١٨] ، فالاسم غلام ، والفعل الدائم عنده هو « ضارب » وهي تصلح للماضي والحال

---

٣١٢ ـ **دراسات في فلسفة النحو والصرف والرسم/ ٤٥** ، وانظر : **شرح الأنموذج/ ق ١٤**

٣١٣ ـ انظر : **شرح الكافية ، ٢/ ٣**

٣١٤ ـ انظر : من **قضايا اللغة والنحو/ ٢٢٣**

٣١٥ ـ **معاني القرآن ، ١/ ١٦٥**

٣١٦ ـ المصدر السابق ، ١/ ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٩

٣١٧ ـ **مجالس ثعلب ، ١/ ٤٤ ، ٣٠٩ ؛ مجالس العلماء للزجاجي/ ٣١٨ ، ٣٤٩**

٣١٨ ـ المصدر السابق ، ٢/ ٣٨٨

والاستقبال وهذه مسألة خلافية طال فيها جدل العلماء[٣١٩] . ونقل الزبيدي اصطلاح الأفعال الدائمة ليجعله علماً على الأفعال الواقعة في الوقت الذي أنت فيه ، لم تنقض ولا انقطعت بعد ، كقولنا ، يصلّي الساعة وما أشبه ذلك قائلاً : « وهذه الأفعال تسمى الدائمة ، ولا تخلو هذه الدائمة ولا المستقبلة من الزوائد الأربع وهي الهمزة والياء والنون والتاء »[٣٢٠] .

إن تسمية اسم الفاعل فعلاً أو فعلاً دائماً فيها تجوز كبير ، فللفعل علامات لا تنطبق عليه وعندئذٍ يخرج من دائرة الأفعال أما كونه دائماً ، فاختلاف النحويين في عمله إذا كان ماضياً أو كان بمعنى الحال والاستقبال كبير[٣٢١] ، وإذا كان يعمل عمل الفعل فذلك لا يخرجه عن دائرة الأسماء لانطباق علامات الأسماء عليه من تعريف وتنوين وإضافة ونحوها .

المثال

مصطلح رأيت ثعلباً يستعمله مكان المبتدأ ، فهو يقول : « هذا » تكون مثالا وتكون تقريباً ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإذا شئت قلت : هذا الشخص كزيد[٣٢٢] ، ولم أقف على مثل هذا المصطلح عند البصريين ، على أن الفراء بيّن أحوال « هذا » وأجراها على ثلاثة معان بحسب الاسم الذي بعدها ، لكنه لم يذكر مصطلح المثال[٣٢٣] ، ولعل ثعلباً انفرد به .

ونقل المعري عن المهذب لابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) مسألة : (هذا هذا هذا هذا) أربع مرات ، فذكر على قول الكوفيين : « أن الأولى : تقريب ، والثانية : مثال وهو اسم الفاعل ، والثالثة : فعل ، والرابعة : مفعول » .

ووضح مراده عن كل واحدة فقال عن المثال : « يريد أنه على معنى من التشبيه الذي اسقطت منه مثل ، كما تقول : زيد عمرو أي مثل عمر ، ثم يحذف ، فكأنه يريد « هذا مثل هذا ، أي ناب منابه »[٣٢٤] أما مصطلح التقريب فقد سبق الكلام عليه ، وأنه من مصطلحات سيبويه ولا عمل للتقريب عنده ولا عند البصريين .

---

٣١٩ ـ انظر: الإيضاح في علل النحو الزجاجي/ ٨٦ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ق ١٣ ؛ شرح المفصّل ، ٧/ ٤ ـ ٦

٣٢٠ ـ الواضح في علم العربية/ ٨

٣٢١ ـ انظر: شرح الكافية ، ٢/ ٢٠٢

٣٢٢ ـ مجالس ثعلب ، ١/ ٤٢

٣٢٣ ـ معاني القرآن ، ١/ ١٢

٣٢٤ ـ رسالة الملائكة/ ٢٢٧ ، ٢٢٨

الخلاف ـ الصرف ـ الخروج

الخلاف: عامل معنوي عند الكوفيين، إذ قالوا: إن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو «زيد أمامك وعمر وراءك»، رفضه البصريون وقالوا: إنه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير: زيد استقر وراءك[٣٢٥].

وقال الكوفيون بالخلاف في نصب المفعول معه نحو «استوى الماء والخشبة»، فرفضه البصريون وقالوا: نصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[٣٢٦].

وقالوا بالخلاف أيضاً في نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، فرفضه البصريون قائلين بأن النصب هنا بإضمار «أن»[٣٢٧].

أما الصرف: فقد قال الفراء عنه: «الصرف أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، كما قال الشاعر:[×]

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَّةٍ وَتُضْمِرُ فِيْ الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيْفاً

وقال آخر:[٣٢٨]

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة «لا» في قوله «وتأتي مثله» فسمي صرفاً لهذا، إذ كان معطوفاً لا يجوز أن يعاد فيه الحادث الذي قبله»[٣٢٩]

وقد حد الفراء الصرف بقوله: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّ في العطف، فذلك

---

٣٢٥ ـ **الإنصاف**، ١/ ٢٤٥؛ **المسألة**/ ٢٩؛ **شرح المفصل**، ٧/ ٢١؛ **جمل الإعراب في شرح ملحة الاعراب**/ ق ٧٣

٣٢٦ ـ **الإنصاف**، ١/ ٢٤٨؛ **المسألة**/ ٣٠؛ **همع الهوامع**، ١/ ٢٢٠ وانظر: **مقيد قواعد الإعراب**/ ٢٩

٣٢٧ ـ **الإنصاف**، ٢/ ٥٥٧، / ٧٦، وانظر: **معاني الحروف**/ ٦٢ ـ ٦٣

× ـ هو صخر الغي الهذلي، انظر: **أشعار الهذليين**، ١/ ٢٩٩؛ **أمالي القالي**، ١/ ٢١٢ و**لسان العرب**، ٣/ ٤٩٨ (مادة: زخّ)، ١٠/ ٤٤٨ (مادة: خوف) وهو في **المخصص**، ١٢/ ١٢٢ بلا نسبة، قوله: زخة أي غيظ، والخيف: جمع خيفة.

٣٢٨ ـ نسبه سيبويه للأخطل، **الكتاب**، ١/ ٤٢٤، ويروى لأبي الأسود ولغيره وصحح السيوطي نسبته لأبي الأسود، ولأبي جهينة المتوكل الليثي، انظر: **شرح شواهد المغني**، ٢/ ٧٨٠، ٥٧١ الشاهد رقم ٣٤١، ورقم ٥٧٤ وانظر: **خزانة الأدب**، ٣/ ٦١٧؛ **مقيد قواعد الإعراب**/ ٤٠

٣٢٩ ـ **دقائق التصريف وعلله**/ ق ١١، و**القول في معاني القرآن**، ١/ ٣٤ مع شيء من الاختلاف، وانظر: *A Grammar Of the Arabic Language*, Third Edition, 2, P. 32.

الصرف »[٣٣٠] فحقيقة الصرف إذن إخراج الفعل الثاني المعطوف عما وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه ، ولذلك سميت الواو ولو الصرف عند الكوفيين لا واو العطف .

الخروج : لم يضع الفراء لهذا المصطلح حداً ، ولكنه صدر عنه استعمالا فعندما أعرب قول الله عز وجل ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِيْنَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾[٣٣١] قال : وقوله « قادرين » نصبت على الخروج من « نجمع »[٣٣٢] .

هذه المصطلحات الثلاثة تدور كلها حول مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له ، اسماً كان أو فعلاً ، فهي تعني عدم المماثلة ، فالصرف خلاف ، والخلاف خروج ، ولكنهم لا يسمُّون هذه الواو إلا واو الصرف[٣٣٣] .

ويستعمل الفراء مصطلح الصرف في معناه اللغوي حيث يقول : « تقول رجل كريم ، وامرأة كريمة ، فيمر القياس بهذا لا ينكسر حتى ينتهي إلى امرأة قتيل وكف خضيب ، وعنز رمي ، طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته »[٣٣٤] .

ولم يكن النصب على الخلاف متفقاً عليه عند جمهور الكوفيين[٣٣٥] أما بالنسبة للبصريين فقد تلقوا هذه المصطلحات بالرفض ، فرفض سيبويه أن تكون الواو والفاء وأو ناصبة للمضارع ، وذلك من قبل أنها حروف عطف ، وأن النصب بتقدير « أنْ » مضمرة بعدها ، وذهب الجرمي إلى أن هذه الحروف هي الناصبة ولكن المبرد أبطل مذهبه ، وذهب الكسائي إلى أن (أو) في مثل قول امرئ القيس[٣٣٦] :

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا

ناصبة للفعل بنفسها[٣٣٧] فقرر المبرد أنَّ النصب هنا بإضمار « أنْ »[٣٣٨] .

وإذا كان الفراء لا يرى النصب بهذه الحروف ولا بالإضمار ولكن بالخلاف فالخلاف لم يكن في الأصل ناصباً ، فكيف يكون في الفرع ناصباً[٣٣٩] ؟ . فإخراج هذه الحروف عن العطف خلاف

---

٣٣٠ ــ **معاني القرآن** ، ١/ ٢٣٥ ، وانظر : **كاشف القناع**/ ٩٦
٣٣١ ــ **القيامة**/ ٣ ، ٤
٣٣٢ ــ **معاني القرآن** ، ٣/ ٢٠٨
٣٣٣ ــ **التفاحة في النحو**/ ١٥ ، ١٦ : **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر**/ ٣٧٧
٣٣٤ ــ **المذكر والمؤنث**/ ٦٠ ، وانظر : المصدر نفسه/ ٦١ ، ٦٣ ، ٨٨
٣٣٥ ــ **مدرسة الكوفة**/ ١٣٥ ، ٢٩٥
٣٣٦ ــ ديوانه/ ٨٩ : **الكتاب** ، ١/ ٢٤٧
٣٣٧ ــ **الجنى الداني**/ ٢٤٨
٣٣٨ ــ **المقتضب** ، ٢/ ٢٨ ، ٣٧
٣٣٩ ــ انظر **شرح المفصّل** ، ٧/ ٢١ ؛ **همع الهوامع** ، ١/ ٢١٩ ؛ **مغني اللبيب** ، ٢/ ٣٦٠ ، ٣٦١

للأصل كما يقول الدماميني[٣٤٠] . على أنا نلمح عند الخليل وسيبويه إشارات إلى ما سماه الكوفيون بالخلاف ، وذلك على النحو التالي :

قال سيبويه : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره . . . وهذا قول الخليل »[٣٤١] .

وقوله : « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو »[٣٤٢] .

وقوله : « هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو »[٣٤٣] .

لكن سيبويه لم يقل بالخلاف في هذه المواضع كعامل معنوي ، مثلما فعل الكوفيون ، وعلّل الدكتور مهدي المخزومي لذلك[٣٤٤] بأنه كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات لتتّسق له الأصول في العامل وتطرد حتى تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلولات لعلل وأسباب اقتضتها .

٣٤٠ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ ق ١٨٣
٣٤١ ــ الكتاب ، ١/ ٣٦٩
٣٤٢ ــ الكتاب ، ١/ ٢٧٤
٣٤٣ ــ المصدر السابق ، ١/ ٢٧٥
٣٤٤ ــ مدرسة الكوفة/ ٢٩٤

الخاتمة

وبعد ، فهذا هو حال المصطلح النحوي في القرون الثلاثة الأولى للهجرة قام في البدء فكرة استهدفت حماية الألسنة من الوقوع في اللحن سواء في القرآن الكريم أو في أساليب العرب المتبعة في كلامها ، وأخذ ينمو بنمو الفكر العربي الإسلامي ، وظلّت الدراسة النحوية شديدة الارتباط بالقرآن الكريم ، فالخطوة الأولى التي خطاها أبو الأسود لم تكن إلا إعرابه ، وعبّر عنها بالنقط الذي عرف بنقط الإعراب ثم تبعتها خطوة إعجام الحروف المتشابهة حتى لا يقع قارئ القرآن في التصحيف وقد نهض بهذه المهمة طبقة من تلاميذ أبي الأسود كان يحي بن يعمر ونصر بن عاصم أكثرهم تأثيراً ، وكان طبعياً أن يقوم بين المشتغلين بالقرآن حوار عند توجيه بعض القراءات فينتج عنه ظهور قاعدة نحوية إذا اطردت لها الأمثلة ثم أخذت هذه الظواهر تزداد شيئاً فشيئاً ، فوجدوا أنه يمكن أن يطلق عليها اصطلاح يجمع شتاتها وتندرج تحته كل مسألة من هذا النوع من الدراسة والمناقشة ، فوجدوا أن كلمة « النحو » أنسب اصطلاح يمكن أن يطلق على هذا العلم ، فهم يرددونها في كلامهم عندما يريدون توضيح المبهم المجهول بالمعلوم ، فيقولون : نحو كذا وكذا ونحو قول الشاعر كذا وما أشبه ذلك ، وقد يكون إطلاق هذا المصطلح على هذا العلم تبرّكاً بما نسب إلى الإمام علي رضي الله عنه أنه قال لأبي الأسود « انح نحو هذا » ، أو قوله : « ما أحسن النحو الذي نحوت » لكن النحو لم يعرف بهذا الاسم إلا على يد عبد الله بن أبي إسحاق ، وظلّت مسائله غير متميزة عن مسائل اللغة والقراءة والعلوم الأخرى فالنحوي في هذه الحقبة قارئ لغوي فقيه مُحدِّث ، وكان النحو ينمو في ظل هذه العلوم جميعاً وبالطبع فقد أثرت فيه مناهجها حتى بعد أن استقل كعلم له خصائصه ومميزاته ، فالقياس مأخوذ من الفقهاء وتوثيق النصوص والشواهد بأسانيدها مأخوذ من المحدثين ، وأخذ هذا العلم ينمو بشكل يفوق التصور وقد كان لرجال الطبقتين السابقتين للخليل فضل في الإسراع به لبلوغ الدرجة التي هيأت للخليل إرساء قواعده على أسس متينة ، من الإدراك والفهم لخصائص اللغة وأسرارها ، وقد ذهب جلّ آرائهم بذهاب كتبهم التي ألّفوها ، ولكن ما حفظ لنا سيبويه من آرائهم في النحو واللغة يعطي الدليل القاطع على تطور الدراسة النحوية عندهم .

ثم إن ظهور كتاب سيبويه على هذه الصورة من العمق والنضج يعطي الدليل القاطع بأن كتباً في النحو أُلّفت قبله .

إلا أن المصطلحات النحوية لم تكن من الوضوح والظهور عند هؤلاء بدرجة تجعل نسبة شيء منها إليهم ممكنة ، أو القول بأن هذا الاصطلاح أو ذاك ظهر قبل الخليل ، وهذا لا يعني أنهم لم يعرفوها استعمالا .

وبجهود الخليل استقام للنحو صلبه وقوي عوده وظهرت مصطلحاته وتفريعاته ، وتحدد إطاره فاستحق أن يوصف بأنه المؤسس الحقيقي لعلم النحو ، ولما كان سيبويه تلميذه الذكي وزائره الذي لا يملّ فقد حمل عنه علمه وأضاف إليه ما أثر عن سابقيه كالحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم ، فحشد في كتابه مصطلحات النحو جميعها ولكنه كان ينثر الكلام في المسألة الواحدة في أكثر من باب ، وما لم يضع له المصطلح كان لا يقف دونه ، بل يحاول أن يوضحه بالوصف وبالأمثلة وبالنقيض حتى لا يكاد ينقصه إلا أن يسميه ، وكان للمعنى اللغوي للفظ ارتباط كبير بالمعنى الاصطلاحي ، فكما أن الحركة من صفات الأحياء كان سيبويه يسمي الحرف المتحرك حرفاً حياً ، ولأن التركيب لا يقع إلا في شيئين فأكثر ، عبّر عن الاسم المركب بتعبير يدل على هذه الحقيقة ، وقل مثل ذلك عن الجمهرة الغالبة لمصطلحاته .

ولما كان الترادف من مميزات اللغة العربية فقد كان سيبويه لا يكتفي بمصطلح واحد للظاهرة النحوية الواحدة ، فتراه يعدّد المصطلحات للمعنى الواحد ، وكلّها ذات دلالة معيّنة لما وضعها له ، إلا أنه بتطور هذا العلم ومرور الأزمنة عليه ماتت بعض مصطلحات الكتاب وحلّ محلّها مصطلحات أخرى نتيجة المدارسة والخصومة العلمية التي قامت بين علماء البصرة والكوفة ، تلك الخصومة التي لم تقف عند حد معيّن فقد دفعت بالكوفيين إلى اختيار مصطلحات معينة في مقابل مصطلحات البصريين ثم تطور الخلاف إلى رفض بعض مصطلحات البصريين ، والإنكار لكثير من آرائهم ، ليحلّوا محلها أخرى طبقاً لمناهجهم الجديدة ، بل لقد وصل بهم الأمر إلى مخالفتهم في النطق ببعض المصطلحات كما هو الحال في الإدغام ، إلا أن البصريين لم يسلموا لهم بمصطلحاتهم الجديدة فرفضوها واحتجوا لآرائهم التي أرسى دعائمها الخليل وسيبويه .

وهكذا عاش المصطلح النحوي فترة الصراع والخصومة بين المدرستين قبل أن يشهد مرحلة الاستقرار ، ولكن تلك الخصومة لم تكن شراً كلها ، فآثارها إيجابية رغم روح العصبية التي ظهرت عند بعض رجالها ، وعاشت الأجيال اللاحقة لهم عالة على تراثهم تتمثله وتحتذيه ، وتطور فيه ما دفعت إليه ثقافة العصر وفطنة علمائه ، وهي سنة مطردة لا في علم النحو بل في جميع العلوم أن تتطور بتطور العصور ، ولو ظلت عند حدود بداياتها لاندثرت وأصبحت أثراً بعد عين .

مصادر ومراجع البحث

- المخطوطات
- المطبوعات
- الدوريات

المخطوطات

الأبَّذي ، أحمد ، **الحدود في علم النحو** ، جامعة الرياض ، برقم ٩٧٨ .
ابن أوحد ، أبو المحاسن عبد الله بن تقي الدين ، **كتاب جمل الإعراب في شرح ملحة الإعراب** ، مخطوط في حوزتي . تاريخ النسخ ١٠٠٤هـ .
ابن بري ، أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار ، **شرح شواهد الايضاح (لأبي علي الفارسي)** ، دار الكتب المصرية برقم ٣٠ نحو .
ابن حيان ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي ، **ارتشاف الضرب** ، مصورة في جامعة الرياض برقم ٤٥٦ ص .
التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، مكتبة الفاتح باستانبول برقم 4913-4916 . **اللمحة في النحو** ، المتحف البريطاني برقم OR, 43
ابن السكري ، عبد الله ، **رسالة عمدة المتعلم في أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم** ، مكتبة بايزيد باستانبول برقم 6192
ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين بن يوسف ، **الجامع الصغير في علم العربية** ، جامعة الرياض برقم ٨٠١ مجاميع .
ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن الوليد ، **الانتصار** ، المكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو .
الأردبيلي ، محمد بن شمس الدين بن عبد الغني ، **شرح الأنموذج** ، مخطوط بحوزتي .
الجرجاني ، عبد القاهر ، **التتمة في النحو** ، المتحف البريطاني برقم Add, 16,656,11 **العوامل المائة** ، المتحف البريطاني برقم Add, 16,656,11
الخلوصي ، محمد الخلوصي بن يوسف ، **تعريفات عزيزية** ، مخطوط في حوزتي بتاريخ ١٠٩٣هـ .
الدماميني ، بدر الدين محمد بن أبي بكر ، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، مكتبة لا له لي باستانبول برقم 3176
الدولت أبادي ، شهاب الدين ، **الإرشاد في النحو** ، المتحف البريطاني برقم OR, 6534
الربعي ، أحمد بن عمر ، **الدر المنظوم في بيان حصر العلوم** ، مكتبة بايزيد باستانبول برقم 6907
الرماني ، علي بن عيسى ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصورة بمعهد المخطوطات برقم ٨٥ .
السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، **شرح كتاب سيبويه** ، مصورة بمعهد المخطوطات برقم ٧٩ نحو .
الطوسي ، يوسف ، **شرح اللمعة المضيئة في علم العربية** ، المتحف البريطاني برقم OR, 5150
العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، مكتبة الأزهر برقم ٧٧٧ (٥٦٠٢ نحو) .

الفاكهي ، جمال الدين عبد الله ، **الحدود النحوية** ، جامعة الرياض برقم ٨٠١ مجاميع . **شرح الحدود النحوية** ، جامعة الرياض برقم ٢١٠ .

الفرحان ، جمال الدين علي الفرحان ، **المستوفى في النحو** ، مصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة برقم ١٥٦ نحو .

مجهول ، **رسالة في بيان ما خالف فيه الأخفش سيبويه** ، مكتبة (لا له لي) باستانبول برقم 3407 ، وقد كتبت سنة ٨٨٠هـ .

مجهول ، وعليه تعليق «لعلّه إقناع السيرافي» **شرح مختصر الإقناع** ، مصور بمعهد المخطوطات بالقاهرة برقم ٩٧ ، مصور عن نسخة في جامع الشيخ ١٢٩ .

مجهول ، ذكر في **كشف الظنون** ، وعند بروكلمان بعنوان «**الإفصاح عن أنوارالمصباح**» ، **شرح المصباح في النحو** «**الإفصاح**» جاء في فهارس دار الكتب عنه (**الإفصاح عن أنوار المصباح**) قوله : شرح لم يعلم مؤلفه على المصباح للعلامة المطرزي ، مكتبة ولي الدين باستانبول برقم 2994 فرغ من نسخه سنة ٩٩٩هـ .

مجهول ، وقد نسب في كشف الظنون إلى أبي البقاء العكبري شرح بهذا العنوان ، **المحصل شرح المفصل** (في ذيل **كشف الظنون** ، ٤ / ٤٤٢ المحصل في شرح المفصل للمؤيد بالله يحي بن حمزة العلوي اليمني الزيدي ، مكتبة ولي الدين باستانبول برقم 3014

مجهول ، **هداية النحو** ، في كشف الظنون ٢ / ٢٠٤١ (الهداية في النحو) لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي المتوفى . . . ، ولابن درستويه عبد الله بن جعفر النحوي المتوفى عام ٣٤٧هـ ، المتحف البريطاني برقم OR, 23437

المكي ، ضياء الدين ، **الكفاية في علم العربية** ، المتحف البريطاني برقم OR, 6260

المؤدب ، القاسم بن محمد بن سعيد ، **دقائق التصريف وعلله** ، مكتبة شهيد علي باستانبول برقم 2552 ، مخطوط سنة ٣٣٨هـ .

النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، **إعراب القرآن** ، مكتبة الفاتح باستانبول برقم 88

المطبوعات

إبراهيم ، سعيد أبو العزم ، **المصطلحات النحوية ، نشأتها وتطورها** ، بحث مقدم إلى كلية دار العلوم بالقاهرة لنيل درجة الماجستير ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م — لم ينشر — .

ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعديات ، **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية بمصر .

ابن الأنباري ، أبو محمد بن القاسم بن بشار ، **الأضداد** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، دائرة المطبوعات والنشر ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م . **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق/ ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م . **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد ، **شرح المقدمة المحسبة** ، تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ، **غاية النهاية في طبقات القراء** ، عني بنشره ، ج . برجشتراسر ، مكتبة ومطبعة الخانجي بمصر ، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م . **النشر في القراءات العشر** ، مطبعة مصطفى محمد بمصر ، بلا تاريخ .

ابن جني ، عثمان ، **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، بيروت سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م . **سر صناعة الاعراب** ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، الطبعة الأولى ، القاهرة/ ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة/ ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م . **المنصف** ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، القاهرة/ ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو وعثمان بن عمر ، **الشافية** ، **بشرح الرضي** ، مع شرح شواهده للبغدادي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت/ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م . **الكافية في النحو** ، مطبعة الجوائب/ ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٢م . **الكافية في النحو بشرح الرضي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت/ ١٣١٠هـ/ ١٨٩٠م .

ابن جزم ، أبو محمد علي بن أحمد الظاهري ، **الإحكام في أصول الأحكام** ، القاهرة ، مطبعة الإمام ، بلا تاريخ .

ابن حنبل ، أحمد بن محمد ، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، بيروت المكتب الإسلامي/ ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

ابن حيان ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي ، **التفسير الكبير (المسمى) البحر المحيط**، منشورات مكتبة النصر الحديثة بالرياض ، بلا تاريخ .

ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسن ، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، دمشق/ ١٣٦٠هـ/ ١٩٤٠م .

مختصر في شواذ القرآن ، من كتاب البديع ، عني بنشره ج . برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٤م .

ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، **المقدمة** ، الطبعة الثالثة ، بولاق/ ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٠م .

ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ، **وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان** ، حقّقه د . إحسان عباس ، بيروت/ ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، **الملاحن** ، صحّحه أبو إسحاق إبراهيم المفيش الجزائري ، المطبعة السلفية ، القاهرة/ ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٧م .

ابن زيدون ، أبو الوليد أحمد بن عبد الله ، **سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون** ، القاهرة/ ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

ابن السراج ، أبو بكر ، **الأصول في النحو** ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد/ ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، **إصلاح المنطق** ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر/ ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م .

ابن سيدة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، **المخصص** ، الطبعة الأولى ، بولاق/ ١٣٢١هـ/ ١٩٠٠م .

ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات ، **الأمالي الشجرية** ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، بلا تاريخ .

ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد ، **العقد الفريد** ، تحقيق محمد سعيد العريان ، دار الفكر/ ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

ابن العجاج ، رؤبة ، مجموع أشعار العرب ، ويشتمل على : **ديوان رؤبة** ، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه . عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي طبع في مدينة ليبسيغ/ ١٩٠٣م .

ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي ، **الممتع في التصريف** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الطبعة الثالثة ، بيروت/ ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

ابن عطية ، **مقدمتان في علوم القرآن** ، مقدمة كتاب المعاني ، ومقدمة ابن عطية ، نشرهما آرثر جفري ، القاهرة/ ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، **شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة القاهرة/ ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

ابن العماد ، عبد الحي بن أحمد ، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، مكتبة القدسي/ ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٥م .

ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها** ، حقّقه وقدم له : مصطفى الشويمي ، بيروت/ ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م . **مقالة (كلا) وما جاء فيها في كتاب الله عز وجل** ، صحّحها وعلّق عليها عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، المطبعة السلفية بالقاهرة/ ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، **الشعر والشعراء** ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ، القاهرة/ ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م . **عيون الأخبار** ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية/ ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م .
المعارف ، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

ابن قيس الرقيات ، عبيد الله بن قيس ، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح يوسف نجم ، بيروت ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

ابن ماجة ، محمد بن يزيد ، **سنن المصطفى المعروف بـ(سنن ابن ماجة)** ، الطبعة الأولى بالمطبعة التازية ، ١٣٤٩هـ .

ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، حقّقه وقدم له محمد كامل بركات ، القاهرة/ ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

ابن المعتز ، عبد الله ، **طبقات الشعراء** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

ابن معطي ، زين الدين أبو الحسن ، **الفصول الخمسون** ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

ابن منظور ، محمد بن كرم ، **لسان العرب المحيط**، الطبعة الأولى ، بولاق ، ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٣م .

ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، **الفهرست** ، مكتبة خياط ، بلا تاريخ .

ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ، **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م . **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م . **شرح شذور الذهب في مقدمة كلام العرب** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م . **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بلا تاريخ .

ابن هشام ، محمد بن عبد الملك ، **سيرة النبي صلى الله عليه وسلّم** ، راجعه محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م .

ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن الوليد ، **كتاب المقصور والممدود** ، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني الحلبي ، الطبعة الأولى القاهرة ، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م .

ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، **شرح المفصل** ، نشره ، مكتبة المتنبي بالقاهرة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ .

أبو سكين ، إبراهيم محمد ، **الدراسات اللغوية في كتاب سيبويه** ، كلية اللغة العربية بالأزهر برقم ١٣٥٩/ ١٣٦١ ، رسالة دكتوراه ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ــ لم تنشر ــ .

أبو الأسود ، ظالم بن عمرو ، **ديوان أبي الأسود** ، حقّقه وشرحه عبد الكريم الدجيلي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .
ديوانه ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، الطبعة الثانية بغداد ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

أبو السعود ، عبد الحفيظ ، **الخليل بن أحمد** ، القاهرة ، مطابع شركة الاتحاد للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .

أبو الطيب ، عبد الواحد بن علي ، **مراتب النحويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، **مجاز القرآن** ، تعليق محمد فؤاد سزكين ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

أبو المكارم ، علي ، **تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

أحمد ، عبد السميع محمد ، **المعاجم العربية** ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م .

الأحمر ، خلف ، **مقدمة في النحو** ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .

الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

الأصبهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين ، **الأغاني** ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م .

الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس ، **ديوان الأعشى** ، تحقيق محمد محمد حسين ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م .

الأفغاني ، سعيد ، **في أصول النحو العربي** ، الطبعة الثالثة ، دمشق ، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م . **من تاريخ النحو** ، دار الفكر ، بيروت بلا تاريخ .

امرؤ القيس ، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث ، **شرح ديوان امرئ القيس** ، تأليف حسن السندوبي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م .

أمين ، أحمد ، **ضحى الإسلام** ، الطبعة العاشرة ، بيروت ، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣م .

الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، **أسرار العربية** ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م . **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، بلا تاريخ . **لمع الأدلة** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبقة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م . **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م .

الأنصاري ، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت ، **النوادر في اللغة** ، صحّحه سعيد الخوري الشرتوني ، بيروت ، ١٣١٤هـ/ ١٨٩٤م .

الأنصاري ، أحمد مكي ، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م . **سيبويه والقراءات** ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م . **يونس البصري ، حياته وآثاره ومذهبه** ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

البخاري ، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن إسماعيل ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، الطبعة الأولى ، ١٣١٩هـ/ ١٨٩٩م .

بدوي ، أحمد أحمد ، **سيبويه حياته وكتابه** ، الطبعة الثانية ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، بلا تاريخ .

برجشتراسر ، ج ، **التطور النحوي للغة العربية** ، مطبعة السماح بالقاهرة ، ١٣٤٩هـ/ ١٩٢٩م .

البركلي ، محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب ، **كاشف القناع والنقاب بإزالة شبهة عن وجه قواعد الإعراب** ، مطبعة أحمد ساقي بك ، استانبول ، ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٨م .

بروكلمان ، كارل بروكلمان ، **تاريخ الأدب العربي** ، نقل إلى العربية د. عبد الحليم النجار ، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، **تاريخ بغداد** ، نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت ، بلا تاريخ .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، **خزانة الأدب ولب لباب العرب** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، بلا تاريخ .

البيركوي ، محمد بن بير علي البيركوي ، **الإظهار** ، استانبول ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م . **العوامل** ، استانبول ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م .

ترزي ، فؤاد حنا ، **في أصول اللغة والنحو** ، بيروت مطبعة دار الكتب ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

التهانوي ، محمد علي الفاروقي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** ، حقَّقه الدكتور لطفي عبد البديع ، المؤسسـة المصريـة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م .

التوحيدي ، أبو حيان ، **كتاب الإمتاع والمؤانسة (المجموعة كاملة)** ، صحَّحه وضبطه أحمد أمـين ، وأحمـد الزين ، بيروت ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م .

الثعالبي ، أبو منصور ، **فقه اللغة وسر العربية** ، حقَّقه ووضع فهارسه مصطفى السقا وآخرون ، الطبعة الثانية القاهرة ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحي ، **مجالس ثعلب** ، شرح وتحقيق عبد السلام محمـد هـارون ، النشرة الثـانية ، دار المعارف بمصر ، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م .

الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هـارون ، الطبعة الـرابعة ، القـاهرة ، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م . **الحيوان** ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م .

الجرجاني ، عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** ، تحقيق هـ . ريتر، مطبعة وزارة المعـارف اسـتانبول ، ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٤م . **الجمل** ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢م . **دلائل الإعجاز في عـلم المعـاني** ، نشره رشيد رضا ، الطبعة الرابعة ، دار المنار بمصر ، ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٧م .

الجرجاني ، علي بن محمد الشريف ، **كتاب التعريفات** ، بيروت ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

جرير ، جرير بن عطية الخطفي ، **ديوان جرير** ، شرح محمد بن حبيب تحقيق نعمان محمد أمين طـه ، القـاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

جلبوي ، أخي ، **زبدة التعريفات** ، استانبول/ ١٣٠٨هـ .

الجمحي ، محمد بن سلام ، **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق محمود محمـد شـاكر ، مـطبعة المدني ، القـاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

الجنابي ، أحمد نصيف ، **الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهـاية القـرن الـرابع الهجري** ، منشورات دار التراث العربي بالقاهرة ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

جواد ، مصطفى ، **دراسات في فلسفة النحو والصرف والرسم** ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، **المعرب من الكلام والأعجمي على حروف المعجـم** ، تحقيـق أحمـد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

الجبوري ، عبدالله ، **ابن درستويه** ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

حاجي خليفة ، مصطفى بن منصور ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنـون** ، طهـران الـطبعة الثـالثة ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

الحديثي ، خديجة ، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م .

حسن ، عباس ، **اللغة والنحو بين القديم والحـديث** ، الـطبعة الثـانية ، دار المعـــارف بمصر ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

حسن ، عبد الحميد ، **القواعد النحوية ، مادتها وطريقتها** ، الطبعة الثانية مكتبة الأنجلـو المصريـة ، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م .

حسن ، عبد القادر ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

حسين ، عبد القادر ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

الحطيئة ، الحطيئة أبو مليكة جرول بن أوس ، **ديوان الحطيئة** ، شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيـق د. نعمان أمين طه ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

الحلبي ، علي برهان الدين ، **تاريخ الأدب أو حياة اللغة** ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

الحلواني ، محمد خير ، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين** ، دار القلم العربي بحلب .

الحموي ، أبو عبد الله ياقوت ، **معجم الأدباء** ، **المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** ، نشره دايفيد صمويل مرجليوت ، دار المأمون ، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م .

الخضري ، محمد الدمياطي ، **حاشية الخضري** ، القاهرة ، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م .

الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث ، **ديوان الخنساء** ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف ، **مفاتيح العلوم** ، الطبعة الأولى ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٢م .

الداني ، أبو عمرو عثمان بن سعيد ، **التيسير في القراءات السبع** ، عني بتصحيحه أوتو برتزل ، استانبول ، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٠م .

الدجني ، فتحي عبد الفتاح ، **أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي** ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

دي بور ، ت . ج . دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، نقله إلى العربية وعلّق عليه الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة ، الطبعة الرابعة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

ذو الرمة ، غيلان بن عقبة العدوي ، **ديوان ذي الرمة** ، حقّقه وقدم له وعلّق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ، مطبعة الحرمين ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

الرافعي ، مصطفى صادق الرافعي ، **تاريخ آداب العرب** ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ، **كتاب معاني الحروف** ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

زادة ، طاش كبرى زادة ، **مفتاح السعادة** ، حيدر أباد ، ١٣٢٩هـ/ ١٩٠٩م .

الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، **الاستدراك على كتاب سيبويه** ، بعناية المستشرق الإيطالي جويدي روما ، ١٣١٠هـ/ ١٨٩٠م . **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م . **الواضح في علم العربية** ، تحقيق د . أمين علي السيد ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، تحقيق هدى قراعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م . **مجالس العلماء** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الكويت ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م .

الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م .

الزمخشري ، محمود بن عمر جار الله ، **الأنموذج في النحو** ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجوائب ــ القسطنطينية ، ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٨م . **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٤م .

الزنجاني ، أبو عبد الله ، **تاريخ القرآن** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م .

السالم ، صباح عباس ، **عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته** ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

سحلول ، محمد أحمد ، **النحو قبل الكتاب** ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر برقم (١٠٤٧) عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ، لم تنشر .
السعران ، محمود ، **علم اللغة** ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م .
السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين ، **ديوان الهذليين** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، بيروت ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م .
السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، **أمالي السهيلي** ، تحقيق محمد إبراهيم البناء ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .
سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** ، الطبعة الأولى ، بولاق/ ١٣١٦هـ . **الكتاب** ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .
السيد ، عبد الرحمن ، **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها** ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، **أخبار النحويين البصريين** ، عني بنشره وتهذيبه فرتس كرنكو ، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٦م .
السيرافي ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ، **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دمشق ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .
السيوطي ، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين ، **التحفة البهية والطرفة الشهية** ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٢م .
الإتقان في علوم القرآن ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م .
الأشباه والنظائر ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .
الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، دار المعرفة ، بيروت ، بلا تاريخ .
شرح شواهد المغني ، تعليق وطبع أحمد ظافر كوجان ، دمشق ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه ، القاهرة ، بلا تاريخ .
همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة ، بيروت بلا تاريخ .
همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، الكويت ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م .
شاهين ، عبد الصبور ، **تاريخ القرآن** ، دار القلم ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .
شلبي ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، **من أعيان الشيعة ، أبو علي الفارسي** ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
الإمالة في القراءات واللهجات ، الطبعة الثانية القاهرة ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .
الشهابي ، الأمير مصطفى ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، الطبعة الثانية ، دمشق ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م .
الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، **فتح القدير** ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م .
الصاغاني ، الحسن بن محمد بن الحسن ، **ذيل كتاب الأضداد** ، نشره الدكتور أوغست هفنر ، ضمن مجموعة (ثلاثة كتب في الأضداد) للأصمعي والسجستاني وابن السكيت ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م .
الصبان ، محمد بن علي ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، بلا تاريخ .
ضيف ، شوقي ، **المدارس النحوية** ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

الطبري ، أبو جعفر بن يزيد بن محمد بن جرير ، **جامع البيان عن تأويل القرآن** ، حقّقه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر وراجعه أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

طرفة ، طرفة بن العبد أبو عمرو ، **ديوان طرفة** ، تحقيق علي الجندي ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م .

الطرماح بن حكيم ، **ديوان الطرماح** ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .

الطنطاوي ، محمد ، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، تعليق عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

طه ، طه عبد الحميد ، **دراسات في النحو** ، مطبعة الكيلاني ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

ظاظا ؛ حسن توفيق ، **كلام العرب** ، بيروت ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م ؛ بيروت ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م . **اللسان والإنسان** ، بيروت ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

العامري ، لبيد بن ربيعة ، **ديوانه** ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

العبادي ، عدي بن زيد ، **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

عضيمة ، محمد عبد الخالق ، **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية** ، رسالة بكلية اللغة العربية بالأزهر في سنة ١٩٤٣م ، برقم ٩٨٥٨ ــ لم تنشر ــ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م . **فهارس كتاب سيبويه** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

العقاد ، عباس محمود ، **عبقرية عمر** ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م .

العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، **إملاء ما من به الرحمن** ، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م . **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، رسالة ماجستير من جامعة الملك عبد العزيز ــ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ لم تطبع ــ

عمر ، أحمد مختار ، **البحث اللغوي عند العرب** ، دار المعارف بمصر ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م . **من قضايا اللغة والنحو** ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

عون ، حسن سيد ، **تطور الدرس النحوي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م . **دراسات في اللغة والنحو** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م . **اللغة والنحو** ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م .

العيني ، محمود بن أحمد ، **المقاصد النحوية (المشهور بشرح الشواهد الكبرى)** ، بهامش خزانة الأدب للبغدادي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار صادر ، بلا تاريخ .

غالي ، محمد محمود ، **أئمة النحاة في التاريخ** ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ، **ديوان الأدب** ، تحقيق د . أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

الفارابي ، أبو نصر محمد بن طرخان ، **إحصاء العلوم** ، تحقيق الدكتور عثمان أمين ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م .

الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد ، **الإيضاح العضدي** ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .

الفراء ، أبو زكريا يحي بن زياد ، **المذكر والمؤنث** ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م . **معاني القرآن** ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م .

المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م. الفـرحان، أحمد بن علي بن مسعود، **كتاب المراح**، بولاق، ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٤م.

الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، جمع وتحقيق عبد الله الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

فك، يوهان، **العربية**، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم، **الأمالي**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ.

القدقي، محمد بن موسى، **قدقي على حاشية العصام في النحو**، بروسة، مطبعة زادة، ١٣١٠هـ/ ١٨٩٠م.

القرشي، أبو زيد محمد بن الخطاب، **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٥م.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، **صبح الأعشى**، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

القيسي، مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ.

كثير عزة، عبد الرحمن، **ديوان كثير عزة**، جمع وشرح إحسان عباس، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، **أسرار التكرار في القرآن**، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

كريمر، فون، **الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الإسلامية**، تعريب مصطفى بدر، دار الفكر العربي.

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، **ما تلحن فيه العوام**، صحّحه وعلّق عليه، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

الكنغراوي، عبد القادر، **الموفي في النحو الكوفي**، شرح وتعليق محمد بهجت البيطار، طبع المجمع العلمي العربي دمشق، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م.

لوبون، غوستاف، **حضارة العرب**، نقله إلى العربية عادل زعيتر، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

الماروني، جرمانوس بن فرحات، **بحث المطالب في علم العربية**، مطبعة اليسوعيين في بيروت، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٥م.

المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، مكتبة المعارف، بيروت، بلا تاريخ. **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

متز، آدم، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

محمد، عبد النعيم علي، **نحو الخليل أحمد**، كلية اللغة العربية بالأزهر برقم ٨٥٦، رسالة دكتوراة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م ـ لم تنشر ـ

المخزومي ، مهدي ، **الخليل بن أحمد** ، بغداد ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م .
في النحو العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .
الدرس النحوي في بغداد ، وزارة الإعلام بغداد/ ١٩٧٥م .
مدرسة الكوفة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م .

المدور ، جميل نخلة ، **حضارة الإسلام في دار السلام** ، مطبعة المؤيد الطبعة الثانية ، ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م .

المرادي ، حسن بن قاسم ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق طه محسن ، بغداد ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

المرتضى ، الشريف أبو القاسم علي بن الحسين ، **أمالي المرتضى** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

المرزباني ، أبو عبد الله محمد بن عمران ، **نور القبس المختصر من المقتبس** ، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليغموري ، تحقيق رودلف زلهايم ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

مصطفى ، إبراهيم ، **إحياء النحو** ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٧م .

مصطفى ، عبد العاطي محمد ، **ما خالف فيه المبرد سيبويه من المسائل النحوية** ، رسالة بكلية اللغة العربية بالأزهر برقم ٨٣٥٢ ــ لم تنشر ــ

المطرزي ، أبو الفتح ناصر الدين ، **المصباح في علم النحو** ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، بلا تاريخ .

المعري ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان ، **رسالة الغفران** ، تحقيق بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م . **رسالة الملائكة** ، تحقيق لجنة من العلماء ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

مكرم ، عبد العال سالم ، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م .

الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد ، **مجمع الأمثال** ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٣م . **نزهة الطرف في فن الصرف** ، الطبعة الأولى ، الجوائب ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٨م .

النابغة ، الذبياني ، أبو أمامة زياد ، **ديوان النابغة** ، تحقيق كرم البستاني ، بيروت ، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م .

ناصف ، علي النجدي ، **سيبويه إمام النحاة** ، القاهرة ، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م . **من قضايا اللغة والنحو** ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م .

النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، **التفاحة في النحو** ، تحقيق كوركيس عواد ، بغداد ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .
شرح القصائد التسع المشهورات ، تحقيق أحمد خطاب ، بغداد ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

الهروي ، علي بن محمد النحوي ، **كتاب الأزهية في علم الحروف** ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

الورد ، عبد الأمير محمد أمين ، **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية** ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

اليعقوبي ، **كتاب البلدان** ، مطبعة ليدن ، ١٣١١هـ/ ١٨٩١م .

الدوريات

ابن جني ، عثمان ، عقود اللمع في النحو ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فـرهود ، **مجلــة كليــة الآداب بجــامعة الرياض** ، مج (٥) عام ١٩٧٧م/ ١٩٧٨م .

ابن سلمة ، المفضل ، مختصر المذكر والمؤنث ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، **مجلة معهد المخطوطات** ، مج (١٧) ، ج٢ ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

أمين ، عبد القادر حسن ، اللحن في اللغة العربية ، **مجلة معهد المدرسين العــالي بجامعة بغــداد** ، العــدد الثاني ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

الأنصاري ، أحمد مكي ، التيار القياسي في المدرسة البصرية ، **مجلة كلية الآداب بجامعة القــاهرة** ، مج (٢٤) ج٢ ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م .

الحضرمي النحوي ، **مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم** ، العدد الرابع ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

حمودة ، عبد الوهاب ، حول بحث «أول من وضع النحو» ، **مجلة كلية الآداب بجامعة القــاهرة** ، مج (١٣) ج١ ، ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م .

الخياط ، محمود شريف ، اللحن في اللغة ، **مجلة كليــة الآداب ، جــامعة بغــداد** ، العــدد ١٩ ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

الراوي ، طه ، نظرة في النحو ، **مجلة المجمع العلمــي العــربي** ، مــج (١٤) ج٩ ، ج١٠ دمشــق ، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م .

رشدي ، زاكية محمد ، نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم ، **مجلة كلية الآداب بالقاهرة** ، مج (٢٣) ج١ ، ١٩٦١م .

سعيد الكرمي ، اللغة والدخيل فيها ، **مجلة المجمع العلمي العربي** ، مج (١) ج٥ ، ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م .

طلس ، محمد أسعد طلس ، وضع علم النحو ، **مجلة المجمع العــربي بـدمشق** ، مج (١٤) ج٧ ، ٨ ، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م .

عبد الوهاب حمودة ، حول بحث «أول من وضع النحو» **مجلــة كليــة الآداب بــالقاهرة** ، مــج (١٣) ج١ ، ١٩٥١م .

عضيمة ، محمد عبد الخالق ، تجربتي مع سيبويه ، **مجلة كلية اللغة العربية بالرياض** ، العدد الـرابع ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

عون ، حسن سيد ، أول كتاب في نحو العربية ، **مجلة كليــة الآداب ، جــامعة الإســكندرية** ، مــج (١١) ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م .

ليتمان ، آنو ، بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي ، **مجلة كلية الآداب بجامعة القــاهرة** ، مج (١٠) ج٢ ، ١٩٤٨م .

مصطفى ، إبراهيم ، في أصول النحو ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ج٨ ، ١٩٥٥م . أول من وضـع النحـو ، **مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة** ، مج (١٠) ج٢ ، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م .

وهيب ، سهيلة ياسين ، حول نشأة الخط العربي وتطوره ، **مجلة كليــة الآداب ، جــامعة بغـداد** ، العــدد ٢٣ ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

المراجع غير العربية

Barthald, W., *Sibawaihi, in EI,* (French), Paris 1934.

Fleisch, H., *Idgham, in EI,* New edition.

Fuck, J. W., *Abu Al-Aswad Al-Duali, in EI,* New edition.

Larousse, *Classique, Dictionnaire Encyclopedigue,* Edition 1976 - Paris

Moh. Ben Cheneb, *AL-Khalil Ibn Ahmad, in EI* (French), Paris 1927.

Pellat, Ch., *Basra, in EI,* Specially Bound Edition, England, N. D.

Reckendorf, *Abu AL-Aswad, in EI* (French), Paris 1913.

Wright, W., *A Grammar of the Arabic Language,* third edition, New Impression Lebanon 1974.

الكشافات

- كشاف الآيات القرآنية
- كشاف الحديث الشريف
- كشاف المصطلحات النحوية
- كشاف القوافي
- كشاف الأعلام والقبائل
- كشاف الأماكن

أولا : كشاف الآيات القرآنية

ثانياً : كشاف الحديث الشريف

الحـديـث

ثالثاً : كـشاف المصطلحات النحوية

رابعاً : كشاف القــوافــي

خامساً : كشاف الأعلام والقبائل

سادساً : كشاف الأماكن